الاقتصادي

صامد

SAMED

VOL. 8, No. 63/64, Sept. Oct. Nov. Dec. 1986

السنة الثامنة، العددان ٦٣/٦٤، أيلول، ت١، ت٢، ك١ ١٩٨٦

محور خاص
الأوضاع الصحية في الأراضي المحتلة

الأحوال الصحية للفلسطينيين في الأراضي المحتلة

دراسة ميدانية للأوضاع الصحية في الضفة الغربية

قراءة إحصائية للأوضاع الصحية في فلسطين

الصناعات الدوائية في الضفة الغربية

أبعاد ومخاطر علاقة إسرائيل بإفريقيا

الملف: صامد توقع بروتوكولين للتعاون الاقتصادي مع كوبا

الاقتصادي

SAMED

صامد

VOL. 8, No. 63/64, Sept. Oct. Nov. Dec. 1986

السنة الثامنة، العددان ٦٣/٦٤، أيلول، ت١، ت٢، ك١ ١٩٨٦

محور خاص

الأوضاع الصحية في الأراضي المحتلة

الأحوال الصحية للفلسطينيين في الأراضي المحتلة

دراسة ميدانية للأوضاع الصحية في الضفة الغربية

قراءة إحصائية للأوضاع الصحية في فلسطين

الصناعات الدوائية في الضفة الغربية

أبعاد ومخاطر علاقة إسرائيل بإفريقيا

الملف: صامد توقع بروتوكولين للتعاون الاقتصادي مع كوبا





شهرية اقتصادية اجتماعية عمالية

تصدر مؤقتاً مرة كل شهرين

عن مؤسسة صامد

"جمعية معامل أبناء شهداء فلسطين"

المراسلات: صامد الإقتصادي ص. ب ١٨٥ - ٩١٠ عمان / الأردن ص ب ١٥/٥٠٢٤ بيروت لبنان

المحتويات

السنة الثامنة، العددان ٦٣/٦٤، أيلول، ت١، ت٢، ك١ ١٩٨٦



الافتتاحية

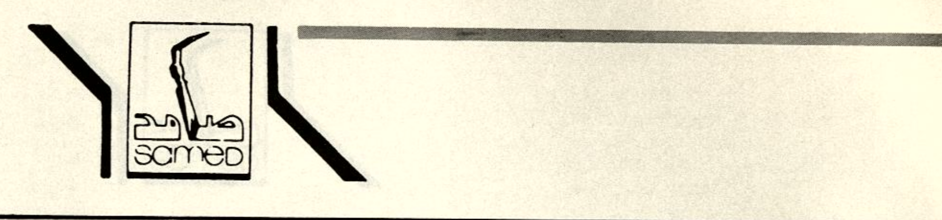
تشير تقارير لجان الخبراء الخاصة المعنية بدراسة الأحوال الصحية لشعبنا في الاراضي الفلسطينية المحتلة، والتي تقدم عادة الى جمعية الصحة العالمية، الى الارتباط الوثيق بين تردي الأوضاع الصحية في المناطق المحتلة وتردي الاوضاع الاقتصادية فيها.

مثل هذه الحقيقة، والتي اكدتها العديد من الدراسات العلمية والموضوعية، قد تساهم في تقديم الاجابة للتساؤل الذي يثار حول مبرر وجدوى تكريس محور خاص من مجلة تعنى بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية، من أجل بحث ودراسة موضوع الواقع الصحي.. والذي قد يبدو - للوهلة الاولى - بعيداً عن الاهتمامات الأساسية المعلنة لمجلتنا.

باديء ذي بدء، علينا أن نؤكد أن موضوع محور هذا العدد هو تواصل مع مشروع عريض وضعته «صامد الاقتصادي» على عاتقها، وهو التصدي بالبحث والدراسة والتحليل لمجمل الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية لشعبنا في أرضنا المحتلة، بكل جوانبها ومظاهرها وتفرعاتها، في محاولة منا لوضع الحقائق والارقام والتصورات التي تسهم بدورها في رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تطمح وتعمل على دعم الصمود الوطني لشعبنا الفلسطيني فوق أرضه المحتلة، وفق رؤية واعية وتخطيط علمي سليم ينطلق من معضلات الواقع ويتقدم بسبل العلاج.

وعليه، فان ما يعنينا ونحن نبحث في «الاوضاع الصحية في الوطن المحتل» ليست تفاصيل الاشكاليات الصحية بابعادها البيولوجية والفسيولوجية العلمية والدقيقة، اذ أنها - على أهميتها - تدخل في اطار علمي آخر لا يتداخل مع حدود اهتماماتنا. غير أن ما يعنينا في هذا المجال هو دراسة الظاهرة الصحية ببعدها الاقتصادي والاجتماعي وسياسات العدو الصهيوني تجاهها وكونها افرازاً طبيعياً لشروط احتلال بغيض يمارس ضد شعبنا شتى اشكال القهر والاستلاب والتمييز، ويستجمع كل ادواته من اجل تدمير بنية هذا الشعب.. اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً و إنسانياً

●●●



ودون الخوض في حيثيات الحالة الاقتصادية المتردية التي يعاني منها الشعب الفلسطيني تحت ظل الاحتلال، والتي استاثرت بكل جوانبها ومظاهرها باهتمام «صامد الاقتصادي» منذ عددها الأول وحتى الآن، فان هذه الحالة الناجمة عن وجود الاحتلال وتواصل مخططاته وممارساته التدميرية، تعكس ترديها على الكثير من جوانب الحياة لشعبنا الرازح تحت نير الاحتلال.. ومنها حياته الصحية التي تتهددها الأمراض والآفات ومؤامرات التسميم الجماعي، وصحته النفسية التي تشهد تدهوراً متزايداً يتجلى في تزايد الحالات العصابية والذهانية الناجمة عن ضغوطات الاحتلال وممارساته.

ان شروط العمل المجحفة، وشروط السكن غير الصحي - وخاصة في الاحياء الشعبية والمخيمات - وضآلة أو انعدام المرافق الصحية للمسكن ونقص الخدمات العامة فيه، وتدني مستوى الدخل العام، وفقر مستوى التغذية، وغياب الضمانات الاجتماعية والصحية التي توفرها السلطة الوطنية في الدولة المستقلة لرعاياها، والارتفاع المتزايد في تكاليف العلاج في العيادات الطبية والمستشفيات، كلها، مظاهر تعبر عن جوانب من الاشكالية الاقتصادية - الاجتماعية تحت ظل الاحتلال، وهي في الوقت نفسه تعكس نفسها سلباً على المستوى الانساني والعناية الصحية للمواطنين في الأراضي المحتلة.

وتتبدى مظاهر المشكلة الصحية في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين في تزايد الحالات المرضية تزايداً ملحوظاً عمّا كانت عليه قبل الاحتلال، وانتشار العديد من الأمراض والاوبئة التي لم تعرفها هذه المناطق من قبل. يترافق ذلك مع التدهور الملحوظ في مستوى الخدمات العلاجية المقدّمة والتي لا تستجيب كماً أو نوعاً للاحتياجات الفعلية للسكان، وتقادم الأجهزة والمعدات العلاجية المستخدمة، وتناقص الكادر الطبي والتمريضي المتخصص، وغياب برامج ومراكز الوقاية الصحية التي من المفترض أن تقوم بمهماتها في درء الأمراض والأوبئة قبل وقوعها وتعمل في الوقت نفسه على نشر الوعي الصحي بين المواطنين.

وتسهم سلطات الاحتلال بدورها في تكريس هذا الواقع، بل ودفعه نحو الأسوأ ضمن سياسة مدروسة لتهجير المواطنين الفلسطينيين من أرضهم خلال ربط المؤسسات الصحية في الارض بقوانين الاحتلال الجائرة، وانتهاج سياسة تعمل على محاصرة مراكز الرعاية الصحية وتقليص عددها أو فعاليتها، واختلاق الذرائع من أجل اغلاق المستشفيات التي تعمل على تقديم خدماتها العلاجية لابناء الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة، كما حدث منذ شهور لمستشفى «الهوسبيس» في القدس القديمة، وقبله لمستشفيين في رام الله ونابلس، وقبلهما لمستشفى الحكومة في الشيخ جرّاح الذي تحوّل بعد اغلاقه الى.. مركز للشرطة!!

●●●

وتحتل الصناعات الدوائية في الأرض المحتلة قسماً كبيراً من اهتماماتنا في هذا المحور، كونها تشكل رافداً من الروافد الاقتصادية ـ الصحية لشعبنا في الأرض المحتلة، وكون المشكلات التي تعاني منها هذه الصناعات تشكل جزءاً من مظاهر الأزمة الاقتصادية والصحية التي يعاني منها شعبنا في ظل الاحتلال.

فالصناعات الدوائية في الأرض المحتلة، تعاني من مجمل الأوضاع التي تعاني منها الصناعات الوطنية الاخرى في واقع غياب سياسات و برامج توجيهات الدولة الوطنية المستقلة عن الأرض الفلسطينية.

فهي تعاني من ضآلة رؤوس الأموال التي كان من الممكن ان تُستثمر في مثل هذه الصناعات الحيوية الهامة، كما أنها تعاني من مشكلات التسويق في الاقطار العربية بحكم شروط المقاطعة العربية وقوانينها التي عفا عليها الزمن والتي لا تضع بعين الاعتبار ان مثل هذه الصناعات قد أصبحت الآن تصنع بأيد عربية و برأس مال عربي، وأن القوانين التي كانت صحيحة قبل العام ١٩٦٧، لم تعد صالحة الآن آملين أن نتمكن في محور عدد قادم، كما خططنا ووعدنا، من أن نتناول مثل هذا الموضوع الهام بالدراسة والتحليل.

فيكفي للصناعات الدوائية في الأرض المحتلة ـ ولكل الصناعات الوطنية فيها ـ من المعوقات التي تضعها سلطات الاحتلال في طريقها. يكفيها فخراً أنها ما زالت واقفة على قدميها تعمل وتنتج وتتحدى، وتخوض معركة المنافسة غير المتكافئة مع الصناعات الدوائية «الاسرائيلية» المدعومة من السلطات الصهيونية بكل طاقاتها بهدف اعاقة انتاجنا الوطني وتطوره، وتبديد جهدنا.. وعرقنا.. ودمنا.

●●●

اننا ندعو الى العمل على فتح الأسواق العربية أمام الصناعات التي ينتجها شعبنا في الأرض المحتلة، بل وكل الصناعات الوطنية فيها، وتقديم الدعم للأجهزة والمؤسسات الصحية التي تواجه ببسالة كل الأمراض والآفات، وتعمل على وقف حالة التدهور الصحي للمواطنين الفلسطينيين الذين يعانون في ظل آفة الاحتلال البغيض.

ان صمود شعبنا في مواجهة الاحتلال ومخططاته، تقتضي من مجمل ما تقتضي، امتلاكه البنية الصحية السليمة والقادرة. وان الفعالية النضالية والانتاجية لهذا الشعب تظل بحاجة الى الصحة البدنية القادرة على تحقيق مثل هذا الفعل الهادف الى الوصول للوطن المحرر، الذي تنتفي فيه كل أشكال القهر والاستلاب.. وكل أشكال الجهل والجوع.. والمرض.

أحمد ابو عـلاء

محـــــور

الأحوال الصحّية للعرب الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلّة

الصحة هي حالة اكتمال السلامة بدنيا وعقليا واجتماعيا لا مجرد انعدام المرض أو العجز، والوضع الاجتماعي والاقتصادي لشعب ما ذو صلة وثيقة بحالته الصحية التي لا تعتمد على التنمية الاجتماعية الاقتصادية فحسب، بل تسهم مساهمة عظيمة فيها. وتعمل كل دول العالم على تحسين الاوضاع الصحية للمواطنين من اجل بلوغ هدف الصحة للجميع عام ٢٠٠٠، وهذا الهدف لا يمكن ان يتحقق الا بتكثيف الجهود والتنسيق الكامل بين القطاع الصحي وقطاعات التنمية الاجتماعية والاقتصادية الاخرى بما فيها التعليم والزراعة وموارد المياه وحماية البيئة والاسكان والبناء.. الخ.

وينص تقرير اللجنة الخاصة للخبراء (ج٣٦/ ١٤) على انه من أجل متابعة الاحوال الصحية في الاراضي العربية فانه من الضروري استخدام المؤشرات الخاصة التي وصفتها منظمة الصحة العالمية لمراقبة التقدم نحو الوصول للصحة للجميع عام ٢٠٠٠، وبهذا فان المشاكل الصحية يجب ان توضع ضمن الاطار العام للاوضاع الاجتماعية والاقتصادية، اذ لا يمكن فصل كل هذه الاوضاع عن بعضها. وهذا يؤكده ايضاً تقرير اللجنة (ج٣٧/ ١٣): «ان اللجنة تعالج مشكلات صحية غير محددة فقط من حيث الاحوال المادية للفرد بل تشاهد ضمن اطار اجتماعي اقتصادي عام وكل شيء يؤثر في هذا الاطار له مضاعفات تلقائية على السكان كأفراد وكمجتمع على حد سواء». واما التقرير (ج٣٥/ ١٦) فيشير الى ان: ثمة علاقة لا يمكن انكارها بين الصحة والتنمية الاجتماعية الاقتصادية ولذلك رأت اللجنة ان من المفيد دراسة الوضع الاجتماعي الاقتصادي للاراضي المحتلة قبل بحث الوضع الصحي.

ولنلق نظرة فاحصة على الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين العرب في الاراضي المحتلة.

الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية:

تشير تقارير اللجنة الخاصة للخبراء الى ما يلي:

* اجزاء من دراسة قدمتها جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني الى منظمة الصحة العالمية.

ج٣٣/ ٢١: (ومن المؤكد ان الاضطرابات ذات الاصل الاجتماعي التي تظهر عند التعرض للحرية الوطنية لشعب من الشعوب مهما كان السبب تجد التعبير النفساني عنها في ظهور الاضطراب العقلي في مستوى الفرد والمجتمع على السواء).

ج٣٤/ ١٧: (ان اللجنة تعتبر ان الحياة الاجتماعية في الاراضي المحتلة عندما لا تتقدم بصورة طبيعية تكون لها آثارها على الصحة بسبب التغييرات التي تحدث في البيئة المادية والتي تغير بصورة جوهرية بين العلاقات المتبادلة فيما بين المحيط الطبيعي والمحيط الذي يصنعه الانسان من جهة، وفيما بين مختلف النظم الاجتماعية من جهة اخرى، وهذه التغييرات التي تأتي من الخارج والتي تؤثر على التطور الاقتصادي والاجتماعي لمجتمع سكاني في اتجاه مخالف للاتجاه الذي كان هؤلاء السكان انفسهم يرغبون في اتباعه قد تمثل ضغطا على هؤلاء السكان له آثاره على صحة الناس).

ج٣١/ ٢٧: (فانه لا يمكن بلوغ حالة من الرفاهية البدنية العقلية والاجتماعية التامة عندما يضطر السكان الى الحياة تحت سلطة قوة محتلة. ونرى ان المشاكل الصحية للمناطق المحتلة لا يمكن حلها الا بالقدر الذي يمكن فيه حل المشاكل السياسية).

ج٣٤/ ١٧: (انه على اللجنة ان تبين بوضوح انها تعتبر الحالة السياسية الاجتماعية القائمة في الاراضي المحتلة ليست مواتية لتحسين الحالة الصحية للسكان المعنيين او التنمية الكاملة للخدمات الرامية للنهوض برفاهية الانسان).

ج٣٥/ ١٦: (ان اسلوب معالجة المشكلات الصحية ينطوي على عمل سياسي وعلى جهود تبذلها قطاعات انمائية اخرى، والاسلوب الذي يفسر به عادة هذا العمل يستوجب بالضرورة التصدي للمشكلات الاجتماعية الاقتصادية المعنية واعطاء دفع سياسي جديد للانشطة الصحية، وهذا يفترض مسبقاً توفر السلم والعدالة والتوزيع المنصف للرعاية الصحية والحرية واحترام الكرامة والحالة السائدة اليوم في الاراضي المحتلة تشهد بأنه لم تتوافر جميع الشروط حتى الآن لتحقيق النهوض بصحة السكان المحليين بالمفهوم الذي ورد تعريفه اعلاه).

ج٣٧/ ١٣: (ومن دواعي اسف اللجنة الشديد، وبالرغم من جهودها المتواصلة، فانها لم تتمكن من تقديم اجوبة ذات صلة على الاسئلة التي قدمتها منظمة الصحة العالمية والتي تتعلق بامكانية تطبيق الاستراتيجيات الوطنية لتوفير الصحة للجميع على الاراضي المحتلة. وبعد ان اتضح للجنة ان هذه الاسئلة غير قابلة للتطبيق في الاوضاع السائدة في الاراضي المحتلة.. فانه لا يمكن النهوض بالصحة بشكل حقيقي بدون سلم وحرية وعدالة).

ان سياسة سلطات الاحتلال الاسرائيلي بالنسبة للاراضي العربية المحتلة لا تقوم ولا تلتزم بحل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية في الاراضي العربية المحتلة، بل على العكس من ذلك، فانها تتبع خطة محكمة لخدمة الاهداف العسكرية والتوسعية الصهيونية باقامة دولة اسرائيل الكبرى على حساب الارض العربية، وتحقيقاً لذلك فانها تقوم بكافة الممارسات التعسفية واللا انسانية في مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية ضد المواطنين العرب في الاراضي المحتلة بهدف تضييق الخناق عليهم لطردهم

وتشريدهم من الارض التي عاشوا فيها آلاف السنين. فسلطات الاحتلال الاسرائيلي في سباق مع الزمن لتغيير الخريطة السكانية في الاراضي المحتلة واقامة المستوطنات عليها حول المدن والقرى العربية. فهي بعد ان ضمت مدينة القدس عام ١٩٦٧ والجولان عام ١٩٨١ شرعت الآن في محاولات الاستيطان داخل المدن العربية كالخليل ونابلس، مع ما يترافق بذلك من الممارسات والاجراءات التعسفية الارهابية كالقتل والتعذيب والاعتقال وفرض الاقامة الجبرية وحظر التجول والتنقل وقمع كافة الحريات ومحاولات التسميم الجماعي والتضييق الاقتصادي وفرض الضرائب وهدم المنازل الخ.. كما سنفصل فيما بعد، كل هذه الاجراءات اللاانسانية والتي ادانتها كافة لجان حقوق الانسان والمنظمات الدولية، تهدف في النهاية الى تهجير المواطنين العرب لاحلال المستوطنين مكانهم مما يخل بالخط الديمغرافي للمناطق المحتلة، فيصبح العرب اقلية وسط اكثرية استيطانية.

الوضع الديمغرافي ـ التركيبة السكانية في الاراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧:

عند الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧، كان عدد السكان الفلسطينيين يصل الى ١,٣٠٠,٠٠٠ نسمة، كانوا يشكلون تقريباً نصف عدد السكان الفلسطينيين في العالم (٢,٦٥٠,٠٠٠) وفي عام ١٩٨٢ كان عدد السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة ١,١٤٥,١٠٠ نسمة، وهؤلاء يشكلون الآن نسبة ٢٩٪ من الفلسطينيين في العالم، هذا على الرغم من ان نسبة تزايد عدد السكان الفلسطينيين هي من اعلى النسب في العالم وتبلغ كما يشير تقرير اللجنة الخاصة للخبراء (ج٣٦/١٤) ٣,٩٪، ومن المفروض ان يبلغ عدد السكان بدون الاحتلال ٢ ـ ٢,٣ مليون نسمة، وبهذا فان الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية المحتلة مسؤول عن تهجير ما يبلغ من مليون فلسطيني من الاراضي المحتلة. والجدول التالي يبين تطور عدد السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة تحت الاحتلال الاسرائيلي، حسب مكتب الاحصاءات الاسرائيلية المركزية وتقارير وزارة الصحة الاسرائيلية.

السنة	الضفة الغربية	نسبة الزيادة السنوية	قطاع غزة	نسبة الزيادة السنوية	المجموع	نسبة الزيادة السنوية
١٩٦٨	٥٨١,٧٠٠		٣٥٥,٩٠٠		٩٣٧,٦٠٠	
١٩٦٩	٥٩٥,٢٠٠	٢.٠	٣٦٢,٢٠٠	١.٨	٩٥٧,٤٠٠	٢.١
١٩٧٠	٦٠٣,٩٠٠	١.٥	٣٦٧,٧٠٠	١.٥	٩٧١.٦٠٠	١.٥
١٩٧١	٦١٧,٣٠٠	٢.١	٣٧٥,٩٠٠	٢.٢	٩٩٣.٢٠٠	٢.٢
١٩٧٢	٦٢٩,٠٠٠	١,٩	٣٨٣,٥٠٠	٢.٠	١.٠١٢.٥٠٠	١.٩
١٩٧٣	٦٤٦,٢٠٠	٢,٧	٣٩٧,٢٠٠	٣.٦	١.٠٤٣.٤٠٠	٣.١
١٩٧٤	٦٦١,٦٠٠	٢,٤	٤٠٨.٦٠٠	٢.٨	١.٠٧٠.١٠٠	٢.٦
١٩٧٥	٦٦٥.١٠٠	٠,٥	٤١٨,٥٠٠	٢.٤	١.٠٨٣,٦٠٠	١.٣
١٩٧٦	٦٧٠,٩٠٠	٠,٩	٤٢٩,٠٠٠	٢.٥	١,٠٩٩,٩٠٠	١.٥
١٩٧٧	٦٨١.٢٠٠	١.٥	٤٤٠,٧٠٠	٢.٧	١.١٢١.٩٠٠	٢.٠
١٩٧٨	٦٩٠,٤٠٠	١.٣	٤٥١.٢٠٠	٢.٤	١.١٤٢.٤٠٠	١.٨
١٩٧٩	٦٩٩,٦٠٠	١.٣	٤٣١.٥٠٠	٤.٤	١.١٣١.١٠٠	١.٠
١٩٨٠	٧٠٣,٦٠٠	٠,٥	٤٤١.٩٠٠	٢.٠	١.١٤٤.٩٠٠	١,٢
١٩٨١	٧٠٧,٣٠٠	٠,٦	٤٥١,٩٠٠	١.١٠	١,١٤٥,٩٠٠	٠,٨
١٩٨٢	٧٤٧,٥٠٠	٢,١	٤٦٠,٠٠٠	١,٧	١,٢٠٧,٥٠٠	٢.٠

وبهذا نجد أن هناك توقفاً في زيادة عدد السكان العرب في ظل الاحتلال الاسرائيلي، وذلك على الرغم من المعدل المرتفع جداً للزيادة السكانية. واذا استعرضنا الاحصائيات الاسرائيلية المتعلقة بمعدل الزيادة السكانية ومعدل الوفيات العام ووفيات الاطفال فاننا نجد التالي:

	قطاع غزة					الضفة الغربية				
	١٩٦٨	١٩٧٤	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٦٨	١٩٧٤	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢
معدل المواليد / ١٠٠٠ من السكان	٤٤	٤٥.٥	٤٣.٩	٤٤.٢	٤٢.٣	٤٣.١	٥٠.٢	٤٨.٨	٤٤.٣	٤٦.٧
معدل الوفيات /من السكان	٤.٨	٥.٣	٥.٥	٥.٦		٨.٧	٦.٥	٦		٦.٢
وفيات الاطفال / ١٠٠٠ ولادة حية	٣٣.٦	٣٠.٧	٢٨.٣	٢٩.١	٢٥.٦	٨٦	٦٧.١	٤٢	٤١.٣	٤٣.١

وكما يشير تقرير اللجنة الخاصة بالخبراء (ج٣٥/١٦): فان اكثر من ٤٥٪ من السكان في الاراضي المحتلة هم دون سن الخامسة عشرة، واقل من ٧,٩٪ فوق سن الخامسة والخمسين. وبهذا فانه اذا كانت التقديرات الديمغرافية واحصاءات الوفيات دقيقة فان الاحتمال الآخر هو وجود معدل مرتفع جداً للهجرة من الضفة الغربية وغزة. فمنذ سنة ١٩٧٦ حتى ١٩٨٠ هاجر حوالي ١٠,٠٠٠ شخص من غزة ولم يعودوا وفي الضفة الغربية وغزة تراوح عدد المهاجرين بين ١٧,٠٠٠ و ٢٤,٠٠٠ شخص سنويا في الفترة من ١٩٧٧ حتى ١٩٨٠، ويبدو ان هذه الهجرة الضخمة قد تعزى اساساً أما الى الوضع الاجتماعي الاقتصادي المتدهور او الى اسباب سياسية.

الاوضاع الصحية:

أكدت لجنة الخبراء الخاصة في تقريرها (ج٣٤/١٧) أنها تعتبر الحالة الاجتماعية والسياسية القائمة في الاراضي المحتلة ليست مواتية لتحسين الحالة الصحية للسكان المعنيين أو التنمية الكاملة للخدمات الرامية للنهوض برفاهية الانسان، وجاء تقرير لجنة الخبراء الخاصة (ج٣٥/١٦) «ان الوضع الاجتماعي الاقتصادي ليس أفضل منه في العام الماضي» وتؤكد اللجنة من جديد تحليل البيانات الاقتصادية والاجتماعية الواردة في الصفحات ٥، ٦، ٧ من تقريرها السابق (الوثيقة ج٣٤/١٧) حيث

لاحظت ان الحياة الاجتماعية في الاراضي المحتلة لا تسير بصورة طبيعية وان آثار ذلك تنعكس على الصحة، بسبب التغييرات في البيئة التي غيرت بصورة جوهرية العلاقات القائمة بين البيئة الطبيعية والبيئة التي من صنع الانسان، مما سبب ضغطاً على السكان الفلسطينيين، والعواقب الاجتماعية الاقتصادية الفورية لهذا الوضع يمكن ان تؤثر على صحة السكان. وأما التقرير (ج٣٦/ ١٤ فقرة ٣/٢) فيرى ان التنمية الاقتصادية والاجتماعية قد تعثرت نتيجة ممارسات سلطات الاحتلال سواء باقامة المستوطنات والاستيلاء على مصادر المياه وغيرها من الممارسات التي لها انعكاسات سلبية على صحة السكان المعنيين.

ان الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين العرب في الاراضي المحتلة هي في تدهور مستمر، شأنها في ذلك شأن باقي الخدمات الاخرى، ذلك ان التخطيط الاساسي لسلطات الاحتلال لا يقوم على تطوير الخدمات بل على العكس من ذلك اذ يعمل على وضع كافة الصعوبات والعراقيل امام صمود المواطنين العرب لاجبارهم على ترك الارض الفلسطينية واقامة المستوطنات عليها.

ولتنفيذ هذا الهدف الاساسي لسلطات الاحتلال، شهدت الأعوام الاخيرة بعداً جديداً في العلاقة بين سلطات الاحتلال والمواطنين العرب هدفه التصفية المباشرة لحياة المواطنين، سواء بالسلاح كما يحدث كل يوم حيث يستشهد العشرات من المواطنين، او بالحصار ومنع تقديم الخدمات الاساسية بما فيها الخدمات الصحية، كما حصل في حصار بعض المخيمات مثل الجلزون والدهيشة، وبعض القرى، مما نتج عنه تردي كافة الاوضاع بما فيها الاوضاع الصحية. وقد حدثت وفيات عديدة نتيجة لذلك، ثم أخيراً بمحاولة سلطات الاحتلال والمستوطنين تسميم المواطنين العرب، سواء عن طريق مياه الشرب او الغازات السامة.

التسمم الجماعي في الأراضي العربية المحتلة أو «الوباء الغامض»

قامت مجموعات صهيونية ارهابية تدعمها سلطات الاحتلال بنشر مادة سامة في مختلف التجمعات الفلسطينية يعتقد ان تأثيرها يتم عن طريق الجهاز التنفسي. وقد بدأت هذه الاصابات في مدارس منطقة جنين حيث ظهرت اعراض التسمم الجماعي على طالبات مدرسة عرابة ومدرسة الزهراء الثانوية وبنات جنين الثانوية والاعدادية ومدرسة ميثلون وبرقين، وقد نقلت الاصابات الى مستشفيات جنين والشفاء وطولكرم ونابلس والمقاصد وغيرها.. وبلغ عدد الحالات حتى ٢/٤/٨٣ (١١٠٠) حالة، وفي ٣/٤/٨٣ انتشرت الاصابات لتشمل مناطق عديدة في الاراضي العربية المحتلة ولتصيب حوالي ستمائة طالبة في مدرسة يطا الثانوية بمنطقة الخليل، كما امتدت الاصابات الى طولكرم وعنبتا حتى بلغت عدد الاصابات ٢٦٥

وقد قام قسم الادوية والسموم في الجامعة الاردنية باجراء الفحوصات الكيماوية والمخبرية على ثلاث عينات من دم الطالبات المصابات وصلت اليه محفوظة في صندوق عازل وتم اخذ ثلاث عينات من طالبات مقيمات في عمان للمقارنة، وبعد فصل البلازما تمت عملية الاستخلاص بواسطة مذيبات عضوية

ثم اجريت تحاليل خاصة على جهاز الصفائح الملونة الرقيقة (Thin Layer Chromatography) لجميع العينات، وعند فحص هذه الصفائح تحت الاشعة فوق البنفسجية ذات الموجات القصيرة وجدت بقع مادة غريبة في دم المصابات مقارنة بالعينات من الفتيات غير المصابات، وبعد ذلك استخلصت هذه البقع من المادة الغريبة بواسطة مذيبات عضوية اخرى واجريت عليها التحليلات المناسبة بواسطة
Chomotographic Analysis (Gas Liquid Chromatography. Thin Layer Chromatography. Mass Spectrometer)
مزودة بالكمبيوتر، وبناء على النتائج المستخلصة وجد ان المادة الغريبة بدم المصابات تتوافق مع مادة الازيريدين 2 - Methyl 3 (1 - Methyl - Ethylr2) Trans. وهذه المادة السامة تعطي أعراضاً تتوافق مع الاعراض التي ظهرت على المصابين.

ومادة الازيريدين تستعمل في تحضير ادوية علاج السرطان وتحضير مواد كيماوية لتقليل تكاثر الحشرات كما تستعمل كمواد لاصقة في تحضير البلاستيك والورق واستعمالات اخرى.

وهناك مادة 2 - Methyl Azirioine التي اذا استعملت بكميات كبيرة تسبب الموت السريع، واذا استعملت بكميات اقل تسبب السرطان وعقم الحيوانات.

ومادة الازيريدين يمكن شراؤها من الدول الصناعية المتقدمة على شكل مواد اولية او مصنعة، وسلطات الاحتلال قادرة على تصنيع مادة الازيريدين التي من المحتمل ان تكون على شكل مادة متطايرة حيث يسهل نشرها في البيئة.

هذا وليس من المستبعد ان تكون سلطات الاحتلال قد قامت باستخدام مواد سامة اخرى في المناطق المختلفة، حيث ان العينات التي وصلت مختبر كلية الطب بالجامعة الاردنية كانت من منطقة واحدة ولم تشمل كافة المناطق التي تعرضت لجريمة التسميم.

وقد قام فريق تابع لمنظمة الصحة العالمية وفريق آخر تابع لمراكز مكافحة الامراض باطلانطا - جورجيا بالولايات المتحدة الامريكية باجراء استقصاءات اكلينيكية ووبائية وبيئية وقدموا تقاريرهم (ج٣٦/ ٣٤ وج٣٦/ ١٠) الى الاجتماع السادس والثلاثين لمنظمة الصحة العالمية، ولم يتمكن احد الفريقين من التعرف على المادة السامة المسببة لهذا الوباء لعدة اسباب، منها التأخير في اجراء الاستقصاءات مدة اسبوعين من بداية هذا الوباء، اذ ان التأخير يؤدي الى تكسر المادة السامة في الجسم وبالتالي يصعب تحديدها. وكذلك فانه لا يمكن ان يكون التسمم ناتجا عن غاز كبريتيد الهيدروجين، ذلك ان تركيزه كما ذكر الفريق الامريكي أقل خمسمائة مرة من التركيز السمي، كما ان هذا الغاز يتفاعل مع الدم ويعطي لوناً مخضراً في حين ان الدم كان طبيعيا حسب ما أشار تقرير الجامعة الاردنية. واذا تعمقنا بدراسة هذا الموضوع فإننا نجد أنه ينتج عن أحد سببين رئيسيين:

السبب الأول: تعرض المواطنين لمادة سامة سببت الوباء: فعلى الرغم من عدم الاعلان عن التعرف على هذه المادة السامة في التقارير السابقة، فإن هناك اسبابا موجبة للاعتقاد بوجود هذه المادة السامة كسبب للوباء منها:

١ - اعراض المرض والفحوصات الطبية التي اجريت: ان اعراض المرض كانت ثابتة ومحددة ومتشابهة

عند كل المصابين وكما ينص تقرير لجنة الخبراء الامريكيين (ج ٣٦/ ١٠) فان هذه الاعراض كانت حقيقية وغير مفبركة وغير مدّعاة، ومن هذه الاعراض: توسع حدقة العين، زرقة في الاطراف، اختلال في التوازن، خفقان في القلب الخ.. وهذا لا يمكن ان ينتج عن عوامل عضوية.

كما اثبتت نتائج الفحوصات الطبية كما جاء في تقرير لجنة الخبراء الامريكيين (ج ٣٦/ ١٠) ولجنة منظمة الصحة العالمية (ج ٣٦/ ٣٤) وجود زلال في البول، وتغييرات بالشوارد الكهربائية للمصل وزيادة قلوية المصل، وارتفاع نسبة الكالسيوم في الدم، وانيميا.

ان هذه الاعراض، وهذه النتائج للفحوصات، تدل على التعرض لمادة سامة، ومن المستبعد ان تكون نتيجة عوامل نفسية.

هذا وتشير التقارير السابقة الى انه عند التعرض لتلك المادة فقد كانت هناك رائحة غير مريحة واشتم افراد الفريق الصحي رائحة كريهة واحسوا بتهيج عابر للعينين والحلق» (ج ٣٦/ ٣٤).

٢ ـ اصابت اعراض المرض، بالاضافة الى المواطنين الفلسطينيين، عشرة جنود اسرائيليين، مما يدل على تعرض الجميع لمادة او غاز سام في الجو المحيط.

٣ ـ ممارسات سلطات الاحتلال للتغطية على الحادث: قامت سلطات الاحتلال عند بدء وقوع هذا الوباء بفرض حصار مطبق على المناطق المصابة واغلقت جميع المداخل ومنعت الدخول والخروج منها واليها، كما منعت الصحفيين الاجانب من دخول المستشفيات التي حولت اليها الحالات، واحاطت عمليات التحليلات للكشف عن المواد السامة بالكتمان الشديد، ومنعت اخذ العينات من المواد السامة التي شوهدت على ستائر النوافذ واسطح المنازل.. واعلنت سلطات الاحتلال بأن هذه الاصابات الجماعية هي عبارة عن وباء مجهول او حالة نفسية جماعية للسكان العرب.

ثم بعد ذلك قامت سلطات الاحتلال بفصل عدد من الاطباء العرب تعسفياً بسبب موقفهم من ظاهرة التسميم، فقد تم فصل الطبيب العربي رئيس لجنة التحقيق في القضية ورئيس مكتب الصحة بمدينة جنين، حيث اعلنوا عن وجود غازات سامة تسببت في اصابة المواطنين بالوباء الغامض، وهي نفس النتيجة التي توصل اليها اطباء اسرائيليون في مستشفى رامباح الاسرائيلي الذي وصله عدد من الحالات.

ان هدف سلطات الاحتلال من هذا الاضرار المباشر بصحة السكان هو:

١ ـ ارهاب السكان لاجبارهم على الهجرة عن الارض المحتلة.

٢ ـ ان هناك مؤشرات وتقارير تفيد بأن هذا النوع من السموم يؤثر على خصوبة السكان ويؤدي الى العقم، وذلك لمنع التكاثر السكاني العربي في الاراضي المحتلة. وهناك تقارير تفيد بأن سلطات الاحتلال تقوم بوضع بعض المواد التي تؤثر على خصوبة السكان العرب في مياه الشرب. ففي ٣/ ٤/ ١٩٨٣ وردت تقارير عن تلويث مياه الشرب في نابلس والخليل وتم تحذير السكان من استعمال المياه بعد حصول عدد قليل من الاصابات.

ان مساعي سلطات الاحتلال الرامية الى الحيلولة بكل الوسائل دون تسرب المعلومات عن الاسباب

الحقيقية التي ادت الى تسمم مئات الفلسطينيين تشير بكل وضوح الى محاولة سلطات الاحتلال التغطية على مخططاتها بتجاربها لاستخدام السلاح الكيميائي، فهي لا تنوي استخدامه في العمليات الحربية فقط كما استخدمته في حربها البشعة في لبنان عام ١٩٨٢ ضد الشعب الفلسطيني واللبناني وخاصة عند احتلال قلعة الشقيف، بل ان هناك مخططات اوسع لاستخدام السلاح الكيميائي من اجل قمع صمود الأهل في وطنهم. ويرى المتخصصون ان استخدام هذا السلاح يعد ذو فاعلية قصوى بحيث انه لا يؤدي بالذين يتعرضون له الى الموت حتماً بل انه يثير تغييرات في جهاز الانسان الوراثي ويقضي على عقلية الانسان ويؤدي الى عقم النساء.

السبب الثاني: الوباء الغامض مرض نفسي اصاب المواطنين في الاراضي المحتلة كنتيجة للاحتلال لما يلاقيه هؤلاء من قهر واضطهاد وتوتر نفسي بسبب ممارسات سلطات الاحتلال التعسفية. هذا ما استنتجه تقرير لجنة الخبراء الامريكيين (ج ٣٦/ ١٠) وما اكده ممثلو دول السوق الاوروبية المشتركة في اجتماعات منظمة الصحة العالمية. ومهما كان تشخيص الوباء الغامض فان عدم اكتشاف المادة السامة لا ينفي التعرض لها ولا ينفي مسؤولية سلطات الاحتلال عن هذا الوباء الغامض، ذلك ان الاحتلال الاسرائيلي اصاب المواطنين العرب جسديا ونفسيا وعقليا وهذا اخطر من مجرد التعرض الجسدي لمادة سامة ذلك انه ما دام الاحتلال الاسرائيلي موجودا فلن يكون هناك اي حل للمشاكل الصحية التي يعاني منها السكان العرب.

ان انتهاك حقوق الانسان قد فاق كل الحدود في الاراضي العربية المحتلة، وكما اشارت تقارير حقوق الانسان، فان هذه الانتهاكات تتمثل في مستويات ثلاثة:

١ ـ انتهاكات الكرامة الشخصية بالسجن والتعذيب والقتل والتهجير والابعاد.

٢ ـ انتهاكات الحقوق الانسانية.

٣ ـ انتهاكات الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لسكان الاراضي العربية المحتلة بما فيها غلق المؤسسات واخفاق سلطات الاحتلال في توفير الخدمات الصحية للسكان العرب.

وكما تستنتج اللجنة الخاصة للخبراء في تقريرها (ج ٣٥/ ١٦) «فان اسلوب معالجة المشكلات الصحية ينطوي على عمل سياسي وعلى جهود تبذلها قطاعات اغاثية اخرى». وهذا ما يستوجب بالضرورة التصدي للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية والمعنوية واعطاء دفع سياسي خدمة للانشطة الصحية.

ان الحالة السائدة اليوم في الاراضي العربية المحتلة تشهد بأن الشروط لم تتوافر حتى الآن لتحقيق النهوض بصحة السكان المحليين. وفي دراستنا للاوضاع الصحية في الاراضي العربية المحتلة علينا ان نعتمد على المؤشرات المقدمة من منظمة الصحة العالمية.

السياسة الصحية

ان المؤشر الرئيسي للسياسة الصحية هو وجود التزام سياسي بتحسين صحة جميع الناس «ويجب

أن تقوم أية سياسة للنهوض بالصحة على المفهوم الشامل للصحة كما حددته المنظمة، وان تهدف الى بلوغ الهدف الاجتماعي المتمثل في توفير الصحة للجميع بحلول عام (٢٠٠٠) ويتعين على هذه السياسة امتلاك استراتيجيات لتحقيق ذلك الهدف».

ولاحظت اللجنة الخاصة للخبراء ان السلطات الفلسطينية المسؤولة في الاراضي لا تعلم بوجود وثيقة مكتوبة تحدد السياسة الصحية، وأن اللجنة ترى أن وثيقة وزارة الصحة الاسرائيلية عن الصحة والخدمات الصحية ١٩٨١ ـ ١٩٨٢ لا تشكل وثيقة عن السياسة الصحية. وأما تقرير لجنة الخبراء (ج٣٦/ ١٤ فقرة ٢/ ١) فيشير الى ان تحديد السياسة الصحية والالتزام السياسي للوصول للصحة للجميع ليست بمتناول السلطات المحلية الفلسطينية، ولا يمكن التحدث عن التزام سياسي حقيقي لتحسين الصحة على ضوء الاوضاع السائدة في الاراضي المحتلة.

ان السياسة التي تلتزم بها سلطات الاحتلال الاسرائيلي في المجال الصحي تقوم على:

أ ـ ابقاء المؤسسات والخدمات الصحية على ما هي عليه قبل عام ١٩٦٧، وعدم العمل على وضع اية خطط اوبرامج من شأنها تطوير الخدمات الصحية سواء في مجال الرعاية الصحية الاولية اوتطوير الخدمات العلاجية لكل المؤسسات. فمنذ عام ١٩٦٧ لم يطرأ أي تطوير على هذه المؤسسات، بل على العكس من ذلك فقد تم اغلاق مؤسسات كثيرة، منها ستة مستشفيات في الضفة الغربية وغزة بالاضافة الى عدة مراكز عيادات وطب وقائي والمختبر المركزي في القدس ومركز مكافحة التدرن في القدس ومدرسة التمريض في الخليل.. الخ، فيما سيرد تفصيله فيما بعد.

ان اغلاق هذه المراكز الصحية هو خرق للمادة ٥٧ من اتفاقية جنيف الرابعة، يترافق معها عدم تجديد او تطوير المراكز الصحية الاخرى التي تسير من سيء الى اسوأ مع مرور الزمن، بحيث اصبحت هذه المؤسسات والمراكز عاجزة عن تقديم الرعاية الصحية وتطويرها لتتماشى مع التقدم العلمي في مجال الطب اومع الزيادة المستمرة في عدد السكان، اذ ان معدل النمو السكاني يتراوح بين ٤٪ في الضفة الغربية وقطاع غزة و٤،٧٪ للفلسطينيين القاطنين داخل الارض المحتلة عام ١٩٤٨.

ب ـ امام عجز المؤسسات الصحية الحكومية عن تقديم الرعاية الصحية للمواطنين في الاراضي العربية المحتلة، تحاول المؤسسات الصحية الخيرية والأهلية تقديم بعض الرعاية الصحية.. الا ان سلطات الاحتلال تقوم بمنع اي تطوير للمؤسسات القائمة او انشاء مؤسسات صحية اهلية اوخيرية. وقد أكدت ذلك مرارا تقارير اللجنة الخاصة للخبراء، فالتقرير (ج٣٥/ ١٦) يقول: «وقد ابلغت اللجنة باعمال التسويف والرفض من جانب السلطات الاسرائيلية ازاء طلبات انشاء هيكل اساسي طبي قدمتها الجمعيات المحلية للمساعدة في تطوير الخدمات الصحية، ولا تزال مشاركة المؤسسات والمنظمات الدولية للنهوض بالصحة في الاراضي المحتلة ضعيفة للغاية، وربما تؤدي المعرفة الافضل بالمتطلبات والبرمجة الرشيدة لهذه المتطلبات الى التشجيع على تقديم العون والتعاون الدولي. ولكن يلزم ان تكون الحكومة الاسرائيلية ايضا متفتحة في هذا الصدد، والأمر ليس كذلك على ما يبدو لا لأن بلداناً كثيرة منها دول الخليج تريد المساعدة في تنمية الخدمات الصحية في الاراضي المحتلة، ولكن لأن اسرائيل ترفض ذلك».

جـ ـ تحاول سلطات الاحتلال الاسرائيلي كما في المجالات الأخرى ربط المؤسسات الصحية الفلسطينية والمواطنين العرب بالمؤسسات الاسرائيلية مستهدفة بذلك اذابة الكيان العربي المستقل والحاقه بنظام الاحتلال.

اما في الجولان، وخرقاً للقوانين الدولية، فقد تم ضم هذه المنطقة العربية المحتلة للكيان الاسرائيلي. وقد جاء في تقرير اللجنة الخاصة للخبراء (ج٣٥/ ١٦): «وقد لاحظت اللجنة في تقريرها بتاريخ ١ مايو/ ايار ١٩٨١ الوثيقة ج٣٤/ ١٧ ان هدف سياسة اسرائيل تمثل في اقامة النظام الصحي في مرتفعات الجولان على نمط النظام الاسرائيلي ودمج النظام في الاراضي المحتلة في الضفة الغربية وغزة. وقد أكدت الاحداث اللاحقة صحة هذه الملاحظات».

وأما تقرير لجنة الخبراء الخاصة (ج٣٦/ ١٤ فقرة ٢/ ٢) فيشير الى أنه ليس من المستغرب تطبيق النظام الاسرائيلي بكامله على الضفة الغربية على المدى الطويل.

تحديد السياسة الصحية:

تخطيطا لتنفيذ سياسة سلطات الاحتلال الاسرائيلي في المجال الصحي، فإنها تتبع تخطيطا وسياسة ادارية ومالية متميزة. فتنظيم الخدمات الصحية يقع تحت السلطة المباشرة للسلطات المحتلة التي تنفرد بتحديد السياسة الصحية في الاراضي المحتلة (ج٣٤/ ١٧). وقد جاء في الوثيقة (ج٣٧/ ١٣) «ان ادارة البرامج الصحية في الاراضي المحتلة مهمة موكولة الى السلطات الاسرائيلية» وفي الوثيقة (ج٣٥/ ١٦) «ويكمن التعليق الاساسي في ان الاراضي المحتلة لا تملك أمر خدمتها الصحية بحيث تستطيع اتخاذ القرار بشأن انشاء ما تراه ضروريا من الخدمات المتخصصة». وفي الوثيقة (ج٣٦/ ١٤) جاء أن تحديد السياسة الصحية والالتزام السياسي الحقيقي للوصول للصحة للجميع ليس بمتناول السلطات المحلية العربية. واشارت الوثيقة (ج٣٧/ ١٣) الى ان «النهوض الحقيقي بالصحة أمر عسير ما لم تتحمل المجموعات السكنية المعنية بنفسها المسؤولية عن وضع خطط اجتماعية اقتصادية تتفق مع مصالحها، تدعمها استراتيجية ملائمة لتعبئة المجتمع المحلي برمته».

التخطيط الصحي:

وهذا الأمر يخضع للاشراف المباشر لسلطات الاحتلال، ولا يسمح لأي من المواطنين العرب المشاركة فيه او ابداء الرأي، وعليه لا يمكن القول بأن هناك تخطيطاً صحياً هدفه رفع المستوى الصحي للسكان. واذا استعرضنا تقارير اللجنة الخاصة للخبراء (ج٣١/ ٣٧، ج٢٣/ ٢٦، ج٣٤/ ١٧، ج٣٥/ ١٦، ج٣٦/ ١٤)، فاننا نجد أنه «لا يوجد هناك تخطيط متوسط اوطويل الاجل، فالقيام بالانشطة الصحية مبني على فكرة البرمجة القصيرة الاجل. اذ يبذل موظفو الصحة المحليون جهوداً لتقييم وتحليل الحالة الصحية بناء على اعداد قائمة بالخدمات وتقارير بالاحتياجات الصحية اللازم تلبيتها، مما يؤسف له أن تقييم احتياجات السكان لا يدعمه نظام واف تماما من المعلومات الاحصائية كما أنه لا يقوم على

دراسات وبائية او اجتماعية تتعلق بالاستفادة من الخدمات او مواقف الاطباء او السكان او تحليل الاحتياجات الملموسة حسبما يقررها الاطباء الذين لا يسمح لهم بابداء الرأي او المشاركة بالتخطيط لتحديد الاولويات والسياسة الصحية للاراضي المحتلة. ونظرا لعدم توفر نظام سليم للسجلات والاحصائيات الطبية وبسبب الاحتلال، فانه من الأمور البالغة الصعوبة اجراء تحليل للحالة الصحية وتحديد الاهداف الممكنة والوسائل المختلفة لبلوغها، وهذه الصعوبة واضحة بشكل خاص في تخطيط الخدمات الصحية الهادفة الى تقديم رعاية متخصصة على المستوى الاقليمي والوطني وادخالها في الهرم التنظيمي. وفي عام ١٩٧٨ انشئت لجنة تخطيط، ولأسباب عديدة فان توصيات اللجنة لم تعلن او تنفذ قط، كما انه لم تحدث اية تغييرات او تحسينات تذكر في الخدمات الصحية فيما يتعلق بانشاء وحدات صحية اوفرز الموظفين الطبيين، كما ان مركزية النظام الصحي لا تشجع المجتمع المحلي على المشاركة في جهود الصحة العامة ولا تترك للسلطات الطبية المحلية سوى مجال ضيق جدا للمبادرة».

ويشير التقرير (ج٣٦/ ١٤) الى انه «في الاراضي المحتلة لا توجد خطة لتطوير ورعاية القوى العاملة في المجال الصحي وخاصة الاطباء». كما أكد التقرير (ج٣٧/ ١٣) على الحقيقة نفسها.

الميزانية الصحية:

يشير التقرير (ج٣٧/ ١٣) بأن «ادارة ميزانية الصحة في الاراضي المحتلة هي في أيدي السلطات المركزية بدون أية مشاركة من قبل اولئك الذين تهمهم مباشرة».

كما تشير تقارير اللجنة الخاصة للخبراء (ج٣١/ ٣٧ وج٣٢/ ٢١ وج٣٤/ ١٧ وج٣٦/ ١٤ وج٣٧/ ١٣) الى «أن الاموال اللازمة لتنمية الخدمات الصحية والانفاق عليها تستمد من ميزانية مركزية للصحة تقسم بين مختلف المناطق. ولا يسمح نقص الأموال اللازمة في اجراء التطويرات المرغوبة في الخدمات الصحية وشراء الاجهزة والمعدات والعقاقير. وبالرغم من هذا النقص في الاموال، فان سلطات الاحتلال كثيرا ما ترفض موارد من خارج الميزانية تأتي من المنظمات غير الحكومية او المؤسسات والجمعيات الخيرية أو من المجتمع المحلي بهدف تطوير الخدمات الصحية». وتشير الوثيقة (ج٣٥/ ١٦) الى انه «قد استرعت السلطات المحلية انتباه اللجنة الى انه يمكن فورا تعبئة اعتمادات ضخمة لانشاء ما يفتقر اليه الجهاز الطبي من خدمات طبية وهياكل اساسية، ولكن الطلبات التي قدمت الى الاسرائيليين لم يتحقق لها النجاح».

ويشير التقرير (ج٣٦/ ١٤ فقرة ٢/ ٤/ ٤) الى أن سلطات الاحتلال تفرض خصم ٣٠٪ من الهبات المقدمة للتنمية الصحية، هذا أمر غير مشجع.

ان الميزانية التي تقدمها سلطات الاحتلال للخدمات الصحية ضئيلة جداً وتكاد لا تكفي لصيانتها فقط، ولقد قدر أن الميزانية يجب ان تزداد عشرة اضعافها لتصل بالخدمات الصحية الى مستوى مقبول. على الرغم من ضآلة الميزانية فان سلطات الاحتلال الاسرائيلي تعمل على تخفيض هذه الميزانية سنوياً بدلا من زيادتها لتفي بالتطور الطبيعي ا لمطلوب. وقد تكون هناك زيادة في الميزانية اذا ما قدرت بالليرة

الاسرائيلية، ولكن، ونتيجة التدهور المستمر بقيمة الليرة الاسرائيلية فان الميزانية اذا ما قدرت بالدولار فان معدل النقص فيها كل عام عن العام الذي يسبقه يصبح كالتالي:

الميزانية	بالليرة	بالدولار
١٩٧٧	٨٨ مليون	٩.٧ مليون
١٩٧٨	١٣٢ مليون	٨.٢ مليون

والجدول التالي يبين معدل انخفاض الميزانية:

١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨٢	١٩٨٤
١٢٪	٨٪	٦٪	٩.٣٪	٩٪

وهذه الارقام مستمدة من قرارات سلطات الاحتلال بتخفيض الميزانيات بما فيها ميزانية الصحة نظراً للأحوال الاقتصادية السيئة.

ومما يزيد في ضآلة هذه الميزانية هو أنه يتم خصم ما يقرب من ٣٠٪ منها لتدفع الى المؤسسات الصحية الاسرائيلية، وذلك مقابل علاج او اجراء فحوصات للمواطنين العرب الذين يتعذر علاجهم في المؤسسات الصحية العربية لضعف امكاناتها.

هذا وتبلغ ميزانية الخدمات الصحية في الضفة الغربية ٢٪ من ميزانية الخدمات الصحية الاسرائيلية، وهذه الميزانية تتركز في أيدي سلطات الاحتلال، وليس هناك من الموظفين والمسؤولين المحليين سواء من الاطباء اومديري الصحة اومديري المستشفيات من هوضالع بصفة مباشرة بالميزانية او ادارة الخدمات الصحية (ج٣٦/ ١٤ فقرة ٢/ ٤/ ٢).

ويشير التقرير (ج٣٧/ ١٣) الى أن «التضخم الجامع في اسرائيل له آثار واسعة النطاق على ميزانية الصحة الخاصة بالسكان. وفي الوقت ذاته فإن الاعتبارات السياسية تحد من الاعتمادات الخارجة على الميزانية والمقدمة من مصادر خاصة، مما يؤدي الى اصابة الموظفين الصحيين والجمهور بالاحباط».

ادارة الخدمات الصحية:

تشير تقارير اللجنة الخاصة للخبراء (ج٣١/ ٣٧ وج٣٣/ ٢١ وج٣٧/ ١٣) الى ما يلي: «الادارة بما فيها الخدمات الصحية في المناطق المحتلة تحت السيطرة التامة للسلطات العسكرية الاسرائيلية وليس هناك من الموظفين المسؤولين المحليين من هوضالع بصفة مباشرة بادارة خدمات الصحة العامة فكل شيء

متمركز في أيدي السلطات الاسرائيلية، وحينما أرادت اللجنة معرفة التدابير المالية المقررة بتوسيع البرامج الصحية فإنه لم يكن من الممكن الحصول على معلومات على المستوى المحلي، ومن الصعب في مثل هذه الحالة ان يقوم اي مدير مستشفى بادارة مؤسسته على النحو السليم».

كما تشير الوثيقة (ج٢٥/١٦) الى أن الاراضي المحتلة لا تملك أمر خدمتها الصحية بحيث تستطيع اتخاذ القرار بشأن انشاء ما تراه ضروريا من الخدمات المتخصصة» و «لاحظت اللجنة كما فعلت في تقاريرها السابقة ان درجة مشاركة الاطباء العرب لم تكن كافية، كما لاحظت على سبيل المثال ان الاسرائيليين لم يبلغوا بعض مديري المستشفيات بمشروعات تتعلق بخدماتهم وتنفيذ ميزانية مؤسساتهم الا اثناء المناقشات التي دارت مع السلطات المحلية المسؤولة».

والوثيقة (ج٣٦/١٤ فقرة ٢/٥) تشير الى «أن مشاركة المجتمع والمسؤولين الصحيين المحليين بالتخطيط وادارة وتنظيم الخدمات الصحية وتوزيع الميزانية غير موجودة، وتقرر لجنة الغلاء الخاصة كما قررت في تقاريرها السابقة ان هذه المشاركة تتم فقط في ظروف غير متوفرة في الاراضي المحتلة نتيجة للاحتلال» ويشير التقرير (ج٣٧/١٣) الى ان «ادارة البرامج الصحية مهمة موكلة الى السلطات الاسرائيلية.. ولا يمكن في الاطار الحالي التوصل الى تنفيذ العملية الادارية، وصياغة سياسة وخطط ملائمة، والتعاون مع القطاعات الاخرى المعنية، ووضع ميزانيات البرامج، أي في ايجاد ديناميكية عملية التنمية برمتها، الا الى حد ما، ولذلك فلا غرو اذا تعذر تطبيق مجموع المبادىء التي وضعتها منظمة الصحة العالمية فيما يتعلق بالاستراتيجية العالمية لتوفير الصحة للجميع في الاراضي المحتلة».

وقد قام الحاكم العسكري في الضفة الغربية بتشكيل لجنة برئاسته تتولى الشؤون الصحية والاشراف عليها، وقد طالب من بعض الاطباء العرب الاشتراك بها لوضع سياسة صحية تتماشى مع أهداف سلطات الاحتلال، الا ان الاطباء العرب رفضوا الانضمام لهذه اللجنة.

تحليل الوضع الصحي:

الهيكل الأساسي:

تشير تقارير اللجنة الخاصة للخبراء (ج٣١/٢٧ وج٣٣/٢١ وج٣٤/١٧ وج٣٥/١٦ وج٣٧/١٣ وج٣٦/١٤)، انه في ظل الاحتلال الاسرائيلي لم يتم اي تقدم يذكر في تطوير الهيكل الصحي الأساسي سواء فيما يتعلق ببناء المستشفيات اوزيادة عدد الأسرة أو انشاء وحدات صحية أوفرز الموظفين المحليين. كما أن هناك نقصاً في المعدات والعقاقير الاساسية. ويشير التقرير (ج٣٥/١٦) الى ما يلي:

«يستحق الهيكل الاساسي الصحي بعض التعليق. فيمكن ان نذكر دون خشية الوقوع في الخطأ أن عدد أسرة المستشفى لم يظهر أي تغير حقيقي ملموس خلال العشر سنوات الاخيرة، ويقتضي تطوير خدمات المستشفى ما هو أكثر من مجرد تخصيص عدد معين من الاسرة للخدمات المنشأة حديثا بالمستشفى. فخدمة المستشفى باعتبارها نقطة احالة فنية تتطلب فريقا من الاخصائيين وتوفير الموارد الكافية بما يمكنها من الاستجابة لاحتياجات خدمات الصحة الأساسية التي يفترض تلبيتها، غير ان

ذلك ليس الحال في الاراضي المحتلة. ولو أنه حدث شيء من التقدم فهو مجرد تقديم بعض المعدات الفنية وليس في اتجاه توفير فريق طبي وجراحي حقيقي من النوع الذي يوجد في أصغر المستشفيات الاسرائيلية». ويشير التقرير (ج٣٦/١٤ فقرة ٢/٢ و ٤/٣/١) الى ان الوضع لم يتغير ولم تزد عدد اسرة المستشفيات طوال سنوات الاحتلال.

كما يشير التقرير (ج٣٧/١٣) الى أنه «لم تحدث جوهريا أية زيادة هامة في عدد الاسرة والوضع المالي يشكو من تشغيل النظام لكافة المستويات نظرا للتقييدات العديدة التي تمنع مختلف الوحدات من تحسين مستواها المتواضع من حيث النوعية مما يضطر المرضى انفسهم الى الذهاب الى المستشفيات الاسرائيلية، وفي بعض الحالات الى المستشفيات الاردنية، وعلاوة على ذلك يحدث أحياناً ان تقوم المستشفيات في الاراضي المحتلة ـ وهي تدرك استحالة اضطلاعها بتقديم الخدمات اللازمة ـ بارسال المرضى الى المستشفيات الخارجية حيث لا توجد في اطار نظامها الهرمي التدريجي في الاراضي المحتلة أية وحدة احالة قادرة على تزويد السكان بالخدمات التي يحتاجونها على مستوى ملائم من حيث النوعية».

أما عن أوضاع مؤسسات الخدمات الصحية منذ الاحتلال عام ١٩٦٧، فاننا نعرضها حسب التوزيع السكاني التالي:

القدس المحتلة:

قامت الادارة العسكرية بفصل مدينة القدس عن باقي الضفة الغربية التي قسمتها الى ست مناطق صحية هي رام الله ـ بيت لحم ـ نابلس ـ طولكرم ـ جنين ـ الخليل.

أما بالنسبة للقدس، فان سلطات الاحتلال تتبع سياسة هدفها محاولة طمس الوجود العربي وتهويد كافة المؤسسات فيها. ففي المجال الصحي قامت سلطات الاحتلال بما يلي:

١ ـ فصل المؤسسات الصحية في القدس عنها في الضفة الغربية.

٢ ـ منع سكان القدس من الانضمام الى مشروع التأمين الصحي في الضفة الغربية.

٣ ـ الاستيلاء على المستشفى الحكومي الجديد في حي الشيخ جراح بالقدس وتحويله الى مقر للشرطة الاسرائيلية.

٤ ـ اغلاق مستشفى سبافورد للاطفال ومديرية صحة محافظة القدس وعياداتها.

٥ ـ اغلاق مركز مكافحة التدرن، وهو احد ثلاثة مراكز في الضفة الغربية تقدم خدماتها لحوالي ٤٠٪ من المرضى. هذا وقد علقت اللجنة الخاصة للخبراء على هذا المركز في تقريرها (ج٣٣/٢١) «أن المركز يعاني من نقص حاد بالمعدات والعاملين الأمر الذي يحول دون تغطية جميع امراض الجهاز التنفسي، ولاحظت اللجنة ان جهاز الاشعة السينية قديم جدا» واوصت اللجنة بتطوير المركز، ولكن بدلا من ذلك قامت سلطات الاحتلال باغلاقه. وتقول اللجنة الخاصة للخبراء في تقريرها (ج٣٤/١٧) «اضر اغلاق مركز مكافحة التدرن في القدس بمصلحة المرضى من رام الله الذين عليهم ان يقطعوا مسافات طويلة الى نابلس دون أن يضمنوا ان مشكلاتهم ستحل».

٦ ـ اغلاق بنك الدم في القدس، وهو الوحيد في المدينة والرئيسي للمنطقة، وكان يقدم خدماته لمستشفيات القدس والضفة الغربية. وكانت اللجنة الخاصة للخبراء قد وصفته بتقريرها (ج ٣١/٣٧) بأنه «عبارة عن بناء متداع ولا يبدو أنه يفي بالمعايير الفنية الحالية لا من حيث المبنى ولا من حيث التجهيز وخاصة بالنسبة لجمع الدم وتخزينه»، وبدلا من تطوير البنك قامت سلطات الاحتلال باغلاقه.

٧ ـ مستشفى الهوسبيس هو المستشفى الحكومي الوحيد في مدينة القدس العربية، ومنذ بدء الاحتلال والسلطات المحتلة تقوم بمحاولات لاغلاق المستشفى. وقد تم تقليص عدد اسرته من ١٠٦ الى ٤٠ سريراً فقط، فبعد ان اغلقت قسم الأنف والاذن والحنجرة، تم تخفيض ٢٥ سريراً بحجة ان البناية غير صالحة، واخيراً جاء قرار وزارة الصحة الاسرائيلية باغلاق قسم الجراحة في المستشفى واغلاق الطابق الثالث الذي يحتوي على ١٢ غرفة وتزيد على مجموع الغرف في الطابقين الاول والثاني. وكانت حجة سلطات الاحتلال هي عدم وجود جراح، مع العلم انه تم تعيين جراح جديد في المستشفى. والحجة الاخرى هي ان البعثة النمساوية صاحبة المبنى قد طالبت به، وقد قامت البعثة بنفي مطالبتها بالمبنى مما فضح هدف سلطات الاحتلال باغلاق المستشفى بعد اغلاق قسم الجراحة. واذا ما تم ذلك فان سلطات الاحتلال ستقوم بخطوات اخرى لاغلاق مستشفيات ومؤسسات عربية اخرى ضمن اطار سياسة التهويد التي تتبعها سلطات الاحتلال. وفي سبتمبر ١٩٨٤ ابلغت وزارة الصحة الاسرائيلية ادارة المستشفى باغلاق قسم الولادة نظرا لغياب اخصائي الولادة مع العلم بأن زميلاً له كان على استعداد لتغطية العمل في المستشفى. وفي نوفمبر ١٩٨٤ اعلنت وزارة الصحة الاسرائيلية عزمها على اغلاق هذا المستشفى وتحويله الى عيادة وحدد ١/٤/١٩٨٥ موعداً للاغلاق. هذا في الوقت الذي لا تقدم سلطات الاحتلال لهذا المستشفى اي دعم وتمنع تطويره، كما تحظر عليه تلقي اية مساعدات مالية من مؤسسات خيرية في الداخل او الخارج تضمن له استمراره في أداء رسالة الانسانية للمواطنين العرب. وقد تم الاستغناء عن ٢٥ موظفاً من المستشفى عام ١٩٨٤، وتقلص عدد موظفيه من ١٢٠ الى ٦٨ موظفاً. أما بالنسبة للميزانية فتقلصت من ١٣,٠٠٠ دولار عام ١٩٨٣ الى ٨,٣٠٠ دولار.

ان المستشفى، هو الوحيد الذي يخدم سكان مدينة القدس العربية، حيث يقدم خدماته باسعار رمزية للسكان الذين لا يشملهم التأمين الصحي والفقراء الذين لم يتمكنوا من التوجه الى المستشفيات الاسرائيلية او الخاصة نظراً لتكاليفها العالية، مما يشكل ضغطاً على صمود هؤلاء المواطنين العرب ضد ممارسات سلطات الاحتلال.

والجدول التالي يبين حجم الخدمات التي يقدمها المستشفى للمواطنين العرب عام ١٩٨٣*.

هذا وقد بلغت نسبة اشغال الاسرة عام ١٩٨٣ من ٩٢,٨٪ الى ١١٧,٦٪ عام ١٩٨٤، وبلغ عدد العمليات ١٦٥٤ والولادات ١٨٠٣ مما يبين مدى خطورة اجراء سلطات الاحتلال من وراء حجب الخدمات التي يقدمها المستشفى للمواطنين الفلسطينيين.

الشهر	الامراض الداخلية عدد الحالات	الجراحة عدد الحالات	النسائية عدد الحالات	الولادة عدد الحالات
كانون الثاني	١٤٧	١٠٢	٤٦	١٢٩
شباط	١٢٦	٩٢	٥٠	٩٧
آذار	١٦٧	١٤٣	٥٦	١١٩
نيسان	١٥٦	١١٠	٤٥	١٣٣
أيار	١٨٦	١٣٩	٦٥	١١٩
حزيران	٢١٣	١٢٢	٥٥	١٣٤
تموز	٢٤٧	١١٧	٥٣	١٣٠
آب	٢٢٧	٨٧	٥٠	١٣٣
ايلول	١٩٢	١٣٧	٧٠	١٤٣
تشرين الاول	١٧٨	١٣١	٥٤	١٤٢
تشرين الثاني	١٦٤	١٠١	٥٦	١٢٤
كانون الاول	١٧٣	١٠٦	٥١	١٦٣

٨ ـ اغلاق المختبر المركزي بالقدس: ويشير تقرير اللجنة الخاصة للخبراء (ج ٣٤/١٧) «بأنه لم يكن لاغلاق بنك الدم والمختبر ومركز مكافحة التدرن في القدس وقع طيب سواء لدى الاطباء العرب او السكان المحليين الذين يرونه تفاقماً لسياسة دمجهم في نظام يقلل من الفرص التي كانت متاحة لهم من قبل في اللجوء الى خدمات متاحة محلياً وفي المتناول».

ان كل هذه الاجراءات هدفها عزل القدس عن الضفة الغربية ضمن الاجراءات الاسرائيلية الهادفة الى تهويد مدينة القدس.

منطقة رام الله:

عدد سكانها ١٣٠,٠٠٠ نسمة قبل الاحتلال الاسرائيلي عام ١٩٦٧. وكان في منطقة رام الله اربعة مستشفيات هي:

١ ـ المستشفى الميداني وسعته ٩٣ سريراً.

٢ ـ المستشفى الحكومي القديم وسعته ٥٨ سريرا.

٣ ـ المستشفى الحكومي الجديد وسعته ٥٨ سريرا.

٤ ـ مستشفى الامراض السارية في رام الله.

لقد قامت سلطات الاحتلال باغلاق المستشفى الميداني وحولته لادارة الحكم العسكري، كما اغلقت

مستشفى الامراض السارية ودمجت المستشفى الحكومي القديم بالجديد عام ١٩٧٥، وقد نتج عن سياسة دمج المستشفيات التي تتبعها سلطات الاحتلال تقليص مجموع الاسرة وعدد العاملين والغاء بعض الاقسام كالتالي:

السنة	عدد الأسرة	عدد الأطباء	عدد العاملين
١٩٦٧	٢٠٠	٣٢	١٩٠
١٩٧٥	١١٤	١٤	١٠٠

وكان المستشفى الميداني يحتوي على ٢٠ سريرا للاطفال، والمستشفى القديم على ٣٢ سريرا للاطفال، وبعد الدمج اصبح هناك ٢٢ سريرا للاطفال من أصل ٥٢ سريرا. وتناقص عدد ممرضات الاطفال من ١٢ الى ٨ ممرضات.

ويعتبر مستشفى رام الله الجديد بعد الدمج أفضل المستشفيات تجهيزاً، اذ يحتوي على ٢٠ سريرا للامراض الباطنية و ٣٥ سريرا للجراحة و٢٥ سريرا للاطفال و ٣٤ سريرا للنساء والولادة و٤ للكلى و٦ للعناية المركزة. وتجدر الاشارة الى أن مباني المستشفى هي ملك لجمعية خيرية وأن ما في المستشفى من اجهزة متطورة مثل الكلية الصناعية وبنك الدم هي من تبرعات المستفيدين والمواطنين العرب في الضفة الغربية (لجنة رام الله)، كذلك فان ما تم بناؤه من غرف اضافية وطابق علوي للمستشفى هو ايضا على حساب لجنة رام الله. وقد اعلن التلفزيون الاسرائيلي ان سلطات الاحتلال قد افتتحت قسم الكلية الصناعية بالمستشفى على اعتبار ان ذلك جزءاً من الخطة التطويرية التي تقوم بها الادارة العسكرية للخدمات الصحية في الضفة الغربية. في حين أكدت التقارير الدولية انه قامت بتمويل كافة المعدات الجديدة والترتيبات جمعيات خيرية محلية او برنامج الامم المتحدة للتنمية (ج٣٥/١٦).

وتنص الوثيقة على ان احتياجات السكان لم تلب نظرا لعدم توفر بعض الوحدات التشخيصية، مثال ذلك لزوم احالة المرضى الى المستشفيات الاسرائيلية لاجراء الفحوص الاكلينيكية المساعدة، مما يلقي عبئا على ميزانية المستشفى. والمنظر العام للمستشفى يحتاج الى بعض التحسين، ويضطر المرضى الى استخدام المختبرات الخاصة او شراء بعض العقاقير بانفسهم رغم انهم منضمون الى خطة تأمين مع ما يترتب على ذلك من شعور بخيبة الأمل». ويشير التقرير في الفقرة (١٧/٣٤) الى انه يتم اعادة تنظيم المختبر «الا ان مشكلة الموظفين الفنيين ستنشأ، اذ يمكن ان يؤثر نقص ومستوى تدريب هؤلاء الموظفين على نتائج الاختبارات» ويورد التقرير (ج٣٥/١٦) «أنه تم تزويد المستشفى بمختبر ولكنه لم يكتمل بعد». واشار أحد الاطباء المحليين أنه قد تم التوضيح من الدكتور فارادي رئيس اللجنة الحكومية لدراسة الاوضاع الصحية في الضفة الغربية حول رسوم الفحوصات المختبرية التي تدفع للمستشفيات الاسرائيلية لمدة ستة شهور والتي تكفي لشراء الجهاز اللازم للتحليل، ولكن المسؤول الاسرائيلي أجاب بأن هذا حلم غير معقول.

وتشير الوثيقة (ج٣٥/١٦) الى ان «المشكلة الاساسية لمستشفى رام الله ناجمة عن التكاليف الباهظة للعلاج في المستشفى: فقد ارتفعت تكاليف البقاء بالمستشفى لليوم الواحد من ٢٠ شيكل عام ١٩٧٨ الى ١٥٠٠ شيكل عام ١٩٨٢، وهي باهظة جداً بالنسبة للمرضى غير المؤمن عليهم (حوالي ٦٠٪ من السكان) الذين يفضلون البقاء في منازلهم او الذهاب الى المستشفيات الاردنية حيث يتم علاجهم في الغالب بلا مقابل اوبتكاليف أقل بكثير. ويعاني مستشفى رام الله من مصاعب كثيرة ذات طابع فني، فبالاضافة الى نقص الموظفين المرتبط بمشكلات الرواتب غير الكافية والغاء العمل الاضافي باجر، هناك حالات تعطيل معدات الاشعة في كثير من الاحيان مع تكاليف الاصلاح الباهظة. وفي بعض الاحيان لا يمكن الحصول على قطع الغيار من السوق المحلية ويدفع مرضى المستشفى ثلث ثمن العقاقير». وتشير الوثيقة (ج٣٦/١٤) الى «أن مستشفى رام الله ما زال يعاني نفس المشاكل السابقة بالرغم من بعض الاصلاحات ولا توجد أية احصائيات في المستشفى منذ عام ١٩٦٢».

وحسب دراسات لجنة الاغاثة الطبية الفلسطينية فإن ١١,٨٥٪ من الاطفال في منطقة رام الله يعانون من سوء التغذية، ويعاني الاطفال من الامراض التالية: التهاب اللوزتين والاذن، التهاب الغدة النكفية، الاسهالات المختلفة، الحصبة، التهاب القصبات الهوائية، الروماتيزم، اليرقان، التيفوئيد، الحمى المالطية، ثم الامراض المزمنة مثل الضغط، القلب، السكري، وكذلك امراض اللثة والاسنان.

منطقة نابلس:

يبلغ عدد سكانها حوالي ١٥٠,٠٠٠ نسمة وفيها:

١ ـ المستشفى الحكومي القديم الذي كانت سعته عام ١٩٦٧ ـ ١٥٣ سريراً أصبحت بعد الاحتلال ٨٣ سريراً، ٣٠ للباطنية و٣٠ للاطفال و١٠ للانف والاذن و٤ للكلى و٤ للعناية المكثفة و٩ للعلاج الطبيعي والنقاهة.

٢ ـ مستشفى رفيديا الميداني، وقد اغلقته سلطات الاحتلال وصادرت منه الاجهزة والمعدات الطبية.

٣ ـ مستشفى رفيديا الجديد وقد تم انشاؤه قبل عام ١٩٦٧ وكان على وشك الافتتاح عام ١٩٦٧، ويتألف من ستة طوابق افتتحت سلطات الاحتلال عام ١٩٧٥ طابقين منها، ويحتوي الآن على ١١٨ سريرا منها ٥٠ سريرا للجراحة و ٣٨ للنساء والولادة و٢٠ للعظام و١٠ للأنف والأذن، وقد تم دمج اجنحة المستشفى مما نتج عنه تقليص الأسرة والكوادر الفنية. وتقول اللجنة الخاصة للخبراء في تقريرها (ج٣٣/٢١) «ان المستشفى بحاجة للصيانة تلافياً لتدهوره بسبب نقص اعمال الصيانة».

ويشير التقرير (ج٣٥/١٦) الى أن المشكلات الرئيسية هي في الغالب ذات طابع اداري: خدمات وأشعة غير كافية (جهاز بسيط متنقل)، والحاجة الى تحسين خدمات طب القلب (وهناك فكرة لاستعمال رسام للقلب بصدى الصوت)، سيارة الاسعاف معطلة لمدة شهور وخطوط الهاتف الخارجية لا تعمل. وقد عرض بعض الافراد في نابلس تركيب مصعد للمرضى الا ان التصريح لم يصدر بعد، ويشير التقرير

(١٣/٣٧) الى أن اللجنة قد لاحظت بشكل خاص أن مستشفى نابلس القديم الذي زارته هذه السنة يحتاج الى تحسينات عاجلة.

منطقة طولكرم:

عدد سكانها حوالي ١٤٠,٠٠٠ نسمة، وفيها مستشفى واحد كانت سعته عام ١٩٦٧، ٧٠ سريراً أصبحت بعد الاحتلال ٦٠ سريراً موزعة بالتساوي على الجراحة والباطنية والنسائية والاطفال. وامكانيات المستشفى ضعيفة جدا وخاصة الاشعة بسبب عدم وجود اخصائي (ج٣٤/١٧)، أما المختبر فلا يمكن ان تجرى فيه الا الفحوصات البسيطة جدا وتنقصه مواد الكشف الاختباري (ج٤٣/١٧). ويعتبر معدل اشغال الاسرة منخفضاً بسبب أن بعض الاقسام لا تعمل أولعدم توفر الامكانيات اللازمة. وينص التقرير (ج٣٤/١٧) على «أن لا غرابة ان يذهب السكان الى نابلس للحصول على عناية افضل. وتستحق منطقة طولكرم عناية افضل بالنظر الى الامراض المعدية السائدة خلال عام ١٩٨٠ وهي شلل الاطفال والتهاب الكبد الفيروسي (أ) والنكاف والجديري». ويشير التقرير (ج٣٦/١٤) الى «أن معدل اشغال الاسرة ٥٠٪ نتيجة لارتفاع تكاليف المستشفى».

منطقة جنين:

وعدد سكانها يبلغ حوالي ١٣٠,٠٠٠ نسمة موزعين على خمس مدن صغيرة و٥٥ قرية، وفيها مستشفى واحداً تقلصت اسرته من ٧٠ سريراً عام ١٩٦٧ الى ٥٥ سريراً الآن، ١٦ للجراحة و١٢ للنساء و١٠ للاطفال و١٧ للباطنية. ان ظروف هذا المستشفى ليست بأفضل من المستشفيات في المناطق الاخرى، وبنص تقرير اللجنة الخاصة للخبراء (ج٣٤/١٧) فإن «المستشفى يعاني من نقص في الموظفين والاخصائيين الطبيين وفنيي المختبرات والاشعة السينية والخدمات المختبرية الواقية وجراحي العظام والأنف والأذن. ان مستوى العناية المكفول للسكان لا يتعدى ١٠٪ من المستوى في البلدان المتقدمة الاوروبية واسرائيل».

منطقة الخليل:

وتضم حوالي ١٥٠,٠٠٠ نسمة، والمستشفى الوحيد فيها انشىء عام ١٩٦٥ وسعته ١٠٠ سرير، ٢٨ للباطنية و٢٥ للجراحة و١٥ للنساء و١٢ للعيون (أدخل عام ١٩٧٨). وتشير الوثيقة (ج٣٣/٢١) الى ان «المستشفى بحاجة الى التجديد، وهنالك نقص في التدفئة المركزية والمياه لا تصل للادوار العليا وكثيراً ما ينقطع التيار الكهربائي بالاضافة الى عدم توفر مصعد لنقل المرضى». أما الوثيقة (ج٣٤/١٧) فتشير الى انه «لم يحدث تجديد رئيسي في المبنى ولم تتم بعد تسوية مشكلة الغسيل، وقد وجدت اعتمادات مالية لبناء مغسلة حديثة الا ان الحكومة الاسرائيلية لم ترخص بذلك وترفض السلطات الاسرائيلية حتى الآن

اعادة تخصيص هذه الاعتمادات المالية لاغراض فنية اخرى في المستشفى». وقد تم اغلاق مدرسة التمريض في الخليل. هذا ويشير التقرير (ج٣٥/١٦) الى انه «ما زال المستشفى يعاني من مشكلات التمريض والغسالة ومعدات التصوير بالاشعة والمصعد الكهربائي وبعض الادوية. ولكن هناك وحدة دبلزة جديدة وجهاز لرسم القلب بصدى الصوت قدمها برنامج الامم المتحدة للتنمية. وقد رفضت السلطات الاسرائيلية الطلب الذي قدمته جمعية محلية في الخليل لبناء مستشفى آخر». ويشير التقرير (ج٣٦/١٤ فقرة ٤/٢/٤) الى ان مشكلات المستشفى تبقى كما هي من نقص بالقوى العاملة والادوية والتيار الكهربائي وامدادات المياه وتصريف المجاري والصعوبات التي يواجهها ناتجة عن نقص الميزانية وجهاز الاشعة الذي طلب منذ خمس سنوات لم يصل بعد. وأما الطلب الذي تقدمت به السلطات المحلية لانشاء مستشفى خيري فلم يوافق عليه.

وحسب الدراسات الوبائية التي اجرتها لجان الاغاثة الطبية الفلسطينية، وجد أن الامراض المعدية تنتشر بشكل ملحوظ: التهاب اللوزتين والاذن الوسطى، الأمراض الجلدية المعدية، الاسهالات المختلفة، الديدان والطفيليات، التهاب الغدة النكفية، جدري الماء والحصبة، الحمى المالطية (نظرا للتأخير الذي يهيمن على الاساليب الزراعية وعدم وجود عناية طبية وقائية). كما لوحظ ازدياد سوء التغذية، اضافة الى ان مقاييس نمو الاطفال تعتبر متدنية. كما تكثر أمراض آلام المفاصل والروماتيزم عند الكبار وذلك يعود للظروف المعيشية السيئة في البيوت المتراصة والرطبة وعدم توفر الرعاية الصحية الاساسية والفقر. وقد سجلت امراض قرحة المعدة والاثنى عشر والتهاب القصبات الهوائية وضغط الدم والسكري وامراض القلب والعيون.

منطقتي بيت لحم واريحا:

وتشمل بيت لحم وبيت جالا واريحا حوالي ١١٠,٠٠٠ نسمة يوجد فيها:

١ ـ مستشفى بيت جالا: تملكه جمعية سويدية خيرية وتعمل على تطويره. وقد كانت اسرته عام ١٩٦٧، ٦٤ سريرا، تقلصت الى ٥٤ سريراً: ١٤ للباطنية و١٢ للجراحة و٥ للنساء، و١٨ للعظام و٣ للسرطان. وقد تم الغاء اسرة جراحة الاعصاب أما اسرة السرطان (للعلاج الكيميائي) فقد تقلصت من ٥ الى ٣ اسرة. ويشير التقرير (ج٣٤/١٧) بأن هناك خطة لاقامة مركز لتشخيص وعلاج السرطان من جمعية دينية امريكية ونتيجة للخلاف بين الحكومة الاسرائيلية والجمعية فيما يتعلق بصياغة عقد طلبته اسرائيل لم يمكن تنفيذ الخطة وتضرر بالتالي المرضى في الضفة الغربية. كما يشير التقرير (ج٣٥/١٦) الى ان المستشفى نشط جدا ولكن مشكلاته كالمستشفيات الاخرى: نقص سيارات الاسعاف وقلة الموظفين وخاصة موظفي التمريض وانعدام التنسيق على المستوى المركزي في توزيع الادوية.

٢ ـ مستشفى اريحا: يخدم منطقة الاغوار، وقد تقلصت اسرته من ٧٢ الى ٤٠ سريراً ـ ٧ للباطني، ٥ للجراحة، ٥ للاطفال، ١٨ للعلاج الطبيعي، ويشير التقرير الى ان «جهاز خدمات الاشعة قديم وهناك مختبر صغير يسمح باجراء الاختبارات الاساسية ولا يوجد بنك للدم، ويدعو انتشار مرض اللشمانية

الجلدية في المنطقة الى ضرورة تحسين المراقبة ولا يوجد للاسف موظفون مؤهلون لمعالجة هذا المرض».

كما يشير التقرير (ج ٣٧/١٣) الى انه «من المزمع تحويل مستشفى اريحا الى مركز للصحة العامة وتخصيص عدد قليل من الاسرة لحالات الطوارىء.

وحسب الدراسات السابقة، تعاني منطقة اريحا من انتشار الامراض الجلدية والمعدية والليشمانية والديدان والطفيليات بشكل ملحوظ، وقد يعود هذا لطبيعة الاحوال الاقتصادية والمناخية. كما لوحظت امراض سوء التغذية بين الاطفال والتهابات اللوزتين والاذن. ثم يأتي بعد ذلك امراض المفاصل.

٣ ـ المستشفى العقلي في بيت لحم: وهو المستشفى الوحيد الذي يخدم الضفة الغربية، وقد تقلصت اسرته تدريجيا كالتالي:

١٩٦٧	١٩٧٢	١٩٧٥	١٩٧٨	١٩٨٠
٤٠٠	٢٧٠	٣٢٢	٣٢٠	٣٠٠

هذا وكانت قد اعدت خطة لتوسيعه قبل الاحتلال العسكري الاسرائيلي، ولكن سلطات الاحتلال العسكري قامت بالغاء هذه الخطة. ان سوء الاحوال النفسية نتيجة للقهر والظلم اللذين يعاني منهما السكان تحت وطأة الاحتلال يجب ان تدفع الى الاهتمام بالناحية العقلية والنفسية للسكان العرب، والاهتمام بتطويره علماً انه المستشفى الوحيد الذي تزيد نسبة اشغاله عن ١٠٠٪ كالتالي:

١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
١٢٣.٧٪	١٢٤٪	١٢٩.٥٪

هذا وينص تقرير اللجنة الخاصة لخبراء (ج ٣٤/١٧) على «ان المستشفى قد تضرر عام ١٩٨٠ من المصاعب المالية التي تعرضت لها اسرائيل وحدت من تطويره، فتحسين الخدمات يسير ببطء، بل أخذت تتدهور بعض الاقسام، ويرى مدير المستشفى ان الخدمات النفسية ستركد ما لم يتحسن الوضع المالي».

والمباني الحالية للمستشفى قديمة عفا عليها الزمن: فالغرف المزدحمة لا تسمح بالفصل بين انواع المرضى. ويشير التقرير (ج ٣٥/٦) الى انه ما زالت هناك مشكلات مثل وضع الموظفين الصحيين والتدريب والتخفيف في عدد العاملين الى مستوى غير مقبول بسبب الحالة الاقتصادية وصعوبة الحصول على اعتراف من الحكومة بجمعية وطنية للنهوض بالصحة العقلية من النوع الموجود في عدد كبير من الدول الاخرى، وأخيراً عدم وجود تدفئة في المباني مع ان درجات الحرارة في المنطقة منخفضة اثناء الشتاء.

هذا ونود ان نشير الى انه عام ١٩٨٣ تم اغلاق عشرة مراكز وعيادات ومراكز امومة في الضفة

المنطقة وعدد السكان	المستشفيات	مجموع الاسرة ١٩٦٧	مجموع الاسرة ١٩٨٢	العيادات	مراكز الامومة	المختبرات
القدس ٨٠ر٠٠٠	الشيخ جراح	تم اغلاقه		لاتوجد عيادات او مراكز وتم اغلاق المختبر المركزى ومركز مكافحة التدرن		
	الموسبيى	١٠٦	٤٠	٦٠		
	تقليص بنك الدم	محاولات لاغلاقه				
رام الله ١٣٠ر٠٠٠	الميدانى	٩٣	تم اغلاقه	٢٥	٢	١
	القديم	٤٩	اغلق			
	الجديد	٥٨	١١٤	اختصاص واحد		
بيت لحم ١١٠ر٠٠٠ نسمة	العقلى	٤٠٠	٣٠٠	٩	٧	١
	بيت جالا	٦٤	٥٤			
	اريحا	٧٢	٤٠			
نابلس ١٥٠ر٠٠٠ نسمة	الميدانى	اغلق				
	الوطنى	١٥٣	٨٣	٢٤	٨	١
	رفيديا	على وشك الافتتاح ١١٨		اختصاص ٢		
طولكرم ١٤٠ر٠٠٠ نسمة	طولكرم	٧٠	٦٠	٣٢ اختصاص ١	١٢	٢
جنين ١٢٠ر٠٠٠ نسمة	جنين	٧٠	٥٥	٢١	٧	-
الخليل ١٥٠ر٠٠٠ نسمة	الخليل	١٠٠	١٠٠	٩	-	
قطاع غزة ٥٥٠ر٠٠٠ نسمة	عدة مستشفيات	٩٥٥	٧٧٩	١٨	١٨	٢

الغربية. ونجد انه بالاضافة الى اعلان بعض المستشفيات والمراكز الصحية عن تقليص عدد اسرة المستشفيات فان هناك تناقصاً مستمراً سنوياً في عدد هذه الاسرة والمراكز يعود الى:

١ ـ الزيادة السنوية في عدد السكان حيث ان معدل النمو السكاني هو ٤ ـ ٤٧٪، وبذلك فان عدد الاسرة تقل سنوياً بالنسبة لكل الف من عدد السكان كما يلي:

١٩٦٨	١٩٧٤	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٣
١.٥	١.٢٩	١.٣٣	١.٣	١.١٥

وهـذه النسبـة تقـل اكثـر نتيجـة للتخفيض المستمر بعدد الاسرة والجدول التالي يبين تطور الاسرة بالنسبة لعدد السكان:

	الضفة الغربيـة		قطـاع غزة	
	١٩٦٧	١٩٨٢	١٩٦٧	١٩٨٢
عدد الاسرة	١٠٣٣	٩٨٤	٩٥٥	٧٧٩
نسبة التخفيض بعدد الاسرة =	٤٪		نسبة التخفيض =	١٩٪
عدد السكان	٥٤٨,١٠٠..	٧٤٧,٥٠٠	٣٥٥,٩٠٠	٤٧٦,٣٠٠
نسبة الزيادة بعدد السكان	٣٦,٤٪		نسبة الزيادة	٣٣,٨٪

٢ ـ الزيادة المستمرة بعدد حالات الدخول وعدد المترددين على المستشفيات فمثلا:

	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
عدد حالات الدخول لكل الف من السكان	٧٥.٩	٨٥	٩٠.١
عدد العمليات الجراحية	٩٢٠٧	٩٥٢٨	١٠٦١٣

عدد حالات الدخول	١٩٦٨	١٩٧٤	١٩٧٨	١٩٧٩
	٢٢٥٩٣	٣٣٠٤٢	٣٩٣١٥	٥١٨٣٩

والجـدول التـالي يبـين عدد حالات الـدخـول وحـالات العيـادات الخـارجية بالنسبة لعدد اسرة المستشفيات عام ١٩٨١:

المستشـفى	عدد الاسرة	الادخال	العيادات الخارجية
القـدس	١٠٤	٥٩٠٠	٢٨٠٠٠
اريحا	٤٠	١٦٦٨	
بيت جالا	٥٤	٤٣٤١	٢٣٨٥٦
رام الله	١١٤	٩٣٦٣	٢٢١٢٣
الامراض العقلية	٣٠٠	٨٢٥	٥١٦٨
نابلس الوطني	٨٣	٧٤٩٦	٢٢٥٨٦
رفيديا نابلس	١٠١	٨٩٩٣	٢٨٥٨٤
جنين	٥٥	٤٠٣٧	٥٧٧٥
الخليل	١٠٠	٨٦٦٦	٢٣٢٢١
طولكرم	٦٠	٤٠١٥	٥٥٣٦

ان هذه الاحصائيات يجب ان تدل على زيادة موازية باسرة المستشفيات، وتطوير امكانياتها ودعمها بالاجهزة الطبية وتطوير هياكلها الفنية والادارية. وان زيادة عمل المستشفيات دون تطويرها يدل على ان خدمة المرضى تزداد سوءا وانها في تدن مستمر.

هذا ونـود ان نشـير الى ان مستشفيـات الضفة الغربية تفتقر الى الاجهزة الطبية الضرورية، منها الاجهـزة الحـديثـة لتشخيص امـراض القلب، أجهـزة اشعـة مع تليفـزيون، اجهزة شعاعية لامراض السـرطـان والاورام السـرطـانية والاجهزة فوق الصوتية، التخطيط الشعاعي، بعض الاجهزة المخبرية واجهزة العلاج الطبيعي.. الخ.

كما نود ان نشير الى ان الكثير من الاضافات الجديدة في المستشفيات هي اضافات شكلية ومؤقتة، مثـل افتتـاح قسم امـراض الجهـاز الهضمي فقـط باضافة جهاز تنظير المعدة والذي اصابه التلف بعد سنتين دون ان يجري اصلاحه، او افتتاح وحدة العناية القصوى بالقلب بثلاثة اجهزة تخطيط قلب تبرع بها المواطنون دون توفير ما يلزم من اطباء وممرضات.. الخ.

ويشـير التقـريـر (ج٢٧/١٣) الى ان «المعـدات التشخيصية لا تزال اجمالا قديمة ولا تزال المباني القـديمـة (طـولكـرم والخليـل، اريحـا، نابلس) تعاني من مشكلات تتعلق بالمعدات الكهربائية والتدفئة ومـرافق الغسيـل ولاحظت اللجنـة بشكـل خاص ان مستشفى نابلس القـديم الـذي زارتـه يحتاج الى تحسينات عاجلة».

٣ ـ هذا ويجب ان نشير الى انه نتيجة للاحتياجات الملحة وللضغوط التي مارستها المهن الطبية فقد تم ادخال بعض الخدمات الجديدة لا عن طريق زيادة الاسرة في المستشفيات بل عن طريق اعادة توزيعها، مما نتج عن ذلك نقص في عدد الاسرة المخصصة لتخصص معين. واذا استعرضنا توزيع اسرة المستشفيات في الضفة الغربية على التخصصات المختلفة فاننا نجد انه لا يكفي مطلقاً بالنسبة لعدد السكان الذي يقارب المليون نسمة كالتالي/ (عام ١٩٨١).

التخصص	عدد الاسرة
الباطنية	١٤٩
الجراحة	١٥٦
النساء والولادة	١٢٠
الاطفال	١٠٥
الانف والاذن	١٠
العظام	٣٦
علاج طبيعي	١٨
الكلى	٧
عناية مركزة	١٠
سرطان	٣
عيون	١٠

وبهذا نرى ان عدد الاسرة المتاحة لتخصص معين لا يكفي مطلقا بالنسبة لعدد السكان، واذا اضفنا بعد المسافة التي يجب ان يقطعها المريض ادركنا مدى ما يعانيه المواطن من مشقة للوصول الى مكان العلاج المناسب.

هذا بالاضافة الى انعدام بعض الخدمات الصحية، فمثلاً: لا يوجد سرير واحد للحميات او الامراض الصدرية في الضفة الغربية، كما ان خدمة الاصابات والحوادث معدومة، وكذلك التخصصات الجراحية الدقيقة.

ويجب ان نشير الى انه على الرغم من زيادة عدد حالات الادخال للمستشفيات الا ان معدل اشغال الاسرة ما زال منخفضاً عدا المستشفى العقلي بيت لحم كما يلي (عام ١٩٨١):

المستشفى	نسبة اشغال الاسرة
جنين	٦٣,٢٪
طولكرم	٥٥,٨٪
الوطني نابلس	٧٨,٤٪
رفيديا نابلس	٧٨.٣٪
رام الله	٧٧.٨٪
بيت جالا	٨٢.٤٪
اريحا	٧٣.٢٪
الخليل	٦٨.٢٪
القدس	٦٠٪

وترجع اسباب ذلك الى ما يلي:

ـ عدم توفر الامكانيات، سواء الكوادر الفنية من اطباء اختصاصيين اوممرضين، اولعدم امكانية اجراء الفحوصات او الاشعات اللازمة او عدم امكانية تقديم العلاج المطلوب او اغلاق بعض الاقسام في بعض المستشفيات، فالمستشفيات تعاني من قدم الابنية وضعف الاجهزة والامكانيات الفنية، وهذه كلها موجودة ومستعملة من قبل عام ١٩٦٧، ومعظمها اهترأ، وما أضيف من اجهزة يعتبر محدوداً جداً اغلبه من التبرعات الأهلية وبعض الاجهزة التي قدمتها سلطات الاحتلال وهي اجهزة مستشفياتها القديمة والتي اعيد اصلاحها وترميمها.

ـ ضعف الامكانات المادية للسكان: فبعد ان كانت الخدمات الصحية تقدم مجاناً قبل عام ١٩٦٧، فإن السلطات العسكرية فرضت بعد الاحتلال رسوماً باهظة على العلاج. ومع استمرار تدهور الوضع الاقتصادي المتعمد للسكان العرب نتيجة التضخم وارتفاع مستوى المعيشة والتخفيض المستمر لقيمة الليرة الاسرائيلية، فان المواطن العادي اصبح عاجزا عن سداد قيمة تكاليف العلاج. والجدول التالي يبين تطور اجرة السرير لليلة الواحدة في مستشفيات الاراضي المحتلة:

العام	١٩٦٧	١٩٧٨	١٩٨٢	١٩٨٣
الأجرة	مجانا	٢٠ شيكل (٤دولارات)	١٥٠٠ شيكل (٧٥ دولارا)	٤٢٠٠ شيكل (١٢٥ دولارا)

ويشير تقرير لجنة الخبراء (ج٣٦/ ١٤ فقرة ١/٣/٤) الى ارتفاع تكاليف المستشفيات، وهذا الارتفاع كان سبباً في انخفاض معدل اشغال اسرة المستشفيات في الاراضي العربية المحتلة، كما ويؤكد هذه الحقيقة التقرير (ج٣٧/ ١٣) الذي يشير الى «ان الزيادة في الرسوم اليومية للاقامة في المستشفى بالمقارنة مع العدد المحدود للخدمات الجيدة التي يمكن للمستشفيات تقديمها، نظراً للحالة الراهنة لمرافقها، تضع مستشفيات الاراضي المحتلة في وضع أدنى من وضع الوحدات من نفس المستوى في اسرائيل والبلدان المجاورة، وللحصول على فحوص شبه اكلينيكية اوبعض العقاقير الموصوفة يضطر المرضى احياناً الى التوجه الى الوحدات الصحية الواقعة خارج هذه الاراضي».

المؤسسات الصحية في قطاع غزة:

يسكن قطاع غزة ما يقرب من نصف مليون عربي، ووضع المؤسسات الصحية في القطاع ليس بافضل منه بالضفة الغربية، فلقد اغلقت سلطات الاحتلال الاسرائيلي مستشفيين هما تل الزهور والحميات وحولتهما الى ادارات. واذا استعرضنا عدد الاسرة فإننا نجد انها نقصت من ٩٧٩ سريراً عام ١٩٦٧ الى ٧٥٥ سريراً عام ١٩٨٢، وطبقاً لما أشارت اليه اللجنة الخاصة للخبراء في تقريرها (ج٣٣/ ٢١) فان «عدد الاسرة غير كاف ويجب زيادته». ورغم ان مستشفى الامراض الصدرية هو الوحيد في المناطق العربية المحتلة كلها الا انه تم تخفيض عدد اسرته من ٢١٠ سرير عام ١٩٦٧ الى ٧٠ سريرا عام ١٩٨٠.

ان امكانيات المستشفيات في قطاع غزة ليست بافضل منها في الضفة الغربية، وكما يقول تقرير اللجنة الخاصة للخبراء (ج٢٣/ ٢١) فان التسهيلات التشخيصية في معظم المستشفيات غير كافية. ويشكو الاطباء في خان يونس من نقص المعدات ولاسيما المعدات الجراحية، كما لا توجد وحدة اكسجين مركزية. ويخدم المركز ١٧٥,٠٠٠ نسمة وهو المركز الوحيد في المنطقة الذي يحتوي على قسم لجراحة العظام سعة ٢٥ سريراً من بين العدد الاجمالي البالغ ٢٣٣ سريراً منذ عام ١٩٧٤. وينص تقرير (ج ٣٤/ ١٧) على «أنه اذا كان هناك شيء من التحسن في المعدات لخدمات الجراحة والمختبرات فلا يزال هناك الكثير الذي يجب عمله. وما زالت هذه الخدمات تعتمد على الخدمات الاسرائيلية ولا سبيل لمقارنتها مع الخدمات في قطاع غزة وبالمقارنة بالمستشفى الاسرائيلي في عسقلان باطبائه البالغ عددهم ١٠٩ أطباء منهم ٢٥٪ اخصائيون، وممرضاته اللواتي يبلغ عددهن ٢٥٧ ممرضة، ومعداته الحديثة، فان المستشفيات في قطاع غزة المحتل تعاني من النقص».

بهذا نكون قد درسنا الهياكل الصحية في الاراضي العربية المحتلة. وينص تقرير اللجنة الخاصة للخبراء (ج ٣٤/ ١٧) انه «نظراً لنقص الموظفين المدربين والمعدات الملائمة وأحياناً العقاقير فإن المرضى يحالون في كثير من الاحيان الى المستشفيات الاسرائيلية وهو امر يبعث فيهم احساساً بخيبة الامل وعدم الثقة في خدمات مستشفياتهم». وفي بداية الاحتلال كانت السلطات الاسرائيلية - لاغراض دعائية ولاثبات اهتمامها بالمواطن ووضعه الصحي - تعرض المواطن المريض الذي يدخل مستشفى اسرائيلياً على شاشة التلفزيون عدة مرات، ولكن بعد انتهاء الغرض من ذلك اصبح الانتقال من مستشفى في الضفة الغربية الى مستشفى في «اسرائيل» امراً معقداً بحيث انه اذا حصل ورفع مستشفى في الضفة طلبا بنقل حالة مستعجلة الى مستشفى اسرائيلي فان العملية تحتاج الى اشهر حتى تتم الموافقة. وهذا ما أشار اليه تقرير اللجنة الخاصة للخبراء (ج٢٣/ ٢١) و(ج ٣٤/ ١٧) حيث «لاحظت اللجنة وجود عدد قليل جداً من المرضى العرب في المستشفيات الاسرائيلية».

مقارنة بين الهياكل الصحية الاسرائيلية والهياكل الصحية في الاراضي العربية المحتلة:

تشير تقارير اللجنة الخاصة للخبراء (ج٢٣/ ٢١، ج ٣٤/ ١٧) «أنه لا يمكن مقارنة المرافق الصحية في الاراضي المحتلة بالمرافق الصحية الاسرائيلية من حيث معداتها الحديثة ونوعية الرعاية التي تقدمها

على السواء».

والجدول التالي يعقد مقارنة هذه المرافق بناء على احصائيات عام ١٩٧٦.

	المرافق الاسرائيلية	الضفة الغربية
عدد السكان	١.٥ مليون نسمة	٠.٦ مليون نسمة
ميزانية الخدمات الصحية	٤٦١٢ مليون ليرة	٦٣مليون ليرة
ميزانية المستشفيات	١٦٠٥ ملايين ليرة	٣٨مليون ليرة
عدد المستشفيات	١٣٥	٩
عدد الاسرة لكل ألف	٧.٩	١.٣

ولمقارنة اوضح بين مستشفى اسرائيلي متوسط واحد هو (شعار تصيدق) ومجمل مستشفيات الضفة الغربية لعام ١٩٧٧ نجد:

	شعار تصيدق	مستشفيات الضفة
عدد الاسرة	٢٨٠	٩٤٣
مجموع الموظفين	٧٨٨	٦٣٩
عدد الاطباء	١٠١	٧٦
عدد المرضات	٢٦٩	٢٦٥
موظفو المهن الطبية	١٣٣	٦١
موظفو المهن غير الطبية	٢٧٥	٢٢٧
نسبة الموظفين لكل سرير	٢.٨١	٠.٧٦
ممرضة لكل سرير	٠.٩٢	٠.٢٨
معدل الانفاق على السرير	٣٧٥٠٠ ليرة	٤٠٢٩ ليرة
الميزانية	١٠٥ ملايين ليرة	٣٨ مليون ليرة
معدل الانفاق على التمريض	٧٠١٥٣ ليرة	١٠٢٥ ليرة

أما بالنسبة لعدد الاسرة في المستشفيات فنلاحظ ما يلي:

	١٩٦٨	١٩٨١
عدد اسرة المستشفيات الاسرائيلية	١٤٣١٣	٢٠٦٠٩
عدد اسرة مستشفيات الضفة الغربية	١٠٢٣	٩٧٣

انشطة الخدمات الصحية: تنص تقارير اللجنة الخاصة للخبراء (ج٣٣/ ٢١ و ج٣١/ ٣٧) «بأن هناك تمييزاً واضحاً بين الخدمات العلاجية والوقائية حيث الفرعان لا ينتميان الى خط عامودي واحد في هيكل الخدمات الصحية، فلا يوجد تكامل للخدمات العلاجية والوقائية».

الخدمات العلاجية: تقدم الخدمات العلاجية عن طريق المستشفيات والعيادات، وقد سبق واشرنا الى اوضاع المستشفيات حيث تم اغلاق عدة مستشفيات هي:

١ ـ مستشفى الشيخ جراح ومستشفى سافورد للاطفال في القدس.

٢ ـ مستشفى رام الله الحكومي القديم ومستشفى الامراض السارية.

٣ ـ مستشفى رام الله الميداني.

٤ ـ مستشفى رفيديا الميداني.

٥ ـ مستشفى تل الزهور بغزة.

٦ ـ مستشفى الحميات في غزة.

كذلك تم تقليص اسرة المستشفيات الاخرى كما فصلنا سابقاً، هذا بالاضافة الى ضعف الهياكل الفنية والامكانيات. وينص تقرير اللجنة الخاصة للخبراء (ج٤٤/ ١٧ وج٣٧/ ١٣) على ان «انشطة المستشفيات والمراكز الصحية والعيادات بحكم القيود المذكورة» وهي:

عدم كفاية المعدات الطبية والصحية بحيث تغطي كافة الحالات التي يمكن القيام بها في المكان عينه بدلا من احالتها الى المستشفيات الاسرائيلية، ونقص التدريب للعاملين في المختبرات بحيث ان بعض الفحوص غير جديرة بالثقة، ونقص الاخصائيين للقيام ببعض التشخيصات ووصف العلاج ونقص بعض العقاقير. وجميع هذه النواقص في توفير الرعاية تخلق لدى السكان شعوراً محبطاً طالما يشملهم التأمين وبالتالي يحق لهم المطالبة بخدمات جيدة النوعية، كما انها تثبط عزيمة الممارسين. اما بالنسبة للعيادات فهناك ١٤١ عيادة في الضفة الغربية تم اغلاق عشرة منها، واما في قطاع غزة فهناك ٢١ عيادة، اي بواقع عيادة لكل ٢١٤٢٨ نسمة، كما ينص تقرير اللجنة الخاصة للخبراء (ج٣٣/ ٢١) على ان «ظروف عمل هذه العيادات غير مرض، فمواقعها لا تتفق مع الاحتياجات الملموسة في المدن وبعض القرى التي يزيد عدد سكانها عن عشرة الاف نسمة، هذه العيادات يزورها الممارس العام حديث التخرج على الارجح مرتين اسبوعيا لمدة ساعتين ، واما باقي الايام فيوجد فيها ممرض غير مؤهل في اغلب الاحيان».

وبالرغم من نقص العيادات فان عدد المترددين كبير جداً ويصعب فحصهم بدقة، وأما الادوية في العيادات فشحيحة جدا والعقاقير الاساسية غير متوفرة في اغلب الاحيان بحيث ان المريض يضطر لشراء الادوية على نفقته الخاصة، والمعدات الطبية الموجودة تعتبر غير ملائمة للعصر.

وعيادات الاختصاص نادرة، يوجد خمس منها في الضفة الغربية، واثنتان في قطاع غزة، اي حوالي عيادة واحدة لكل ٢٥٠,٠٠٠ نسمة. ان هذه الارقام تعبر عن مدى نقص الخدمات العلاجية في الاراضي المحتلة. أما بالنسبة للتسهيلات التشخيصية فهي بدائية جدا وضعيفة، ويشير التقرير (ج٣٧/ ١٤) الى ان خدمات الاختصاص المقدمة لا تفي بالغرض، فلا توجد اماكن خاصة لتقديمها بل انها تقدم عن

طريق عيادات المستشفيات او زيارات بعض الاخصائيين للمراكز الصحية.

اما عيادات طب الاسنان فهي غير موجودة في الضفة الغربية، كما عمدت سلطات الاحتلال الى اغلاق العيادتين المتوافرتين في رام الله والخليل.

المختبرات: يوجد في الضفة الغربية ١٢ مختبراً واثنان في قطاع غزة. اما المختبر المركزي في القدس فقد تم اغلاقه، وهذه المختبرات يمكن وصفها بأنها عاجزة ولا تجري فيها سوى الفحوص البدائية، اما باقي الفحوصات فيتم ارسالها للمستشفيات الاسرائيلية مرة كل يوم او اسبوع حسب المستشفى.

ويشير التقرير (ج٢٧/ ١٣) الى «ضرورة تدريب الكوادر الفنية القادرة على تشغيل وصيانة المعدات واستخدام معدات وتكنولوجيا المختبر والاشعاع. ولاسيما في مجال صيانة هذه المعدات، اذ لا بد من تدريب الموظفين الصحيين الملائمين».

وما زالت المختبرات تعاني من قدم الاجهزة الموجودة وعدم امكانية شراء الاجهزة الحديثة القادرة على مواكبة التطور في الناحية التشخيصية.

ويشير تقرير الخبراء (ج/٢٧/ ١٣) الى انه على الرغم من ان «المختبرات تملك التقنيات اللازمة لتلبية الاحتياجات الاكلينيكية للمساعدة التشخيصية، ولاسيما دعما للرعاية الصحية الاولية، فان معدات التشخيص ومعدات الاستقصاء الوظيفي المتاحة للخدمات قديمة في معظمها رغم وجود معدات حديثة هنا وهناك».

الاشعة: خدماتها متردية، وفحوصات الاشعة غير متوفرة، ذلك ان الاجهزة المستعملة هي نفس الاجهزة التي كانت قبل ١٩٦٧، وهي لا تصور في اغلب الاحيان سوى العظام والصدر، ولا يوجد سوى اختصاص واحد للاشعة في الارض المحتلة، وبعض وحدات جهاز الاشعة في الضفة الغربية يعمل منذ سنة ١٩٦٣.

وفي رام الله طلب الاهالي شراء جهاز على نفقتهم الخاصة عام ١٩٧٢ الا ان سلطات الاحتلال ابلغتهم بالتبرع بجهاز اشعة لمستشفى رام الله، تبين فيما بعد انه قديم ويحتاج للصيانة، وكان قد استخدم في مستشفى تل هاشومير الاسرائيلي الذي استغنى عنه لقدمه.

وتجدر الاشارة الى ان تكاليف الفحوص المخبرية والاشعة التي تجرى في المستشفيات الاسرائيلية يتم خصمها من الميزانية المقررة للخدمات الصحية في الاراضي المحتلة.

بنوك الدم: هناك البنك المركزي في القدس، وله ستة فروع في الضفة الغربية. وكما سبق وأشرنافقد تم اغلاق هذا البنك. اما في قطاع غزة فان الاهالي تبرعوا لتحسين اوضاع بنك الدم.

الخدمات الوقائية: الخدمات الوقائية بدائية غير متوفرة على الوجه الاكمل.

الرعاية الصحية الاولية: تنص الوثيقة (ج٣٥/ ١٦) بأنه «لا توجد فرصة لقبول الرعاية الصحية الاولية الا اذا أدخلت في نظام صحي شامل يعمل في اطار التنمية الشامل. ويعني هذا ضمن امور اخرى ان المستويات المختلفة في القطاع الصحي من الوحدة الصحية الاساسية الى المستشفى يجب ان تكون متكاملة ولا يصح تكامل الاختصاصات الا اذا كانت التسهيلات في مختلف المستويات جاهزة للعمل، اي

مزودة فنيا باحتياجاتها من الموظفين والاجهزة الطبية والجراحية لمعالجة الحالات المحالة من المستوى الاساسي. والرعاية الصحية الاولية في الاراضي المحتلة من وجهة النظر هذه، ورغم الجهود المبذولة، فالنتائج المحققة بعيدة عن بلوغ هذا الهدف.

رعاية الأم والطفل: توجه الرعاية الصحية الاساسية في المقام الاول نحو الأم والطفل، ومراكز عيادة الأم والطفل غير منتشرة بالشكل المطلوب للعمل على تحسين رعاية ومراقبة الأم الحامل من أجل رعاية الطفل ومراقبة نموه وتغذيته ومكافحة الاسباب الرئيسية للوفاة.

ويوجد في الضفة الغربية ٥١ مركز رعاية امومة وطفولة وفي قطاع غزة ١٨ مركزاً، يجري فيها تقديم الرعاية الصحية الاساسية في العيادات على أيدي المعاونين الطبيين (المساعدون والممرضات المؤهلات والقابلات) ومـا زالت القابلات التقليديات يقمن بدورهن في اعمال التوليد في الكثير من الاماكن الريفية (ج٣٥/١٦). وتشير الوثيقة (ج٣٦/١٤) الى ان هناك برامج لرعاية الأم والطفل ومقاومة الامراض المعدية ولكنها لا تسير ببساطة بسبب نقص الميزانية والقوى العاملة وسياسة سلطات الاحتلال.

رعاية الاطفال: يشكل الاطفال ٤٦,٤٪ من مجموع السكان في الاراضي المحتلة، ويبلغ متوسط عدد افراد الاسر الفلسطينية سبعة افراد، ومعدل النمو السكاني يتراوح بين ٤ ـ ٤,٧٪. كل هذه الارقام تؤكد ضرورة الاهتمام برعاية الأم والطفل، الا أن خدمات الاطفال ضعيفة في كل مستشفيات الضفة التي لا يوجد فيها سوى مائة وثلاثة وعشرون سريراً للاطفال كالتالي (١٩٨٣):

المستشفيات الحكومية	المجموع	الخليل	اريحا	بيت جالا	بيت لحم	رام الله	رفيديا	نابلس	طولكرم	جنين
عدد الاسرة	١٧٠	١٠٠	٤٨	٦٠	٣٢٠	١٢٤	١١٨	٨٥	٦٠	٥٥
عدد اسرة الاطفال	١٢٣	٢٠	٥	٨	-	٣٥	-	٣٠	١٥	١٠

أي ان نسبة اسرة الاطفال هي ١٢,٧٪ من مجموع الاسرة لما يقرب من نصف عدد السكان. ويدير هذه الاسرة في معظم الاحيان ممارسون عموميون فلا يوجد لمستشفيات الضفة الغربية الحكومية أكثر من اثني عشر اخصائيا للاطفال معظمهم يحمل الدبلوم. هذا ولا يوجد في المستشفيات عيادات طوارىء للاطفال اوخدمات رعاية مكثفة وخاصة للاطفال المولودين حديثاً، ولا توجد التجهيزات الخاصة لاسرة الاطفال سواء التوصيلات الكهربائية او توصيل الاوكسجين.

وقد كان هناك عشرون سريراً للاطفال مع اخصائي في مستشفى الميدان برام الله، وكان المستشفى مجهزاً بأحدث الاجهزة ولكن سلطات الاحتلال قامت باغلاقه، أما مستشفى رام الله القديم لقد كان يحتوي على ٣٢ سريراً للاطفال عام ١٩٧١، وفي عام ١٩٧٦ نقل ودمج بمستشفى رام الله الجديد وأصبحت اسرة الاطفال فيه ٢٣ فقط حتى زيدت حديثاً الى ٣٥ سريرا، كما أغلق بعد الاحتلال مستشفى

الاطفال التابع للكولونية الامريكية في القدس القديمة.

هذا وقد اجريت دراسة لمقارنة قسم الاطفال بمستشفى رام الله ومستشفى شعار تصيدق الاسرائيلي تبين بنتيجتها ما يلي:

	عدد الاسرة	عدد الاطباء	عدد الممرضات
مستشفى رام الله	٣٢	٢	٨
مستشفى شعار تصيدق	٣٢	١٠	٢٧

وتدل الدراسات ان معدل وفيات الاطفال بازدياد مستمر، فمثلا، وحسب الاحصاءات الاسرائيلية نجد أن:

	١٩٧٠	١٩٧٢	١٩٧٤	١٩٧٨
عدد المواليد الأحياء	٢٦٥٠٠	٢٨٨٠٠	٢٩٨٠٠	٣١٤٠٠٠
وفيات الاطفال حتى سن الشهر	١٧٣	٢٤٥	٢٣٦	٣٣٥
وفيات الاطفال من شهر حتى سنة	٥٧٣	٨١٧	٧٠٧	٥٩٢
مجموع وفيات الاطفال حتى سنة	٧٤٦	١٠٦٢	٩٤٣	٩٢٧

هذا ونجد ان معدل وفيات الاطفال منذ الولادة وحتى سن الشهر حسب الاحصاءات الاسرائيلية كما يلي:

١٩٧٠	١٩٧٤	١٩٧٨
٦.٥	٨.٥	١٠.٦

وقد اجريت دراسة لوفيات الاطفال باشراف وكالة هيئة الامم المتحدة وكانت النتائج كالتالي: الوفيات لكل ألف من المواليد الاحياء:

١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥
٧٠.٩	٧٢.٨	٨٣,٧

وفي دراسة اجريت بمستشفى رام الله وجد ان ٦٦٪ من الاطفال يعانون من فقر الدم. ويشير التقرير (ج٣٦/ ١٤) الى أن ٧,٨٪ من اطفال اللاجئين الرضع يعانون من نقص التغذية. وكذلك يشير التقرير (ج٣٧/ ١٣) الى ان سوء التغذية بالطاقة البروتينية يؤثر في ٧٪ من الاطفال من صفر الى ٣ سنوات.

الصحة المدرسية: إن الانشطة الوقائية والفحوص الصحية لتلاميذ المدارس والمعاهد (كما أشار تقرير اللجنة الخاصة للخبراء ج٣٢/ ٢١) هزيلة وفي كثير من الأحيان غير موجودة. ويقرر التقرير (ج٣٧/ ١٣) على انه «بالرغم من أن النظافة كانت فيما يبدو جيدة وكذلك حالة الاطفال الصحية فإنه تكاد لا توجد اية خدمة صحية مدرسية للقيام بمراقبة محددة لتطور الاطفال، ولهذا السبب لا توجد هناك اية مراقبة او اي تقييم لنمو الاطفال».

الرعاية الاجتماعية: ان الرعاية الاجتماعية مكملة للرعاية الصحية. والرعاية الاجتماعية للصحة العقلية وصحة الأم والطفل والمسجون غير موجودة، ويشير التقرير (ج٢٧/ ١٢) ان «التضخم يجعل من العسير على عامة الناس الحصول على الاغذية الاساسية (البروتين الحيواني)». كما انه لا يوجد برنامج منهجي للتثقيف بصدد التغذية. كما تشير الوثيقة (ج٣٥/ ١٦) التي تنص ايضا على انه «مع ان التثقيف الصحي مدرج في قائمة الأولويات إلا أن درجة تطوره لا تعكس الرغبة المعلنة».

ويشير التقرير (ج٣٧/ ١٣) الى انه لم يسن أي تشريع للطب المهني في الاراضي المحتلة لمعالجة مشكلات النظافة التي تؤثر في صحة العمال الزراعيين او الصناعيين وهي القطاعات التي يوظف فيها اكبر عدد من القوة العاملة المحلية.

الوضع الوبائي: تشير الاحصائيات الى ان امراض الجهاز التنفسي والجهاز الهضمي (خاصة عند الاطفال) والامراض العقلية وامراض الجهاز الدوري هي الامراض السائدة اكثر، حيث تشكل امراض الجهاز التنفسي العلوي عند الاطفال ٣٤,٥٪ من اسباب دخول المستشفيات. ويشير التقرير (ج٣٧/ ١٣) الى «ان امراض الجهاز التنفسي تأتي في مقدمة الاسباب للاصابة بالمرض والوفيات لدى الاطفال وخاصة في غزة». اما امراض الاسهال فتشكل ٣٠ ـ ٣٥٪ وهذه تشكل السبب الرئيسي لوفيات الاطفال، وربما كان حدوث امراض الاسهال نتيجة لقصور اوضاع البيئة (٣٤/ ١٧).

هذا ويتبين من تحليل الوضع الوبائي انه رغم الجهود المكرسة للتحصين فان هناك بعض الامراض ما زالت تبعث على القلق، وقد ظهر عدد من الأمراض السارية بشكل وبائي. فقد حدث وباء الدفتيريا في الضفة الغربية عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠ ووباء شلل الاطفال، وامتد في الضفة الغربية وغزة من عام ١٩٧٤ حتى عام ١٩٨٠، كما ظهر اخيراً وباء الحصبة في الضفة الغربية وغزة. ولا يمكن النظر الى هذه الاحداث بمعزل عن برنامج التحصين في الاراضي المحتلة كما يقول تقرير اللجنة الخاصة بالخبراء (ج٣٥/ ١٦)، وقد وجدت هذه اللجنة مثلا في مرتفعات الجولان انه كان يجري نقل اللقاحات الى مراكز صحة الأم والطفل بطريقة غير ملائمة ولم تكن هناك ثلاجة في احدى العيادات التي زارتها اللجنة (ج٣٥/ ١٦).

وبالنسبة لأمراض الاسهال، والتي تعتبر من أهم أسباب المرض والوفاة في غزة والضفة الغربية، فان منظمة الصحة العالمية تساعد بمكافحتها، الا انه وكما يقول تقرير اللجنة الخاصة للخبراء (ج٣٥/ ١٦) فإن هذه الاستراتيجية لمكافحة امراض الاسهال تقلل من العواقب الخطيرة للاسهال الحاد ولكنها لا تتناول الاسباب المتنوعة جدا في هذه المنطقة.

والامراض الطفيلية المعوية ما زالت على مستوى ثابت، وقد أجريت دراسة وجد بنتيجتها أن اكثر من ٦٠٪ من طلاب المدارس يعانون من طفيليات معوية، وتعتبر حالة اصحاح البيئة من اهم العوامل.

وجاء في تقرير (ج٣٧/ ١٣) انه «لا يزال الالتهاب المعوي يمثل احدى مشكلات الصحة العامة حيث تم في عام ١٩٨٣ في الضفة الغربية تسجيل ٨٤ حالة من حالات حمى التيفوئيد و٢٦٦ حالة من حالات الزحار كما حدثت ١٧٣ حالة وفاة بالالتهاب المعوي. وفي غزة تم تسجيل ٥٠ حالة من حالات حمى التيفوئيد و ٢٥ حالة كوليرا. وهذه الامراض مرتبطة بالاصحاح البيئي ومياه الشرب والسلوك المجتمعي».

وما زال حدوث الكزاز لدى الاطفال حديثي الولادة مستمرا في الاراضي المحتلة، وكذلك فإنه موجود ايضا بين المسنين في الاراضي المحتلة. كما يمثل التدرن الرئوي مشكلة للصحة في الاراضي المحتلة. ورغم ذلك فقد تم اغلاق مركز مكافحة التدرن في القدس. وتفتقر الضفة الغربية الى اي مستشفى للامراض الصدرية، أما في قطاع غزة فقد تم تقليص اسرة مستشفى الامراض الصدرية من ٢١٠ الى ٧٠ سريراً. والليشمانيا والجلدية تمثل مشكلة في الضفة الغربية وكذلك تضخم الغدة الدرقية الذي يبدو أنه متوطن، وكذلك الملاريا في منطقة وادي الاردن.

وأما الأمراض المزمنة فتتمثل بصفة رئيسية في حالات القلب والأوعية الدموية وامراض الكلى والسرطان وأمراض الدم، ولا توجد امكانيات في مستشفيات الاراضي المحتلة للاهتمام بهذه الامراض (ج٣٥/ ١٦). ويشير تقرير (ج٣٧/ ١٣) الى «ان الامراض المزمنة آخذة في الازدياد من سنة لأخرى لتصبح السبب الرئيسي للاصابة بالمرض والوفاة بين البالغين».

وأما مرض الكبد الوبائي الفيروس (أ) فقد تفشى بشكل كبير في السنوات الاخيرة. وبالنسبة لسوء التغذية تشير الوثيقة (ج٣٥/ ١٦) الى ان سوء التغذية المرتبط بالسعرات الحرارية منتشر في الضفة الغربية وغزة وهذا المرض ناتج عن نقص التغذية او الجهل او الامراض المعدية. ومع ان الاحصائيات الاسرائيلية تشير الى امدادات كافية من البروتين والسعرات الحرارية، فقد اشارت مصادر اخرى الى ان الأسر لا تستطيع لاسباب اقتصادية أن تأكل اللحم إلا في مناسبات نادرة، ومن الطبيعي أن عدم المساواة في توزيع البروتينات يمكن أن تؤدي الى مشكلات سوء التغذية عند الاطفال والمواليد الجدد.

وأخيراً فإن الامراض النفسية وحالات الانقباض النفسي والاضطراب العصبي في تزايد مستمر بسبب العنف الناجم عن تأثيرات الوضع السياسي والاجتماعي والممارسات اللاانسانية لسلطات الاحتلال.

وأخيراً نود ان نشير كما جاء في تقارير اللجنة الخاصة للخبراء (ج٣٢/ ٢١، ج٣٤/ ١٧، ج٣٥/ ١٦) أن أنشطة التثقيف والتوعية والاعلام الجماهيري للوقاية من الأمراض المختلفة ليست موجودة.

الاصحاح البيئي: يشير التقرير (ج٣٧/١٣) الى انه بالنسبة لمكافحة الامراض لم يطرأ اي تغيير ذي بال على الحالة.

كما يشير التقرير (ج٣٥/١٦) الى ما يلي: «أما الاصحاح البيئي فهو أبعد كثيراً من أن يحظى بالرضا وفي كثير من الأماكن مثل مدينة غزة ومخيمات اللاجئين ومدينة اريحا.. الخ، حيث تفيض المياه المستعملة وتغمر الطرقات. وفي بيت جالا احيانا تتعطل الصهاريج التي تضخ المجاري الممتلئة، الأمر الذي يخلق مشكلة للبلدية. وفضلا عن ذلك لا تجري بانتظام ازالة نفايات المنازل في اريحا وغزة بوجه خاص، ويشير التقرير (ج٣٦/١٤) إلى أن «عدد المراقبين الصحيين قليل وبذلك فإن مراقبة الصحة العامة تسير بشكل غير موفق».

ويشكل السكان في غزة والضفة الغربية، حيث يعيش شطر كبير من السكان بمعدل يزيد على اربعة اشخاص في الغرفة الواحدة، كما تمثل المطابخ والامدادات الكهربائية وتوفير المراحيض مشكلات اخرى. وقد لاحظت وكالة الامم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين ان عدد المساكن في الضفة الغربية التي يبلغ معدل الافراد فيها ثلاثة او اكثر في الغرفة الواحدة عام ١٩٧٥ يبلغ ٥٢,٥٪ بينما كانت هذه النسبة ٣٨,٦٪ في القدس. ويدل التنبؤ لعام ١٩٩٠ أنه سوف يحدث نقص يتراوح ما بين ٥٧٠٠٠ الى ٨٧٠٠٠ وحدة بمعدل شغل ثلاثة افراد للغرفة، ولا تستطيع مشروعات الاسكان التي تقوم بها الحكومة الاسرائيلية ان تساير النمو السكاني، كما ان التكاليف عالية جداً بالنسبة للدخول البالغة التواضع، كما يشير التقرير (ج٣٦/١٤) الى نقص الاسكان والى «ان ٣٦٪ من البيوت في الضفة الغربية تفتقر الى وجود مراحيض صحية و ٣٦٪ لا يوجد بها مطابخ صحية و ٤٠٪ من البيوت لا يصلها التيار الكهربائي».

مؤشرات الاسكان في الاراضي المحتلة

أولا: الخدمات المتوفرة:

أولا: الخدمات المتوفرة	الضفة الغربية	القدس	قطاع غزة	اسرائيل
١ـ بيوت بدون مراحيض	٣٦٪	٥,٩٪	٢١٪	٣٪
٢ـ بيوت بمراحيض خارجية	١٧٪	٢٤.٤٪	١٩٪	-
٣ـ بيوت بدون مطابخ	٣٦٪	١٣.٧٪	٢٨٪	-
٤ـ بيوت مطابخ مشتركة	٣٪	٣.٨٪	١٢٪	-
٥ـ بيوت بدون كهرباء	٥٤٪	٢٤.٢٪	٦٤٪	-

ثانيا: درجات الازدحام بالغرفة:

ـ أقل من فرد (١)	٣,٣٪	٩,٥٪	٢,١٪	٤١,٤
ـ ١ ـ ١,٩٩	١٩,١٪	٢٧,٥٪	١٩٪	٢٨,٣٪
ـ ٢ ـ ٢,٩٩	٢١.١٪	٢٠,٩٪	٢٦,٥٪	٥٢,٤٪
ـ ٣ ـ واكثر	٥٦,٤٪	٤٢,١٪	٥٢,٤٪	١٠,٢٪

ويقول التقرير (ج٣٧/١٣) أن «نقص الموظفين في مجال مراقبة النظافة والافتقار الى خطة منهجية لمراقبة البيئة، وتواضع نوعية ومستوى مختبرات الصحة العامة القليلة العدد، وضيق نطاق الخدمات التي تقدمها هذه المختبرات وسوء النظام التشريعي والمعلومات، تعد من المشكلات التي تنتظر حلولا ملائمة».

ثالثاً: امدادات مياه الشرب:

بالنسبة لاستعمال مصادر المياه النقية، فان كمية المياه ليست كافية على الدوام لتلبية احتياجات السكان. ويشير تقرير اللجنة الخاصة للخبراء (٣٥/١٦) الى ان «كمية المياه المتاحة للفرد غير كافية على الدوام لتلبية احتياجات السكان». ويشير التقرير الخاص للخبراء (٣٥/١٦) الى ان «كمية المياه المتاحة للفرد غير كافية»، وفي غزة فان مياه الشرب في المخيمات عالية الملوحة ولا تقدم بالمجان ولكنها تكلف ٤ شيكل للمتر المكعب (١٩٨٢) ويشير التقرير (٣٦/١٤) الى ان مراقبة المواد الغذائية ومياه الشرب غير مرضية، فليس من الممكن اجراء الفحوصات البكيزيدلوجية والسمومية بمختبرات الاراضي المحتلة ومشكلة هذه المخبرات لا تزال بغير حل.

ويشير تقرير (ج٣٦/١٣) الى «ان ملوحة المياه ونقص امدادات المياه تثير قلق البلديات التي تود استخدام ميزانياتها لحفر الآبار، الا ان السلطات الاسرائيلية ترفض منحها رخصاً بذلك».

القوى العاملة بالمجال الصحي:

تمثل القوى العاملة مشكلة ملحة في الاراضي المحتلة بسبب ممارسات وسياسات سلطات الاحتلال الاسرائيلي الرامية الى تقليص عدد العاملين باستمرار نتيجة ضعف الميزانية المقدمة للخدمات الصحية، مما ينتج عنه تجميد كافة الوظائف والمراكز وعدم تعيين اي بديل لأي موظف يستقيل او يحال الى التقاعد وهذا يؤدي الى تدهور مستوى الخدمات الصحية. ويشير تقرير اللجنة الخاصة للخبراء (ج٣٥/١٦) الى انه «لا يمكن تطوير الخدمات الصحية دون تركيز القوى العاملة اللازمة بالنوعية الملائمة». ولقد شدد التقرير السابق للجنة (ج ٣٤/١٧) على مشكلات التعين والتدريب على كافة المستويات، بيد ان الوضع لم يتغير، فالرواتب ضئيلة، الى جانب ان قرار السلطات الاسرائيلية الغاء اجور الساعات الاضافية فاقم

الصعوبات. وبسبب المصاعب الاقتصادية لا يجد الكثيرون من الاطباء الفلسطينيين الوظائف الممولة من الميزانية في الخدمات الحكومية من اجل ان يزاولوا العمل. ويشير التقرير (ج٣٦/ ١٤) الى انه «لا توجد خطة لتطوير القوى العاملة». ومن الممارسات التي تتبعها سلطات الاحتلال الاسرائيلي للضغط على العاملين في المجال الصحي لاجبارهم على ترك وظائفهم وبالتالي الهجرة الى الخارج:

١ ـ اغلاق بعض المراكز والمؤسسات او دمجها للاستغناء عن بعض الوظائف كما سبق شرحه.

٢ ـ تدني المرتبات مع ارتفاع مستوى المعيشة وفرض الضرائب وزيادة نسبة التضخم.

٣ ـ الافتقار الى فرص زيادة التدريب او التخصص وعدم وجود الوسائل والمتطلبات والتجهيزات اللازمة للعمل.

٤ ـ الافتقار الى الامان والاستقرار الوظيفي. وقد قامت سلطات الاحتلال الاسرائيلي بطرد عدد من الاطباء والعاملين بالمهن الطبية وبسجن واعتقال البعض الآخر.

٥ ـ عدم السماح بجمع شمل الاسر اذا كان احد افرادها خارج الاراضي المحتلة وقت الاحتلال.

٦ ـ محاولة التدخل في قوانين ممارسة المهنة مثل الأمر ٧٤٥ لسنة ١٩٧٨ الصادر باسم جيش الاحتلال الاسرائيلي الذي ينطوي على بنود سحب ترخيص مزاولة المهنة الطبية من اي شخص خلافا لكل ما تقضيه الاصول المتعارف عليها في تنظيم ممارسة مهنة الطب، وكذلك محاولة التدخل في قانون ممارسة الصيدلة.

٧ ـ ان امكانية تدريب الفنيين بالمهن الطبية موجودة في الاراضي المحتلة، الا ان مدارس التمريض تفتقر الى المواد التدريسية كما ان مبانيها قديمة ومزدحمة وتحتاج الى التجديد كما جاء في تقارير اللجنة الخاصة (ج٣٤/ ١٧ وج٣٥/ ١٦). وقد قامت سلطات الاحتلال باغلاق مدرسة التمريض بالخليل عام ١٩٨٠.

واذا استعرضنا عدد العاملين بالمهن الطبية فاننا نجد التالي:

	١٩٦١		١٩٨٢	
	الضفة الغربية	غزة	الضفة الغربية	غزة
الاطباء	٢٦٥	٩٧	٤٦٥	٣٢٢
ممرض قانوني	١١٥ـ		١٣١	١٤٥
التمريض (م. تمريض)	٣٤٢		٣٣٠	٣٣١
المجموع	٤٥٧	ـ	٤٦١	٤١٦
اداريين	٤١٩	٥٠٨	٢٩٢	٤٩٢

عدد اسرة المستشفيات	١٢٢٥	٩٥٥	٩٨٤	١١٩
عدد السكان	٦٠٩.٠٦٦	٤٠٠.٠٠٠	٨٥٠.٠٠٠	٥٥٠.٠٠٠

وبالنظر لعدد الأسرة فإننا نجد ان هناك ٠.٤٦ ممرض للسرير الواحد و٠.٦ في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي، بغض النظر عن الكفاءة والمؤهل.

وإذا استعرضنا عدد العاملين في المستشفيات بالاراضي المحتلة بالنسبة لعدد الأسرة فإننا نجد اقل من موظف واحد للسرير في حين أنه في اسرائيل يوجد ما يزيد عن ثلاثة موظفين للسرير الواحد.

هذا وقد صدر أمر عسكري بتقليص عدد العاملين الصحيين بنسبة ٦٪ كل عام، كما انه بعد فترة ستغلق عددا من الوحدات الصحية.

وفي استعراضنا لوضع الاطباء في الاراضي المحتلة، نشير الى أن نسبة الاطباء الفلسطينيين هي أعلى النسب بين شعوب المنطقة وعددهم يزداد سنة بعد سنة، وكان المفروض أن يزداد عدد الاطباء المتواجدين والعاملين في الاراضي المحتلة بنسبة كبيرة جدا ولكن هؤلاء يواجهون المشاكل التي وضعتها سلطات الاحتلال ومنها:

١ ـ عدم السماح لهم بالعودة الى الاراضي المحتلة.

٢ ـ الاطباء الاختصاصيون العاملون بالاراضي المحتلة يواجهون صعوبات كثيرة في عملهم نتيجة عدم وجود الهيكل الاساسي كالاجهزة والادوات الطبية، فلووجد الطبيب الجراح فإن عدد الأسرة المتاحة وامكانيات غرف العمليات لا تمكنه من العمل بكامل طاقته.

٣ ـ الاطباء العاملون يواجهون مشكلة نقص امكانات التدريب العالي، ومعظم الاطباء عامون، وهناك نقص ذريع في الاطباء الاخصائيين، ففي قطاع غزة يقوم اطباء الاسنان بوظيفة اطباء الاشعة وفي الضفة الغربية لا يوجد أكثر من اخصائي واحد للاشعة واثنين بمؤهل جزئي ولا يوجد اخصائي طب مخبري واحد كما لا يوجد اخصائي باثولوجي واحد، وقد رحل اخصائي امراض الاعصاب الوحيد بعد أن فقد القدرة على الحياة الكريمة، وبقي في الضفة اثنان من جراحي الدماغ يعانون من نقص وسائل التشخيص الشعاعية وغيرها، ولا يوجد في الضفة او القطاع اخصائي لأمراض الدم او الغدد الصماء او علاج الامراض الخبيثة كما لا يوجد اي طبيب اخصائي في التشخيص والمعالجة بالنظائر المشعة ولا في الطب الشرعي او في العلاج الطبيعي، ومثل ذلك جراحة التجميل، كما لا يوجد في قطاع غزة اخصائي تخدير واحد وفي الضفة الغربية يوجد اربعة اطباء تخدير فقط.

٤ ـ تدني المرتبات: ويشير تقرير اللجنة الخاصة للخبراء (ج٣٥/ ١٦) الى أنه «طالما استمرت الاحوال الاجتماعية الاقتصادية الحالية للقوى العاملة في الحقل الصحي على ما هي عليه فإن الاخصائيين الذين يستكملون تدريبهم سوف يترددون في الاقدام على الخدمة في الاراضي المحتلة مفضلين عليهم ما يستطيعون ان يحصلوا عليه من الظروف المادية الافضل في اماكن اخرى».

٥ ـ تقوم سلطات الاحتلال الاسرائيلي هذا العام بمحاولة تطبيق مبدأ «الالتزام» الذي حاولت تطبيقه في

المجالات الاخرى، وخاصة في مؤسسات التعليم العالي، مما نتج عنه طرد العديد من اساتذة الجامعات، وبهذا تحاول سلطات الاحتلال فرض ارادتها السياسية على العاملين في المهن الطبية مما سينتج عن ذلك طردها للعديد من هؤلاء العاملين.

ونتيجة لهذه الممارسات الجائرة التي تتبعها سلطات الاحتلال من تدهور الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتجميد فرص العمل، فان هناك العديد من العاطلين عن العمل، فمثلا بالنسبة للاطباء فقد تم توزيعهم كالتالي:

	الضفة الغربية	غزة
طبيب عامل بمؤسسات الحكومة	٢٤٣	١٧٥
طبيب عامل بالمؤسسات الخاصة والخيري	١١٧	٢٧
طبيب عاطل عن العمل	٢٠٠	١٥٠
المجموع	٥٦٠	٣٥٢

وهناك مائة طبيب يعملون في المستشفيات الحكومية دون مقابل، وكل شهر ينهي حوالي عشرة اطباء جدد تدريبهم، وهذا يعني انه بعد سنة سيكون هناك ثلاثمائة طبيب في الضفة الغربية عاطل عن العمل. وأهم اسباب البطالة لدى الاطباء:

١ ـ عدم تطوير وتقديم الخدمات الصحية في الاراضي المحتلة.

٢ ـ الصعوبات الشديدة التي يلاقيها طالبو التخصص بفروع الطب المختلفة. ويشير تقرير اللجنة الخاصة للخبراء (ج٣٦/١٤) إلى انه لا توجد خطة لتطوير القوى العاملة، وخاصة الاطباء الذين لا يجدون فرصاً للتوظيف في الخدمات الصحية، مما اضطر عدداً منهم الى العمل في مجالات أخرى مختلفة عن الطب، وكذلك فإن رواتب الاطباء متواضعة مما لا يوفر حوافز لديهم.

هذا ويعاني الأطباء، شأنهم شأن الفئات الاخرى، من فرض ضرائب باهظة عليهم. فمثلاً، تلقى الاطباء بمدينة الخليل مطالبات ضريبية من سلطات الاحتلال تتراوح من ٦٠ ـ ٥٠ ألف شيكل، ولا تستند هذه المطالبات على أي اسس او حقائق ولا تملك اية مبررات قانونية لتحديد ما تطالب به.

ان وضع العاملين في المهن الطبية الاولى لا يختلف بشيء عن وضع الاطباء. ويعزو التقرير (ج١٣/٣٧) المشاكل التي يعاني منها الكادر الصحي الى: «ظروف المعيشة والممارسة الخاصة للتدريب في فترة ما بعد التخرج في مواضيع التخصص والبطالة التي يعاني منها الاطباء، وتقديم المنح الدراسية وتدريب العاملين في التمريض والموظفين الفنيين وظروف العمل ولاسيما عدم كفاية الرواتب».

اضراب الاطباء والصيادلة في قطاع غزة:

لقد حدث أمر خطير خلال عام ١٩٨١، فبالاضافة الى تدهور الاوضاع الصحية في قطاع غزة وإلى ممارسات سلطات الاحتلال المستمرة لخلق واقع اقتصادي اجتماعي معيشي سيء ضد المواطنين العرب، فقد قامت سلطات الاحتلال بفرض ضرائب باهظة على الاطباء والصيادلة في قطاع غزة، فرضت ضريبة اضافية تبلغ ١٢٪ وهي ضريبة جمركية شبيهة بضريبة القيمة الاضافية المفروضة على التجار في الاراضي المحتلة، وقد وصلت قيمة هذه الضريبة الى مبالغ باهظة فوق طاقة الاطباء والصيادلة، فقاموا باضرابهم احتجاجاً على هذه الممارسات اللاانسانية، وقامت سلطات الاحتلال باعتقال عدد من الاطباء والصيادلة منهم نائب رئيس الجمعية في قطاع غزة، كما قامت بمصادرة بعض الادوية، كما اتخذت سلطات الاحتلال الاجراءات التالية ضد الاطباء الصيادلة:

١ ـ مصادرة الهويات وتهديد الاطباء والصيادلة وتركهم وقوفاً على اقدامهم ساعات طويلة داخل مقر الحاكم العسكري.

٢ ـ استدعاء كافة اصحاب الصيدليات وتهديدهم في حالة عدم فتح صيدلياتهم بقيام سلطات الاحتلال بفتحها بالقوة ثم اغلاقها لفترة طويلة، وقد رفض الصيادلة هذا التهديد وقامت سلطات الاحتلال بفتح الصيدليات بالقوة، الا ان المواطنين قاموا بحراسة هذه الصيدليات.

٣ ـ قامت سلطات الاحتلال بجمع الصيادلة من بيوتهم في ساعات الصباح الباكر واجبرتهم على فتح صيدلياتهم، إلا انه بعد انصراف الجنود الاسرائيليين قام الصيادلة باغلاق صيدلياتهم وعادوا للاضراب.

٤ ـ استدعاء الصيادلة في الساعة الثامنة صباحاً الى مقر الحاكم العسكري بالقوة وابقائهم هناك حتى ساعة متأخرة من الليل دون طعام او شراب.

٥ ـ اصدار الاحكام العسكرية ضد ١٣ صيدلياً في غزة بغرامات مالية مقدارها ٧٥٠٠ شيكل على كل واحد منهم او السجن لمدة ثلاثة اشهر.

٦ ـ اعتقال وفرض الاقامة الجبرية على بعض الاطباء.

وقد استمر الاضراب ثلاثة اسابيع متتالية وكانت مطالب الجمعية الطبية في قطاع غزة لانهاء الاضراب تتلخص بوقف الحملات الشرسة التي يشنها رجال الجمارك ضد الاطباء والصيادلة والافراج عن المعتقلين والمطالبة بتحسين وتطوير هذه الخدمات. هذا وقد تظاهرت سلطات الاحتلال بالموافقة على هذه المطالب الا انها عادت ورفضت دراسة الاوضاع الصحية في القطاع ومطالب تحسينها.

الصناعات الدوائية العربية وسلطات الاحتلال:

تواجه الصناعات الدوائية العربية في الاراضي المحتلة صعوبات كبيرة نتيجة للممارسات الاسرائيلية تجاه هذه المؤسسات الوطنية الانتاجية، ومن هذه الممارسات:

١ ـ رفض سلطات الاحتلال ترخيص المصانع القائمة.

٢ ـ الصعوبات التي تضعها امام استيراد المواد الخام، فاستيراد هذه المواد عن طريق ميناء العقبة الاردني، وبعد ذلك مرورها على الجسور وتعريضها لحرارة عالية يعرضها للتلف خصوصاً ان بعض هذه المواد حساس للغاية، وكذلك فان اجراءات التفتيش الدقيق والعبث بالمواد التي تدخل عبر الجسور من قبل السلطات المحتلة يعرضها للتلوث والضرر، اضافة الى ذلك فان سلطات الاحتلال تمنع استيراد بعض المواد الخام باعتبار انها مواد كيماوية استراتيجية.

٣ ـ فرض ضرائب وجمارك مضاعفة على انتاج الدواء مما يرفع تكلفة الانتاج والاسعار فتصبح سلعاً غير منافسة.

٤ ـ الصعوبات امام تسويق المنتجات فهي تسوق فقط داخل الاراضي العربية المحتلة ويمنع تسويقها للدول العربية المجاورة.

ونتيجة لهذه الممارسات فان شركات الادوية في الاراضي المحتلة تعاني اشد المعاناة وهي بالكاد تستطيع الاستمرار، رغم ان هذه الصناعة قد سدت ثغرة كبيرة من احتياجات المواطن العربي في الاراضي المحتلة.

ويحدد تقرير (ج٣٧/١٢ فقرة ٢/٤) «ان هناك شعورا واضحا بالافتقار الى قائمة بالعقاقير الأساسية تقوم على توصيات لجنة محلية تتألف من أطباء يعرفون جيداً نمط الاصابة بالمرض واحتياجات الرعاية الصحية لغالبية السكان، وهذا يفسر الى حد ما غياب ادارة فعالة في مجالات توفير وتخزين العقاقير وتوزيعها بشكل عام، وليس هناك اي شك في انه لو تم انتقاء العقاقير الاساسية الملائمة لنمط المرض في الاراضي المحتلة لكان في المستطاع تنظيم الانتاج المحلي بحيث يعوض اوجه النقص الموجودة».

التأمين الصحي:

قامت سلطات الاحتلال الاسرائيلي بادخال هذا النظام عام ١٩٧٨، ويذكر تقرير اللجنة الخاصة للخبراء (ج٢٣/٢١) ان اللجنة لم تكن بوضع يمكنها من الحكم على فاعلية هذا النظام.

والمعروف ان معظم نظم التأمين الصحي في دول العالم تهدف الى تحسين وتأمين الخدمات الصحية للمواطنين، وقد فرضت السلطات هذا النظام على موظفي الحكومة والمجالس المحلية القروية والبلدية والمحالين على المعاش، ويكون النظام اختياريا لباقي الفئات.

لكن هذا النظام لا يحل مشكلة تدني الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين العرب، ذلك ان هذا النظام يقوم بتقديم الخدمات الصحية من خلال المؤسسات الصحية الحكومية القائمة بالاراضي المحتلة، وهذه المؤسسات كما سبق واشرنا تعاني من النقص الشديد في التجهيزات والامكانات المادية والبشرية، وكان المفروض عند ادخال هذا النظام تطوير المؤسسات الصحية القائمة حتى تقوم بالاعباء الملقاة على عاتقها ولكن هذا لم يتم. فمثلاً، اعتبرت عيادات المستشفيات هي عيادات الاخصائيين، وهذا لم يضف جديداً ولا يحتاج الى ميزانية جديدة، فالاخصائي موجود في العيادة قبل النظام وبعده وكان المفروض فتح عيادات الطبيب العام في الفترة المسائية ولكن هذا لم يتم سوى في اربع عيادات في قطاع غزة،

وبالنسبة للادوية فهي غير متوفرة في معظم الاحيان، مما يضطر المواطن المؤمن الى شراء هذه الادوية على نفقته الخاصة. كذلك اذا احتاج الى فحوصات مخبرية او اشعة فانه يضطر الى اللجوء للمختبرات الخاصة، حيث التكاليف باهظة. وبالنسبة للمرضى الذين تنتفي امكانيات علاجهم في الاراضي المحتلة فانهم قد يحولون بصعوبة بالغة للعلاج في المستشفيات الاسرائيلية التي قد تعترف ببطاقات التأمين، فيقومون بدفع بعض تكاليف العلاج. اما باقي كلفة العلاج فتخصم من الميزانية المقررة للخدمات الصحية في الاراضي المحتلة، وكما اشرنا سابقا، فانه يتم خصم حوالي ثلث ميزانية الخدمات الصحية للاراضي المحتلة لتقديمها للمستشفيات الاسرائيلية.

ويشير تقرير اللجنة الخاصة للخبراء (٢٤/١٧) الى ما يلي: «لا تستطيع اللجنة ان تحدد مدى التغطية الحقيقية للتأمين الصحي ولاسيما بين العائلات المتدنية الاجور». ولقد كشف عدد من التقارير ان كثيراً من الناس لا يستطيعون الاشتراك في نظام التأمين الصحي، عدا ذلك فانه بالرغم من ان لكل مريض مؤمن الحق في الحصول على نوعين من الدواء مجانا، فان عليه ان يدفع مقابل كل دواء اضافي. ومن ناحية اخرى ذكر مدير مستشفى رام الله ان ٣٠٪ من المرضى الذين يذهبون للكشف في المستشفى يضطرون لشراء ادويتهم، ويدفع الافراد غير المشمولين بالتأمين تكاليف جميع الخدمات المقدمة لهم، وفي مثل هذه الحالات تكون تكاليف العلاج داخل المستشفى باهظة جدا (حوالي ١٥٠ دولارا امريكيا في اليوم). ونستعرض هنا بعد الخدمات الصحية على سبيل المثال:

فحص مختبر	١٠٠ شيكل
مبيت ليلة المستشفى لغير المؤمن	٦٠٠ شيكل
مبيت ليلة المستشفى لمن لا هوية له	٨٠٠ شكل
جلسة علاج طبيعي	٦٠ شيكل
تطعيم للسفر خارج القطاع	٦٠ شيكل
اجرة سيارة اسعاف	١٠٠ شيكل عن كل كم
كشف للمريض المحول للمستشفى من عيادة خاصة	١٢٠ شيكل
اجرة ابرة بالعضل	١٢ شيكل

هذا وقد كانت بعض الامراض قبل نظام التأمين معفاة من الرسوم ولكن بعد نظام التأمين اصبحت غير معفاة فمثلا:

غسيل الكلية لمرة واحدة	١٢٠٠ شيكل
مريض السرطان الذي يعالج بالادوية	٣٠٠ شيكل لكل يوم

واصبحت حوادث الطرق غير معفاة من الرسوم ولا تخضع للتأمين. كما ان بعض الخدمات، كالاسنان، لا تخضع للتأمين. وبموجب نظام التأمين تدفع الاسر مبلغاً من المال يتم زيادته بين فترة واخرى واذا اخذنا بالاعتبار تدني الايرادات وارتفاع مستوى المعيشة والتضخم فان المبلغ الذي يدفعه المؤمن يعتبر باهظاً بالنسبة لمرتبه الضئيل. وفي مايو ١٩٨١ قامت سلطات الاحتلال بزيادة رسوم

التأمين الصحي، فمثلاً، كان معدل الاشتراك الشهري للاعزب بدون عائلة ٥ شيكل عند بداية التأمين عام ١٩٧٨ وكان هذا يساوي ٥٤،٨٪ من اجرة يوم عمل (١٠.٩٢ شيكل) وأيام العمل هي ٢١ يوماً في الشهر، وقد زاد هذا الى ٨٠ شيكل شهرياً. ولكي نحافظ على النسبة فان معدل الأجر اليومي يجب ان يزداد بنفس النسبة ويصل الى ١٧٥ شيكل يوميا، وهذا لم يحدث ابداً.

وتقوم سلطات الاحتلال بفرض زيادة على رسوم التأمين الصحي بشكل مضطرد وسريع، حيث أصبحت رسوم التأمين للاعزب ٦٠٠ شيكل وللمتزوج ٧٠٠ شيكل، والجدول التالي يبين معدل الزيادة لرسوم التأمين للاعزب على سبيل المثال:

وفي مايو ١٩٨٣ تمت زيادة رسوم التأمين الصحي بنسبة ٩٪، ولا بد من التنويه ان الاموال التي يتم جمعها من التأمين الصحي لا تصرف على تطوير الخدمات الصحية للمؤمنين او المواطنين في الاراضي المحتلة. وقد اشار تقرير اللجنة الخاصة للخبراء (ج٣١/٣٧) الى أنه يجب استخدام الاموال التي يتم جمعها بموجب نظام التأمين الصحي بطريقة مخططة لتحسين الخدمات الصحية لسكان الاراضي المحتلة، ويجب اضافة هذه الاموال الى الميزانية العادية لتحقيق ذلك التحسين.

وبطريقة حسابية يمكن حساب الأموال التي يدفعها المواطنون العرب للتأمين الصحي، فمثلا في قطاع غزة يبلغ عدد الاشخاص الذين يشملهم التأمين ٣٦٠،٠٠٠ نسمة أي ٦٤،٠٠٠ عائلة وهم يمثلون ٨٠٪ من سكان قطاع غزة حسب احصائيات سلطات الاحتلال، فيكون معدل ما يدخل ميزانية السلطات الاسرائيلية من قطاع التأمين الصحي هو:

٨٠ شيكل × ٦٤،٠٠٠ × ١٢ شهراً = ٦١،٤٤٠،٠٠٠ سنويا

يضاف الى هذا ما يلي:

٧٥ شيكل رسوم تأمين

٣٠ شيكل ثمن دفتر التأمين

٠١ شيكل عن كل تذكرة دواء

واذا اضفنا الى هذه المبالغ التي يدفعها غير المؤمن عليهم صحياً مقابل الخدمات الصحية فإننا نجد الرقم النهائي عالياً جداً وهو أكثر بكثير من الميزانية التي تقدمها سلطات الاحتلال الاسرائيلي للاراضي المحتلة، فمثلا ميزانية الخدمات الصحية في قطاع غزة لعام ١٩٨١/٨٠ وهو نفس العام الذي اجريت به هذه الدراسة هو:

٥١،٠٨٠،٠٠٠ شيكل + ٢ مليون شيكل للتطوير. أي أنه بحسب نظام التأمين الصحي فان هناك فائضا يدخل ميزانية سلطات الاحتلال نتيجة نظام التأمين الصحي الذي يضيف الى كاهل المواطنين في الاراضي المحتلة مزيداً من العناء في جو اقتصادي متدهور ورواتب موظفين متدنية باستمرار مع استمرار تخفيض قيمة العملة الاسرائيلية والارتفاع المتلاحق في الاسعار ونظام ضرائب غير واقعي. ويشير تقرير اللجنة الخاصة للخبراء (ج٣٥/١٦) الى ما يلي: «ان الامكانيات الاقتصادية للحصول على الرعاية الصحية، اي قدرة الفرد على تدبير تكلفتها، انعكاس ايضا للوضع الاجتماعي الاقتصادي ومؤشر حي

لتقديم الرعاية الصحية. وفي الاراضي المحتلة ارتفعت بدرجة كبيرة تكلفة اليوم في المستشفى».

ونظرا لانخفاض قيمة الليرة الاسرائيلية المستمر فان سلطات الاحتلال اخذت تطالب الموظفين بتسديد رسوم التأمين الصحي بالدينار الاردني.

الخدمات الصحية الاهلية الخيرية والخاصة:

أمام عجز المؤسسات الصحية الحكومية، يقوم المواطنون العرب بمحاولات لتحسين اوضاعهم الصحية بتأسيس الجمعيات الخيرية للقيام بالمشاريع الصحية التي تساعدهم على حل مشكلاتهم. فما ادخل من اجهزة ومعدات حديثة على كثير من المستشفيات مثل بيت جالا ورام الله وغزة هي من تبرعات المواطنين والمؤسسات الصحية والأهلية والخيرية والخاصة هي:

المنطقة	مستشفيات	عيادات	امومة وطفولة
القدس	٥	١٥	-
الخليل	-	١٠	١١
رام الله	-	١٨	١٠
نابلس	٢	٦	٣
طولكرم	١	٥	٣
جنين	١	٦	٣
بيت لحم واريحا	٤	١٥	٦

وهناك جمعيات خيرية عربية وأجنبية بالاضافة الى جمعية الهلال الاحمر تحاول القيام بهذه النشاطات الصحية والانسانية لخدمة المواطنين، الا ان سلطات الاحتلال تتبع ازاءها السياسة التالية:

- تضع كافة العراقيل أمام تطوير هذه المؤسسات الخاصة وأمام ما تقوم به من اعمال ومشاريع لخدمة المواطنين.
- لا تسمح سلطات الاحتلال للهلال الاحمر بزيادة ميزانيته لتطوير مشاريعه.
- تمنع أي مساعدات خارجية مادية وعينية لهذه المؤسسات المستقلة ولا تمنح اية ميزات للشراء باثمان منخفضة كالمستشفيات الاسرائيلية، كما اشترطت اقتطاع ٣٠٪ من قيمة المساعدات التي توافق على دخولها الاراضي المحتلة (ج٣٦/١٤).
- تخضع هذه المؤسسات الخيرية الى فرض الضرائب عليها، والجمارك على أية معدات او اجهزة تشتريها في حين أن المؤسسات الاسرائيلية المماثلة تعفى من الضرائب.

وقد أفاد تقرير اللجنة الخاصة للخبراء (ج٢٤/١٧) بمنع سلطات الاحتلال جمعية دينية امريكية من اقامة مركز لتشخيص وعلاج السرطان، كما منعت بلدية الخليل من الاسهام في تطوير المستشفى الوحيد في المدينة. وبهذا فإن المتضرر الوحيد لرفض سلطات الاحتلال تطوير هذه المؤسسات هو المواطن

والمريض الفلسطيني. ويشير تقرير اللجنة الخاصة للخبراء (ج ٣٥/١٦) ان بلدانا كثيرة منها دول الخليج تريد المساعدة في تنمية الخدمات الصحية في الاراضي المحتلة ولكن اسرائيل تثبط همتها. كما يشير التقرير الى ما يلي: «ان اللجنة قد ابلغت باعمال التسويف او الرفض من جانب السلطات الاسرائيلية ازاء طلبات انشاء هيكل اساسي طبي قدمتها الجمعيات المحلية للمساعدة في تطوير الخدمات الصحية».

وعليه نرى ان سلطات الاحتلال الاسرائيلي لا تعمل فقط على اهمال المؤسسات الصحية الحكومية بل تتعمد منع أي تطوير لأية مؤسسات صحية أخرى مستهدفة بذلك خلق كل الصعوبات امام صمود المواطنين على ارضهم في وطنهم لارهابهم وطردهم في سبيل تفريغ الارض من سكانها. وكل هذه الممارسات الاسرائيلية مخالفة للقوانين الدولية مثل المواد ٥٥ و ٥٦ من اتفاقية جنيف الرابعة التي تقضي بضرورة دعم الخدمات الصحية في المناطق المحتلة.

خدمات وكالة هيئة الأمم المتحدة:

من المفروض ان تقدم وكالة الأمم المتحدة خدماتها لما يقرب من سبعمائة الف فلسطيني في الضفة الغربية وغزة طردوا من ديارهم عام ١٩٤٨.

ان هذه الوكالة اصبحت الآن هدفا سياسيا للدول الكبرى التي تساهم اختياريا بجزء من ميزانيتها، حيث أخذت هذه الدول تخفض من ميزانيتها عاماً بعد عام وذلك بقصد التخلص من الآثار الانسانية المؤلمة نتيجة جريمة تلك الدول الاستعمارية باسهامها بخلق كيان صهيوني على ارض فلسطين. ونتيجة لتخفيض الميزانية اصبحت الخدمات المقدمة بما فيها الخدمات الصحية تتقلص عاما بعد عام.

أما الخدمات التعليمية فهناك خطر بالغائها، وتهدد الوكالة المعلمين بالدمج في اي وقت مما يسبب قلقا وتوترا نفسيا أدى الى سفر العديد من الكفاءات المؤهلة والمدربة الى خارج مناطق عمليات الوكالة وبالتالي الى تدهور في مستوى العملية التربوية.

وفي يناير ١٩٨٤ أعلنت عن نيتها في اغلاق ثلاثة معاهد للتعليم في الضفة الغربية. أما الخدمات الصحية فهي ليست باحسن حال من الخدمات الاخرى. ففي نهاية عام ١٩٨١ اصدرت سلطات الاحتلال امراً بتخفيض الخدمات التموينية والصحية بنسبة ٢٥ ـ ٣٥٪ في كافة مناطق عمليات الوكالة. وفي قطاع غزة اوقفت الوكالة الصرف على بعض اسرة مستشفى المعمداني التي تخدم المنتفعين الفلسطينيين، كما ان المستشفى الوحيد للأمراض الصدرية في الاراضي العربية المحتلة في قطاع غزة والذي تشترك الوكالة بادارته مع الادارة الصحية، قد تقلصت اسرته من ٢١٠ الى ٧٠ سريرا. هذا وتعاني المراكز الصحية التي تديرها الوكالة في الضفة الغربية من ضآلة الامكانيات الفنية فيها وذلك على الرغم من أن الحالة الصحية لسكان المخيمات هي في تدهور مستمر. وأما الخدمات التموينية، فقد جرى عليها تخفيضات تدريجية كثيرة حتى قررت هيئة الوكالة قطعها عن ٤٠٠,٠٠٠ فلسطيني مما يعتبر

بداية لتخلي الامم المتحدة عن التزاماتها الادبية والمادية والاخلاقية نحو الشعب الفلسطيني.

لقد اصبحت الوكالة فريسة لسياسات بعض الدول الكبرى التي تقف ضد قضية الشعب الفلسطيني العادلة. وفي نهاية يناير ١٩٨٥ قررت الوكالة تخفيض ميزانيتها مليون دولار، مما نتج عنه تجميد الوظائف وتجميد زيادة عدد صفوف المدارس والمدرسين والغاء انشاء مدارس وعيادات.. الخ.

ان تخفيض الوكالة لميزانيتها إنما هو أمر سياسي يهدف الى الحد من نشاطات الوكالة القائمة على الخدمات التعليمية والتموينية والصحية، والعمل على تنصل المجتمع الدولي من مسؤولياته تجاه اللاجئين الفلسطينيين. ويتزامن هذا الأمر مع المخططات والمحاولات التي تستهدف تصفية القضية الفلسطينية.

وفي الوقت الذي تصرف فيه الوكالة قرابة مليون دولار لتنظيف المبنى في فينا، فإنها تهدد دائماً بعجز الميزانية وتقليص الخدمات المقدمة مما يثير الحالة النفسية والاجتماعية للفلسطينيين فتترك الشعور لديهم بعدم الأمان والاطمئنان الاجتماعي، وذلك ما يترك آثاراً سيئة على الصحة العامة للفلسطينيين.

الاوضاع الصحية في سجون الاحتلال الصهيوني:

بلغت الاوضاع الصحية في سجون الاحتلال الصهيوني حداً بعيداً من السوء، يتنافى مع كل القوانين الدولية. ويتم ذلك مع بداية لحظة اعتقال المناضل بما تخلفه من اعاقات جسدية ونفسية حسب شهادات العديد من الأسرى وتقارير لجان تقصي الحقائق والصليب الأحمر الدولي، ثم نوعية الغذاء الرديئة وغير الكافية كماً ونوعاً، وعدم توفر مياه الشرب الا القليل والمياه اللازمة للنظافة والاستحمام، والنوم على فرشات مضى على استعمالها سنوات عديدة دون أن تراها الشمس، والغطاء بالبطانيات المهترئة والقديمة، والازدحام القاتل في غرف السجون التي غالباً ما كانت تستخدم لخيول الجيش، وعدم رؤية الشمس لسنوات عديدة، والشبابيك القليلة المغلقة بالواح الاسبست او الشباك السميك، وما يسمى بعيادة السجن التي يديرها رجال المخابرات الصهيونية ويستخدمونها لمساومة المناضل المريض والتي لا يتوفر فيها الا حبة الاسبرين وقرص المخدر لكل الامراض، ناهيك عن رش المعتقلين بالغاز الخانق والمضايقات النفسية وعقاب الزنازين الانفرادية.

ان ذلك كله يشكل الحالة المرضية العامة التي يعيشها الاخوة الاسرى في سجون الاحتلال، واذا ما أخذنا بعين الاعتبار ظروف معظم الاسرى قبل الاعتقال في بيوتهم وفي القواعد وتعودهم الحياة على شظف العيش ومشاقها فإننا ندرك ان حياة الأسير في السجن وما تؤول اليه صحته بعد فترة من أسره جاءت نتيجة لمخطط صهيوني رهيب يمثل أحد اركانه: القضاء على الأسير الفلسطيني نفسياً وجسدياً رغم صلابته وتعوده على قساوة العيش.

التغذية: وبعد الحصول على قائمة مفصلة لوجبات الطعام التي تقدمها ادارة العدو في السجون للأسرى والأخذ بعين الاعتبار ما يستطيع المناضل شراؤه من سكر وحبات (ملبس) من الكنتين، شكلت لجنة من

الأطباء المختصين في مجال التغذية في شهر ٩/ ٨٤ للقيام بدراسة دقيقة وعلمية على هذه الوجبات والنظر فيما اذا كانت تكفي حاجة الانسان ام لا.

وقد توصلت اللجنة الى نتائج مذهلة للنقص الشديد في الاحتياجات الضرورية اللازمة لجسم الانسان وكانت النتائج كالتالي:

	ما يحتاجه الانسان	يقدم له	النقص
سعرات حرارية	٢٧٠٠	١٦١٨	١٠٨٢
بروتين	٦٥ غم	٤٥	١١
كربوهيدرات	١٣٥٠	٢٧٠	١٠٨٠
حديد	١٠ ملغم	١،٤	٨،٦
فيتامين (أ)	١٠٠٠ وحدة دولية	٥٧٠	٤٣٠
فيتامين (ج)	٦٠ وحدة دولية	١٠	٥٠
مواد دهنية	٨١٠ غم	٢٠	٧٩٠
كالسيوم	٨٠٠ ملغم	٣١٠	٧٦٠

مع العلم ان هذه القائمة قدمت في شهر ايلول ١٩٨٤ وان القوائم التي كانت تقدم للأخوة المناضلين قبل هذا التاريخ لا تمثل هذه الكمية، وتدرجت في الزيادة من عام ١٩٦٧ حتى الآن تحت ضغط الأسرى ونتيجة لنضالات الأخوة في السجون واضرابات عديدة عن الطعام قدم الاخوة من خلالها عددا من الشهداء. وأهم الحقائق المتعلقة بموضوع الحياة الصحية للاسرى ما يلي:

١ ـ ان الاسرى لا يحصلون على احتياجاتهم من السعرات الحرارية او الفيتامينات او اي حاجة من الطعام الذي يقدم لهم، مما ينتج عن ذلك اصابتهم بأمراض سوء التغذية.

٢ ـ عدم التنويع في الطعام مضر حيث انهم لا يحصلون على احتياجاتهم.

٣ ـ ضرورة توفر اشعة الشمس اللازمة لتكوين فيتامين (د) في اجسامهم.

٤ ـ نقص الخضار والفواكه الطازجة وهي ضرورية لامداد الجسم بالفيتامينات والأملاح المعدنية اللازمة وهذا يساعد على التخلص من الامساك الذي يصيب معظم المعتقلين.

٥ ـ معظم ما يتناوله السجين في الثلاث وجبات هي كربوهيدرات، ولا يأخذ الأسير احتياجاته من الدهون.

الازدحام في الغرف، والتهوية، واشعة الشمس: ويمثل الازدحام في غرف السجون احد ابرز المشاكل التي يعاني منها الأسرى، حيث الغرف ضيقة ولا تتناسب مع العدد الذي يزج العدوبه في هذه الغرف. وتكمن خطورة الازدحام صحيا في التالي:

١ ـ عدم كفاية مساحة الشبابيك اللازمة للتهوية، واذا كانت كذلك فان العدو يلجأ الى اغلاق جزء منها بالاسبست كما فعل في سجن الضفة الغربية المركزي (الجنيد) اووضع شبك كثيف من السلك على الشباك بالاضافة الى القضبان الحديدية.

٢ ـ عدم دخول اشعة الشمس لهذه الغرف منذ بنائها في العهود التركية والانجليزية مما يجعلها غرفاً رطبة ونتنة أدت الى اصابة العديد من المعتقلين بأمراض الروماتيزم والديسك، والاورام، والدمامل والامراض الجلدية، والباسور وقرحة المعدة.

٣ ـ مكوث الأسرى في هذه الغرف مدة تتراوح بين ٢٢ ساعة في أحسن الاحوال و٢٣ ساعة في هذه الغرف وعدم التعرض لاشعة الشمس حيث أن كل الاسرى يعانون من نقص في فيتامين (د).

٤ ـ للغرفة التي مساحتها ٨٠م٢ دورة مياه واحدة ويعيش في هذه الغرفة ٤٠ مناضلا، فاذا ما أخذنا بعين الاعتبار انقطاع المياه المتعمد بين الحين والآخر وعدم كفاية الدورة لهذا العدد من المناضلين فإن الروائح الكريهة المنبعثة من هذه الدورة، ورائحة رطوبة الغرفة وقلة التهوية تساعد على اصابة الأسرى بالأمراض الجلدية.

وعلى سبيل المثال يعيش الاسرى في سجن نابلس القديم (المركزي) وبه ٤٥٠ معتقلا في غرف مساحة كل منها ٨٠م٢ يزج بها ٤٠ مناضلاً، ويضطر بعض الاخوة للنوم بالتناوب ويضطر البعض الاخر للنوم تحت اقدام الاخرين. بالاضافة الى وجود شباكين صغيرين في كل غرفة مغطيان بالشبك الكثيف والقضبان الحديدية، أما الاضاءة فتتم بواسطة نيونين معلقين على ارتفاع ٦ امتار.

وسجن الجنيد يحتوي على غرف مساحتها ٢٢م٢ لكل ١٤ شخصاً وغرف مساحتها ٣٢م٢ لكل ١٨ شخصا ومساحة النزهية (١ ـ ٢ ساعة يوميا في أحسن الاحوال) ٣٠٠ م٢ ويخرج إليها ١٥٠ شخصا.

ان معدل ما يخصص للسجين من مساحة الغرف في سجون الاحتلال اقل من ٢م٢ للشخص الواحد في أحسن الاحوال، وفي حالة الاعتقالات المكثفة يتضاعف هذا العدد وتصبح الحياة في هذه الغرف جحيم لا يطاق.

أما سجن الفارعة المخصص للأطفال المعتقلين فيزج ٣ ـ ٤ معتقلين اطفال في زنزانة واحدة صغيرة الحجم لا تكفي لوقوفهم، بالاضافة الى وعاء بلاستيكي موجود في الغرفة الصغيرة لقضاء الحاجة.

وعليه، فالرياضة والحركة اللازمة لجسم الانسان العادي غير مسموح بها، واذا سمحت سلطات السجن بذلك فلا يجد الاسير المساحة الكافية لممارسة الرياضة، مما يتسبب عنه امراض الامساك، وأمراض المعدة والبواسير.

ان هذه الظروف مجتمعة، من قلة التغذية وعدم التعرض للشمس وقلة التهوية وزيادة الرطوبة بالاضافة الى ممارسات العدو التعسفية ضد المعتقلين والحرب النفسية التي يشنها عليهم، تؤدي بالنهاية الى اصابة العديد منهم بالامراض المعروفة وغير المعروفة. ذلك اضافة الى ان التعذيب الجسدي لحظة الاعتقال وبعده والذي لا مجال لتفصيله هنا، يخلف للمعتقلين العديد من آلام الرأس والرقبة والظهر والأمراض النفسية.

العيادة الصحية: عند الحديث عن هذا الموضوع لا بد من التطرق والتنويه الى السياسة الصهيونية الهادفة الى تحطيم المناضل الفلسطيني الأسير، فالعدو يلجأ الى الناحية الصحية من أجل تحويل المناضل الفلسطيني إلى كم مهمل بدلاً من ان يكون شعلة ثورية تنير الدرب لابناء شعبه.

في كل معتقل توجد عيادة طبية تتكون من مكتب وغرفة فحص، وفي بعض المعتقلات كعسقلان والرملة توجد غرفة فيها بعض الأسرة. ويتواجد في العيادة يوميا ممرض ويحضر الى العيادة طبيب عام اسبوعيا وطبيب متخصص مرة واحدة في الشهر.

لقد ركز العدو ضمن سياسته التصفوية ضد المعتقلين على الناحية الصحية، ابتداء من الغذاء السيء الى دور المرض والطبيب النافي لاخلاق الاطباء ومهنة الطب الشريفة. فالممرض قبل كل شيء هو رجل مخابرات صهيوني، وعليه فهو يماطل في تحويل المرضى الى الاطباء، وفي أغلب الاحيان يشخص المرض بنفسه ويقلل من اهميته ويعطي ما تيسر من العلاج وغالبا ما يكون من الاسبرين او الحبوب المخدرة.

والتحويل الى الطبيب غالبا ما يستلزم الشكوى للصليب الاحمر او توكيل محام. فالأخ تيسير حسني يقول: أصبت بقرحة الاثني عشر وراجعت المرض أكثر من مرة في كل مرة كان يعطيني حبوباً مخدرة فقط ويقول لي أن هذا برد ولا شيء غير ذلك إلى ان قابلت الطبيب بعد عدة شهور من الاصابة بالمرض وبعد ان رفعت شكوى للصليب الاحمر الدولي.

وعندما أوصى الطبيب بالعلاج اللازم تلقيت هذا العلاج بعد عدة اشهر ايضا.

أما الأخ خالد رشيد زبدة فكان بحاجة لعملية جراحية، ولم تجر له العملية إلا بعد ان فات الأوان.

ويكفي القول ان الطبيب كان يتلقى التعليمات من الممرض وإذا رفض الطبيب يدفع ضباط أمن السجن الادارة للاستغناء عن خدماته.

وفي سجن عسقلان كان الممرض يعلق صور القتلى من جنود الجيش الصهيوني في غرفة العيادة ويشير لها عند دخول الأخ المريض للعلاج. وعلاوة على ما خلفته هذه السياسة من امراض مزمنة للمعتقلين في سجون الاحتلال فقد استشهد العديد منهم نتيجة هذه السياسة والاهمال المتعمد.

وكان العدو يلجأ في اغلب الاحيان الى مساومة المرضى على كرامتهم الوطنية مقابل تقديم العلاج واجراء العملية، الامر الذي يرفضه المناضلون بشدة ويتعرضون لعذابات المرض وآلامه.

والامراض المنتشرة في السجون هي نتيجة للعوامل السابق ذكرها مجتمعة، فان أبرز الامراض التي يعاني منها الأسرى جاءت نتيجة طبيعية لمجموع هذه العوامل وهي: قرحة المعدة، فقر الدم، الباسور، الامراض الجلدية، القلب، الاورام السرطانية الخبيثة وغير الخبيثة، روماتيزم، وامراض المفاصل، الازمات الصدرية.

واذا ما استعرضنا حالات عشرات الألوف من الاسرى الذين دخلوا سجون العدو من شعبنا الفلسطيني فإنه يصعب حصر كل هذه الحالات في مثل هذا التقرير، وعليه فنركز على سجن الجنيد حالياً، كونه من أكبر سجون الاحتلال ويضم ما يقارب ربع المعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال.

١ ـ عدد الاسرى في سجن أجنيد ٧٦٥ اسيرا

٢ ـ الذين اجريت لهم عمليات مختلفة ١١٠ اسيراً

٣ ـ عمليات الباسور ٣٠ اسيراً

٤ ـ باقي العمليات زائدة دودية ـ عمليات بالرأس.

٥ ـ الأسرى الذين يعانون من أمراض مختلفة (٢٩٦) وأغلب هذه الامراض البواسير، المعدة، الروماتزم، الأمراض الجلدية.

مقارنة بين معاملة الأسير الفلسطيني والسجين الاسرائيلي:

ويبدو الفرق في المعاملة بين الأسير الفلسطيني والسجين الاسرائيلي من اللحظة الاولى للاعتقال، حيث يحرم الأسير من الفراش والاغطية في مراحل التحقيق الأولي ويحرم من التعرض للشمس والهواء والضوء، ويزج به في زنازين باردة ومظلمة بالاضافة الى ما يتعرض له الفلسطيني من وسائل التعذيب الجسدي والنفسي وما يترتب عليها من كسور في اليدين والرجلين والجمجمة وعظام الصدر والعجز الجنسي، واهمال هذه الكسور والجروح وتركها للالتهابات والتلف او فقدان نعمة البصر، والامثلة على ذلك كثيرة.

الغرف والنزهة اليومية: في الغرف التي يعيش فيها ٤ ـ ٥ سجناء اسرائيليين يعيش في غرفة مماثلة لها في المساحة ١٦ اسيراً فلسطينياً، والأولى مزودة بالنور الكافي وشبابيك التهوية الصحية بينما الثانية محرومة من ذلك، والسجين الاسرائيلي يستطيع اطفاء النور واشعاله متى شاء، أما الأسير فلا.

أما فترة النزهة فهي مسموحة للسجين الاسرائيلي مدة ١٤ ساعة يومياً وللأسير ساعتين فقط.

العلاج: يتمتع السجين الاسرائيلي بكامل حقوقه في العلاج اللازم واحضار من يشاء من الاطباء الاخصائيين، بينما تعطى حبة المخدر لمعظم الامراض التي يصاب بها الاسرى الفلسطينيون، وتماطل ادارة العدو باحضار الاطباء الاخصائيين للحالات المرضية المستعصية والخطيرة وغالبا ما تستدعي هذه الحالات تقديم الشكاوى لهيئة الصليب الاحمر الدولية او توكيل احد المحامين.

التنقل: يسهل على السجين الاسرائيلي التنقل بين غرف واقسام السجن والانتقال الى سجون اخرى قريبة من اماكن سكن ذويه بينما يحرم الاسير الفلسطيني من الالتقاء بشقيقه او قريبه داخل السجن نفسه او الانتقال الى سجن قريب من مكان سكن اهله.

التغذية:

١ ـ لدى ادارة السجون اربعة لوائح طعام مصنفة، أ، ب، جـ، د.

لائحة رقم (أ) للسجين الاسرائيلي.

لائحة رقم (د) للأسير الفلسطيني.

٢ ـ هناك غرفة طعام خاصة للسجناء الاسرائيليين بينما يتناول الأسير طعامه في الغرفة التي ينام بها.

٣ ـ للمرضى من السجناء الاسرائيليين لائحة اطعمة خاصة تتناسب مع اوضاعهم الصحية بينما الأسير محروم من ذلك ويتوجب على الأسير المريض بالمعدة مثلاً أن يتناول نفس طعام الاصحاء الى ان تتم موافقة الادارة على ذلك بعد فترة طويلة.

الاحكام: سنة الحكم للسجين الاسرائيلي ٨ أشهر بينما هي للأسير ١٢ شهراً.

للسجين الاسرائيلي الحق بإجازة شهرية لمدة ثلاثة ايام بينما يحظر على الأسير الخروج من غرفته

الى غرفة اخرى داخل السجن.

الـزيـارات: لا يعفى أهـل الأسير الفلسطيني من الاضطهاد الذي يمارس على الأسير نفسه، ويبدو ذلك واضحـاً في الـزيـارات، حيث ان الأهالي يتحملون مشاق الانتظار والسفر لمسافات طويلة لزيارة اولادهم ولمـرتـين في الشهـر فقط ولفتـرة محدودة لا تزيد عن نصف ساعة. وتتم الزيارة وراء الشبابيك السميكة بحيث يستحيل على ذوي الأسرى السلام على اولادهم او ادخال اية مأكولات اوهدايا. بينما يسمح لأهل السجـين الاسرائيـلي بزيـارته متى يشاؤون ولفترة غير محدودة وتتم الزيارة في الهواء الطلق ويسمح لهم بادخال الهدايا والمأكولات لأولادهم.

الوسائل الثقافية والترفيهية:

يسمـح للسجـين السيـاسي في معظم دول العالم المتحضرة بادخال جميع المواد الثقافية والاعلامية التي يحتاجها مثل الكتب والمجلات والصحف والتلفزيون وغير ذلك.

ويسمح بذلك في سجون الاحتلال للسجين الاسرائيلي فقط ويحرم منها الأسير الفلسطيني، اللهم الا بعض الكتب التي تخضـع لرقابة مشددة من قبل المخابرات الصهيونية والصحف الصادرة من الارض المحتلة والتي تخضع ايضاً لشروط الرقابة.

خاتمـــة:

وختاماً فإننا نقول:

«ان الصحـة هي حالـة اكتمال الصحة نفسياً وعقلياً واجتماعياً، لا مجرد انعدام المرض او العجز» وكمـا جاء في تقـريـر اللجنة الخاصة للخبراء (ج ١٧/٣١) «فانه لا يمكن بلوغ حالة من الرفاهية البدنية والعقلية والاجتماعية التامة عندما يضطر السكان الى العيش تحت سلطة قوة محتلة، ونرى أن المشاكل الصحية للمناطق المحتلة لا يمكن حلها بالقدر الذي يمكن له حل المشاكل السياسية».

وفي تقـريـر اللجنـة (ج ١٧/٣٤) «أنـه على اللجنـة ان تبين بوضوح بأنها تعتبر الحالة الاجتماعية السياسية القائمة في الأراضي المحتلة ليست مواتية لتحسين الحالة الصحية للسكان المعنيين او التنمية الكاملة للخدمات الرامية لرفاهية الانسان».

وفي تقـريـر اللجنـة (ج ١٧/٣٥) تقـول «ان اسلوب معـالجـة المشكلات الصحية ينطوي على عمل سيـاسي وعـلى جهـود تبـذلها قطاعات اغاثية اخرى، والاسلوب الذي يفسر به عادة هذا العمل يستوجب بالضـرورة التصـدي للمشكـلات الاجتمـاعية والاقتصادية المعنية واعطاء دفع سياسي جديد للانشطة الصحية وهذا يفترض مسبقاً توفر السلم والعدالة والتوزيع المنصف للرعاية الصحية والحرية واحترام الكرامة، والحالة السائدة اليوم في الاراضي المحتلة تشهد بأنه لم تتوافر جميع الشروط حتى الآن لتحقيق النهوض بصحة السكان المحليين بالمفهوم الذي ورد تعريفه اعلاه».

دراسة ميدانية للأوضاع الصحية في مناطق الضفة الغربية

من يتتبـع السنـوات المتـلاحقة منذ العام ١٩٦٧ حتى هذه اللحظات، يلاحظ بوضوح تام اساليب القهـر والتمييـز والالحاق، التي تعاني منها المؤسسات الصحية العربية في الأرض المحتلة. ذلك أن تطور الخـدمـات الصحيـة في هذه المناطق، اضافة الى انه لا يواكب النمو المضطرد في احتياجات سكانها، فانه أيضاً لا يواكب بأي شكل من الأشكال التطور العالمي في هذا المضمار. بل ان هذا «التطور» يتدهور من سيء الى أسوأ.

فقـد اغلق مستشفى الحكـومـة في الشيـخ جراح بالقـدس، وحول الى مركز للشرطة. كما تم اغلاق مستشفى الميـدان في كل من مدينتي رام الله ونـابلس. وتحـاول الجهـات المسؤولة في هذه الايام اغلاق مستشفى الهـوسبيس في البلدة القـديمـة من القـدس، بقرارها اغلاق قسم الجراحة فيه. وقد سبق هذا القـرار قرارات ممـاثلة في السنـوات السـابقة، اذ تم اغلاق اقسام اخرى، وتقليص في الخدمات العامة، وابعاد عدد من اخصائيي المستشفى.

كمـا اغلق العـديـد من المراكز الصحية في الضفة الغربية، بدءا بعيادات الاسنان ومرورا بتقليص خدمـات بنك الدم في القـدس وتخفيض عدد موظفيـه وسـاعات العمل فيه، وانتهاءاً باغلاق مركز السل في المـدينـة المقـدسة. كما ان المستشفيات العربية الباقية (الحكومية) لا تزال تعاني من عدم توفر الاجهزة الحديثة والعصرية، اضافة الى انها تفتقر الى معظم التخصصات الضرورية لتطوير الخدمات الصحية في المنطقـة ككل، ناهيـك عن ارتفاع اجور العلاج في هذه المستشفيات واستحداث نظام التأمين، بعد أن كان العلاج فيها مجانياً.

ان فئـة واسعـة من السكـان - وتحديدا سكان المخيمات والقرى، الذين يشكلون غالبية السكان - محـرومـون من العنـاية الطبية الاساسية، والرعاية اللائقة وقد شاهدنا بأنفسنا قصصا درامية لاطفال

* هذه الدراسة من اعداد «اتحاد لجان الاغاثة الطبية الفلسطينية» في الاراضي المحتلة، وهي تشتمل على مجموعة كبيرة من الحقائق والارقام المتوفرة على أساس معطيات الفحوصات التي اجريت على عينة تألفت من ٢٤٩٧ مريضاً في مناطق مختلفة من الضفة الغربية.

صغار، باتوا في عجز جسدي دائم. لعدم وجود اشراف طبي وعيادات صحية في قراهم ومناطق وجودهم، بالاضافة الى أن عدداً كبيراً من اطفال القرى والمخيمات، يعانون من سـوء التغذية، وفقر الدم.. الخ (انظر الجداول الملحقة) ومن انتشار الامراض المعدية والأوبئة في مناطق سكناهم.

وقـد قامت كوادر اتحـاد لجان الاغاثة الطبية الفلسطينية بمعاينة وتقديم خدمات طبية الى اكثر من عشـرة آلاف مريض في العـام ١٩٨٣، وقـام القسم العلمي في اتحـاد اللجان بدراسة علمية ميدانية على ٢٤٩٧ مريضاً، في المناطق المختلفة من الضفة الغربية، وقد سجلنا الملاحظات والاحصائيات التالية:

منطقة الخليل:

تنتشـر الامـراض المعـدية في المناطق المحتلة بشكل ملحوظ. ولعل منطقة الخليل تتميز بوجود نسبة عاليـة من هذه الأمـراض، اذ أن سوء التغـذيـة وتلوث مصادر المياه والظروف الاقتصادية والاجتماعية السيئة، والتأخر في أساليب الزراعة، بالاضافة الى غياب المؤسسات الصحية والطبية الوقائية.. كل هذا جعل من انتشار الامراض المعدية امراً حتمياً.

وقد سجلنا الامراض التالية:

التهاب اللوزتين والاذن الوسطى	١٦٨طفلا	٣٧,٧٥٪
الامراض الجلدية المعدية	٥١طفلا	١١,٤٦٪
الاسهالات المختلفة، الديدان والطفيليات	٤٦طفلا	١٠,٣٣٪
التهاب الغدة النكفية،جدري الماء والحصبة	٣٣طفلا	٧,٤١٪
اليرقان والحمى المالطية	٢٦طفلا	٥,٨٪
امراض: مثل الروماتزم	٣٣طفلا	٧,٤١٪
امراض فقر الدم وسوء التغذية	١٧٤طفلا	٣٩,١٪
امراض اخرى	١٧طفلا	٣,٨٢٪
امراض بدون تشخيص	٢٢طفلا	٤,٩٤٪

ملاحظة: قد يظهر مرضان مختلفان على نفس الطفل، وقد دخلا في الاحصائية بشكل منفرد، وقد شملت هذه الدراسة ٤٤٥ طفلا.

ان التأخر الذي يهيمن على الاساليب الزراعية والانتاجية الزراعية، وعدم وجود عناية طبية وقائية، قد جعـل من انتشـار الحمى المـالطية أمراً حتمياً. فقد وجدنا أن مناطق الخليل تتعرض لنسبة عالية من انتشار هذا المرض.

كما لوحظ ازدياد في سوء التغذية وتدهور على الوضع الصحي العام بالنسبة للكبار والصغار على حد سواء. ويمكن القـول ان الكثـير من أطفـال منـاطق الخليـل ينمون بصورة غير صحية وغير سليمة، وان مقـاييس نمـو الاطفـال في هذه المنـاطق تعتبر متدنية بالنسبة للمقاييس الطبيعية، كما تكثر امراض آلام

المفـاصـل وآلام الظهـر والـروماتزم عند الكبار، وذلك يعود للظروف المعيشية السيئة في البيوت المتراصة والرطبة، وعدم توفر العناية الصحية والفقر.. الخ.

وقـد سجلنـا امـراضاً مثل: التهاب المعدة وقرحة المعدة، والاثني عشر، التهاب القصبات الهوائية، الضغط، السكري وأمراض القلب المختلفة. كما وجدنا نسبة عالية من أمراض العيون على اختلافها.

منطقة اريحا:

لقد عاينت كوادر الاتحاد حوالي مائتي مريض في منطقة اريحا، فتبين لها انتشار الامراض الجلدية المعدية، والديدان، والطفيليات في هذه المنطقة بشكل ملحوظ. وقد يعود هذا لطبيعة الاحوال الاقتصادية والصحية والمناخية المتميزة في هذه المنطقة.

كما لوحظ ازدياد في نسبة سوء التغذية بين الاطفال، وسوء الوضع الصحي والاجتماعي العام.

وبـالاضـافـة الى ذلـك تأتي امـراض: التهـاب اللوزتين والاذن الداخلية في الترتيب الثاني، وتظهر امـراض آلام المفـاصـل، وآلام الظهر عند الكبار، والأمراض الجلدية والمعوية والديدان. ففي منطقة عين الديوك، مثلاً، وجد ان ٨٪ من الاطفال يشكون من الديدان.

منطقة القدس:

قد يبـدو للوهلة الاولى ان منطقـة القـدس تتمتع بواقع افضل مما هو عليه الحال في منطقتي الخليل واريحا. فعلى الرغم من ظهور نفس الاعراض والامراض المعدية التي أشرنا اليها في المناطق السابقة، الا ان تقدماً في سير المرض وأعراضه لا يظهر في المنطقة بشكل واضح. وتنخفض في هذه المنطقة نسبة انتشار الامراض الجلدية المعدية، والطفيليات بالمقارنة مع المناطق الاخرى.

غير أنه، نتيجة لغياب الطب الوقائي، ظهرت في منطقة القدس عدة امراض معدية، وكانت تنتشر على شكل وباء. ومن يراقب الوضع الصحي في المنطقة يلاحظ انتشار الاوبئة بشكل واضح.

فقبل ثلاثة اعوام انتشر مرض شلل الاطفال على شكل وباء في حي الثوري، كما لا يزال يظهر مرض اليرقان في قرى مثل: العيزرية، ابوديس، والجيب، مخماس، جبع على شكل وباء خلال السنوات المتتالية، ولم يحـرك اي جهـاز صحي ساكنـا امـام هذا الـوباء المتكرر. كما ان مرض داء الكلب قد ظهر في شمال القدس وبالتحديد في منطقة قلندية، وذلك في العام ١٩٨٣.

وفي عام ١٩٨٤ سجلنا ٩٠ حالة جدري ماء في قرية بدو وحدها خلال حملة اغاثة طبية واحدة، أي في يوم واحـد، وقـد كان هنـاك ما لا يقل عن ٣٠ حالة مصحوبة بالمضاعفات ابرزها التهابات بكتيرية نتيجة سوء العناية.

منطقة رام الله والبيرة:

يتفـاوت الـوضـع الاجتماعي والاقتصادي بين قرية وأخرى في هذه المنطقة، مما ينعكس بالتالي على

الظروف المعيشية وعلى تغذية الاطفال، وعلى الوضع الصحي العام لكل قرية، بحيث تشكل هذه الامور تفاوتاً ملحوظاً. غير أن الاحصائيات العامة في جميع القرى، تثبت أن جميع هذه القرى وان اختلفت عن بعضها في ظروفها الاقتصادية والمعيشية فانها بحاجة ماسة الى رعاية طبية جيدة.

ويعاني حوالي ١١,٨٥٪ من مجموع الاطفال الذين تمت معاينتهم من سوء في التغذية، وقد ظهرت الامراض التالية عند الصغار مرتبة حسب اولوية انتشارها:

- التهاب اللوزتين، الاذن الداخلية والانفلونزا.
- التهاب الغدة النكافية (ابو دغيم).
- جدري الماء.
- الاسهالات المختلفة، الديزنتاريا، الاميبا والديدان.
- الحصبة.
- التهاب القصبات الهوائية والرئة.
- الروماتزم.
- اليرقان، التيفوئيد والحمى المالطية.
- أمراض اخرى.

وتتميز امراض الكبار بظهور آلام المفاصل والظهر، فأمراض القلب والضغط والسكري.

ملاحظات:

لقد لاحظنا في جميع المناطق التي قمنا فيها بحملات اغاثة طبية ما يلي:

- الاطفال الذين يعانون من التهاب اللوزتين يعانون في نفس الوقت من التهاب الغدد اللمفاوية المحيطة، بحيث يتخذ المرض شكلاً مزمناً، وهذا ناتج عن عدم توفر العناية الصحية المباشرة. فالطفل في هذه المناطق لا يحصل على العلاج اذا كان يعاني من التهاب اللوزتين، الا اذا ظهرت اعراض متقدمة تدفع الاهل الى عرضه على الطبيب، وغالباً ما يتعذر شراء الدواء وقد يساء استعماله، مما يؤدي الى نتيجة سيئة بالنسبة للطفل، تكون عاقبتها تطور المرض، الى ظهور الروماتزم، مسبباً خللاً محتملاً في صمامات القلب، مما يترك الطفل فيما بعد عرضة لعجز عضوي دائم.

- ان كثيرا من الاهل لا يعرضون اطفالهم على الاطباء، بل لا يقومون بشراء الادوية، وذلك لاسباب اقتصادية. واذا كان في نفس الأسرة أكثر من طفل مريض، فعادة يعرض الطفل الاكثر مرضاً على الطبيب، ويهمل بقية الاطفال، واذا حصل وأن اشترت الاسرة الدواء، فانه في العادة يكون ناقصاً، أو حتى يتقاسمه بقية الاخوة.

وللأسف يلاحظ ازدياد ظاهرة سوء استعمال الادوية وخصوصاً المضادات الحيوية ودون اشراف طبي.

- لقد وجدنا ارتفاعاً ملحوظاً في ظهور الامراض النفسية عند الشباب، وحالات الكآبة، والارهاق

النفسي، ولعل ذلك يعود الى الاوضاع السياسية والاقتصادية القائمة في بلادنا.

- تحتاج الكثير من الامراض الى اشراف طبي متخصص وعال، وكثير منها يحتاج الى عناية في مستشفى. ولكن نظراً لارتفاع تكاليف العلاج في مستشفيات المناطق المحتلة، يفضل أو بالأحرى يضطر معظم الاهل الى العلاج في البيت.

ولعل من المفارقات التي لا بد من ذكرها، ان المناطق المحتلة تتميز بأنها تجمع في آن واحد بين امراض البلدان المتخلفة النامية، وخاصة الامراض المعدية وسوء التغذية، جنباً الى جنب مع ما يسمى بالامراض العصرية، أي أمراض القلب والدورة الدموية والسكري والضغط.. الخ.

ان اسباب ذلك تكمن من جانب في سوء الاوضاع المعيشية وتدهور الخدمات الصحية وانعدام الطب الوقائي، ومن جانب آخر في انتشار المظاهر الحضارية المترافقة مع ضغط نفسي متواصل ولسنين طويلة في ظل الاوضاع السياسية القائمة في المنطقة.

- تنتشر أمراض آلام المفاصل وآلام الظهر بشكل ملحوظ في جميع المناطق على حد سواء، بحيث يشكل ذلك نسبة عالية جداً بين الاعراض التي يأتي بها المرض، ويعود ذلك الى الاسباب التالية:

١ - البيوت المتراصة والرطبة.
٢ - عدم توفر التدفئة والحماية من البرد في الشتاء.
٣ - اهمال الامراض في الماضي.
٤ - تأخر اساليب العمل والزراعة.
٥ - عدم وجود عيادات واشراف صحي ورعاية.
٦ - سوء التغذية.
٧ - عدم وجود الملابس الصحية والاحذية الملائمة.

ففي قرية دير بلوط، مثلا، لا تجد (سيدة أو طفلاً) ينتعل حذاءاً صحياً بصورة جيدة.

وبالنسبة للسيدات، يشكل الحمل المتكرر، بدون فترات راحة، مع انعدام فترات النقاهة والراحة اللازمة بعد كل ولادة، سبباً مباشراً لانتشار آلام الظهر ومفاصل الحوض.

وتنتشر امراض اللثة والاسنان في هذه المنطقة بشكل واضح، فلا توجد عناية بالاسنان. كما ان تسوس الاسنان عند الاطفال مرتفع، والعلاج الوحيد المتعارف عليه في القرى، هو خلع الاسنان. كما تفتقر هذه المناطق الى اطباء الاسنان تماماً.

- الكثير من المرضى لا يزال يؤمن بالطب الشعبي، ولا سيما «الكي». فمن يزور هذه القرى يشاهد ان الكثير من المرضى يعالجون الاوجاع، ولاسيما اوجاع المفاصل والظهر والمعدة، بالكي، الذي يسبب مستقبلاً التهابات ومشاكل مرضية جديدة.

- الامراض النسائية، تعتبر من الامراض التي لا يمكن تشخيصها في هذه المناطق، حيث أن النساء يفضلن المرض على عرض انفسهن على طبيب. وقد صادفنا أكثر من مرة سيدات يعانين من امراض نسائية طوال خمسة عشر عاما او اكثر، دون ان يعرضن أنفسهن على طبيب ولو لمرة واحدة.

مجموع المرضى الذين تمت الدراسة عليهم وأماكن توزعهم الجغرافي

الخليل	رام الله والبيرة	القدس	اريحا	مناطق اخرى
العروب السموع بني نعيم بيت كاحل سعير الظاهرية يطا	كوبر الجلزون ابوقش عجول كفر عين كفرمالك المزرعة الغربية دير ابومشعل رنتيس بيت عور مخماس	بدو جبل المكبر الشيخ سعد	اريحا عين الديوك مرج نعجة	دير بلوط
١٠٦٠ مريضا	٨٠٠ مريض	٢٤٧ مريضا	١٨٦ مريضا	٢٠٤ مرضى
٤٢.٥٪	٣٢٪	٩.٩٪	٧.٥٪	٨.١٪

مجموع المرضى ٢٤٩٧ مريضا اجريت عليهم الدراسة.

اعمار المرضى الذين تمت معاينتهم، والنسب المئوية لكل فئة بالنسبة لعدد المرضى

المنطقة	اطفال ١ شهر ـ ١٨ سنة		١٨ سنة	٥٠ سنة	٥٠ سنة فما فوق	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
منطقة الخليل	٤٤٥	٤١.٣٪	١٢٣	١١.٦٪	٤٩٢	٤٦.٤١٪
منطقة رام الله والبيرة	٣١٢	٣٩٪	٢٠٧	٢٥.٨٪	٢٨١	٣٥.١٢٪
منطقة القدس	١١١	٤٤.٤٪	٤١	١٦.٥٩٪	٩٥	٣٨.٤٦٪
منطقة اريحا	٩٧	٥٣.٩٪	١٧	٩.١٣٪	٧٢	٣٨.٧٪
مناطق اخرى (ديربلوط)	١٢٠	٥٨.٦٪	٢٠	٩.٨٪	٦٤	٣١.٣٧٪
المجموع	١٠٨٥	٤٣.٤٥	٤٠٨	١٦.٣٣	١٠٠٤	٤٠.٢٪

تغذية الاطفـــال

المنطقة	جيدة		مقبولة		سيئة		مجموع الاطفال
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	
منطقة الخليل	٦٤	١٤,٣٨٪	١٦٢	٣٦,٤٪	٢١٩	٤٩,٢١٪	٤٤٥
منطقة رام الله والبيرة	١١٨	٣٧,٨٢٪	١٥٧	٥٠,٣٢٪	٣٧	١١,٨٥٪	٣١٢
منطقة القدس	٤٥	٤٠,٥٤٪	٥٧	٥١,٣٥٪	٩	٨,١٪	١١١
منطقة اريحا	١٧	١٧,٥٢٪	٥٠	٥١,٥٤٪	٣٠	٣٠,٩٢٪	٩٧
مناطق اخرى/دير البلوط	١٧	١٤,١٦٪	٦٣	٥٢,٥٪	٤٠	٣٣,٣٣٪	١٢٠
المجموع العام	٢٦١	٢٤,٠٥٪	٤٨٩	٤٥,٠٦٪	٣٣٥	٣٠,٨٧٪	١٠٨٥

الوضع الصحي العام للمرضى في قرى الخليل، رام الله والبيرة، القدس، أريحا، ديربلوط

المنطقة	جيـــد		مقبـــول		ســيء	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
منطقة الخليل	٧٦	٧,١٦٪	٢٤٩	٢٣,٧٩٪	٧٣٥	٦٩,٣٣٪
منطقة رام الله والبيرة	٢٢٧	٢٨,٣٧٪	٣٩٥	٤٩,٣٧٪	١٧٨	٢٢,٢٥٪
منطقة القدس	١١٣	٤٥,٧٤٪	٩٨	٣٩,٦٧٪	٣٦	١٤,٥٧٪
منطقة اريحا	٢٨	١٥,٠٥٪	١٠٠	٥٣,٧٦٪	٥٨	٣١,١٨٪
مناطق اخرى (ديربلوط)	١٩	٩,٣١٪	٨٣	٤٠,٦٨٪	١٠٢	٥٠٪
المجموع العام	٤٦٣	١٨,٥٤٪	٩٢٥	٣٧,٤٪	١١٠٩	٤٤,٤١

عدد المرضى الذين حولوا الى مستشفيات، أو الى أطباء اخصائيين
او يحتاجون الى اشراف طبي دائم

المنطقة	العدد	النسبة المئوية بالنسبة لعدد المرضى العام
الخليل	٣٢٤	٪٣٠,٥٦
رام الله والبيرة	١١٢	٪١٥,٢٥
القدس	١٩	٪٧,٦٩
اريحا	٢٥	٪١٣,٤٤
مناطق اخرى (دير بلوط)	٣٧	٪١٨,١٣
المجموع العام	٥١٧	٪٢١,١

عدد المؤمنين صحياً، ونسبتهم المئوية بالنسبة لمجموع المرضى في المناطق التي تمت فيها الدراسة

المنطقة	عدد المرضى	النسبة المئوية
الخليل	١٣٤	٪١٢,٦٤
رام الله والبيرة	١٥٦	٪١٩,٥
القدس	٧٤	٪٢٩,٩٥
اريحا	٢٦	٪١٣,٩٧
مناطق اخرى /دير بلوط	٢١	٪١٠,٢٩
المجموع	٤١١	٪١٦,٤٥

قراءة احصائية في الأوضاع الصحّية للفلسطينيين في فلسطين المحتلّة

عمر سعادة

اكثر من مليوني نسمة من الفلسطينيين يخضعون للاحتلال الاسرائيلي في فلسطين المحتلة، منهم حوالي ٧٥٠ الف نسمة من سكان المناطق المحتلة منذ عام ١٩٦٧ والتي ضمتها السلطات الاسرائيلية الى المناطق المحتلة عام ١٩٤٨، وأخضعتها للقانون الاسرائيلي. ومنهم حوالي ٨٠٠ ألف فلسطيني في الضفة الغربية المحتلة (باستثناء القدس). وحوالي ٥٣٠ ألف نسمة في قطاع غزة.

ويخضع الفلسطينيون في وطنهم للسياسات الاسرائيلية في مختلف نواحي الحياة والنشاطات العامة. ولما كانت السلطة بغض النظر عن نوعيتها وكيفية الاستيلاء عليها ترتب مسؤولية موازية، فانه من الطبيعي أن تتحمل السلطات الاسرائيلية المسؤولية عن أي تطور أوترد في أية ناحية من نواحي حياة ونشاط الفلسطينيين الخاضعين - قسرا - لسلطاتها.

على أرضية هذه الرؤية سيتم استعراض الاوضاع الصحية للفلسطينيين في فلسطين المحتلة، وذلك عبر استقراء المعلومات الرقمية المتوفرة، علما أن الجزء الاساسي من هذه المعلومات صادر عن المؤسسة الاحصائية الاسرائيلية التي تسعى على الدوام الى تزيين صورتها أمام الرأي العام العالمي من خلال ما تصدره من معلومات حول اوضاع الفلسطينيين الخاضعين للاحتلال، تركز فيها على ما تراه ايجابيا وتطمس ما عداه. ورغم ذلك، تظل الارقام اكثر دلالة وأقرب الى الواقع من العرض الانشائي للسياسات الاسرائيلية الموجهة للفلسطينيين في المناطق المحتلة عام ١٩٤٨ وعام ١٩٦٧.

ونظرا لكون الفلسطينيين في المناطق المحتلة عام ١٩٤٨ يخضعون لاعتبارات سياسية وقانونية مختلفة عن اشقائهم الفلسطينيين في الضفة والقطاع، فلا بد من تناول أوضاعهم الصحية على حدة، وهو تقسيم تقتضيه الدراسة ليس الا.

أ - الفلسطينيون في المناطق المحتلة عام ١٩٤٨:

يزعم الصهاينة ان الفلسطينيين في المناطق المحتلة عام ١٩٤٨ يتمتعون بصفة وامتيازات المستوطن

اليهودي في فلسطين، ورغم مضي ثمانية وثلاثين عاما على ترويج هذا الزعم الصهيوني، فان واقع حال هؤلاء الفلسطينيين يضحد هذا الزعم ويفضح التميز العنصري الممارس ضدهم في شتى المجالات. وأحدها المجال الصحي. وتوضح الحقائق والارقام جانباً هاماً من الوضع الصحي العام الذي يعيشه الفلسطينيون في المناطق المحتلة عام ١٩٤٨.

الوضع الصحي العام:

يرتبط الوضع الصحي العام لأية مجموعة سكانية بجملة من الشروط الاقتصادية والاجتماعية التي تشكل بمجموعها الوسط الصحي العام لهذه المجموعة، والتي تعتبر بذاتها مؤشرات موضوعية على الوضع الصحي العام.

فالشرط الاقتصادي مثلا، يحتوي دلالة ضمنية على مستوى التغذية والرفاه ونوعية العمل وشروط السكن.. الخ. أما الشرط الاجتماعي فيشير الى جملة العادات الاجتماعية المتفاعلة مع الوضع الصحي، والى مستوى الوعي الصحي والخصائص البنيوية للمجموعة السكانية التي تعتبر بالضرورة مكوناً اسياسياً من مكونات البنية الصحية.

وباستعراض الشرط الاقتصادي للفلسطينيين في المناطق المحتلة، نجد ان الظرف الاقتصادي الذي يعيشونه متدنٍ بالمطلق، ومتدنٍ بمقارنته بالشرط الاقتصادي للمستوطنين اليهود في فلسطين.

فمستوى الدخل للفلسطيني في المناطق المحتلة عام ١٩٤٨ يقل كثيراً عن مستوى الدخل لليهودي كما يتضح من الجدول التالي:

جدول رقم (١)

معدل دخل المشتغل من الفلسطينيين في المناطق المحتلة عام ١٩٤٨[1]

(على أساس أن دخل المشتغل اليهودي من مواليد اوروبا وأمريكا = ١٠٠)

السنة	الفلسطيني	اليهودي الاوروبي
١٩٧٠	٦١,١	١٠٠
١٩٨٠	٦٤,٩	١٠٠
١٩٨١	٥٩,١	١٠٠
١٩٨٢	٦٣,٩	١٠٠
١٩٨٣	٦١,١	١٠٠

فاذا وضعنا في الاعتبار تركيبة الأسرة الفلسطينية مقارنة بتركيبة الأسرة اليهودية، فان الفارق سيتضاعف، حيث ان معدل أفراد الأسرة من يهود اوروبا وأمريكا تبلغ ٣,١ فرد ومعدل العاملين من افرادها ١,٦ شخص، بينما يبلغ معدل افراد الاسرة الفلسطينية ٥,٥ فرد ومعدل العاملين فيها ١,٥ فرد.

وهكذا يصبح دخل الفرد الفلسطيني حوالي ثلث دخل الفرد اليهودي من مواليد اوروبا وأمريكا، وهو أمر لا بد ان تكون له انعكاساته على المستوى الصحي.

ولا تتضمن الارقام السابقة حول الدخل مجموعة المساعدات الحكومية والحزبية والخارجية التي يتلقاها اليهود في فلسطين ويحرم منها الفلسطينيون. فالأسر اليهودية الكثيرة الاطفال تتلقى مساعدات مالية من الحكومة على كل مولود كتشجيع على زيادة النسل اليهودي، بينما تحرم الأسر الفلسطينية كثيرة الأطفال من مثل هذه المساعدات عبر القوانين العنصرية الصهيونية. كذلك فان المساعدات في مجال التعليم والسكن وظروف العمل، وتعويض البطالة.. الخ، كلها مخصصة لليهود دون العرب، مما يجعل الدخل الحقيقي لليهودي اكثر بكثير مما تفصح عنه الارقام السابقة.

اما بالنسبة لشروط السكن، فان المصادر الاسرائيلية لا تشير الى التمايز بين طبيعة السكن ومرافقه الصحية لكل من الفلسطينيين والمستوطنين اليهود. ولكنها تعترف ان مستوى الكثافة السكانية للفلسطينيين في السكن تبلغ ضعف مثيلها لدى اليهود، ففي عام ١٩٨٣ كانت الكثافة السكانية لليهود في الغرفة الواحدة تبلغ ١,١ شخص، مقابل ٢,١٧ شخص فلسطيني في الغرفة الواحدة[2] وتعتبر الكثافة السكانية وشروط السكن من العوامل الاساسية لتقييم المستوى الصحي لأية مجموعة سكانية.

وبالضرورة، سنجد انعكاسات الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية على البنية الصحية للفلسطينيين في البيانات الاحصائية الحيوية التي تقدمها الدوائر الاحصائية الاسرائيلية دون أن تشير الى خلفياتها الاقتصادية ـ الاجتماعية.

فعند استعراض معدل وفيات الأطفال، وهي أهم المؤشرات على الوضع الصحي العام، نجد ان وفيات الأطفال الفلسطينيين تبلغ وسطيا ضعف معدل وفيات الاطفال اليهود، كما يتضح من الجدول التالي:

جدول رقم (٢)

معدل وفيات الأطفال لكل من اليهود والفلسطينيين في المناطق المحتلة عام ١٩٤٨[3]

(لكل الف مولود).

السنوات	وفيات الاطفال	
	يهود	فلسطينيون
١٩٦٠	٢٧,٠	٤٨,٠
١٩٧٠	١٨,٩	٣٧,٣
١٩٨٠	١٢,١	٢٤,٤
١٩٨١	١٢,٩	٢٤,٠
١٩٨٢	١١,٦	٢١,٠
١٩٨٣	١١,٨	٢٢,٦

ويتضـح ارتبـاط وفيـات الاطفال بالوضع الصحي العام للأم ومستوى التغذية المتوفرة للطفل اثناء الحمل وبعد الولادة. وذلك من خلال استعراض اوزان المواليد الفلسطينيين مقارنة باوزان المواليد اليهود.

فالبيـانـات توضـح أن الطفل الفلسطيني المولود داخل المناطق المحتلة ١٩٤٨ ينقص وزنه عن وزن المولود اليهودي كما يتضح من الجدول التالي:

جدول رقم (٣)

معدل أوزان المواليد الفلسطينيين واليهود عند الولادة[٤] (بالغرام)

السنوات	المواليد الفلسطينيين	المواليد اليهود
١٩٨١	٣٠٦٠	٣٢٠٤
١٩٨٣	٣٠٩٠	٣٢١٠
١٩٨٤	٣٠٦٣	٣٢٠١

مستوى الخدمات الصحية للفلسطينيين:

ان التفاوت الواضح في الشروط الاقتصادية ـ الاجتماعية بين اليهود والفلسطينيين، يترك بصماته الـواضحـة على الوضع الصحي للفلسطينيين مقارناً بالوضع الصحي لليهود في فلسطين المحتلة. غير ان هذا التفـاوت في الشـروط الاقتصـاديـة ـ الاجتمـاعيـة ليس العامل الوحيد المؤثر في المستوى الصحي للفلسطينيـين، فثمة مجموعة من القوانين والاجراءات الاسرائيلية التي تجعل مدى استفادة اليهودي من الخـدمـات الصحيـة المقدمة من الحكومة والمؤسسات الصحية والاجتماعية الاسرائيلية، اكبر بكثير من مدى استفادة الفلسطيني من هذه الخدمات.

ورغم ان المصادر الاحصائية الاسرائيلية تحرص على اخفاء هذا الجانب من التمييز العرقي الممارس ضد الفلسطينيـين، الا انـه يمكن عبر بعض البيانات الاحصائية الاسرائيلية، الوقوف على جانب التمييز بين اليهـود والفلسطينيـين في مجـال الاستفادة من الخدمات الصحية. فعبر استعراض نسب المشمولين بالضمـان الصحي من الفلسطينيـين واليهـود الذين تزيد اعمارهم عن عشرين عاماً، نجد ان ثمة فارقاً كبيراً بين الفلسطينيين واليهود كما يتضح من الجدول التالي:

جدول رقم (٤)

المشمـولـون بالضمـان الصحي من اليهود والفلسطينيين (في المناطق المحتلة ١٩٤٨) الذين تزيد اعمارهم عن عشرين عاما. عام ١٩٨١[٥] (نسب مئويـة)

سنة	يهـود		فلسطينيون	
	المشمولون	غير المشمولين	المشمولون	غير المشمولين
١٩٨١	٩٨,٢	١,٨	٧٤,٠	٢٦,٠

ان الفئات الواردة في الجدول اعلاه تشمل غالبية القوى العاملة التي تتمتع بالضمان الصحي من خلال انتسابها لاتحاد العمال (الهستدروت) او الوظائف الحكومية. أما الفئات الأخرى من الفلسطينيين وخاصة الأطفال، فان نسبة تمتعهم بالضمان الصحي هي أقل بالتأكيد من النسب السابقة، ولهذا فان نسبـة استشفـاء الفلسطينيـين بصـورة عامة ولكافة الاعمار تقل كثيرا عن نسبة استشفاء المستوطنين اليهود، كما يتضح من الجدول التالي:

جدول رقم (٥)

معـدل العـلاج داخل المستشفيات لكل من اليهود والفلسطينيين في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨[٦]

(لكل ألف نسمة)

السنوات	يهـود		فلسـطينيون	
	ذكـور	انـاث	ذكور	اناث
١٩٥٧	٧٣	٩٠	٣٦	٣٣
١٩٦٠	٨٣	١٠١	٥٠	٥٤
١٩٦٥	٩١	١٠١	٦٥	٦٣
١٩٧٠	١٠٢	١٠٦	٦٤	٦٣
١٩٧٦	١٠٢	١٠٦	٨٧	٨١

ولعل نسبة الولادات والوفيات التي تحدث داخل المستشفيات يعتبر مؤشراً هاماً على مدى استفادة كل من الفلسطينيين واليهود، وفي هذا المجال يتضح أن ثمة فارقاً هاماً بين كل من الفلسطينيين واليهود، كما يتضح من الجدول التالي:

جدول رقم (٦)

الولادات والوفيات التي تحدث داخل المستشفيات لكل من الفلسطينيين واليهود[٧]

(نسب مئوية)

السنوات	يهـود		فلسـطينيون	
	ولادات	وفيات	ولادات	وفيـات
١٩٦٠	٩٩,٤	٦٣,٣	٥٤,٥	٣٤
١٩٧٠	١٠٠/٠	٦٨,٧	٩١,٢	٤٥,٦
١٩٧٥	١٠٠/٠	٧١,٧	٩٧,٠	٤٦
١٩٨٠	١٠٠/٠	٦٨,٠	٩٨,٨	٤١,٥
١٩٨١	١٠٠/٠	٦٩,٨	٩٩,٦	٤٤,١
١٩٨٢	١٠٠/٠	٧٣,٠	٩٨,٧	٥٢,٧

ان الارقام السابقة المتعلقة بالوضع الصحي الفلسطيني في المناطق المحتلة عام ١٩٤٨، ليست ذات دلالة مطلقة ومباشرة على الواقع الصحي للفلسطينيين، ولكنها تشكل استقراراً مقارناً للوضع الصحي بين مجموعتين سكانيتين متمايزتين داخل الكيان الصهيوني.

فاذا كان الوضع الصحي العام لليهود في فلسطين منوط بالامكانات المالية والتقنية المتوفرة في الكيان الصهيوني، فان الوضع المتردي للفلسطينيين في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ منوط بجملة السياسات الاسرائيلية الهادفة الى تكريس واقع صحي متخلف للفلسطينيين، ضمن حربها المستمرة على الفلسطينيين داخل وطنهم المحتل وخارجه على جميع الصعد.

ب ـ الوضع الصحي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة

ليس ثمة فارق كبير بين المستوى الصحي للفلسطينيين في المناطق المحتلة عام ١٩٤٨ وبين اشقائهم في الضفة والقطاع المحتلين. غير ان دراسة الوضع الصحي لكل من الفئتين يختلف تبعاً للواقع السياسي والقانوني المفروض عليها من قبل السلطات الاسرائيلية المحتلة، فعشية الاحتلال الاسرائيلي للضفة والقطاع عام ١٩٦٧ كان ثمة بنية صحية معقولة في هاتين المنطقتين، وكانت هذه البنية الصحية قيد التطور والتوسع تبعا لتطور الوضع الاقتصادي ـ الاجتماعي. ومن الطبيعي الافتراض ان الوضع الصحي في الضفة والقطاع بعد قرابة عشرين عاما كان سيشهد تطوراً كمياً ونوعياً كبيراً (بمعزل عن الاحتلال الاسرائيلي) ويمكن للدارس ان يقارن الوضع الصحي في الضفة الغربية بمثيله في شرقي الاردن ليلمس بوضوح ما تحقق من تطور في شرقي الاردن في المجال الصحي، وما كان ينبغي تحقيقه من تطور مماثل في الضفة الغربية لولم تقع هذه المنطقة تحت الاحتلال الاسرائيلي.

ومن هنا فان نقطة الأساس لدراسة الوضع الصحي في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة هي لحظة الاحتلال الاسرائيلي التي تشكل فاصلاً ما بين حالتين: حالة ما قبل الاحتلال، وحالة ما بعده، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار التطور السكاني الذي حدث في مرحلة ما بعد الاحتلال بحيث ازداد سكان الضفة الغربية مثلاً من (٥٨٥,٩٠٠) نسمة في ايلول ـ ١٩٦٧ الى (٧٨٦,٧٠٠) في عام ١٩٨٤، (باستثناء سكان القدس الشرقية المحتلة)، أما سكان قطاع غزة، فقد كان تعدادهم في أيلول من عام ١٩٦٧ حوالي (٣٨٠,٨٠٠) نسمة وارتفع ليبلغ في عام ١٩٨٤ حوالي (٥٠٩,٩٠٠) نسمة. وعليه فان الخدمات الطبية في هاتين المنطقتين كان لا بد لها ان تتسع بشكل كبير لتظل في نفس مستواها السابق نظراً لزيادة عدد السكان، أما بقاء هذه الخدمات على وضعها السابق فهو يعني انخفاضاً كبيراً في مستوى الخدمات الصحية. ويمكن الوقوف على هذه الحقيقة عبر استعراض اوضاع المستشفيات في الضفة الغربية المحتلة، وما طرأ عليها من تطورات من حيث استمرار عملها أو اغلاقها، ومن حيث عدد الأسرة فيها ومستوى الخدمة المقدمة فيها بشكل عام.

ففي مذكرة مقدمة من وزارة الصحة الاردنية الى اللجنة الخاصة للخبراء التابعة لمنظمة الصحة العالمية في نيسان ١٩٨٢، جاء أن وضع الأسرّة في مستشفيات الضفة الغربية كان على النحو الذي يتضح من الجدول التالي:

جدول رقم (٧)

عدد الاسرّة في مستشفيات الضفة الغربية لعامي ١٩٦٧، ١٩٨٠[٨]

المستشفى	عدد الأسرة	
	١٩٦٧	١٩٨٠
القدس	١٠٤	١٠٤
رام الله	٢٠٠	١١٤
بيت لحم: الامراض العقلية	٤٠٠	٣٠٠
بيت جالا	٦٤	٥٤
الخليل	١٠٠	١٠٠
أريحا	٧٢	٤٠
المستشفى الوطني / نابلس	١٥٣	٨٣
رفيديا / نابلس	على وشك الافتتاح	١٢٠
طولكرم	٧٠	٦٠
جنين	٧٠	٥٥
مجموع الأسرة	١٢٣٣	١٠٣٠

ويتضح مدى انخفاض نسبة الأسرة الى السكان عند ربطها بعدد السكان لكل من السنتين كما يتضح في الجدول التالي:

جدول رقم (٨)

معدل الأسرّة لكل عشرة آلاف نسمة من سكان الضفة الغربية[٩]

السنة	عدد السكان	عدد الأسرة	معدل الأسرة لكل عشرة آلاف من السكان
١٩٦٧	٦٠٩٠١٦	١٢٣٣	٢٠,٢
١٩٨٠	٧٩٦٢٨٣	١٠٣٠	١١,٥

ويتضمن الكتاب السنوي الاحصائي الاسرائيلي صفحة واحدة في العادة حول مجمل الأوضاع الصحية في الضفة الغربية وقطاع غزة. ورغم الاختزال الشديد للمعلومات في هذه الصفحة، ومحاولة اضفاء طابع تطوري على الارقام فيها، الا أنها تظل وثيقة معلومات اسرائيلية تؤكد جمود الوضع الصحي وترديه في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين.

فحول المستشفيات والاستشفاء في الضفة الغربية المحتلة ترد المعلومات التالية:

جدول رقم (٩)

الاستشفاء والمستشفيات في الضفة الغربية[١٠]

	١٩٧٤	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤
مجموع المستشفيات	١٦*	١٧*	١٧*	١٧*	١٧*	١٧*
منها حكومية	٨	٩	٩	٩	٩	٩
الأسرة الفعلية	١٣٩٣	١٣١١	١٣٦٣	١٣٣٣	١٣٦٥	١٣٦٥
منها في المستشفيات الحكومية	٩٩٢	٩٧٠	٩٧٠	٩٧٠	٩٧٤	٩٧٤
الداخلين للمستشفيات	٤٥,٨٩١	٦٥,٠١١	٦٥,٣٠٢	٦٥,٥٣٣	٧٠,٢١٠	٧٤,٥٤٨
الخارجين من المستشفيات	٤٦,٥٨٦	٦٤,٥٦٤	٦٥,١٢٠	٦٥,٥٢٦	٧٠,٠١٢	٧٤,٧٢٦
منهم أموات	١٠٢٧	٩٢٩	٩٦٦	٩٧٣	٩٦٩	٩٨٧
أيام الاستشفاء	٨١,٧٦٩	٣٩٤,٢٨٣	٣٩١,٨٩٨	٣٨٠,٦٢٢	٤١٥,٢٢٣	٤١٤,٠٠٤
الولادات في المستشفيات	٩,١٩٣	١٣,٩٣٨	١٣,١٧٤	١٣,٨٩٩	١٣,٣٤١	١٦,٤٦٥
العمليات الجراحية	١٠,٩٩٣	١٤,٤٠٤	١٤,٠٨٥	١٤,٥٩٠	١٤,٦٦٣	١٥,٤٤٢
معدل اشغال الاسرة٪	٧٦٪	٨١٤٪	٧٩,٢٪	٧٧,٦٪	٨١,٢٪	٨٢,٨٪

أما حول الاستشفاء والمستشفيات في قطاع غزة، فترد المعلومات التالية:

جدول رقم (١٠)

الاستشفاء والمستشفيات في قطاع غزة[١١]

الاستشفاء والمستشفيات	١٩٧٤	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤
مجموع المستشفيات	٧	٧	٧	٧	٧	٧
منها حكومية	٦	٦	٦	٦	٦	٦
الأسرّة الفعلية	١,٠٠٤	٩٢٨	٩٠٤	٨٨٥	٨٩٩	٩١٢
منها في المستشفيات الحكومية	٩٣٣	٨٥٣	٨٥٨	٨٢٥	٨٣٩	٨٥٢
الداخلين للمستشفيات	٣٥,٠٣٠	٥٣,٢٣٠	٥٥,٣٧٨	٥٣,٦٠٩	٥٣,٣٤٤	٦١,٩٤٩
الخارجين من المستشفيات	٣٤,٨٧١	٥٣,٢٢٢	٥٥,٢٩٨	٥٣,٧٠١	٥٣,٧٩٨	٦٠,٩٠١
منهم أموات	٩٥٨	١,٢٠٨	١,٣٠٠	١,٢١٧	١,٠٥٠	١,٠٤١
أيام الاستشفاء	٢٥١,٥٥٦	٢١٩,٧٦١	٢١٥,٤٠٥	٢٠٨,٤٤٨	٢٠٩,٧٥٥	٢٢٧,٣٥٤
الولادات في المستشفيات	٤٦١٣	٨٤١٨	٨٩٠٥	١٠,٩٧٣	١١,٠٣١	١٢,٥٠٧
العمليات الجراحية	١٣,٠٠١	١٢,٩٧٣	١٣,٢٩٤	١٤,٩٣٣	١٦,٩٥١	١٦,٣٩١
معدل اشغال الاسرّة٪	٦٧,٢	٦٦,١	٦٤,٠	٦٣,٠	٦٤,٠	٦٩,٥

ان استعراض المعلومات الرقمية الواردة في الجدولين السابقين تضع المرء أمام جملة من الحقائق الخطيرة المتعلقة بالوضع الصحي للفلسطينيين في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧.

أول هذه الحقائق: أن تعداد المستشفيات في الضفة والقطاع لم يزدد خلال سنوات البيان العشر (من ١٩٧٤ ـ ١٩٨٤) رغم زيادة تعداد السكان خلال نفس الفترة بحوالي ٢٥ بالمئة. بل ان عدد المستشفيات في الضفة والقطاع عقب الاحتلال مباشرة كان اكبر من العدد الوارد في البيانين السابقين، حيث اقدمت سلطات الاحتلال منذ استيلائها على الضفة الغربية وقطاع غزة على اغلاق المستشفيات التالية:

١ ـ مستشفى الشيخ جراح في القدس، وتحويله الى مقر لوزارة الشرطة.
٢ ـ مستشفى سبافورد للاطفال في القدس.
٣ ـ مستشفى رام الله الحكومي القديم.
٤ ـ مستشفى الامراض السارية في رام الله.
٥ ـ مستشفى رام الله الميداني.
٦ ـ مستشفى رفيديا الميداني.
٧ ـ مستشفى تل الزهور ـ غزة.
٨ ـ مستشفى الحميات ـ غزة[١٢].

بالاضافة الى مستشفى الهوسبس في القدس الذي اغلقته سلطات الاحتلال عام ١٩٨٥.

ولاخفاء هذه الحقائق، تلجأ الدوائر الاحصائية الاسرائيلية الى اضافة عيادات الاسنان الى المستشفيات كيلا يظهر التناقص في عددها نتيجة لعمليات الاغلاق المتتالية.

أما الحقيقة الثانية التي يمكن الوقوف عندها، فهي التناقص المستمر في عدد الأسرّة في مستشفيات الضفة الغربية وقطاع غزة، بالرغم من تزايد عدد المراجعين والداخلين للاستشفاء في هذه المستشفيات. وتحاول المصادر الاسرائيلية الايحاء بأن هذا العدد المنخفض من الأسرة يلبي احتياجات المواطنين الفلسطينيين في الضفة والقطاع. وذلك بالاشارة الى أن نسبة اشغال الأسرة لا تزيد عن ٨٢,٨ بالمئة في الضفة و ٦٩,٥ بالمئة في القطاع، ولكنها لا تذكر السبب الحقيقي لذلك. وهو الارتفاع الباهظ لتكاليف الاستشفاء في المستشفيات الحكومية.

ففي عام ١٩٨٣، كانت تكاليف العلاج داخل المستشفيات في حدود ١٥٠ دولاراً امريكياً في اليوم الواحد، ويمكن استعراض بعض تكاليف الخدمات الصحية كما ورد في ملحق تقرير لجنة الخبراء الخاصة (جـ٣٤/١٧/ص٤٨).

فحص مختبر: ١٠٠ شيكل

مبيت ليلة في المستشفى: ٦٠٠ شيكل

مبيت ليلة في المستشفى لمن لا هوية له: ٨٠٠ شيكل

جلسة علاج طبيعي: ٦٠ شيكل

تطعيم للسفر خارج القطاع: ٦٠ شيكل

اجرة سيارة اسعاف: ١٠٠ شيكل عن كل كم

غسيل كلية لمرة واحدة: ١٢٠٠ شيكل.

مريض السرطان الذي يعالج بالأدوية: ٣٠٠ شيكل عن كل يوم علاج.

وهكذا يتضح السبب في عدم اشغال الأسرة في مستشفيات الضفة والقطاع بصورة كاملة. هذا مع الأخذ بعين الاعتبار أن ما تجبيه سلطات الاحتلال من رسوم من الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة يزيد كثيراً عما تنفقه على الخدمات الصحية في هاتين المنطقتين.

الخدمات الصحية للأونروا في الضفة الغربية وقطاع غزة:

تقوم وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين بتقديم خدماتها الصحية للاجئين الفلسطينيين داخل الضفة الغربية وقطاع غزة، سواء كانوا داخل المخيمات او خارجها.

وتتوزع خدمات الاونروا على الفلسطينيين في الضفة الغربية والقطاع كما يتضح من الجدول التالي:

جدول رقم (١١)

الذين يتلقون الخدمات الصحية من الأونروا في الضفة الغربية وقطاع غزة[١٣]

(الاحصاء في ١٩٨٤/٦/٣٠)

الضفة الغربية		قطاع غزة	
المنطقة	عدد الذين يتلقون الخدمات الصحية	المنطقة	عدد الذين يتلقون الخدمات الصحية
أريحا	٦,١٣٥	جباليا	٦٠,٦٤٠
القدس	٨١,٣١٤	غزة	١٠٢,٨٧٤
الخليل	٦١,٩١٨	النصيرات	٤٤,١٣٦
نابلس	١٢٣,١٥٩	ديرالبلح	٣٣,٣٥٤
من غزة	٤,٣٥٠	خانيونس	٢٧,٨٢٩
		رفح	٦٦,٢٧٢
المجموع	٢٧٦,٨٧٦		٣٧٣,٦٧٩

يتضح من الجدول السابق ان المستفيدين من الخدمات الطبية التي تقدمها الأونروا لا يزيدون عن ثلث مجموع السكان في الضفة والقطاع.

أما قيمة ما تنفقه الأونروا على الخدمات الطبية في الضفة والقطاع، فانه يبدو معقولا من حيث قيمته النقدية، ولكنه في واقع الأمر يقل كثيراً عن الأرقام التي تقدمها الأونروا في تقاريرها السنوية. حيث يذهب القسم الاكبر من هذه الأموال كمرتبات ومصاريف للجهاز البيروقراطي المتضخم خارج فلسطين المحتلة

وداخلها، والذي هو في معظمه من الاجانب. ولهذا ينبغي الحذر عند التعاطي مع الارقام الواردة في الجدول أدناه حول موازنات الأونروا للخدمات الطبية في الضفة والقطاع.

جدول رقم (١٢)

موازنات الأونروا على الخدمات الصحية في الضفة الغربية وقطاع غزة[١٤]

(بآلاف الدولارات الامريكية)

السنة	اجمالي الموازنة	منها للخدمات الطبية	تغذية اضافية	م. صحة البيئة	م. مشاركة في نفقات مشتركة
١٩٨١	٣١,٤٤٥	١٢,٧١٠	٧,٠٩٧	٥,٦٤٦	٥,٩٩٢
١٩٨٢	٣٣,٩٤٢	١٣,٩٠٠	٧,٥٧١	٦,٢٠٩	٦,٢٥٥
١٩٨٣	٣٩,٩٥٢	١٦,٧٨٦	٨,٦٦٢	٧,٤٨١	٧,٠٢٣
١٩٨٤	٤٣,٩٧٤	٢٠,١٨٣	٩,٢٩٥	٧,٣٧٤	٧,١٢٢

ان الحجم الحقيقي لخدمات الأونروا يتضح من خلال عدد الأسرة المخصصة لمعالجة الفلسطينيين على حساب الأونروا في الضفة الغربية وقطاع غزة. فمجموع هذه الأسرة في الضفة الغربية، كان عام ١٩٨٤ (١٩٩) سريراً فقط. وفي قطاع غزة (٥٢٠) سريراً، أي أن (٧١٩) سريراً فقط مخصصة على حساب الأونروا ولخدمة حوالي (٦٥٠) ألف نسمة من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة المدرجين في لوائح الأونروا باعتبارهم لاجئين. أما بقية الفلسطينيين في الضفة الغربية والقطاع المحتلين، فهم لا يستفيدون من الخدمات الصحية المقدمة من الأونروا.

عبر العرض السابق لجملة المعلومات والحقائق، يتضح أن الوضع الصحي للفلسطينيين في الضفة والقطاع لم يتم تجميده عند وضعه عقب الاحتلال فحسب، بل تم تدمير جزء أساسي من الجسم الصحي للمناطق المحتلة، بحيث يمكن اطلاق حكم عام على المستوى الصحي الراهن للفلسطينيين في الضفة والقطاع بأنه اسوأ مما كان عليه عقب الاحتلال الاسرائيلي مباشرة، ويكفي في هذا الصدد الاشارة الى نتائج دراسة لوفيات الاطفال في الضفة الغربية وقطاع غزة جرت تحت اشراف هيئة الامم المتحدة، حيث تبين منها ان معدل وفيات الاطفال خلال الفترة من عام ١٩٧٠ وحتى العام ١٩٧١ كانت على النحو التالي:

جدول رقم (١٣)

معدل وفيات الاطفال الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة

السنة	١٩٧٠	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٨
معدل الوفيات	٦,٥	٧,١	٨,٥	١٠,٦

وهذه النتيجة تؤكد أن الوضع الصحي للفلسطينيين يزداد سوءاً تحت الاحتلال الاسرائيلي، بل بفعل هذا الاحتلال وكنتيجة من نتائجه.

المصادر:

١ ـ Statistical Abstract of Israel, No. 35, 1984, P. 293
٢ ـ Statistical Abstract of Israel, No. 35, 1984, P. 301
٣ ـ Statistical Abstract of Israel, No. 35, 1984, P. 115
Statistical Abstract of Israel, No. 36, 1985, P. 129
٤ ـ Statistical Abstract of Israel, No. 33, 1982, P. 105
Statistical Abstract of Israel, No. 35, 1984, P. 110
Statistical Abstract of Israel, No. 36, 1985, P. 126
٥ ـ Statistical Abstract of Israel, OP. Cit.
٦ ـ Statistical Abstract of Israel, No. 36, 1984, P. 710
٧ ـ Statistical Abstract of Israel, No. 36, 1984, P. 706

٨ ـ مذكرة مقدمة من وزارة الصحة الاردنية الى اللجنة الخاصة للخبراء، المكلفة بزيارة الاراضي المحتلة، تنفيذا لقرار جمعية الصحة العالمية رقم ٣٤/١٩ ـ نيسان ١٩٨٢.

٩ ـ المصدر نفسه.

١٠ ـ Statistical Abstract of Israel, No. 35, 1984, P. 789
Statistical Abstract of Israel, No. 36, 1984, P. 751

١١ ـ Ibid.

١٢ ـ تقرير اللجنة الخاصة للخبراء المكلفة من منظمة الصحة العالمية بدراسة الوضع الصحي للفلسطينيين في الضفة والقطاع. جـ٣٦/ وثيقة معلومات /٧ ـ ص٤١.

١٣ ـ UNRWA. Annual Report of the Director of Health, 1984, P. 18.

١٤ ـ Ibid., P. 19

١٥ ـ تقرير اللجنة الخاصة للخبراء، جـ٣٦/ وثيقة معلومات / ٧ أيار ١٩٨٣ ـ ص٤٣.

قابيل، العربية،

(١٩) يتبين ذلك من تصويت المجموعة على القرارات الخاصة ببطلان الاجراءات الاسرائيلية في تغيير المعالم الديمغرافية

الصناعات الدوائية في الضفة الغربية

مقدمـــة:

يهدف هذا البحث الى تعريف القارىء بوضع احدى الصناعات العربية في الضفة الغربية، ما تعانيه من مشاكل وما ينتظرها من مستقبل، ليكون ذلك حافزاً لكل فرد على ان يتبين ما يحيط به من اخطار في ظل الاوضاع الراهنة، وما يتطلبه ذلك من يقظة تامة لكي يستطيع الاستمرار في العيش على ارضه.

نقوم في هذا البحث بالتعريف بالمصانع العربية القائمة، والتي تعمل على تصنيع الادوية، وما تواجه من مشاكل وعقبات تعوق تطورها. كذلك سنفرد جزءاً لتقييم انتاجية هذه المصانع ومدى جدواها صحياً وكنا نأمل ان يكون هذا الجزء الاخير قائماً على التحليل النوعي الدقيق لتلك المنتجات لكي لا يكون هناك اي تجنٍ عليها. ولكن، نظرا لعدم التخصص في هذا المجال، سنشير الى ذلك بشكل عام على ان نلفت النظر الى ان هناك بحثاً آخر في نفس المجال وبالتعمق الذي ننشده يقوم به السيدان رمزي منصور وسيمون كتاب من جامعة بيرزيت.

هذا ونود التنويه الى ان حرصنا على احدى صناعاتنا الوطنية الفنية والرغبة في تطورها وازدهارها هو الدافع الاساسي لقيامنا بهذا البحث ليكون نبراساً للعاملين في تلك الصناعة وكذلك لباحثين غيرنا قد يستفيدوا من هذا العمل.

نظرة تاريخية الى الصناعات الدوائية في الضفة الغربية:

كان اقتصاد الضفة الغربية، طوال السنوات الممتدة ما بين ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧، يعتمد اعتماداً شبه كامل على قطاعي الزراعة والسياحة، علماً بأن هذين القطاعين عانا من عدم الاستقرار، وذلك لاعتماد الزراعة في الضفة اعتماداً كبيراً على مياه الامطار من جهة وتخلف وسائل الانتاج من جهة اخرى، مما

يجعل المنتوج الزراعي عرضة للتذبذب المستمر، مما لذلك من تأثير ضار على حجم الانتاج الزراعي.

كما ان قطاع السياحة، والذي كان يمد الضفة بجزء قليل من دخلها القومي، كان يعتمد على الاستقرار السياسي في المنطقة. ولهذا فهو قطاع يعاني من عدم الاستقرار، مما يؤثر كذلك على الصناعات الحرفية الصغيرة المعتمدة على هذا القطاع. وقد ادى هذا الوضع الى اضعاف عملية التراكم الرأسمالي اللازمة لانشاء صناعة متقدمة وكذلك الى انخفاض وتيرة الاستثمار وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات غير الانتاجية، وهذا يرجع الى التركيبة الاقتصادية التي كانت سائدة وكذلك لعوامل داخلية تخص الضفة الغربية. اهمها استفحال البطالة ورخص الايدي العاملة، مما لا يحفز اصحاب رؤوس الاموال على تحديث ومكننة وسائل الانتاج. ولهذا بقي الطابع الحرفي هو الغالب على الصناعات في الضفة الغربية.

كما لعبت سياسة تركيز الصناعات في الضفة الشرقية دوراً هاماً في تعميق هذا الواقع. ففي سنة ١٩٦٥ بلغ مجموع المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية، ٢٧١٦ مؤسسة مقابل ٣١٢٢ مؤسسة في الضفة الشرقية.

على هذه الارضية من التبعية والعجز في التركيبة الاقتصادية، جاءت نتائج حرب ١٩٦٧ التي عرضت قطاع الصناعة، الضعيف اساساً، الى ضربة قوية نتيجة للشلل العام الذي اصاب مرافق الحياة الاقتصادية بالاضافة الى عدم توفر المواد الخام الضرورية للصناعة وبسبب تعذر امكانية الاستيراد من الخارج. ونتيجة لذلك عانى حوالي ثلث العاملين في القطاع الصناعي من بطالة كاملة.

فحسب تقديرات الاحصاءات الاردنية، كان من المفروض ان يصل عدد العمال في هذا القطاع الى ١٧,٠٣٢ عاملاً في عام ١٩٦٨، بينما يشير الاحصاء الاسرائيلي الى ان عدد العاملين في هذا القطاع لم يتجاوز في ذلك العام ١١,٢٠٠ عامل. اما العاملون باجر فقد بلغ عددهم ٧٣٠٠ عامل. واذا ما اخذ بعين الاعتبار أن الارقام الاسرائيلية لا تتضمن مدينة القدس، فانه يكون هناك حوالي ٤٤٠٠ عاطل عن العمل في قطاع الصناعة كان أكثر من نصفهم عاملاً بأجر.

أما بخصوص الصناعة الدوائية، فيمكننا القول انه لم تكن توجد قبل عام ١٩٦٧ أية صناعة دوائية اوكيماوية في الضفة الغربية وقطاع غزة، اللهم الا معملاً واحداً لصناعة المعاجين المختلفة. ولكن، وكنتيجة مباشرة لهذه الحرب، وبسبب عزلة الضفة الغربية وقطاع غزة عن بقية العالم العربي، وجد المواطنون في تلك المناطق انفسهم وجهاً لوجه امام المنتجات الدوائية الاسرائيلية او الاجنبية المستوردة عن طريق اسرائيل أيضاً. ويرجع هذا الوضع الى سببين:

١ ـ لم يكن في الضفة أية صناعة دوائية نتيجة اعتماد السوق الدوائية على الاستيراد عن طريق مستودعات وشركات أدوية كانت معظمها في عمان. ونتيجة للحرب اصبحت هذه المستودعات عاجزة عن ممارسة اعمالها بسبب الظروف السياسية الجديدة.

٢ ـ عدم سماح سلطات الاحتلال باستيراد الادوية بشكل طبيعي حسب الانظمة والتسجيلات التي كان معمولاً بها قبل عام ١٩٦٧.

وقد دفع ذلك بعض الصيادلة، وكنتيجة لهذه الظروف، الى التفكير بتصنيع وتعبئة الدواء بجهود محلية. وانطلاقاً من هذا فقد تم انشاء تسعة مصانع ومعامل دوائية بامكانيات متواضعة وذات اهداف تجارية وعلمية صيدلانية محدودة. ومما لا شك فيه ان التفكير في صناعة الادوية في بادىء الأمر لم يأخذ الجدية والعمق المطلوبين، حيث كانت هناك عدة عوامل تؤثر على التخطيط لهذه الصناعة. وأهم هذه العوامل هي:

أ ـ غياب السلطة الوطنية التي من الممكن ان تشارك في تنظيم مثل هذه الصناعة.

ب ـ اعتقاد الجميع بان الوضع القائم آنذاك، بعد الحرب مباشرة هو مؤقت وبالتالي كان التفكير في عمل اي شيء مؤقت.

جـ ـ الخوف من توظيف اموال ضخمة في مشاريع كبيرة وخاصة الصناعية منها نظراً لعدم الاطمئنان لما يحمله المستقبل.

ونتيجة لهذا الأمر بدأ بعض الصيادلة، اومن عملوا بمهنة الصيدلة بانتاج بعض المستحضرات البسيطة مثل علاج السعال وعلاج الحموضة وعلاج الاسهال، وكان ان وجد في عام ١٩٦٩ تسعة مصانع صغيرة ذات امكانيات محدودة هي:

١ ـ معمل الشفاء ـ صاحبه الصيدلي محمد ابو غزالة ـ نابلس
٢ ـ شركة معمل السختيان ـ صاحبه الصيدلي زياد الحبش و السختيان ـ نابلس
٣ ـ المعمل الكيماوي الاردني ـ صاحبه الصيدلي حنا الاعرج ـ بيت جالا
٤ ـ معمل شركة نافيكو ـ صاحبه الصيدلي فؤاد طقطق والصيدلي حلمي الشخشير ـ نابلس
٥ ـ الشركة الشرقية للادوية ـ صاحبه الصيدلي باسم حنانيا ـ رام الله
٦ ـ معمل مديطا ـ صاحبه الصيدلي عز الدين العرسان ـ رام الله
٧ ـ معمل الشفا في الخليل ـ صاحبه الصيدلي علي القواسمي ـ الخليل
٨ ـ معمل ادوية القدس ـ صاحبه الصيدلي رنا الحسيني والسيد طاهر الشكعة ـ قلنديا
٩ ـ مصنع الطزيز للقطرات ـ صاحبه اسماعيل الطزيز ـ القدس

وقد بذلت في ذلك الوقت جهود حثيثة لتوحيد تلك المصانع في مصنع واحد، غير أنها باءت بالفشل. وسنعود لاسباب هذا الفشل والمحاولات التي بذلت من جديد لتوحيد تلك المصانع في موضع لاحق من هذا البحث. ثم انشأ بعد ذلك العديد من المصانع والمعامل التي تعنى بالصناعات الدوائية. وسنلقي نظرة تفصيلية على المصانع المتواجدة فعليا الآن.

التعريف بالمصانع القائمة:

يوجد حالياً بالضفة الغربية سبعة مصانع لصناعة الادوية. والمساهمون او المالكون لهذه الشركات هم في المستوى الاداري الاعلى. وينتخب المساهمون اعضاء مجلس الادارة. ويقوم مجلس الادارة بتعيين مدير عام للشركة وعادة ما يكون رئيس مجلس الادارة. وعادة ما تقسم الشركات الى خمسة اقسام اساسية هي:

١ ـ قسم الانتاج
٢ ـ قسم المحاسبة والمالية
٣ ـ قسم التسويق
٤ ـ قسم المشتريات
٥ ـ الادارة ومجلس الادارة.

وقد بدأت معظم شركات الادوية في الضفة الغربية كشركات مساهمة خصوصية، ثم تحولت الى شركات مساهمة عمومية محدودة المسئولية نظراً لحاجتها لاموال اضافية. ويتكون رأس مال هذه الشركات من أسهم عادية قيمة السهم الاسمية دينار اردني واحد، وكل مساهم يلتزم بحدود مساهمته في الشركة في حالة حل الشركة لأي سبب كان.

والآن سنلقي نظرة متفحصة على الشركات القائمة، كل شركة على حدة حسب الاقدمية:

١ ـ المصنع الكيماوي الاردني:

تأسست الشركة عام ١٩٦٨ بدمج شركة المختبر الكيماوي الاردني في بيت جالا لصاحبه الصيدلي حنا الاعرج مع القسم الكيماوي لمستودع أدوية السختيان ومعامل صغيرة لكل من الصيدلي محمد ابو غزالة (نابلس) الصيدلي اسماعيل الطزيز (القدس) والصيدلي علي القواسمي (الخليل) ويشترك فيها ٤٠ مساهم برأسمال قدره ١٥٠ الف دينار اردني، مع اعتبار ان رأس المال التأسيسي كان ٦٥ الف دينار. ومقر هذا المصنع بيت جالا.

عدد العمال: يعمل في هذا المصنع خمسة عمال وسبع عاملات غير الموظفين المختصين، وذلك براتب شهري، وخمسة الى عشرة عمال وست الى عشر عاملات بأجر يومي. ويبلغ متوسط اجور العمال الشهرية حوالي ٤٠ ديناراً اردنياً. ويتراوح عمر الآلات من عام الى ١٤ عاماً وهي بحالة جيدة ومستثمر بها حوالي ٧٥٠٠٠ دينار اردني.

ويستورد المصنع معظم المواد الخام من خارج الضفة واسرائيل.

التمويل: يمول المصنع من المشتركين، وقد تم الحصول على قرض من بنك الانماء الصناعي الاردني بقيمة ٣٠٨٠٠ دينار اردني بفائدة ١٪. اما بالنسبة للتعامل مع البنوك الاسرائيلية فلا يتم اي تعامل الا في الحساب الجاري. وتوزع ارباحه على المساهمين حاليا بنسبة ١٠٪ تقريبا.

الانتاج: ينتج المصنع ١٣٥ شكلا صيدلانيا (ارقام ١٩٨٣). وهوينتج بالاضافة للادوية، الكريمات ومعاجين الحلاقة والاسنان والشامبو. ويبلغ حجم مبيعات هذا المصنع في السوق حوالي ٥٪ من اجمالي مبيعات الشركات العربية.

٢ ـ شركة فلسطين لصناعة الادوية:

تأسست سنة ١٩٦٩ كشركة مساهمة خصوصية برأسمال قدره ٥٠ الف دينار اردني. من ٥٠

عضواً، ويبلغ حجم رأس المال الحالي ١٢٠ الف دينار اردني.

مجلس الادارة الحالي باسم حنانيا (صيدلي) رئيس، حلمي الشخشير ـ نائب رئيس، عبد الكريم غوشة (صيدلي)، فؤاد طقطق (صيدلي)، حسين هرماس، ومقر هذه الشركة مدينة البيرة.

عدد العمال: يعمل في المصنع عشرة عمال و٣٥ عاملة بمتوسط اجر ٤٥ دينار اردني. بدأت الشركة بالآلات القديمة، ويستمر استحداثها حسب الحاجة. هذا وتمتلك الشركة ارضاً للبناء ومشروعاً لمصنع جديد. وتستورد حوالي ٤٠٠ صنف من المواد الخام غير المصنعة من بعض دول اوروبا الغربية.

الانتاج: ينتج المصنع ١٤٢ شكلاً من الأشكال الصيدلانية للعلاج، وهو يعمل بـ ٣٠٪ من طاقته الانتاجية، ويسوق ٣/٢ بضاعته للضفة الغربية و١/٣ لقطاع غزة. ولا يوجد اي تسويق للاردن او لاسرائيل اوللخارج. ويبلغ حجم مبيعات الشركة في السوق من ٥ ـ ٧٪ من اجمالي المبيعات طبقا للتقديرات السابق ذكرها.

التمويل: يتم من اموال المساهمين، ولا يوجد اي تعامل مع البنوك العربية، ويتم التعامل في الحساب الجاري مع البنوك الاسرائيلية، كما ان لدى الشركة اكتفاءاذاتيا من ناحية التمويل. وتوزع الشركة ارباحاً سنوية بحدود ٦٪.

٣ ـ شركة القدس للمستحضرات الطبية:

تأسست عام ١٩٦٩ كشركة خاصة برأسمال قدره ٥٠ الف دينار اردني، وتحولت عام ١٩٧٥ الى شركة مساهمة خصوصية، وفي عام ١٩٧٨ الى شركة مساهمة عامة برأسمال مدفوع ٢٥ الف دينار اردني، ومؤخرا في عام ١٩٨٢ انتقلت الشركة الى مقر جديد لها.

مجلس الادارة الحالي: السيد محمد المروجي رئيس مجلس الادارة،د. محمدعورتاني نائب رئيس، الصيدلانية رنا الحسين عضو، د. نظام باكير عضو، السيد طاهر الشكعة عضو، المقر مدينة البيرة.

عدد العمال: يعمل في هذه الشركة عشرون عاملاً وعشرون عاملة براتب شهري لغير المؤهل كحد ادنى ٣٠ ديناراً اردنياً وللمؤهلين كل حسب مؤهله، بالاضافة الى صيدليين وكيماوي. ويتم تطويرالالات حسب الحاجة. وتستورد الشركة بين ٤٠٠ ـ ٥٠٠ صنف معظمها من اوروبا الغربية.

الانتاج: تعمل الشركة بـ ٣٠ الى ٥٠٪ من طاقتها الانتاجية وتنتج ١٠٠ شكل صيدلاني. ويبلغ حجم مبيعاتها في السوق حوالي ٨٪ من اجمالي حجم المبيعات.

التمويل: يتم عن طريق المساهمين، كما يتم التعامل مع بنك الانماء الصناعي الاردني، حيث حصلت الشركة على قرض بمبلغ ٢٠٠ الف دينار اردني. ولا يتم التعامل مع البنوك الاسرائيلية الا في الحساب الجاري. وتوزع الشركة ارباحاً سنوية بنسبة ١٠٪ بشكل منتظم ما عدا السنتين ١٩٨١ ـ ١٩٨٢ والتي تم فيها اتمام المبنى، بينما وزعت الارباح عن سنة ١٩٨٣ بنسبة ٢٠٪.

٤ ـ شركة بلسم لصناعة الادوية والكيماويات المساهمة المحدودة:

تأسست عام ١٩٧١ كشركة مساهمة محدودة برأسمال قدره ٣٠٠,٠٠٠ دينار اردني، مقسمة الى ثلاثمائة الف سهم بقيمة دينار اردني واحد لكل سهم.

مجلس الادارة: صيدلي عز الدين العريان رئيس مجلس الادارة، محمود دوريش مساعد صيدلي نائب رئيس، د. صلاح البسطامي د. جمال، المقر: مدينة رام الله.

عدد العمال: يعمل في الشركة ٢٢ عاملاً و٢٠ عاملة بمعدل راتب شهري ٥٠ ديناراً اردنياً. بالاضافة لصيدليان، ويتراوح عمر الآلات بين ٢ ـ ٨ سنوات. ومستثمر فيها مبلغ ٨٥ الف دينار اردني. هذا وليس لدى الشركة تفكير للتحول الى الميكنة الكاملة وذلك للمحافظة على الايدي العاملة. وتستورد الشركة ٣٥٠ صنفاً من المواد الخام.

الانتاج: تنتج الشركة ١٢٢ شكلا صيدلانياً موزعة على ٥٦ صنفاً. هذا وتعمل الشركة بـ ٣٠٪ من طاقتها الانتاجية وتسوق منتجاتها فقط في الضفة والقطاع.

التمويل: يتم عن طريق المساهمين. بالاضافة الى انه قد تم الحصول على عدة قروض من بنك الانماء الصناعي الاردني، ويتم التعامل على اساس الحساب الجاري مع البنوك الاسرائيلية. لا توزع الا ارباحاً ضئيلة في السنوات الاخيرة.

٥ ـ شركة بيرزيت لصناعة الادوية:

تأسس المصنع عام ١٩٧٣ كشركة مساهمة خاصة رأسمالها ١٥٠ الف دينار اردني موزعة على ١٥٠ الف سهم قيمة السهم دينار اردني واحد. وفي عام ١٩٧٦ تحولت الشركة الى شركة مساهمة عامة برأسمال قدره ٣٥٠ الف دينار اردني موزعة على ٣٥٠ الف سهم. هذا ويبلغ عدد المساهمين ١٤٣ مساهماً جميعهم من الضفة فيما عدا شخص واحد من غزة.

مجلس الادارة الحالي: الصيدلي صبحي خوري النصر رئيس مجلس الادارة، د. خليل طوقان مساعد صيدلي، صلاح الطرزي، الصيدلي ياسر اصلان.

عدد العمال: يبلغ ٤٦ عاملاً وعاملة، منهم ٢٢ رجلاً بين عامل وموظف بينهم ٧ فنيين، ويبلغ ادنى اجر للعامل ٥٠ ديناراً، و٢٣ من العاملات بحد ادنى أجر ٣٨ ديناراً، كما يبلغ أعلى أجر لموظف ٣٠٠ دينار واعلى اجر لموظفة ١٦٠ ديناراً. هذا ويحصل كل عامل وموظف على شهر اضافي (١٢ + ١ = ١٣ شهر) بالاضافة لصندوق توفير تقتطع الشركة له ٥٪ من اجر العامل وتضيف عليه ٦٪. والآلات جديدة وبحالة جيدة. وكبقية المصانع تستورد الشركة معظم المواد الخام من الخارج من الدول الاوروبية.

الانتاج: تنتج الشركة ١٢٤ شكلا صيدلانيا ويبلغ انتاجها بالوحدة حوالي ١١٠ الاف وحدة شهريا. هذا وتعمل الماكينات بحوالي ٣٠ ـ ٥٠٪ من طاقتها الانتاجية.

التمويل: يتم من المساهمين، بالاضافة الى الحصول على قرض قيمته ٣٠ الف دينار اردني من بنك الانماء الصناعي في عمان بواسطة اللجنة المشتركة كبقية المصانع الدوائية ولا يتم التعامل مع البنوك الاسرائيلية الا في الحساب الجاري. وتوزع ارباحاً على المساهمين بنسبة ٨٪ سنويا.

٦ ـ الشركة الشرقية لصناعة الادوية:

تأسست الشركة سنة ١٩٧٥ كشركة مساهمة محدودة برأسمال قدره ١٠٠,٠٠٠ دينار اردني مقسمة الى مائة الف سهم.

مجلس الادارة الحالي: د. ايلي دبس، صيدلي سلمان ابو رميلة، صيدلي اسماعيل الطزين، وربيع الحاج عبد (تاجر). المقر: مدينة البيرة.

عدد العمال: يعمل في الشركة سبعة عمال وعشر عاملات بمعدل راتب شهري ٢٨ ديناراً اردنياً، ومستثمر في الآلات حوالي ٢ مليون شيكل، ولا يزال المصنع طور التكوين حيث لا يزال بحاجة للعديد من الاقسام. هذا وتتم صيانة آلات هذا المصنع بواسطة فني مصنع بيرزيت. وتستورد الشركة ٢٢٧ صنفاً من المواد الخام من الخارج.

الانتاج: ينتج المصنع ٩٦ شكلاً صيدلانياً، وفيه تخصص لانتاج قطرات العيون وذلك بعد ان دمج الصيدلي اسماعيل الطزيز معمل القطرات بالشركة الشرقية. ويتم تسويق الانتاج في الضفة والقطاع.

التمويل: يتم عن طريق المساهمين، كما تم الحصول على قرض من بنك الانماء الصناعي الاردني بمبلغ ١٧ الف دينار اردني بفائدة ١٪ تدفع بعد خمس سنوات اعتبارا من ١/٣/١٩٨٣. ولا يتم التعامل مع البنوك الاسرائيلية الا في الحساب الجاري. وتوزع الشركة ارباحاً سنوية بنسبة ١٠٪

٧ ـ شركة جاما الكيماوية:

شركة مساهمة خاصة تأسست سنة ١٩٧٨ برأس مال قدره ١٠٠,٠٠٠ دينار اردني.

مجلس الادارة الحالي: الصيدلي احمد السيد رئيس مجلس الادارة، السيدة جميلة احمد السيد نائبة الرئيس وزوجته وصاحبة محل تحاليل. السيد سعد الدين السيد والد زوجة الرئيس، د. حسين عبيد عضو، والسيد احمد لطفي عثمان عضو رئيس بلدية بيتونيا.

عدد العمال: يعمل في الشركة اربعة عمال وسبع عاملات براتب شهري الحد الادنى ٢٨ ديناراً اردنياً. ومستثمر بالآلات ٥٠ الف دينار اردني. وتستورد الشركة معظم المواد الخام من الخارج وكذلك من «اسرائيل».

الانتاج: تنتج الشركة ٦١ شكلاً صيدلانياً مع انتاج الكريمات وادوات التجميل بالاضافة للمنظفات الكيماوية.

التمويل: يتم من المساهمين، بالاضافة لقروض من بنك الانماء الصناعي. ولا يتم توزيع الارباح الا فيما ندر.

بعد ان تعرفنا على المصانع القائمة فعلا وعلى مدى انتاجيتها وتغطيتها لاحتياجات السوق المحلية. سنعرض المصاعب والعقبات التي تقف في طريق تطور هذه الصناعة.

المصاعب والعقبات التي تقف لمنع تطور الصناعات الدوائية في الضفة الغربية:

لا شك ان وجود الصناعة الدوائية في الضفة الغربية وقطاع غزة كان من احدى السمات الايجابية التي عملت على سد احتياجات المواطنين العرب ببدائل محلية، خاصة بعد وقوع تلك المناطق تحت الاحتلال الاسرائيلي.

فيما لا يغيب عن بالنا انه قبل عام ١٩٦٧ لم يكن يوجد في الضفة والقطاع سوى معملاً كيماوياً واحداً ضعيف الامكانيات وكثيرة القيود التي فرضت عليه لتمنع تطوره بالشكل الكافي، ونقصد به معمل الصيدلي حنا الاعرج والذي حصل على ترخيص بفتحه في ١٩٥٩ على ان يقوم بانتاج صابون الحلاقة ومعاجين الاسنان وانواع مختلفة من المراهم فقط.

وبالرغم من ان الكثير من المصانع ومن المهتمين بصناعة الادوية تنحى باللائمة في عدم تطور تلك الصناعة بالشكل الكافي على وجود الاحتلال، الا ان العديد من المسئولين ايضاً ينحون باللائمة على وجود عدد كبير من المصانع العربية المتنافسة بين بعضها البعض. وسنعمل هنا على توضيح هذا الوضع ببعض التفاصيل. سنعرض اولا للمشاكل الناجمة عن وجود الاحتلال، وبعدها نتعرض الى تلك الناجمة عن المنافسة بين المصانع وبعضها البعض.

الاحتلال الاسرائيلي كعائق أمام تطور الصناعة العربية الدوائية:

مما لا شك فيه ان سياسة الربط الاقتصادي للضفة الغربية بالاقتصاد الاسرائيلي، وكذلك تدهور هذا الاقتصاد وانخفاض قيمة العملة الاسرائيلية المستمر يؤثر بشكل سلبي ومدمر على مجمل الصناعات العربية في المناطق المحتلة ومن بينها الصناعات الدوائية.

١ ـ فمعظم مصانع الادوية العربية تستورد كل ما يلزم تقريباً لتلك الصناعة من الخارج من مواد خام (ماكينات، قطع غيار.. الخ) بالعملة الصعبة، ويتم البيع للجمهور بالعملة المحلية، والتي هي في انخفاض مستمر وشبه يومي تقريبا. اذ تفقد العملة الاسرائيلية قيمتها بأكثر من ١٠٪ شهريا.

٢ ـ فرض الضرائب المختلفة، كضريبة الدخل،الضريبة المضافة التي كانت قبل حرب لبنان ١٢٪ ثم ارتفعت بعد هذه الحرب لتصبح ١٥٪، بالاضافة الى رسوم الاستيراد وعمولة الاستيراد التي تدفع للمحتكر الاسرائيلي (صاحب وكالة الشركة المصدرة للدواء) ورسوم تسجيل الدواء الجديد وتجديد الرخصة.. الخ. وللتدليل على هذا، فقد ورد في شروط تسجيل الدواء لعام ٨٣/ ٨٤ زيادة مقدارها ٤٠٠٪ لرسوم التسجيل، اذ رفعت من ٣٣٠ الى ١٠٠٠ شيكل قابلة للزيادة خلال السنة، وقد زادت الآن الى ٢٠٠٠ شيكل قبل انتهاء السنة.

واذا كان هناك اجماع على ان ما كانت تحصل الحكومة الاسرائيلية من ضرائب في السابق لم يكن

يثقل كثيراً كاهل الصناعات الدوائية، الا انه من الملاحظ انه في الآونة الاخيرة ـ وابتداء من عام ١٩٧٨ ـ زادت تلك الضرائب المختلفة كما عددناها سابقاً، بالاضافة الى ان «الشراسة» التي بدأت تظهر في تحصيل الضرائب المختلفة وشكل المداهمات التي تحدث اثناء التحري عن جمعها بدأت تخلق وضعاً من التوتر وعدم الامان لدى اصحاب رؤوس الاموال على اختلاف انشطتهم، وهي في الوقت نفسه تساهم في تقليل ربح تلك الشركات الى حد كبير. فعلى سبيل المثال، لم ترتفع قيمة سهم المصنع الكيماوي الاردني (الشركة الشرقية) عن دينارين وثلاثين فلساً في ١٩٧٨ والذي كان يبلغ ثمنه ديناراً حين تأسس المصنع. ومن بعد ذلك التاريخ (١٩٧٨) لم تزد قيمة هذا السهم نظراً لدفع تلك الضرائب، بالاضافة الى انخفاض قيمة الشيكل والمنافسة الاسرائيلية والعربية في نفس الوقت. وقبل ذلك كانت تلك المصانع تدفع ضرائب رمزية، وكان التهرب من دفعها يتم بشكل كبير.

٣ ـ نظراً لوجود الاحتلال حرمت تلك الصناعات من تلقي الدعم «الحكومي» والذي يأخذ عدة اشكال، سواءعن طريق القروض طويلة الاجل ذات الفائدة المنخفضة،اوعن طريق فرض قيود على الصناعات المشابهة الاجنبية وذلك بهدف حماية الصناعة الوطنية، بل على العكس من ذلك فان الصناعة الدوائية العربية تواجه منافسة المنتجات الاسرائيلية بالاضافة للاجنبية، ولكن المنافسة مع الصناعة الاسرائيلية تأخذ الوجه الاخطر نظراً لعدة عوامل:

أ ـ **ضيق السوق المحلية**: فالسوق المتنافس عليها (الضفة الغربية وقطاع غزة) لا تتسم بالاتساع فكثير من المواطنين في تلك السوق يشملهم التأمين الصحي الاسرائيلي وبذلك يصرف لهم الدواء الاسرائيلي وليس العربي. كذلك يحصل العديد من المواطنين العرب على علاجاتهم بالمجان من عيادات وكالة غوث اللاجئين وهم ليسوا بالنسبة القليلة في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة. وهناك جزء آخر من المواطنين يستفيد من خدمات بعض الجمعيات الخيرية العديدة والتي توزع العلاج بالمجان كنوع من انواع المساعدة للاشخاص الذين تشملهم برعايتها.

بالاضافة الى ذلك، تفرض دوائر الصحة الاسرائيلية صرف الدواء الاسرائيلي في العيادات والمستشفيات الحكومية ومراكز الامومة. وهي العوامل التي لا تقبل بها، بدون شك، اي حكومة حريصة على تطوير وحماية صناعاتها الوطنية.

ب ـ **شكل المنافسة**: في مجال منافسة الادوية الاسرائيلية للادوية العربية، لا تهتم بعض المصانع الاسرائيلية بضرب منتج دوائي عربي معين بالسعر الذي يبيع به. ولكن بعض المصانع الاسرائيلية تلقي بفائض انتاجها في تلك المناطق، بالاضافة الى تشجيع المصانع الاسرائيلية لنظام (البونس) في بيع منتجاتها وهو اعطاء عدد وحدات معينة من الدواء المباع للصيدلي بالمجان (مثال ان يشتري صيدلي ١٠٠ وحدة مقابل اعطائه ٤٠ وحدة بالمجان).

٤ ـ لم تعمل سلطات الاحتلال الاسرائيلي على تدمير وشل الصناعة الدوائية في المناطق المحتلة، بدليل وجود ٩٩٪ من تلك المصانع بعد دخول الاحتلال لتلك المناطق، ولكن في الوقت نفسه عملت السلطات الاسرائيلية على عدم فرض أية رقابة كانت على الصناعات الدوائية، اذ ليست لها مصلحة مباشرة بالأمر

بعد ان منعت تصريف المنتجات الدوائية العربية داخل «اسرائيل»، وان كان قد جرى مؤخراً ـ منذ سنة ١٩٨٣ ـ سحب عينات من السوق لتحليلها في احد معاهد التحليل الاسرائيلية ـ فايز نبرح ـ وقد أتت النتائج لتظهر الكثير من النواقص في بعض الادوية العربية، ومع ذلك لم تعمل على سحب تلك الادوية من السوق، وفي بعض الحالات لم تبلغ الشركات المنتجة بعدم صلاحيتها للبيع.

٥ ـ طبقاً للقانون الأردني: لا يفتح اي مصنع للادوية والمستحضرات الصيدلانية الا بعد الحصول على ترخيص من الوزير بتوصيته من المدير وبعد توفر الشروط التالية:

أ ـ ان يكون المصنع في منطقة بعيدة من الاماكن الآهلة بالسكان.

ب ـ ان يحصل الطالب على توصية من وزارة الاقتصاد الوطني تؤكد الجدوى الاقتصادية لمشروعه.

جـ ـ ان يحصل الطالب على ترخيص من البلدية التي يقع المصنع في منطقتها (المادة ٦٨).

٦ ـ يوجد حالياً في اسواق الضفة الغربية وقطاع غزة الكثير من السلع المهربة من مصرومنها الادوية، وهي تباع باسعار ارخص بكثير من كلفة انتاج الادوية المصنعة في المصانع العربية خاصة وان صناعة الادوية مؤممة في مصر ولها تاريخ طويل في هذا المجال. والأدوية بضاعة يسهل نقلها وحملها وادخالها بطرق غير مشروعة. وقد بدأت تلك الادوية تظهر علناً في الصيدليات المختلفة، مما يعتبر عنصر تهديد اخر للصناعة الدوائية العربية.

وبالنظر الى تلك القوانين، نجد ان العديد من المصانع مقام في مناطق آهلة بالسكان، اضافة الى انه لا توجد السلطة الوطنية التي تحدد الجدوى الاقتصادية لكل مصنع قبل اعطاء ترخيص بفتحه بل تركت السلطات الاسرائيلية الباب مفتوحاً لمن يريد للدخول في مجال هذه الصناعة، في الوقت الذي تضع فيه الكثير من القيود والعراقيل على قطاعات انتاجية اخرى (القطاع الزراعي مثلا).

وبالنظر الى النقاط السابقة، يجدر التنويه الى أشكال الدعم التي تقدمها الحكومة الاسرائيلية للصناعة الدوائية الاسرائيلية والتي تتمثل في:

١ ـ الشركات الاسرائيلية مدعومه من الدولة بمختلف انواع الدعم، سواء أكان ذلك في شكل قروض او هبات او اراضي او دعم تصدير وخلافه.

٢ ـ الشركات الاسرائيلية تعمل بطاقة انتاجية كاملة وذلك بسبب سوقها المحلي القوي ولأن باب التصدير مشرع امامها على مصراعيه والدول تسنده وتشجعه، وبالتالي فان كلفة الانتاج لديها اقل بكثير من المصانع العربية.

٣ ـ هنالك تنسيق بين الشركات الاسرائيلية وخاصة بالنسبة للاصناف الرئيسية، فالحكومة الاسرائيلية لا تعطي ترخيصاً لأية شركة جديدة بدون ان تحدد لها المواد التي ستقوم بانتاجها، وذلك لضمان انتاج كافة الاصناف ولتخفيف حدة التنافس بين الشركات وبعضها البعض.

فيما سبق، عرضنا للمشاكل التي تواجه الصناعة الدوائية العربية بسبب وجود الاحتلال، اوتلك المرتبطة به، مما يساهم في اعاقة تطورتلك الصناعة بالرغم من وجودها منذ ما يزيد عن عقد ونصف العقد، وهي ليست بالفترة القصيرة. وفي الجزء التالي سنعرض للمشاكل التي تواجهها تلك الصناعة بسبب المنافسة بين المصانع العربية وبعضها البعض.

المنافسة بين المصانع العربية وآثارها على مجمل تطور الصناعة الدوائية في الضفة الغربية:

كما اشرنا سابقاً، توجد حالياً في الضفة الغربية سبعة مصانع للادوية. خمسة مصانع (كبيرة) واثنان صغيران (جاما والشرقية). وتسيطر هذه المصانع مشتركة على ٤٠٪ من السوق المحلي، وتغطي المنتجات الاسرائيلية ٤٠٪ من احتياجات السوق نفسه، والدواء الاجنبي على حوالي ٢٠٪ (وذلك طبقاً لارقام أصحاب الشركات العربية)، وتنتج الشركات العربية ما بين ثلاثة الى اربعة ملايين قطعة دوائية سنوياً تمثل ٦٥٠ صنفاً. وتقسم حجم مبيعات كل شركة على حدة في السوق كما يلي

بيرزيت	٨٪	بيرزيت	٩٪
القدس	٨٪	القدس	٩٪
بلسم	٨٪	بلسم	٦٪
فلسطين	٥٪	فلسطين	٥٪
الكيماوي الاردني	٥٪	الكيماوي الاردني	٥٪
الشرقية	٤٪	الشرقية	٤٪
جاما	٢٪	جاما	٢٪

بعد مقابلة العديد من مسئولي شركات الادوية العربية كلا على حدة. اقر الجميع على ان اخطر منافسة يواجهها مصنعه هي المنافسة العربية بين المصانع بعضها البعض، اذ بمجرد ظهور صنف جديد من الدواء في السوق من احدى الشركات نجد ان بقية المصانع تعمل بعد ذلك على انزاله ايضاً وذلك بدلاً من التوجه لاستحضار مركب جديد. وسنسوق هنا المثال التالي للتدليل على مدى حدة التنافس بين الادوية العربية بدلا من توحيد الجهود لمنافسة المنتج الاسرائيلي او المستورد الاجنبي. حيث توجد ستة مصانع عربية تنتج نفس المضاد الحيوي (Ampicillin) كالتالي:

١ ـ القدس	Ampipharm
٢ ـ بلسم	Ampibal
٣ ـ الشرقية	Ampen
٤ ـ بيت جالا	Ampitricin
٥ ـ فلسطين	Amplital
٦ ـ بيرزيت	Broada cillin

بالاضافة للمنافس الاسرائيلي Penibrin من شركة Tena والمنافس الاجنبي Pentrexyl

هذا وقد خرجنا ببعض الملاحظات بعد زيارة معظم شركات الادوية العربية تتعلق بوضعية تلك المصانع من الداخل وكيف ان المنافسة تزيد من تردي هذه الوضعية.

- اولاً: ان القاسم المشترك بين كل المصانع العربية هو انها لا تعمل بكامل طاقتها الانتاجية، ويصل هذا

الى ان غالبية المصانع لا تستعمل سوى ٢٠ ـ ٣٠٪ من طاقتها الانتاجية. ولا يعمل بطاقة انتاجية تصل الى ٥٠٪ في بعض الاحيان الا مصنعي القدس وبيرزيت. وفي هذه الحالة، لو لم تكن هناك تلك المنافسة. ومع وجود تنسيق وتخصص في الانتاج، فسوف تزيد الى حد كبير نسبة رفع الطاقة الانتاجية لتلك المصانع.

ثانياً: ان رأس مال شركات الادوية في الضفة الغربية ليس كبيرا. فهو لا يتعدى بمجموعه مليون ونصف مليون دينار اردني. وهذا الرقم لا يساوي نصف رأسمال شركة أدوية اسرائيلية او عربية على سبيل المثال. ولو قُضي على المنافسة وتجمعت تلك المصانع في شركة او شركتين فسوف يعمل ذلك على زيادة حجم رؤوس الاموال وتجميعها وبالتالي تتحقق القدرة على زيادة الانتاج وتحسينه.

وتوجد في معظم الشركات مخالفات، سواء في المنشأة او في المنتوج. فطبقاً للمادة (٦٩) من القانون الاردني الخاص بتنظيم معامل ومصانع الادوية فانه يجب على كل مصنع ان يحتوي على الاقسام التالية:

أ ـ اقسام الانتاج: على ان تتوفر فيها الاجهزة والآلات والمعدات المذكورة في الجداول الملحقة بهذا القانون.

ب ـ المخابر: وتقسم الى ثلاثة اقسام:

١ ـ مختبر كيماوي مجهز بالمواد الكيماوية والاجهزة الفنية التي تمكن من تحليل جميع المواد الخام والمستحضرات الجاهزة.

٢ ـ مختبر التعقيم، مزود بالاجهزة والمواد اللازمة التي تمكنه من قياس عقاقة الادوية.

٣ ـ مختبر جرثومي مجهز بما يكفي لقياس البيروجينات والميكروبات واشباهها.

وهي الشروط التي لا تتوافر في بعض المصانع العربية. اما في حالة التنسيق فسيكون هناك الامكانية لتأسيس مصنع او اكثر تنطبق عليه تلك الشروط نظراً لتوفر راس المال اللازم لشراء كافة هذه الاجهزة.

وبهدف زيادة البيع فان بعض المصانع العربية تتغاضى عن وضع تاريخ نفاذ مفعول وكذلك سعر المنتوج الدوائي، بالرغم من انه طبقاً للمادة ٥٤ (أ) من القانون الاردني: «لا يجوز لأي مستودع ان يبيع اي بضاعة ويسلمها الى الصيدلي اويشحنها اليه قبل ان يلصق على غلافها الخارجي رقعة التسعيرة المقررة دون مسح او تصحيح في الارقام وعلى الصيدلي ان يرفض قبولها بدون رقاع التسعيرة والا اعتبر مخالفاً» وقد اثارت هذه النقطة جدلاً كبيراً بين أصحاب المصانع نظرا لصعوبة وضع تسعيرة ثابتة للعلاجات بسبب من الانخفاض المستمر للعملة الاسرائيلية. وبسبب عدم الاتفاق على كيفية مواجهة هذه المشكلة نجد ان المستهلك العربي فقد الثقة في اسعار تلك العلاجات نظراً لاختلاف سعرها بين صيدلية وأخرى.

«يشترط ان لا تخفى ارقام التسعيرة، وكيفية الاستعمال واسم العلاج وتاريخ نفاذ مفعوله وعبارة

«عينة» اذا كانت كذلك والا اعتبر الدواء او المستحضر مشبوها ويصادر حيثما وجد فضلا عن الملاحقة الجزائية».

وبالنظر لتلك المادة الأخيرة، نجد ومن خلال مشاهداتنا، ان الغالبية العظمى للمنتوج الدوائي العربي لا يوجد عليه تاريخ نفاد المفعول ولا تاريخ الانتاج، بالاضافة لعدم وجود الورقة الداخلية التي تحوي معلومات عن تركيب الدواء بالتفصيل وطريقة استعماله والعوارض الجانبية التي يسببها. كما ان التنافس يصعب من تحديد اسعار منتجات كل شركة، خاصة وان تلك الشركات قد لا تستعمل نفس المواد الخام في تحضير نفس المركب المتنافس في السوق.

وبسبب من المنافسة الشديدة بين المصانع العربية، اصبح هناك تنافس بين الشركات المختلفة على استقطاب الاطباء، وخاصة الاطباء ذوي الشهرة الواسعة والذين يتردد على عياداتهم الخاصة جمهور كبير من المرضى. وهذا ما يخالف نصاً ورد في القانون الاردني الذي يحدد في المادة (٦٠) بأنه: «يحظر على صاحب اي مستودع او الصيدلي المسئول من التواطؤ مع الاطباء والصيادلة بقصد تحقيق نفع شخصي خلافا لاحكام هذا القانون»، بالاضافة للقانون الداخلي لنقابة الاطباء والذي يحظر على الطبيب الدخول في الصناعة الدوائية.

وبسبب هذا التنافس أيضاً، تشجع المصانع العربية الصيدليات المختلفة على بيع منتجاتها مستعملة لذلك هي ايضا نظام «البونس»، ففي الوقت الذي تعطي فيه بعض المصانع وحدات اضافية على البضاعة المباعة بنسبة ١٥٪ كحد اقصى (كشركة القدس، بيرزيت) نجد شركات اخرى تعطى نسب تتراوح بين ٦٠ ـ ١٠٠٪ وذلك لتشجيع الصيدليات على بيع منتجاتها. وكذلك تتبع بعض الشركات نظام الخصم على المبيعات الذي يصل احيانا الى ١٥٪، وهناك ايضا التأخير في السداد في ظل وضع تفقد فيه العملة الاسرائيلية قيمتها من يوم ليوم، مما يفقد تلك الشركات جني الكثير من الارباح لولم تكن هناك تلك المنافسة.

وبسبب من هذا التنافس والتشرذم، فان الشركات العربية تستورد ما تحتاجه من مواد خام كل على حدة. وبالنسبة لهذا الموضوع لا تعتبر «اسرائيل» المناطق المحتلة منطقة منفصلة عن «اسرائيل»، اذ ان الضفة الغربية بالنسبة لاسرائيل وللشركات الاجنبية التي تتعامل معها هي جزء لا يتجزأ من اسرائيل، مما يمنع بالتالي اعطاء وكالات منفصلة لتلك الشركات لاي مصنع او مستورد في الضفة الغربية. لذلك يمكن استيراد اي مواد خام او جاهزة من اية شركة اجنبية، فوكيل تلك الشركة موجود داخل «اسرائيل» وله الحق في محاسبة المصنع المصدر لاي من مستوردي الضفة بعمولة (كمسيون) والتي تتراوح بين ٥ ـ ١٠٪، مما يعني على الفورزيادة كلفة الاستيراد للمستورد العربي من المستورد الاسرائيلي بنسبة العمولة التي يفرضها صاحب الوكالة الاسرائيلي. فما بالك وكل شركة عربية تستورد المواد الخام وغيرها من تلك الشركات الاجنبية بمفردها، مما يعني ان على كل شركة دفع قيمة تلك العمولة.

ملاحظات على نوعية الانتاج:

١ ـ تستورد الغالبية العظمى من المصانع العربية Symthatic antiluatics وليس Natural antiluaties وذلك

لرخص ثمن الاول، ونجد ان الاختلاف في استيراد المواد الخام يؤثر على عملية التصنيع، كما ان الكمية المستوردة بالنسبة لكل مصنع على انفراد تفقد هذه المادة فعاليتها وذلك لعدم قدرة المصانع على تصنيفها في فترة قصيرة.

٢ ـ ان طريقة الحفظ وتصريفها واعتماد بعض المصانع على طريق تصنيع Semi automatic تؤثر على فعالية هذه الادوية.

٣ ـ تنسى بعض المصانع تقدير نسبة antiluatics وذلك لاعتمادها على التحاليل الكيماوية وليس التحاليل البيولوجية لقسم من العلاجات التي تحتاج الى تحليل بيولوجي. فهذه العوامل مجتمعة تجعل بعض المصانع تنتج مضادات حيوية ذات فعالية متدنية. وهذا ما لاحظه بعض الاطباء، اذ اصبح الطبيب يرفق وصفة الادوية بالتأكيد على المريض بعدم استعاضة الادوية الموصوفة بغيرها عربية.

٤ ـ اما بالنسبة للكريمات فيتم تصنيعها بطريقة Formulation حيث تصنع حسب «وصفة» معينة، دون الرجوع لعملية التحليل، ممـا يجعل هذه الادوية تقليدية مع فقدانها لبعض قيمتها العلاجية نتيجة اختلاف الظروف في التصنيع (مثل كريم Caladerm لتسميط الاطفال اذ عند فتحه انفصلت رأساً المواد السائلة فيه عن المواد الصلبة، وبالرجوع للشركة المنتجة قيل لنا انه حدث خطأ في التخزين أدى لهذه النتيجة.. الخ، مع ملاحظة ان الشركة المنتجة تعتبر من افضل الشركات في نوعية منتجاتها).

٥ ـ وجدت بعض النواقص في أدوية الحبوب والحبوب الملبسة وخاصة في تلك الاخيرة، حيث يختلف اللون بين مجموعة ومجموعة اخرى من نفس المصنع مما يجعلها عرضة للهواء وخاصة اذا لم يتم حفظها في مكان مناسب Coal Dry Place وهذا غير متوفر في بعض مصانعنا. وقد لوحظ ان بعض الحبوب الملبسة بمادة السكر تظهر عليها تشققات نتيجة الحفظ، وهذا يرجع الى سوء تصنيع هذه الحبوب، كما لوحظ في بعض الحبوب عدم التأكد من عملية الذوبان ممـا يجعل هناك مواد راسبة ملازمة لعملية الذوبان. بالاضافة الى ذلك فانه يتم حفظ هذه الادوية بعد تصنيعها في ادوات بلاستيك (وليس زجاج) مما يؤثر على فعالية تلك الادوية نتيجة لتسرب الهواء اليها.

٦ ـ نتيجة لعدم وجود الامكانات العلمية الكافية من ناحية وانعدام الرقابة من جهة ثانية توجد بعض الادوية والحبوب الفوارة في مستوى متدن وغير فعال، اذ يجب ان يتم تصنيع تلك الادوية في غرفة خاصة لامتصاص الرطوبة.

٧ ـ اما فيما يخص عملية فحص المواد الخام، فيتم الفحص في معظم المصانع عن طريق Chemical analysis وليس Biolagical analysis، وهو يتم قبل عملية التصنيع وخاصة للمضادات الحيوية والفيتامينات، وهذا يعتبر غير دقيق، إذ يجب فحص هذه المواد قبل التصنيع وبعد التصنيع لا أن تفحص مرة واحدة.

وبالرغم من كثرة المواد التي تفرض نوعاً من الرقابة على تلك الصناعة الهامة طبقا للقانون الاردني والتي تبدأ بالمادة ٥٣ وحتى المادة ٧٨ اضافة الى الجداول والتعميمات الاخرى، الا آننا نجد ان الكثير من المصانع لا تتقيد بنص تلك القوانين. وقد يقال ولماذا التقيد بها طالما انها لا تخضع للسلطة الاردنية، وهنا نقول ولماذا السعي اذاً لتسجيل تلك الشركات في عمان طالما انه لا يتم التقيد بالقوانين الاردنية.

وكما هو معروف فان تلك المصانع لا تتقيد بالقوانين الاسرائيلية، وليس مطلوباً منها التقيد بها، كذلك فان الحكومة الاسرائيلية لا تهتم بتطبيقها. ولذلك فقد ترك تحديد العديد من المسائل الجوهرية، كالجدوى الاقتصادية للمشروع قبل فتحه والمواصفات التي يجب ان تتوافر في المنشأة.. الخ الى صاحب راس المال نفسه والذي ـ من البديهي ـ انه يهتم اولا وقبل كل شيء بتنمية راس ماله. ومن هنا كان التفكير بالضرورة لخلق جهة ما تقوم بدور المشرف والمراقب على تلك الصناعة الهامة.

وقد بذلت في هذا المجال الجهود الكبيرة، ابتداءا من عام ١٩٦٨، وان لم تتكلل بالنجاح.

وسنعرض هنا باسهاب لتلك الجهود، علنا نستطيع ان نحدد مواضع الخلل بالرجوع الى تاريخ تلك الجهود التي لم يكتب لها النجاح الى الان.

نظرة تاريخية على الجهود التي بذلت في سبيل توحيد شركات الادوية العربية:

في ١/١٠/١٩٦٨ تألفت لجنة فنية للاشراف على صناعة الدواء ومراقبتها باسم نقابة الصيادلة. وكان هدف هذه اللجنة الوصول بالصناعة الدوائية الناشئة الى المستوى العلمي الرفيع الذي يشرِّف المهنة والوطن، ومن ناحية اخرى فرض مراقبة على هذه الصناعة من النواحي الفنية والعلمية والصحية ووضع التسعيرة للعلاجات التي ستقبل من قبل اللجنة، وكانت ان خرجت اللجنة الفنية بعد زياراتها لجميع مواقع مصنِّعي العلاج وبعد استشارة اللجان الفرعية للاطباء والصيادلة في الضفة الغربية بنتيجة واحدة وهي وجوب توحيد جميع مصانع الدواء بشركة واحدة تكون نواة لشركة مساهمة يشترك فيها الصيادلة واصحاب الصيدليات واصحاب المستودعات. وبعد عدة اجتماعات بين اعضاء اللجنة الفنية واصحاب المصانع، اتفق الجميع على انشاء لجنة سميت «لجنة تحكيم» هدفها السعي لتوحيد جميع الاطراف بمعمل كيماوي واحد. وقد ضمت هذه اللجنة: الدكتور عدي الغلاييني (رئيس اطباء محافظة القدس ولواء رام الله)، الدكتور عصام كمال، المحامي حسين الجاغوب، والصيدلي اميل طوباسي.

وقد نتج عن جهود هذه اللجنة، والتي كانت لها قوة استشارية فقط وليست تنفيذية نظرا لانها لا تمثل أصحاب المصانع، توحيد المصانع الثمانية في مصنعين هما (فلسطين، والمعمل الكيماوي الاردني ـ بيت جالا) وبقيت شركة القدس كما كانت. اي انه اصبح هناك ثلاث شركات، واختفت بعد ذلك تلك اللجنة في اواخر ١٩٧٠، ثم ظهرت بعدها لجنة اخرى تمثل اصحاب المصانع على ارض الواقع ضمت السيد محمد المسروجي (رئيس مجلس ادارة شركة القدس) والسيد باسم حنانيا (رئيس مجلس ادارة شركة فلسطين) والصيدلي حنا الاعرج (عن المصنع الكيماوي الاردني). وقد تأسست تلك اللجنة التي اطلق عليها «لجنة مصانع الادوية العربية» في اوائل السبعينات وامين سرها السيد محمد المسروجي، واخذت تبحث في موضوع التوحيد في مصنع واحد عدة مرات، وكانت هناك اجتماعات دورية بمعدل مرة كل شهر (يوجد لها حاليا مقر بمركز حنانيا تدفع له المصانع مشتركة) لبحث المسائل المشتركة كالتسويق والاستيراد والعلاقة بالسلطات العسكرية، وبحث القوانين المنظمة للصناعة. وقد اتخذت هذه اللجنة العديد من

القرارات التي لم ينفذ منها الا القليل، كالاتفاق على تبادل المواد الخام بين الشركات وبعضها سواء بالبيع او بالاعارة، والاتفاق بالنسبة للعطاءات الحكومية.

وهذا وقد اتخذ قرار بتجميد عمل هذه اللجنة في العام ١٩٨٣ نظرا لعدم جدواها على ارض الواقع ولعدم تضييع الوقت. ويجمع الجميع على ان فشل هذه اللجنة وغيرها من المجهودات التي سعت لتوحيد المصانع العربية يرجع فقط الى عوامل شخصية. وسنرجع الى هذه الاسباب بالتفصيل في معرض تقييم فشل تلك الجهود.

اسباب فشل جهود توحيد المصانع العربية:

أ ـ حسب القانون الاردني، يتم انتخاب مجالس ادارات الشركات كلا حسب عدد الاسهم التي يملكها كل عضو. فالذي يملك اكبر عدد من الاسهم هو الذي يحدد من سيكون في مجلس ادارة الشركة. فعلى سبيل المثال، في شركة بيت جالا، تسيطر عائلة السختيان على ٦٤٪ من عدد الاسهم، وعليه يصبح بمقدور تلك العائلة، وحسب القانون، أن تفرض من تريد في مجلس ادارة الشركة، اذ أنها تملك عدداً من الاسهم يفوق النصاب القانوني وهو ٥١٪. هذا وقد وجدنا صعوبة في معرفة عدد الاسهم التي يملكها كل شخص في مجلس ادارة الشركات كلا على حدة نظرا للخوف من الادلاء بتلك المعلومات. ولكن فقط اردنا لفت الانتباه الى ان هناك في معظم الشركات شخصين الى ثلاثة اشخاص فقط هم الذين يحددون سياسة الشركة (اذا لم يكن فردا واحداً) وهم لا يتغيرون، مما لا يعطي الفرصة لوصول دم جديد لرئاسة ادارة تلك الشركات يعمل على تطويرها ودفعها للامام بشكل جدي.

ب ـ طبقا للقانون الاردني يعطى لاعضاء مجلس الادارة ١٠٪ سنويا من صافي ربح الشركة، وكما لاحظنا من تصنيفنا لعمل اصحاب مجالس الادارات، فان غالبية اعضاء مجالس ادارات الشركة هم من الاطباء والصيادلة الذين يحصلون على ارباح من الشركة بحكم مناصبهم وبحكم القانون بالاضافة الى الارباح التي يجنونها كاصحاب صيدليات في الوقت نفسه.

جـ ـ قليل من الشركات هي التي تحقق ربحا سنويا لمساهميها، في الوقت الذي يحقق فيه معظم اعضاء مجالس ادارات الشركات ومؤسسيها ارباحا ليست بالقليلة ان لم تكن طائلة، وهو الامر الذي سيكون تحت الرقابة في حالة التنسيق او التوحيد.

د ـ اذا تم تنسيق بين المصانع، فان ذلك سيحجب العديد من الفوائد والامتيازات الممنوحة للصيدليات كنظام البونس، والخصم والتأخير في السداد، وكما اشرنا سابقا فان حوالي نصف اعضاء مجالس الادارة في الشركات يمتلكون صيدليات.

والجدير بالملاحظة هنا هو عدم وجود السلطة او الدولة التي تفرض او تجبر تلك الشركات على التنسيق فيما بينها او توحيدها، اذ لا توجد اي سلطة تقوم بدور الرادع لتلك الشركات خصوصا اذا علمنا ان النقابات في الضفة الغربية هي لجان فرعية في نقابات الاردن وليست لها سلطات تنفيذية. فمجلس النقابة في عمان له صلاحيات واسعة في القيام بدور الرقيب على الصناعة الدوائية في الاردن، فقد

يغلق مصنعاً مخالفاً للتعليمات او يسحب رخصته او يمنع تداول نوع من الدواء، بينما في الضفة لا توجد سلطة نقابية كهذه ولا كغيرها لفرض اي نوع من الرقابة على المصانع. هذا مما يدفعنا اكثر الى ضرورة البحث عن جهة او عدة جهات لتقوم بهذا الدور المفقود تجاه الصناعات الدوائية، وهو ما سنوضحه في النتائج والتوصيات التي توصلنا اليها.

نتائج وتوصيات:

١ ـ اجمع معظم اصحاب الشركات على ضرورة فتح الجسور لتوسيع السوق. اي التصدير للاردن ومنه للدول الاخرى.

ومن خلال دراستنا هذه اجمعت المصانع على التجاهل التي قوبلت به من ناحية تسويق المواد المصنعة الى خارج الضفة، ونعتقد ان هذه العملية سابقة لاوانها وذلك لعدة أسباب:

أ ـ ان بعض الجهات العربية ليست معنية بتطوير الصناعات في الضفة الغربية ما فيها صناعة الادوية.

ب ـ كيف يمكن القبول بتسويق انتاج لا توجد عليه أية رقابة الى دول توجد فيها العديد من انواع الرقابة على صناعاتها الوطنية وخصوصا على صناعة كصناعة الادوية.

جـ ـ اذا كان جميع اصحاب المصانع يتذمرون من المنافسة الاجنبية والاسرائيلية وكذلك المحلية، فكيف بالأمر اذا تم السماح لهذه الادوية بالتسويق الى الخارج، وخاصة الدول العربية، انها ستصبح امام منافسة اكبر واقوى لانها ستنافس بذلك الادوية العربية في ظل انفتاح في اسواق الدول العربية على الصناعة الاجنبية، أي الصناعة الأم، والتي نرى في اعتقادنا ان الصناعة الدوائية في الضفة الغربية بوضعها الحالي لا تستطيع منافستها.

٢ ـ ان جميع المصانع مقتنعة بضرورة الوحدة او التنسيق وترى بها الحل الوحيد والامثل لاستمرارية الصناعة، وللبدء بذلك نرى انه يجب تشكيل لجنة للاشراف على عمل تلك المصانع تكون مشكلة من التالي:

أ ـ نقابة الاطباء.

ب ـ نقابة الصيادلة.

جـ ـ التفتيش الصحي.

د ـ شخصيات وطنية ذات قدرة عالية من الحزم وضبط الامور.

هـ ـ بالاضافة لممثلين عن رؤساء مجالس ادارات الشركات.

ويجب ان تكون هذه اللجنة على درجة عالية من تقدير المسئولية والحركية لدفع الامور للامام وللتغلب على المصاعب التي ستجابهها، اذ سيوكل اليها القيام بالعديد من المسئوليات والالتزامات لتنظيم هذه الصناعة الهامة والعمل على التنسيق او التوحيد اذا امكن بين المصانع. ومن المهام التي نرى انه يجب البدء في تنفيذها ما يلي:

١ ـ تشكيل لجنة محايدة من فنيين مختصين لتقدير قيمة الآلات في كل مصنع على حدة اذا كانت هناك

الرغبة الجدية في التوحيد، لترفع بعد ذلك بتوصياتها الى اللجنة السابقة لتبت فيها.

٢ ـ توحيد عملية الاستيراد، وهي خطوة يجب ان تتبعها خطوات لانه حتى لو تم استيراد المواد الخام بشكل موحد، فان ذلك لن يحل المشكلة لأنه من هذه المواد الخام ستصنّع نفس الادوية في جميع المصانع وتعود للمنافسة من جديد.

٣ ـ اختصار اصناف الادوية الى عدد معين حتى نستطيع ان نقضي على المنافسة المحلية، وذلك لكي تستطيع المصانع المحلية ان تنتج هذه الاصناف بكلفة اقل من الادوية الاسرائيلية. اذ ان كثرة عدد الاصناف المتنافسة يعمل على تخفيض الربح، حيث يتوجب شراء مواد خام، كرتون، تسويق المنتوج.. الخ. ففي الوقت الذي تنتج فيه شركات الادوية العربية ٦٥٠ صنفاً لعدد مستهلكين لا يتخطى نصف المليون، نجد أنه في مصر مثلا، هناك أربع شركات أدوية كبرى تنتج ١٥٠ صنفا لاكثر من ٤٠ مليون نسمة (طبقا لاحصائيات ١٩٧٣). وشكوى المصانع من قلة الارباح يعود جزئياً الى كثرة عدد الأصناف لأن الشركات تضطر تحت ضغط المنافسة لأن تعطي اغراءات من ناحية «البونس» مما يسهم في تخفيض ربح الشركة. ونسوق هنا مثل المصنع الكيماوي الاردني الذي كان يوزع ارباحاً في فترة تأسيسه (١٩٧٠/١٩٧٣) تصل الى ٢٣٪ من قيمة السهم بالدينار الاردني، والتي انخفضت الآن لتبلغ ١٠٪، وهنا يجب الأخذ بعين الاعتبار أن عدد الاصناف التي كان ينتجها المصنع قبل عشر سنوات كانت اقل من الاصناف المصنعة حاليا.

٤ ـ اذا تعذرت عملية التوحيد في مصنع واحد، وهو ما نعتقد انه سيكون صعباً في البداية، فالاجدى ان يكون هناك مصنعين اوثلاثة، على ان يتخصص كل واحد في انتاج أصناف معينة، أي ان يكون هناك توزيع وتخصص في الانتاج، وهو ما سيعمل بدوره في القضاء على المنافسة ورفع جودة الانتاج في نفس الوقت.

٥ ـ العمل على انشاء مختبر تحليل يكون تابعا للجنة المقترحة اولجهة محايدة (كجامعة بيرزيت مثلا)، مهمته مراقبة انتاج الشركات في السوق وتحليلها من فترة لاخرى وكذلك الاشراف على الانتاج من المنبع الى الرقابة داخل المصانع نفسها.

٦ ـ تطوير العنصر الفني والعمل على تشغيل المختصين المؤهلين في مجال تلك الصناعة وارسال البعثات لاعداد الكوادر الفنية المختصة، والذي سيعمل بالتالي على رفع مستوى الصناعة وتحسين الانتاج.

٧ ـ العمل على تحسين الاجور واعطاء أجر واحد لنفس ساعات العمل، فمن الملاحظ ان كل المصانع تعمل على تشغيل اعداد ليست بالقليلة من النساء بسبب قلة الراتب الذي يدفع للمرأة، فبينما راتب الحد الادنى الذي يدفع للرجال يبلغ ٥٠ ديناراً شهرياً يبلغ الحد الادنى للنساء ٢٨ دينارا اردنيا شهريا.

٨ ـ ان يكون هناك تخطيط وتأهيل لعدد الأيدي العاملة التي يجب على الصناعة الدوائية ان تستوعبها، وفتح فصول داخل الشركات لقبول طلاب بعد انهاء شهادة الدراسة الاعدادية او الثانوية لاعدادهم وتأهيلهم للعمل في هذه الصناعة، والتي يجب ان تمتص جزءاً من الايدي العاملة المطروحة في السوق وذلك للحد من اتجاه العمال العرب داخل «اسرائيل»، الأمر الذي سيؤدي لو اتبعته الصناعات الاخرى

الى تخفيف ربط اقتصاد الضفة بالاقتصاد الاسرائيلي. كما ان تشغيل الماكينات داخل هذه المصانع بهذه الطاقة الانتاجية المتدنية لا يعمل على امتصاص ايدٍ عاملة بشكل كبير.

٩ ـ ان يكون موكلاً لهذه اللجنة وضع خطط انتاجية لهذه المصانع (بعد توحيدها او التنسيق فيما بينها) تحدد فيها كمية المطلوب من الانتاج وكيفية توزيعه حسب المناطق المختلفة، وكذلك التخطيط لانشاء مصانع تكمل انتاج مصانع الادوية كمصنع لانتاج العبوات الالمنيوم او الزجاج او الكرتون، خاصة وان هناك حالياً صعوبة في الحصول على مواد التعبئة وبالذات الزجاجية والأنابيب، اذ يجب انتظار اخذ دور لفترات بعيدة من المصانع الاسرائيلية، مما يؤجل ويعطل نزول الانتاج في الاسواق العربية حتى لو كان السوق في احتياج لها.

١٠ ـ ان يكون من مهام هذه اللجنة القيام بتوزيع أفضل للصيدليات، فبدلا من اكتظاظ ثلاث او اربع صيدليات في شارع واحد كما هو الحال الآن، فان من الافضل ان يكون هناك توزيع يتناسب مع عدد السكان في كل منطقة، حيث تسمح دائرة الصحة الاسرائيلية بفتح صيدلية جديدة على بعد ٤٠ مترا من صيدلية اخرى. وقد ادى هذا الأمر الى تراكم الصيدليات في مناطق معينة (في المراكز التجارية) في الوقت الذي تعاني فيه القرى اوحتى الشوارع النائية داخل المدينة من انعدام الصيدليات، واذا ما تم تخطيط لتوزيع تلك الصيدليات فسيعمل ذلك على تخفيف حدة التنافس بين الصيدليات نفسها.

وبخصوص هذه النقطة، نجد ان عدد الصيدليات داخل «اسرائيل» اقل نسبيا مما هو عليه في الضفة مع ملاحظة الفارق في عدد السكان. ففي «اسرائيل» نجد ان حوالي ٧٥٪ من السكان يستهلكون علاجات صندوق المرضى (الكوبات خوليم) ومعظم الشعب مؤمم من ناحية العلاج، اما في الضفة، فيفضل الاطباء وصف العلاج الاجنبي اولا اذا كان متوافراً، لذلك نجد ان المستورد الاسرائيلي يبيع من الادوية المستوردة داخل الضفة اكثر مما يبيعه في «اسرائيل» مما يعتبر مصدر قوة آخر لمستوردي العلاج داخل «اسرائيل».

ونسوق هنا مثلاً، فعدد الصيدليات في مدينة رام الله حالياً يبلغ ٢٤ صيدلية بدلا من ١٢ او ١٣ صيدلية على اكثر تقدير. واذا كان تحديد نسبة الـ ٤٠ متراً بين كل صيدلية واخرى يرجع لنص القانون الاردني، فان هذا القانون ربط بين تلك المسافة وبين كل ٨ آلاف نسمة من السكان، وخفض الآن ليصبح لكل ٦ آلاف نسمة من السكان، وهو ما لم يتم تطبيقه في الضفة الغربية.

١١ ـ سيكون من النتائج المباشرة لتوحيد تلك الشركات ووجود جهة لمراقبة الانتاج المحلي زيادة ثقة الاطباء بهذا المنتوج، وطالما الوضع مثل ما هو عليه الآن فانه لا يمكن اقناع الطبيب بالعدول عن وصف الادوية الاجنبية وذلك نظراً لضعف الصناعة المحلية، وبالتالي سيظل وضع المنافسة قائماً.

اما في حالة قيام مثل هذه اللجنة، فستعمل جاهدة على حماية وتطوير الصناعات المحلية وبث الثقة بها، وهنا نسوق مثل الاردن الذي منع استيراد الاسبرين نظراً لوجود بديل محلي تنتجه المصانع الاردنية. مثال آخر مصر والتي تستهلك ٨٢٪ من انتاجها المحلي بالرغم من ان معظم المواد الخام اجنبية.

استخلاصاً من هذه الدراسة، نرى ان تشكيل هذه اللجنة يتطلب درجة عالية من الوعي ومن تقدير المسئولية والروح الوطنية الخالصة التي تقدر الظروف التي يمر بها الوطن. واذا كان الركون على اصحاب هذه المصانع لتأدية هذه المهمة لم يؤت بنتيجة تذكر حتى الآن، فمعنى ذلك انه يجب ان يكون هناك نوع من الضغط لقبول التنسيق او التوحيد. وهنا نأتي لدور الاموال التي تدفع في بعض الاحيان لاصحاب هذه المصانع والتي بدلا من ان تدعم صمود هذه المصانع تعمل على دعم تفتتها وتشرذمها الذي سيؤدي بالضرورة الى القضاء على تلك الصناعة. وهنا نذكر ان العديد من المهتمين بمصلحة هذه الصناعة قد أقروا بانه لولم يكن الدعم لعدد من المصانع موجودا لكانت قد افلست واغلقت ابوابها منذ زمن؛ اذن يجب على دافعي هذه الاموال ان يستعملوها للضغط باتجاه توحيد الشركات فعلاً. ومما لا شك فيه ان أنجع وسيلة لنجاح ضغط من هذا النوع تكمن في ان توضع تلك الاموال بيد تلك اللجنة المقترحة وتعطي لها صلاحيات كصلاحيات وزارة صحة في اية دولة عادية، ويترك لها التوجيه والاشراف على تلك الصناعة الخطيرة التي تمس حياة الكثيرين من مواطني هذا الشعب.

المصادر:

١ ـ **الجريدة الرسمية الاردنية** ١٩٧٢، ص١٤٦٣ ـ ١٤٩٦.

٢ ـ جريدة **الفجر** بتاريخ ١٩٨٣/٣/٧. مقال «دعوة مخلصة للزملاء والصناعيين اصحاب معامل الادوية ليتحدوا، الكاتب: الصيدلي اميل طوباسي.

٣ ـ تعليمات اللجنة الفنية المنبثقة عن وزارة الصحة الاردنية بتاريخ ١٩٦٥/٧/١.

٤ ـ شروط تسجيل الدواء الجديد لعام ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤ الصادرة بتاريخ ١٩٨٣/١/١٨ (بالعبري).

٥ ـ نص «**اتفاق تحكيم**» بتاريخ ١٩٦٨/٦. اللجنة المشكلة من السيد الدكتور حمدي الغلاييني وعصام كمال، صيدلي اميل طوباسي، محامي حسين الجاغوب.

٦ ـ نص كتاب تأليف «**اللجنة الفنية**» لمراقبة صناعة الادوية بتاريخ ١٩٦٨/١٠/١.

٧ ـ نص كتاب **اجتماع في مستودع السختيان** بتاريخ ١٩٦٩/٦/١٦ والذي اتفق المجتمعون فيه على اقامة مصنع واحد للادوية.

٨ ـ بحث عن «**الصناعة الدوائية في الضفة الغربية**» سنة ١٩٨١ (مجهول اسم كاتبه).

٩ ـ كتاب تعليق فترة تسجيل الدواء الجديد ـ بتاريخ ١٩٨٣/١٢/١٢ بالانجليزية.

١٠ ـ كتاب **مشروع القانون الاساس لاتحاد الصيادلة العرب** المنعقد في المدة من ١٩٦٦/٦/١.

١١ ـ قائمة الادوية التي ثبتت بها مخالفات في التركيب نتيجة تحليلها في معهد فاينر نبرج بتاريخ ١٩٨٣/٣.

١٢ ـ مقال للسيد محمد المروجي بجريدة **الفجر** بعنوان: مستوى المسئولية في صناعتنا الدوائية بتاريخه ١٩٨٢/٣/٢٢.

١٣ ـ **مقابلة مع السيد محمد المروجي** ـ رئيس مجلس ادارة شركة القدس بتاريخ ١٩٨٣/٣/١٦ ومقابلة اخرى بتاريخ ١٩٨٣/٧/٤

١٤ ـ **مقابلة مع السيد طلال ناصر** المدير التنفيذي لشركة بيرزيت بتاريخ ١٩٨٣/٦/٢٠.

١٥ ـ **مقابلة مع بعض العاملين** (من الداخل) في شركات الادوية المختلفة، جاما الشرقية، بلسم فلسطين، الكيماوي الاردني.

١٦ ـ **مقابلات عديدة مع الصيادلة، علي صيام، نبيل النحاس، حمدي درويش، اميل طوباسي**، وكذلك مع بعض الاطباء والصيادلة الذين فضلوا عدم ذكر اسمائهم.

١٧ ـ **مقابلة مع السيد رمزي منصور** ـ بجامعة بيرزيت ـ دكتوراة في التحاليل الكيماوية الخاصة بالتسمم.

علاقة اسرائيل بالقارة الافريقية

الأبعاد والمخاطر

د. محمد عبد العزيز ربيع

تمهيد:

لقد كان هدف تأمين موطيء قدم على البحر الاحمر وفتح قناة اتصال بحرية عبر مياهه مع القارة الافريقية، احد الاهداف الرئيسية التي دفعت الكيان الصهيوني الى الاشتراك في العدوان الثلاثي على مصر في اواخر عام ١٩٥٦. وعلى الرغم من اضطرار قوات الاحتلال الاجنبية، الاسرائيلية والبريطانية والفرنسية، الى الانسحاب من الاراضي الفلسطينية والمصرية التي احتلتها اثناء عملية الغزو، فان اسرائيل دون غيرها من القوى الغازية الاخرى، نجحت في تحقيق واحد من امنياتها الرئيسية، اذ جاء انسحاب القوات الاسرائيلية من قطاع غزة وسيناء مشروطا بموافقة مصر على فتح مضائق تيران المصرية أمام البواخر الاسرائيلية وغير الاسرائيلية ومرابطة قوات مراقبة دولية لتأمين حرية الملاحة في تلك المضائق.

ولما كانت فترة الخمسينات والستينات قد شهدت تعدد الثورات ضد الاستعمار وحصول الاعداد الكبيرة من الاقطار الافريقية على الاستقلال، فان توجه الدول حديثة الاستقلال الى الخارج طلبا للاعتراف الدولي والمعونات الاقتصادية وغير الاقتصادية كان أمراً عادياً. ولذلك جاء اعتراف العديد من الدول الافريقية بالكيان الصهيوني وتبادل العلاقات الديبلوماسية مع اسرائيل استجابة لحاجة كلا الطرفين للحصول على الشرعية الدولية واقامة علاقات سياسية واقتصادية طبيعية مع اكبر عدد ممكن من دول العالم. وبسبب ضعف العرب وتشتت ولاءاتهم السياسية من جهة، واتجاههم الى محاولة تدعيم «منظمة الوحدة الافريقية» حديثة التكوين من جهة ثانية، لم تواجه الخطط والمشاريع الصهيونية في افريقيا بما تستوجب من معارضة وتحديات عربية.

ومع وقوع حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ كان عدد الدول الافريقية التي أقامت علاقات ديبلوماسية مع الكيان الصهيوني قد بلغ ٣٢ دولة. الا ان تلك الحرب، وبسبب احتلال اسرائيل لاراضي دولة عربية افريقية عضو في منظمة الوحدة الافريقية (مصر)، أدت الى قيام بعض الدول الافريقية بقطع او تجميد

العـلاقـات السيـاسيـة مع اسرائيل. ولذلك يمكن القول ان ملابسات حرب حزيران (يونيو) كانت سببا في انتكاس سياسة اسرائيل تجاه افريقيا، ومدخلا لتَعرُّف الافارقة على حقيقة واطماع الكيان الصهيوني.

ولـمـا كانت حرب اكتـوبـر في العـام ١٩٧٣ قد فشلت في حمـل الكيان الصهيوني على الانسحاب من سينـاء ومن غيرهـا من الاراضي العـربيـة التي احتلت عام ١٩٦٧، وساهمت في الوقت ذاته في خلق اجواء دوليـة منـاسبـة لرفـع اسعـار النفـط ومضـاعفـة عائداته، فقد أدت الى احداث تغيرجذري في توجهات السيـاسـة الافريقية. اذ بينما قامت ٢٠ دولة افريقية بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل، اتجهت معظم دول القـارة الافـريقيـة الى التقارب من الدول العربية، خاصة الغنية منها، واقامة علاقات تعاون اكثر اتساعا وشمولا مع المجموعة العربية. وبعد قيام الدول العربية بانشاء مؤسسات مالية متخصصة مهمتهـا تقـديم المعـونـة الاقتصـاديـة والفنيـة للدول الافـريقيـة، وتأسيس اطـر للحوار السياسي بين المجموعتين، العربية والافريقية، أصبح بالامكان وقف المد الاسرائيلي في القارة الافريقية.

الا ان الثـروة النفطيـة، الى جانب مساهمتها في ابعاد افريقيا عن اسرائيل، ساهمت ايضا في زيادة التقـارب بين غالبيـة الـدول العـربية ودول الغرب الرأسمالية، وفي مقدمتها امريكا. وبسبب تزايد اهمية المـال في الحيـاة السياسية والاقتصادية وفشل معظم التجارب الثورية العربية والافريقية، شهدت فترة السبعينـات تراجـع المد الثوري وعودة العديد من الدول العربية والافريقية تدريجيا الى الدوران في فلك التبعيـة للرأسمـاليـة العـالمية، ولقد ساهمت تلك التطورات في مساعدة اسرائيل على الاحتفاظ بمواقعها الاقتصـاديـة في معظم الـدول الافريقية من جهة، واستخدام النفوذ الامريكي والفرنسي لاقامة علاقات سريـة مع عدد آخـر من دول تلك القـارة من جهة ثانية. ولذلك استمر حجم التبادل التجاري بين اسرائيل ومجموعة الدول الافريقية في التزايد، كما استمرت اعداد «الخبراء» الاسرائيليين العاملين في تلك القارة في التكاثر.

وبعد قيام الرئيس المصري أنور السادات بزيارة القدس في أواخر عام ١٩٧٧ وتوقيع معاهدة صلح منفـردة مع الكيـان الصهيوني في اوائل عام ١٩٧٩ أخذت معظم الاسباب السياسية التي دفعت غالبية الـدول الافـريقيـة الى قطع العلاقات مع اسرائيل في الاختفاء تدريجيا. وبسبب تراجع العائدات النفطية بعد تراجع مبيعاته واسعاره ابتداءا من عام ١٩٨٢، وتقصير العرب في بلورة سياسة عربية متكاملة تجاه افـريقيـا، اخـذت قدرة العـرب على تقـديم الـدعم المادي المطلوب للقارة الافريقية في التراجع، كما أخذ التضـامن العـربي الافريقي في التصدع. وفي الوقت ذاته، وبسبب توالي سنوات الجفاف واشتداد حدة الازمـة الاقتصـادية العالمية، زادت معاناة الافارقة وحاجتهم للمعونات الخارجية، والتي اصبحت امريكا اهم مصـادرهـا. ونتيجـة تلك العوامل السياسية والاقتصادية، اخذت دواعي محاباة العرب على حساب اسرائيـل تتضـاءل ودواعي محـابـاة اسرائيل وامريكا على حساب العرب تتنامى. ولقد نتج عن ذلك قيام ثلاث دول افـريقيـة، وبتشجيـع من امـريكـا، باعادة العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل، وذلك أملًا في الحصول على المزيد من المعونات الامريكية والاسرائيلية.

ولما كانت الاهداف والمصالح العربية في القارة الافريقية تتناقض مع الاهداف والمصالح الاسرائيلية

والامـريكيـة، فان مكـاسب الطـرف الثـاني لا بد وان تعكس خسائر الطرف الاول الى حد كبير، والعكس صحيـح. وعـلى العمـوم يمكن تقسيم مراحـل تطـور العـلاقة الاسرائيلية الافريقية خلال العقود الثلاثة الاخيرة الى خمس مراحل رئيسية:

● مراحل تطور العلاقات الاسرائيلية الافريقية ●

المرحلة الاولى:

وتشمـل فتـرة ما قبـل عام ١٩٦٧، وهي المـرحلة التي تميـزت بنجـاح الكيـان الصهيوني في اقامة العـلاقـات السياسية والاقتصادية مع عدد كبيرمن الدول الافريقية وبسرعة. ولقد حدث ذلك على الرغم من اشتـراك اسرائيـل في العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ وسيطرة التوجهات التحررية على غالبية الاقطـار العـربيـة، وقيام بعض دول تلك القارة باتخاذ مواقف مناوئة للاستعمار. ويعود السبب في نجاح السيـاسة الاسرائيلية تجاه افريقيا خلال تلك المرحلة لفعل عاملين رئيسيين:

١ ـ فتـح مضائق تيران المصرية امام الملاحة الاسرائيلية وقيام الكيان الصهيوني بتطوير ميناء ايلات على خليج العقبة وفي مدخل البحر الاحمر.

٢ ـ كون الكيـان الصهيـوني جزءا لا يتجزأ من العالم الغربي، وحاجة قوى الغرب الرأسمالية لاسرائيل كأداة قمع وارهاب عسكرية في مقدورها المساعدة على تحقيق اهداف تلك القوى في المنطقتين العربية والافريقية.

وفي اوائـل تلك المـرحلة قامت الصهيونية بالتركيز على الحبشة (اثيوبيا) واقامة علاقات عضوية مع حكومتها وتقديم المعونات الفنية في مجالات متعددة، أهمها الامن الداخلي وتدريب قوى البوليس والجيش والامـدادات الحـربيـة وادارة المرور في العاصمة الاثيوبية. وعلى الرغم من سقوط نظام حكم الامبراطور هيلاسيلاسي وقيام نظام حكم اشتراكي متحالف مع الاتحاد السوفياتي مكانه، فان اسرائيل استمرت في حرصها على المحافظة على علاقات التعاون بين الحكومتين. وفي اول لقاء للرئيس جيمي كارتر مع بيغن عام ١٩٧٧ قام الاخير بمطالبة الرئيس الامريكي بمعاودة تقديم المعونات الاقتصادية لحكومة اثيوبيا. ويعود السبب في اهتمـام اسرائيـل الـزائـد باثيـوبيـا الى موقعهـا الاستراتيجي على البحر الاحمر والى مكانتها السياسية المرموقة ضمن «منظمة الوحدة الافريقية»، والى الرغبة في الحيلولة دون وقوعها كليا في احضان الاتحاد السوفياتي وانضمامها الى الجبهة العربية المعادية للصهيونية.

ومن اجـل اقنـاع الـدول الافـريقيـة حديثـة الاستقلال بالتعاون معها، اتجهت اسرائيل الى تقديم نفسهـا لدول تلك القـارة كدولـة تقدمية حصلت على الاستقلال بعد حرب تحريروطنية ضد قوى اجنبية بريطـانيـة وعربية. وفي الوقت ذاته ادعت الصهيونية العالمية بأن اليهود والسود يشتركون معا في تجربة

تاريخية ونضالية واحدة حتمتها ظروف الاضطهاد وسياسات التفرقة العنصرية التي مورست ضدهم من قبل الاوروبيين والعرب. لذلك اتجهت الدعاية الصهيونية الى الادعاء بأن الاوروبيين والعرب قاموا باضطهاد الافارقة بسبب لونهم الاسود بينما قاموا باضطهاد اليهود بسبب ديانتهم اليهودية، وعلى حد تعبير الدعاية الصهيونية، أصبحت قضية السود واليهود قضية واحدة هدفها وضع حد لقوى الاضطهاد العربية والاوروبية، واداتها تحقيق اعلى درجات التعاون والتنسيق بين اسرائيل والدول الافريقية. ولذلك، وبينما كانت الدعاية الصهيونية تقوم برسم صورة انسانية تقدمية لاسرائيل، كانت تقوم بتشويه صورة العرب والعمل على غرس صورة العربي «تاجر الرقيق» في مخيلة الاعداد الكبيرة من ابناء الطبقة الحاكمة والمثقفة في مختلف الدول الافريقية.

ومن ناحية ثانية، اتجهت غالبية الدول الافريقية حديثة الاستقلال الى البحث عن مصادر المعونات الاقتصادية والفنية، وذلك من اجل التغلب على معوقات التنمية التي خلفها الاستعمار الاوروبي ورفع مستوى المعيشة بالنسبة لغالبية شعوب القارة التي كانت تعاني من الفقر والجوع والمرض. وبسبب استعداد الكيان الصهيوني لتقديم المعونات لشعوب وحكومات تلك القارة، اصبح بالامكان تبادل التمثيل السياسي وقيام تعاون متعدد الجوانب بين اسرائيل ومعظم دول افريقيا المستقلة غير العربية.

حوالي منتصف عام ١٩٦٦ قام ليفي اشكول، رئيس وزراء اسرائيل آنذاك، برحلة طويلة في افريقيا شملت زيارة كل من السنغال وساحل العاج وليبيريا والكونغو كنشاسا ومدغشقر واوغندا وكينيا. وخلال رحلته تلك قام اشكول بالمناداة بعدم التدخل في شؤون القارة الافريقية وانهاء الاستعمار وحل مشكلة روديسيا وارساء مبدأ حل النزاعات بالطرق السلمية. وفي الوقت ذاته طالب الدول الافريقية بدعم موقف اسرائيل ومطالبها بحل النزاع مع العرب بالطرق السلمية. ومما تجدر الاشارة اليه في هذا المجال ان تلك الرحلة جاءت بعد وقوع عدة انقلابات عسكرية في القارة الافريقية، وفي اعقاب تصريحات الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة الخاصة بوجوب قبول العرب لقرار تقسيم فلسطين والتفاوض مع اسرائيل.

والى جانب حاجة الدول الافريقية للمعونات الاجنبية واستعداد الكيان الصهيوني لتقديم تلك المعونات، ساهمت العوامل التالية في تسهيل عملية التقارب وقيام تعاون واسع بين اسرائيل من جهة ومجموعة كبيرة من الدول الافريقية من جهة ثانية خلال تلك المرحلة:

١ ـ ضعف اهتمام الدول العربية بافريقيا وعدم معرفتهم لشعوبها وحضاراتها وقدرتها على تقديم المعونات الاقتصادية والفنية من ناحية، وانعدام وجود سياسة عربية واضحة تجاه افريقيا من ناحية ثانية.

٢ ـ حصول الكيان الصهيوني على مساعدة قوى الغرب الاستعمارية ذات النفوذ الواسع في افريقيا، خاصة بريطانيا وفرنسا، وهي القوى التي مكنت اسرائيل من اقامة علاقات تبادل ديبلوماسي وتعاون اقتصادي وعسكري مع العديد من الدول التي خضعت للاستعمار البريطاني في السابق.

٣ ـ كون غالبية الطبقة المثقفة والطبقة الحاكمة في افريقيا ذات ثقافة غربية ومصالح اقتصادية مرتبطة بالدول الاوروبية.

وهكذا، تكاثفت العديد من العوامل السياسية والاقتصادية لتساهم في انجاح الخطة الصهيونية وايصال اسرائيل الى القارة الافريقية، وبالتالي تمكين الكيان الصهيوني من اقامة العلاقات الديبلوماسية والاقتصادية ومراكز التجسس في العديد من الدول الافريقية. وكما اشرنا سابقا بلغ عدد الدول الافريقية التي كانت تقيم علاقات ديبلوماسية مع الكيان الصهيوني عشية وقوع حرب حزيران (يونيو) في العام ١٩٦٧، ٣٢ دولة. ونتيجة لملابسات تلك الحرب، اصيبت سياسة اسرائيل تجاه افريقيا بانتكاسة هامة ادت الى قيام ٩ دول افريقية بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع الكيان الصهيوني وتردد عدد كبير من الدول الأخرى في زيادة مجالات التعاون مع اسرائيل. اذ بينما ادى احتلال اسرائيل للاراضي العربية والافريقية الى مساعدة الافارقة على اكتشاف حقيقة وابعاد المطامع الاسرائيلية، ادى فشل الجهود الدولية والافريقية في حمل اسرائيل على الانسحاب من تلك الاراضي الى زيادة الشكوك في مصداقية اسرائيل وتزايد الثقة بمصداقية الجانب العربي، وهي المصداقية التي بدأت تترسخ بعد قيام منظمة الوحدة الافريقية في عام ١٩٦٣.

ومن ناحية اخرى، أدت تلك الحرب الى تعميق درجة التعاون بين امريكا واسرائيل، وبالتالي حصول الكيان الصهيوني على دعم ومساندة اكبر قوة في العالم. وبسبب ارتفاع تكلفة تلك الحرب من النواحي الاقتصادية وزيادة مشاكل اسرائيل الناتجة عن احتلالها للمزيد من الاراضي العربية، تراجعت قدرة الكيان الصهيوني على تقديم المعونات لافريقيا. وهكذا، وبسبب ملابسات حرب حزيران، تضاءلت حاجة اسرائيل لدعم الدول الافريقية من النواحي السياسية، وتراجعت قدرتها على تبرير سياستها تجاه «الاراضي العربية المحتلة» وتجاه بعض المناطق الافريقية، وانخفضت الامكانيات المادية المتوفرة لديها لمساعدة الدول الافريقية المحتاجة والصديقة.

وعلى العموم، تركزت نشاطات الكيان الصهيوني الخاصة بافريقيا في تلك المرحلة في ارسال الخبراء والفنيين للمساعدة في المجالات التنموية، خاصة الزراعة، وفي احضار الطلاب والعسكريين الى فلسطين المحتلة من اجل الدراسة والتدريب، وفي ارسال البعثات السياسية والعسكرية والتجارية واقامة العلاقات الدبلوماسية. وبينما استغلت عمليات احضار الطلبة والعسكريين كوسيلة لاعادة تثقيفهم وتجنيد بعضهم للعمل في اجهزة المخابرات العسكرية، استغلت البعثات المختلفة، خاصة السياسية منها، لاقامة علاقات وطيدة مع الطبقات الحاكمة وضباط الجيش وتجنيدهم لخدمة السياسة الصهيونية تجاه القارة الافريقية. وعلى سبيل المثال كان موبوتو، رئيس زائير الحالي، احد المظليين الذين تدربوا في اسرائيل في عام ١٩٦٣ حيث تم تثقيفه واعداده للقيام بدورهام في خدمة المصالح الاسرائيلية. وبعد قيامه بانقلاب عسكري في ٦٥/١١/٢٥ في زائير والتي كانت تدعى في حينه الكونجو، اصبح موبوتو اهم عملاء اسرائيل في القارة الافريقية، كما اصبحت اسرائيل اهم مورد للسلاح لزائير والجهة المشرفة على تدريب وتسليح وتثقيف قوات موبوتو الخاصة.

المرحلة الثانية:

وتشمل الفترة الممتدة بين حربي حزيران (يونيو) ١٩٦٧ وتشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣. ولقد

تميزت تلك الفترة بجمود العلاقات السياسية بين اسرائيل وافريقيا جمودا يكاد يكون تاما. وذلك بعد قيام ٩ دول افريقية بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع الكيان الصهيوني. وفي الواقع لم تستطع اسرائيل خلال تلك الفترة اقناع اية دولة من الدول التي قطعت العلاقات في اعقاب حرب حزيران باعادتها. اما فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي فقد استمرت العلاقات الاقتصادية القديمة واتجهت الى التركز في عدد محدود من الدول. وفيما عدا العلاقات مع حكومة جنوب افريقيا العنصرية، والتي اتجهت الى التوسع وتعدد المجالات، اتصفت علاقة اسرائيل الاقتصادية بالقارة الافريقية خلال تلك الفترة بالركود.

وعلى الرغم من تعدد العوامل التي ساهمت في تصدع العلاقات الاسرائيلية الافريقية وجمودها خلال تلك الفترة، فانه يمكن تقسيمها الى ثلاث مجموعات رئيسية تركزت حول الصحوة الافريقية، والوثبة الفلسطينية وكون اسرائيل اداة استعمارية في يد الغرب.

١ ـ الصحوة الافريقية:

لقد شهدت فترة الستينات واوائل السبعينات قيام منظمة الوحدة الافريقية بدورهام في مجال توعية الافارقة بواقع وخلفية ما كانت تعانيه القارة من مشاكل اقتصادية وسياسية. كما شهدت تلك الفترة ايضا قيام بعض القيادات الافريقية المرموقة، وفي مقدمتهم عبد الناصر وبومدين ونكروما وسيكوتوري، بدور سياسي هام على الساحة الدولية وضمن مجموعة دول عدم الانحياز ومؤتمرات التضامن الآسيوي الافريقي ومنظمات ومؤتمرات هيئة الامم المتحدة. وفي الوقت ذاته كانت التطلعات التحررية والمناوئة للاستعمار والتوقعات الشعبية المتطلعة الى تجاوز حواجز الفقر والحاجة تتزايد باستمرار وتدفع الحكومات الافريقية في اتجاه معاداة الاستعمار الغربي وتعميق التحالف مع دول العالم الثالث ومجموعة الدول الاشتراكية. ومن ناحية اخرى، اتجهت مجموعة الدول الاشتراكية خلال تلك الفترة الى زيادة الاهتمام بالقارة الافريقية واقامة علاقات تعاون وتحالف وثيقة مع بعض دولها وتقديم الدعم السياسي والمادي لحركات التحرر الافريقية والدول المناوئة للغرب بوجه عام. ونتيجة لتلك التطورات والنشاطات تبلورت الصحوة الافريقية وساهمت بدورها في تعريف قطاع كبير من ساسة تلك القارة ومثقفيها بطبيعة الصراع العربي الاسرائيلي وحقيقة الاهداف العربية والاسرائيلية.

٢ ـ الوثبة الفلسطينية:

ان نجاح المقاومة الفلسطينية في التصدي للتحديات الصهيونية بعد وقوع هزيمة حزيران مباشرة وفي احلك ظروف الانهيار العربي جعلها تستحوذ على اهتمام واحترام مختلف شعوب العالم. ولما كانت الوثبة الفلسطينية قد تلازمت مع قرب انتصار الثورة الفيتنامية، فان الثورة الفلسطينية اصبحت اهم القوى المؤهلة لتجسيد أهداف وتطلعات حركة التحرر العالمية. وبسبب اتجاه تلك الثورة الى التضامن مع حركات التحرر العالمية الأخرى، وامداد تلك الحركات بالمعونات المادية والفنية من ناحية، وقيامها بتصعيد المواجهة مع الكيان الصهيوني عسكريا عبر الحدود الفلسطينية وسياسيا في المحافل الدولية من ناحية ثانية، لم يعد بامكان اسرائيل انكار الوجود الفلسطيني كما كان عليه الحال في السابق، او التستر على سياسة بناء المستوطنات في «الاراضي العربية المحتلة» وتطبيق قوانين التفرقة العنصرية ضد عرب

فلسطين. وهكذا أخذت مختلف دول وشعوب القارة الافريقية تتعرف على حقيقة الكيان الصهيوني كامتداد طبيعي للاستعمار الاستيطاني الغربي الذي عانت منه تلك القارة كثيرا.

٣ ـ اسرائيل كاداة استعمارية:

ان قيام الكيان الصهيوني بمد يد العون للاستعمار البرتغالي في افريقيا، حيث كانت آخر معاركه في انغولا وموزامبيق، كان يعني وقوف اسرائيل ضد حركة التحرر الافريقية والى جانب قوى الاستعمار التقليدية، كما ان قيام ذلك الكيان بمساعدة الحركات الانفصالية، وذلك كما يحدث الآن في جنوب السودان، كان يعني استعداد الكيان الصهيوني لضرب الوحدة الوطنية والجغرافية لدول القارة الافريقية. وبالاضافة الى ذلك ادى قيام اسرائيل والصهيونية العالمية بتوطيد العلاقات، خاصة العسكرية منها، مع نظامي الاقلية البيضاء في كل من روديسيا وجنوب افريقيا، الى اقناع الافارقة بانحياز اسرائيل الى جانب انظمة التفرقة العنصرية. وبسبب قيام الكيان الصهيوني بارسال قواته للمشاركة في الحرب الفيتنامية الى جانب القوات الامريكية، واتجاهه الى الوقوف في الصف المعادي لحركات التحرر الاسيوية والافريقية واللاتينية، لم يعد بامكانه اخفاء وجهه العنصري الاستعماري الاستيطاني. وهكذا تكاتفت تلك العوامل جميعا لتبلور حقيقة الكيان الصهيوني كاداة قمع وارهاب غربية مهمتها المساهمة في ضرب حركة التحرر والتقدم العالمية وتكريس واقع التخلف في المنطقة العربية والقارة الافريقية وحماية المصالح والمواقع الاستعمارية في مختلف بقاع العالم.

والى جانب ما تقدم ساهمت العوامل التالية في بلورة الموقف الافريقي الجديد تجاه اسرائيل، وهو الموقف الذي ادى الى تجميد العلاقات السياسية وايقاف نمو العلاقات الاقتصادية بين كلا الطرفين، واتجاه افريقيا بوجه عام الى تأييد وجهة النظر العربية والتعاطف مع قضية الشعب الفلسطيني.

١ ـ زيادة درجة التقارب العربي الافريقي واتجاه المجموعتين العربية والافريقية الى تنسيق المواقف السياسية في المحافل الدولية.

٢ ـ قيام بعض الدول العربية، خاصة مصر والجزائر، بتوجيه الاهتمام المناسب للقارة الافريقية وتأييد حركات التحرر الافريقية ومدها بالمعونات المادية والعسكرية.

٣ ـ نجاح مكاتب المقاطعة العربية في محاصرة العديد من الشركات الاجنبية المتعاونة مع الكيان الصهيوني، وبالتالي الحيلولة دون قيامها بمساعدة الصهيونية على مد جسورها وجذورها في قلب القارة الافريقية.

ومما يجب التأكيد عليه هنا ان التقارب العربي الافريقي، والتباعد الافريقي الاسرائيلي في تلك الفترة، جاء نتيجة لطغيان الفكر الثوري التحرري وقيامه بدور فعال في توجيه مواقف وسياسات معظم دول العالم الثالث. اذ ان اتجاه القوى الثورية العربية والافريقية الى معاداة الاستعمار الغربي وانظمة التفرقة العنصرية، واتجاه الكيان الصهيوني في الوقت ذاته الى التحالف مع هذه القوى، ادى الى تقارب المواقف العربية والافريقة من ناحية، وتناقض تلك المواقف مع المواقف الاسرائيلية والامريكية من ناحية

ثانية. ولذلك كان من الطبيعي خسارة اسرائيل للعديد من مواقعها في القارة الافريقية خلال الستينات واوائل السبعينات، ومن ثم نجاحها في اواخر السبعينات واوائل الثمانينات في استعادة معظم تلك المواقع بعد انحسار المد الثوري العربي والافريقي وعودة الكثير من الدول العربية والافريقية الى الدوران في فلك التبعية للرأسمالية العالمية. اذ ان اتجاه اسرائيل، ومنذ اليوم الاول لقيامها، الى ربط نفسها بخيارات قوى الرأسمالية العالمية، جعلها جزءا من الغرب الرأسمالي واداة من ادواته، تنمو كلما نما، وتنكمش كلما انتكس وتراجع.

المرحلة الثالثة:

وتشمل الفترة الممتدة بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٩، أي بين حرب اكتوبر ومعاهدة كامب ديفيد. ولقد تميزت تلك الفترة بقيام كل الدول الافريقية تقريبا بقطع علاقاتها الديبلوماسية مع اسرائيل واتجاهها في الوقت ذاته الى تنمية عرى الصداقة والتعاون مع معظم الدول العربية. اذ ان فشل حرب اكتوبر في ارغام اسرائيل على الانسحاب من «الاراضي العربية المحتلة» وفشل لجنة «السعي من اجل السلام» الافريقية في اقناع اسرائيل بالرضوخ للارادة الدولية أدّيا الى قيام ٢٠ دولة افريقية بقطع علاقاتها الديبلوماسية مع الكيان الصهيوني، وذلك بعد قيام ٩ دول افريقية اخرى بقطع علاقاتها اثر حرب حزيران (يونيو) عام ١٩٦٧. وبذلك استمرت ٣ دول افريقية فقط في اقامة علاقات ديبلوماسية مع الكيان الصهيوني هي: مالاوي، سوازيلاند، ليسوتو.

ومما تجدر الاشارة اليه في هذا المجال ان لجنة «السعي من اجل السلام» كانت قد تشكلت عام ١٩٧١ من رؤساء اربع دول افريقية، وذلك من اجل التوسط بين العرب واسرائيل وايجاد حل سلمي للنزاع بين الطرفين. ولقد عرف عن تلك اللجنة تعاطف اثنين من اعضائها مع وجهة النظر العربية (رئيسي نيجيريا والسنغال)، وتعاطف العضوين الاخرين مع وجهة النظر الاسرائيلية (رئيسي زائير والكاميرون). ولكن تلك اللجنة، والتي استمرت في مساعيها حتى وقوع حرب اكتوبر عام ١٩٧٣، فشلت في تحقيق اهدافها، كما اشرنا سابقا، وذلك بسبب رفض الكيان الصهيوني القبول بمبدأ الانسحاب من الاراضي العربية التي احتلت عام ١٩٦٧.

ومما ساعد على نجاح العرب في اقناع غالبية الدول الافريقية بقطع العلاقات الديبلوماسية مع الكيان الصهيوني، اتجاه الموقف العربي الى التماسك من ناحية، وتزايد القدرة العربية على تقديم المعونات المالية والفنية لمختلف اقطار القارة الافريقية من ناحية ثانية. ونتيجة لمضاعفة اسعار النفط والعائدات العربية من الصادرات النفطية وقيام العرب جميعا بتبني انجازات حرب اكتوبر المحدودة، والتي اعادت اليهم بعض الثقة بالنفس، اصبح بامكانهم تبني موقف سياسي موحد تجاه افريقيا يقوم على «الترغيب والترهيب». وبينما كان الترغيب يعني الاستعداد لتقديم المعونات السخية للدول الافريقية المحتاجة غير المتعاونة مع الصهيونية، كان الترهيب يعني التهديد بقطع المعونات العربية عن الدول الافريقية المتعاونة مع الكيان الصهيوني. ومن اجل تسهيل عملية الدعم العربي واقامة اطر التنسيق

والتعاون بين الجانبين تمت اقامة عدة مؤسسات عربية وعربية - افريقية مشتركة، ومن اهمها الصندوق العربي للتنمية في افريقيا والصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الافريقية والعربية ومؤتمر القمة العربي - الافريقي.

ولما كانت حرب اكتوبر قد وقعت في بداية فترة انحسار المد الثوري وتراجع القوى التحررية، وفي الوقت ذاته بداية تألق نجم القوى المحافظة المرتبطة بقوى الرأسمالية العالمية، فان القرار الافريقي بقطع العلاقات الديبلوماسية مع اسرائيل كان قرارا مصلحياً اكثر منه مبدئياً. ولذلك شهدت تلك الفترة تراجع نفوذ وعلاقات اسرائيل السياسية بالقارة الافريقية من جهة واتساع نطاق علاقاتها الاقتصادية والعسكرية والفنية بالعديد من دول تلك القارة من جهة ثانية. ولقد نتج عن ذلك قيام الشركات الاسرائيلية باستثمار ما يزيد عن ٨٠٠ مليون دولار في ٢٠ دولة افريقية، أهمها زائير، نيجيريا، ساحل العاج وتوجو. ولقد صاحب الاستثمارات الاسرائيلية اتساع نطاق التبادل التجاري، مما ادى الى زيادة صادرات اسرائيل لافريقيا من نحو ٣٠ مليون دولار عام ١٩٧٣ الى نحو ١٩٠ مليون دولار عام ١٩٨٠، وذلك عدا مبيعات السلاح الاسرائيلية لمختلف دول القارة الافريقية.

وعلى صعيد آخر، وبسبب فشل اسرائيل ديبلوماسيا ونجاحها اقتصاديا، اتجهت الى الاهتمام بالقضايا الامنية، وبالتالي تكريس وتقوية العلاقات مع انظمة حكم الاقليات البيضاء في روديسيا (زمبابوي) وجنوب افريقيا. ولقد امتدت مجالات التعاون بين الكيان الصهيوني وتلك الانظمة لتشمل النواحي الاقتصادية والامنية وتجارة السلاح وانتاجه، والبحوث العلمية والتكنولوجية ذات العلاقة بالنواحي العسكرية. وفي ايلول (سبتمبر) عام ١٩٧٩ قامت اسرائيل وجنوب افريقيا بتفجير اول قنبلة نووية، كما اعترفت حكومة جنوب افريقيا العنصرية في اوائل الثمانينات بأن لديها القدرة على انتاج ثلاث قنابل نووية كل عام.

وفي عام ١٩٧٥، اخذ التعاون بين الكيان الصهيوني ونظام الاقلية البيضاء في جنوب افريقيا ابعادا متعددة، اقتصادية وعسكرية وامنية وسياسية وعلمية، وذلك بعد رفع التمثيل الديبلوماسي بين النظامين العنصريين الى درجة سفارة، وقيام كيسنجر، وزير خارجية امريكا آنذاك، بحث اسرائيل على مساعدة حكومة جنوب افريقيا في صراعها مع قوى التحرر الافريقية على حدود جنوب افريقيا وفي انغولا. وفي اعقاب تلك التطورات قام رئيس وزراء الكيان العنصري الافريقي في عام ١٩٧٦ بزيارة لاسرائيل تم خلالها توقيع اتفاق للتعاون الشامل بين الكيانين هدفه رفع مستوى القدرة المشتركة على مقاومة قوى التحرر الداخلية والخارجية وتقليل درجة الاعتماد على مصادر السلاح الخارجية، والتنسيق في مجال تصدير المنتجات المختلفة والتغلب على قوانين المقاطعة العربية والدولية. وبينما اصبحت جنوب افريقيا اهم سوق للصادرات الاسرائيلية عام ١٩٧٧، بدأت عام ١٩٧٨ بتسويق بعض منتجاتها الى اسواق الغرب تحت اسماء اسرائيلية متخطية بذلك قرارات المقاطعة الدولية. وفي عام ١٩٧٩ بدأ الضباط الاسرائيليون بتدريب ضباط جيش نظام حكم جنوب افريقيا العنصري على اعمال الارهاب ومقاومة الثوار الافارقة، كما قامت حكومة جنوب افريقيا بالسماح لاسرائيل ببيع السندات الحكومية في بلادها.

ومع حلول عام ١٩٧٩ كان عدد الخبراء الاسرائيليين العاملين في جنوب افريقيا قد وصل الى نحو ٥٠٠٠ شخص.

المرحلة الرابعة:

وهي الفترة الممتدة بين قيام مصر واسرائيل بتبادل السفراء اثر توقيع معاهدة كامب ديفيد في اوائل عام ١٩٧٩ وقيام حكومة زائير باعادة العلاقات الديبلوماسية مع الكيان الصهيوني في منتصف عام ١٩٨٢. ولقد بدأت تلك المرحلة بزوال عقبة من أهم عقبات قيام علاقات طبيعية بين اسرائيل ومعظم دول القارة الافريقية، وهي العقبة المتعلقة باحتلال اسرائيل لاراضي مصر الافريقية. ومن ناحية اخرى، تميزت تلك المرحلة بسرعة نمو العلاقات الاقتصادية والعسكرية بين الكيان الصهيوني وعدة دول افريقية، وعودة المغازلة السياسية بين اسرائيل وعدد كبير من دول القارة الافريقية تحت مظلة امريكية ومصرية. ولقد ذكرت الصحف الاسرائيلية انه مع قدومهم عام ١٩٨١ كانت اسرائيل قد استطاعت اقامة علاقات اقتصادية قوية مع ٢٢ دولة افريقية. أما عدد الخبراء الاسرائيليين العاملين في تلك الدول فقد قدر بنحو ٤٠٠٠ خبير، نصفهم تقريباً كان يعمل في نيجيريا، وذلك طبعا باستثناء الاسرائيليين العاملين في جنوب افريقيا.

ولما كانت اتفاقية السلام المصرية ـ الاسرائيلية قد جاءت بمباركة ومشاركة وضغوط الحكومة الامريكية، ورغم المعارضة والمقاومة العربية، فقد ادت الى خروج مصر من معادلة الصراع العربي مع الصهيونية وتخلي مصر عن دورها القيادي في البلاد العربية. وبالتالي دخولها فلك التبعية الاقتصادية والسياسية والامنية للنظام الامريكي. وانسجاما مع سياسة التقرب من امريكا وخدمة مصالحها في القارة الافريقية، قام الرئيس السادات بحث الدول الافريقية على التعاون مع امريكا وتحذيرهم من التعاون مع مجموعة الدول الاشتراكية. ولقد صرح السادات خلال تلك الفترة بأن الخطر الحقيقي الذي يتهدد القارة الافريقية هو الخطر السوفياتي وليس الخطر الاسرائيلي. وفي اجتماع المجلس الوزاري لمنظمة الوحدة الافريقية في أديس ابابا عام ١٩٨٠، صرح الدكتور بطرس غالي، رئيس الوفد المصري، بأن مصر لا تعارض قيام ليبيريا باعادة العلاقات الديبلوماسية مع اسرائيل.

ورغم تزايد المعونات العربية للعديد من اقطار افريقيا خلال تلك الفترة، الا ان مضاعفة اسعار النفط واشتداد حدة الازمة الاقتصادية العالمية أديا الى تزايد الشكاوى الافريقية من ضعف المعونات العربية. ومع تراجع اسعار النفط وانخفاض مبيعاته في اوائل عام ١٩٨٢ اخذت تلك المعونات في الانخفاض، كما اخذت مشاكل الدول العربية المصدرة للنفط في التزايد. ولقد حدث ذلك بينما كانت الهجمة الاسرائيلية على افريقيا تزداد حدة وشراسة، تحميها مظلة كامب ديفيد وتمولها الحكومة الامريكية. ولقد كشف النقاب اخيرا عن قيام اجهزة المخابرات الامريكية في السبعينات بتمويل المعونات الاسرائيلية لافريقيا، وهي المعونات التي اقرتها لجان الكونغرس الامريكي في الثمانينات بصورة علنية.

وعلى صعيد آخر، كان لخروج مصر من معادلة الصراع العربي الاسرائيلي وانشغال العراق في حرب

شرسة مع ايران أثر بالغ في غياب وحدة الصف العربي وسقوط الاجماع حول الموقف الواجب اتخاذه من القضية والحقوق الفلسطينية. وبسبب اختلاف مواقف الدول العربية من قضايا الصراع في الصحراء الغربية والنزاع بين اثيوبيا والصومال وحرب التحرير في ارتريا من جهة، وتباين وجهات النظر الافريقية والعربية تجاه تلك القضايا من جهة ثانية، أخذت اسس التعاون بين المجموعتين العربية والافريقية تفقد معناها الحقيقي. وقد ادت النشاطات الليبية وخاصة في اوغندا وتشاد، الى اثارة مخاوف العديد من حكام القارة الافريقية من ذوي الارتباطات الوثيقة بامريكا، كما نتج عن ذلك اندفاع هؤلاء بعيدا عن اطر العمل العربية الافريقية المشتركة والارتماء في احضان امريكيا وحليفتها واداتها اسرائيل. وخلال تلك الاجواء السياسية قام شارون وزير الدفاع الاسرائيلي آنذاك، بزيارة زائير وجابون وجمهورية افريقيا الوسطى وتوقيع اتفاقية عسكرية مع حكومة موبوتو. وبعد انتهاء زيارته لافريقيا قام بزيارة واشنطن وحث الحكومة الامريكية على التعاون سويا من اجل مقاومة النفوذ والوجود السوفياتي والكوبي والعربي في القارة الافريقية، ولقد تبع ذلك توقيع اتفاق التفاهم الاستراتيجي بين اسرائيل وامريكا، وقيام حكومة زائير باعادة العلاقات الديبلوماسية مع الكيان الصهيوني، وتكثيف الجهود الاسرائيلية ـ الامريكية المشتركة من اجل تحويل القارة الافريقية بكاملها الى منطقة نفوذ غربية.

وهكذا تكاتفت عدة عوامل اقتصادية مع العديد من العوامل السياسية لخلق الاجواء المناسبة لقيام اسرائيل بتكثيف جهودها من اجل العودة الى القارة الافريقية. وبينما ساعدت تلك العوامل في مجموعها على استعادة اسرائيل لزمام المبادرة في العمل على الساحة الافريقية، ادت في الوقت ذاته الى فقدان العرب لزمام المبادرة السياسية والاقتصادية. واذا كانت سياسة الترغيب والترهيب التي اتبعها العرب في اوائل السبعينات قد ساهمت في ابعاد الافارقة عن اسرائيل، فان عودة المغازلة الافريقية ـ الاسرائيلية جاءت بسبب الفشل العربي في استخدام «جزرة الترغيب» وعجزهم عن التلويح «بعصا الترهيب». ولذلك شهدت الفترة التالية (١٩٨٢ ـ الآن) تراجع النفوذ العربي في افريقيا وتزايد النفوذ الصهيوني فيها وتصدع وحدة دول «منظمة الوحدة الافريقية» وتسارع سقوط دولها الواحدة تلو الاخرى في احضان الحكومة الامريكية.

المرحلة الخامسة:

وتشمل تلك المرحلة الفترة التي تلت قيام زائير باعادة العلاقات الديبلوماسية مع الكيان الصهيوني، وهي الفترة الممتدة منذ عام ١٩٨٢ وحتى الآن. وتتميز تلك المرحلة بتراجع العلاقات العربية الافريقية من جهة، واتساع نطاق العلاقات الاسرائيلية الافريقية من جهة ثانية، وقيام كل من ليبيريا وساحل العاج باعادة العلاقات الديبلوماسية مع الكيان الصهيوني. كما تتميز تلك المرحلة ايضا بتكثيف الاتصالات العلنية بين اسرائيل وعدة دول افريقية، بعد ان كانت تتم في الغالب تحت غطاء من السرية.

ورغم تعدد العوامل والقوى التي ساهمت في تقوية النفوذ الاسرائيلي في افريقيا خلال تلك الفترة، وبالتالي اضعاف النفوذ العربي، فان مسؤولية تلك التطورات تقع على عاتق عوامل ثلاثة رئيسية هي:

١ ـ تفكك وحدة الصف العربي وانعدام وجود سياسة عربية واضحة تجاه افريقيا وسقوط الاجماع العربي الخاص بحل القضية الفلسطينية، وهي تطورات تأثرت كثيرا بخروج مصر من معادلة الصراع العربي ـ الاسرائيلي وانعزال الجزائر وتزايد المخاوف الامنية لدول الخليج بسبب الحرب العراقية ـ الايرانية.

٢ ـ تعرض افريقيا لازمة اقتصادية ومالية حادة وذلك بسبب الجفاف وانخفاض اسعار الصادرات وتراجع حجم المعونات العربية وغير العربية وتزايد الديون الخارجية والتي تقدر اليوم بنحو ١٧٠ مليار دولار، تكاليف خدمتها السنوية بلغت ٢٥ مليار دولار.

٣ ـ تزايد اهتمام دول الغرب بوجه عام، وامريكا بوجه خاص، بالقارة الافريقية واتجاهها جميعا الى التعاون مع اسرائيل والاشتراك في تمويل مشاريعها ومعوناتها للدول الافريقية.

وبينما ادت زيادة حدة الازمة الاقتصادية والغذائية في العديد من دول القارة الافريقية الى تزايد حاجة تلك الدول للمعونات الامريكية، قادت الى تحسين فرص عودة النفوذ الاسرائيلي الى القارة الافريقية. وبينما ساهمت الاوضاع المالية والتجارية في توجيه مختلف الحكومات الافريقية الى الاهتمام بالقضايا الاقتصادية، دفعتها الى الابتعاد عن الخوض في القضايا السياسية، خاصة ما كان منها مصدرا لاثارة حساسية وغضب الحكومة الامريكية. ومن ناحية اخرى، قامت حكومة الكيان الصهيوني باستخدام نفوذها لدى الحكومة الامريكية وحث الاخيرة على رفع مستوى المعونات التي تقدمها للدول الافريقية المتعاطفة مع وجهة النظر الاسرائيلية والمتجاوبة مع السياسة الامريكية والمناوئة للوجود والنفوذ العربي والسوفياتي في القارة الافريقية.

وعلى سبيل المثال، قامت اسرائيل في اواخر عام ١٩٨٢، وبعد ابداء موبوتو استعداده للتعاون في خدمة اهداف اسرائيل في افريقيا، بالضغط على الحكومة الامريكية ومطالبتها بزيادة المعونات لزائير واستقبال الرئيس موبوتو في العاصمة الامريكية. وفي شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣ قام شارون بزيارة زائير للمرة الثانية حيث وقع مع حكومتها على اتفاق عسكري ينص على قيام الكيان الصهيوني بتزويد جيش زائير بالاسلحة وقيام المؤسسة العسكرية الاسرائيلية بالاشراف على عملية اعادة بناء وتدريب ذلك الجيش. ونتيجة لضغوط اسرائيل ومواقف موبوتو، قامت اللجنة المختصة في الكونغرس الامريكي في شهر آب (اغسطس) عام ١٩٨٣ باتخاذ قرار ينص على زيادة المعونات الامريكية لزائير، وارسال بعثة لتقدير احتياجاتها من الاسلحة واعادة جدولة ديونها لامريكا. ومما تجدر الاشارة اليه في هذا المجال ان اللجنة التي اتخذت تلك القرارات كانت اللجنة نفسها التي اتخذت قرارا في العام السابق (١٩٨٢) بوقف المعونات الامريكية لزائير. وفي الوقت ذاته نجحت القوى الصهيونية ايضا في اقناع الحكومة الامريكية باستقبال موبوتو في العاصمة واشنطن وضمان الاستثمارات الامريكية في بلاده.

ومع اتضاح دور اسرائيل في العلاقة الافريقية ـ الامريكية وقدرتها على مساعدة اصدقائها من الافارقة في واشنطن، قامت حكومة ليبيريا في شهر آب (اغسطس) ١٩٨٣ بتلبية الرغبة الامريكية واعادة العلاقات الديبلوماسية مع الكيان الصهيوني، كما قام الرئيس الليبيري السيد دو بزيارة رسمية الى

اسرائيل في الشهر نفسه. وفي اوائل عام ١٩٨٤ قام الرئيس الاسرائيلي حاييم هيرتزوغ، المولود اصلا في جنوب افريقيا، بزيارة كل من زائير وليبيريا بصفة رسمية.

وفي شهر ايار (مايو) ١٩٨٥ قام موبوتو بزيارة اسرائيل وذلك بعد حصوله على ثمن مناسب من امريكا وحكومة الكيان الصهيوني، حيث تم توقيع اتفاقات للتعاون الشامل بين البلدين. ولقد ذكرت مجلة الايكونومست البريطانية ان اسرائيل عرضت على موبوتو خلال تلك الزيارة تقديم قروض لبلاده لتغطية نصف مشتريات زائير من الاسلحة الاسرائيلية. والى جانب ذلك قامت الحكومة الاسرائيلية بالموافقة على ضمان الاستثمارات اليهودية، الاسرائيلية وغير الاسرائيلية في زائير، وتقديم الوعود بالعمل على مضاعفة تلك الاستثمارات. وفي اواخر عام ١٩٨٥ اجتمع بيرز، رئيس وزراء اسرائيل، برئيس حكومة ساحل العاج في جنيف حيث اعلن بعد ذلك عن اعادة العلاقات الديبلوماسية بين البلدين. وبذلك اصبح عدد الدول الافريقية التي تقيم علاقات ديبلوماسية مع الكيان الصهيوني ثمان، هي: مالاوي، سوازيلاند، ليسوتو، جنوب افريقيا، مصر، زائير، ليبيريا وساحل العاج.

وخلال السنوات الاخيرة تعددت زيارات الوفود الاسرائيلية لافريقيا، كما اتجهت الحكومات الاسرائيلية ـ على ما يبدو ـ الى التركيز على العلاقات الاقتصادية واستخدام مبيعات السلاح كمدخل للتغلغل في تلك القارة، ولقد نتج عن ذلك زيادة حجم التجارة الاسرائيلية مع العديد من دول القارة الافريقية، وزيادة عدد الخبراء الاسرائيليين العاملين في تلك القارة، وزيادة التعاون في مجال الاستخبارات العسكرية بين الموساد الاسرائيلي والاجهزة المماثلة في عدة دول افريقية. ولقد ذكرت المصادر المختلفة ان تجارة اسرائيل مع افريقيا ارتفعت من حوالي ٣٠ مليون دولار عام ١٩٧٣ الى حوالي ٢٢٠ مليون دولار عام ١٩٨٤، وذلك الى جانب تجارة السلاح والتي تقدر قيمتها السنوية بنحو ٤٠٠ مليون دولار، معظمها مع حكومة جنوب افريقيا العنصرية. وقد ذكرت صحيفة معاريف الاسرائيلية بتاريخ ٢١/٨/١٩٨٤ ان قيمة العقود التي تم توقيعها بين الشركات الاسرائيلية ومختلف دول وشركات القارة في ذلك العام بلغت نحو ٢ مليار دولار.

اما بالنسبة لعدد الخبراء الاسرائيليين العاملين في افريقيا، فيقدر الآن بنحو ١٢٠٠٠، حوالي ٣٠٠٠ منهم في زائير، ٥٠٠٠ في جنوب افريقيا، ٤٠٠٠ موزعين في ٢٢ دولة اخرى. ويقدر حجم الجالية الاسرائيلية في جنوب افريقيا بنحو ٢٥٠٠٠ شخص.

وعلى اثر اعادة العلاقات مع ساحل العاج قام وفد اسرائيلي بزيارة عدد من الدول الافريقية، كما قام مسؤول اسرائيلي بالادلاء بتصريح هام بعد انتهاء تلك الزيارة مفاده ان العام الحالي (١٩٨٦) سيشهد اعادة العلاقات الديبلوماسية مع ٣ ـ ٤ دول افريقية جديدة، واقامة علاقات ديبلوماسية غير كاملة مع ٢ ـ ٣ دول اخرى. ولقد ذكرت صحيفة نيويورك تايمز بتاريخ ٢/٣/١٩٨٦ ان الدول المرشحة للقيام باعادة العلاقات مع اسرائيل هي كينيا، غينيا، غانا، الكاميرون، جابون، توجو. كما ذكرت تلك الجريدة ان موزامبيق واثيوبيا تتجه نحو التقارب مع اسرائيل، وان تشاد والموريش تعتبران ايضا من الدول المرشحة لاقامة علاقات سياسية وغير سياسية مع الكيان الصهيوني.

● التغلغل الاسرائيلي في افريقيا: ●
الاهداف والاساليب

ان اتجاه الكيان الصهيوني الى القارة الافريقية جاء ضمن اطار العمل على كسر الحصار العربي وتحقيق مطامع الصهيونية العالمية في السيطرة على اسواق واستغلال ثروات تلك القارة، وبالتالي محاصرة وضرب المصالح العربية. ومن ناحية اخرى، اتجهت اسرائيل وبمساعدة القوى الاستعمارية القديمة والجديدة، الى ترسيخ مواقعها في تلك القارة واقامة علاقات ديبلوماسية مع اكبر عدد ممكن من دولها، وذلك بهدف الحصول على الشرعية الدولية ورعاية مصالح ومواقع الغرب في تلك القارة. وبسبب تداخل الاهداف السياسية مع الاهداف الاقتصادية، وكون تلك الاهداف ذات علاقة جدلية بالقضايا الامنية، فان الكيان الصهيوني اتجه الى العمل في كل المجالات واغتنام كافة الفرص المتاحة وأخذ كل ما كان من الممكن الحصول عليه خلال المراحل المختلفة دون تردد. وتبعا لطبيعة العلاقات والاتصالات والنشاطات الاسرائيلية في افريقيا، يمكن تقسيم اهداف الكيان الصهيوني تجاه تلك القارة الى اهداف اقتصادية وسياسية وأمنية.

أ ـ الاهداف السياسية:

وتشمل مجموعة الاهداف الرامية الى الخروج من العزلة السياسية، والحصول على المزيد من الشرعية الدولية، وافشال الجهود العربية التي تحاول احكام الحصار حول الكيان الصهيوني، وخلق ظروف دولية اكثر ملاءمة لتحقيق الاهداف الصهيونية، السياسية وغير السياسية. وبالتحديد يمكن حصر أهم الاهداف في النقاط التالية:

١ ـ التغلب على العزلة السياسية التي فرضتها ظروف التحالف مع الغرب واغتصاب ارض وحقوق الشعب الفلسطيني، وتوفير امكانية التحرك على الساحة الدولية كدولة عادية تتمتع بالشرعية الدولية.

٢ ـ الحصول على اعتراف اكبر عدد ممكن من دول القارة الافريقية واقامة علاقات ديبلوماسية معها ليسهل القيام بنشاطات اخرى اقتصادية وامنية.

٣ ـ تأمين تأييد، او على الاقل، عدم معارضة غالبية الدول الافريقية لوجهة النظر الاسرائيلية في المحافل الدولية.

٤ ـ نفي الصورة العنصرية للكيان الصهيوني من خلال القيام بنشاطات اعلامية وثقافية وتقديم المعونات الاقتصادية والفنية.

٥ ـ كسب دعم السود في امريكا للمواقف والمطالب الاسرائيلية على الساحة الامريكية وذلك من خلال اقناعهم بتعاطف اسرائيل مع القضايا الافريقية.

٦ ـ افشال سياسة المقاطعة العربية.

ب ـ الاهداف الاقتصادية:

وتشمل مجموعة القضايا المتعلقة بفتح الاسواق الافريقية امام المنتجات الاسرائيلية والاستثمارات اليهودية من ناحية، والحصول على المواد الاولية وعناصر الطاقة من تلك القارة من ناحية ثانية، وبالتالي تحقيق ربط اقتصاديات بعض الدول الافريقية برباط من التبعية للاقتصاد الصهيوني. وبالتحديد يمكن حصر الاهداف الاقتصادية في النقاط التالية:

١ ـ زيادة الصادرات للخارج، وبالتالي زيادة الدخل من العملات الصعبة وتقليل حجم العجز في الميزان التجاري.

٢ ـ فتح الاسواق الافريقية امام التكنولوجيا الاسرائيلية ومنتجات صناعة الاسلحة الاسرائيلية، وبالتالي توفير امكانيات افضل لتطور تلك الصناعات وخفض تكلفة انتاج المعدات العسكرية.

٣ ـ الحصول على حاجة الصناعة الاسرائيلية من المواد الخام الافريقية، خاصة المعادن النفيسة والمعادن الاستراتيجية والنفط.

٤ ـ استغلال الفرص الاستثمارية، خاصة في مجال التعدين والصناعة.

٥ ـ كشف مدى العجز العربي عن تقديم المعونات الفنية وامداد القارة الافريقية باحتياجاتها من البضائع المصنعة، الاستهلاكية وغير الاستهلاكية.

جـ ـ الاهداف الامنية:

وتشمل مجموعة الاهداف المتعلقة بمجال الاستخبارات وصناعة الاسلحة والدفاع عن المصالح والمواقع الغربية، خاصة الامريكية، وبالتالي ضرب المصالح العربية واضعاف نفوذ العرب في تلك القارة. وبالتحديد يمكن حصر الاهداف الامنية في النقاط التالية:

١ ـ خلق قنوات للتعاون وتبادل المعلومات بين الموساد واجهزة الاستخبارات في بعض الدول الافريقية، وبالتالي تمكين الموساد من اقامة مراكز للاتصال وجمع المعلومات فيما يتعلق بنشاطات قوى التحرر الافريقية، ومنظمة التحرير الفلسطينية والاتحاد السوفياتي.

٢ ـ تقديم العون لنظام حكم الاقلية البيضاء في جنوب افريقيا، خاصة في مجال صناعة الاسلحة والتدريب العسكري، وذلك من اجل زيادة مقدرة واطالة عمر نظام التفرقة العنصرية.

٣ ـ القيام بالأعمال القذرة لصالح امريكا وتقديم الدعم العسكري لعملائها في تلك القارة من منظمات وانظمة حكم دكتاتورية، وهي المنظمات والانظمة التي يصعب على الحكومة الامريكية مساعدتها بطريق مباشر.

٤ ـ مقاومة الوجود والنفوذ السوفياتي في القارة الافريقية وضرب القوى والحركات ذات التوجهات الاشتراكية.

٥ ـ المساهمة في خلق اسباب ومبررات عدم الاستقرار السياسي، وتشجيع الحركات الانفصالية وضرب التوجهات الوحدوية لمنظمة الوحدة الافريقية.

٦ ـ المساهمة في الجهود الرامية الى ابقاء القارة الافريقية ضمن مناطق النفوذ الامريكية وتهأمين خضوع مواردها وثرواتها للرأسمالية العالمية.

٧ ـ نسف اسس ومقومات التضامن العربي الافريقي، وبالتالي حرمان العرب من افريقيا كعمق استراتيجي، سياسي واقتصادي وامني.

ـ اساليب التغلغل الاسرائيلي:

من اجل تحقيق الاهداف السابق ذكرها، قامت اسرائيل والمنظمات الصهيونية التابعة لها بتبني برامج متعددة للعمل على الساحات الافريقية والامريكية والاوروبية، مع ضمان قدر من التنسيق والتكامل بين تلك البرامج. الا ان تعدد النشاطات السياسية والاقتصادية والامنية، واختلاف اولويات العمل الاسرائيلية عن الامريكية في بعض الاحيان وعن اولويات العمل الافريقية في اغلب الاحيان، أدى الى تعثرخطة العمل الاسرائيلية في العديد من الحالات، وبالتالي عجزها عن تحقيق الكثيرمن اهدافها، اذ بينما تعارضت نشاطات بعض الشركات اليهودية مع المصلحة الاسرائيلية، كما يحدث الآن في غانا، تعارضت الاهداف الامريكية مع الاهداف الاسرائيلية بالنسبة لنظام حكم دو في ليبيريا. وعلى العموم، يمكن حصر اساليب العمل الاسرائيلية في النقاط التالية:

١ ـ تقديم المعونات الاقتصادية والفنية وارسال الخبراء الاسرائيليين للعمل مع الافارقة في مجالات الزراعة والصناعة والسياحة والخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم والتدريب، ويعتبر العمل في هذا المجال من أقدم وانجح النشاطات الاسرائيلية في افريقيا، وذلك بالاضافة الى قلة تكاليفه وتعدد فوائده بالنسبة للكيان الصهيوني.

٢ ـ تقديم المنح الدراسية للطلاب الافارقة للدراسة في فلسطين المحتلة واستقدام ضباط الجيش وتدريبهم في اسرائيل، ويعتبر العمل في هذا المجال وسيلة لغسل دماغ الطبقة المثقفة وضباط الجيش فيما يتعلق بطبيعة الصراع العربي الاسرائيلي وتجنيدهم للعمل في خدمة اجهزة المخابرات الاسرائيلية وربطهم بالمؤسسة العسكرية والاسلحة الاسرائيلية، ومما تجدر الاشارة اليه في هذا المجال ان رئيس جمهورية زائير السيد موبوتوورئيس جمهورية اوغندا السابق عيدي امين كانا قد تدربا في اسرائيل قبل استلام الحكم. وهذا يعني استخدام برامج التدريب العسكري والتعليم كجسر لاقامة عرى التعاون مع الطبقة المثقفة والطبقة الحاكمة والمؤهلة للحكم في افريقيا.

٣ ـ تنظيم الدورات التدريبية للقيادات الشعبية والعمالية، وذلك من اجل ترسيخ العلاقات بين المنظمات العمالية اليهودية، الاسرائيلية وغير الاسرائيلية، والمنظمات الافريقية. ولذلك اقام اتحاد العمال الاسرائيلي (الهستدروت) «معهد الدراسات الاسيوية والافريقية» في تل ابيب كما اقام اليهود في الخارج «مركز الخيارات السياسية» في مدينة لوس انجلوس الامريكية. وقد ذكرت جريدة واشنطن بوست بتاريخ ٨/٤/١٩٨٦ ان عددا كبيرا من قيادات السود في جنوب افريقيا حضروا الى اسرائيل ضمن برنامج تم

اعداده وتنسيقه بين المعهدين الاسرائيلي والامريكي. وتشمل مهمة تلك القيادات التدريب على عمليات تنظيم عمال جنوب افريقيا البالغ عددهم ١٢ مليون عامل في اتحاد واحد، واقامة المنظمات الاجتماعية لخدمة السود وتنظيم النساء الافارقة وذلك من اجل المساهمة في تولي الحكم بعد انتهاء نظام التفرقة العنصرية. وعلى الرغم من ان الزعيم الاسود توتورفض زيارة فلسطين المحتلة وكرر الانتقادات للكيان الصهيوني الا انه وافق على ذهاب القيادات الافريقية للمشاركة في الدورات التدريبية التي اقيمت خصيصا في اسرائيل.

٤ ـ تقديم المعونة العسكرية لانظمة الحكم الدكتاتورية ومساعدتها لدى امريكا من اجل الحصول على المعونات الاقتصادية والعسكرية. وخيرمثال على ذلك الخدمات التي قدمتها اسرائيل لرئيس زائيرورئيس ليبيريا. وبينما قامت اسرائيل بمساعدة رئيس دولة زائير عامي ١٩٧٧ و١٩٧٨ والمساهمة في القضاء على الثورة في منطقة شابا الغنية بالمعادن، قامت في اواخرعام ١٩٨٥ بمساعدة رئيس ليبيريا في القضاء على الانقلاب العسكري ضده. ويقال ان ذلك الانقلاب جاء بدعم من امريكا، وبالتالي فان موقف اسرائيل من ذلك الانقلاب كان متناقضا مع الموقف الامريكي. اما في جنوب افريقيا، فان مجالات التعاون شملت صناعة الاسلحة والتجارب النووية وتدريب قوات نظام حكم الاقلية البيضاء على الارهاب وتسويق البضائع الافريقية تحت اسماء اسرائيلية.

٥ ـ قيام الحكومة الاسرائيلية بضمان الاستثمارات اليهودية، والضغط على امريكا لضمان الاستثمارات الامريكية، وذلك كما حدث في زائير في الفترة الاخيرة. ولقد نتج عن ذلك ابداء مجموعة من الشركات اليهودية استعدادها لاستثمار مبلغ ٤٠٠ مليون دولار في زائير في مجال الطيران والنقل والاستيراد والتصدير، وقيام الشركات الاسرائيلية بتكثيف وزيادة استثماراتها في كل من ليبيريا ونيجيريا.

٦ ـ اقامة علاقات تعاون في مجال الاستخبارات وتقديم المعلومات للحكومات الافريقية فيما يتعلق بمجالات الانقلابات الداخلية والنشاطات السوفياتية، وبالتالي مساعدة انظمة الحكم الفاشية والدكتاتورية على البقاء في الحكم والبطش بالمعارضة الداخلية وتكريس تبعيتها لامريكا.

وعلى العموم، تحاول اسرائيل تركيز عملها على الساحة الافريقية حول اربعة محاور رئيسية هي، زائير، ليبيريا، نيجيريا، وجنوب افريقيا. وبينما تحاول استخدام الاولى لترسيخ الشرعية السياسية وشق منظمة الوحدة الافريقية وقيام جناح سياسي افريقي بتبني وجهة النظر الاسرائيلية في المحافل الافريقية، تحاول استخدام الثانية كنموذج للتعاون ومثال لما تستطيع اسرائيل تقديمه من خدمات ومعونات للدول الافريقية، اما الثالثة فتحاول اسرائيل استخدامها لايضاح امكانية فصل العلاقات السياسية عن العلاقات الاقتصادية والعسكرية واثبات ان بالامكان اقامة علاقات التعاون في مجالات شتى في غياب التمثيل الديبلوماسي. أما في جنوب افريقيا فان التعاون يهدف اساسا الى ضمان بقاء واستمرار وحيوية نظام التفرقة العنصرية، وذلك لانه يعتبر اخرمعاقل الحركات الاستعمارية الاستيطانية في افريقيا، وبالتالي آخر مراكز الدفاع عن الكيان الصهيوني في فلسطين.

واذا كانت العلاقة مع زائير قد ضمنت للكيان الصهيوني الحصول على الماس وغيره من المواد الاستراتيجية، فان تدريب قوات موبوتو وتسليحها جعلها مؤهلة لضرب الحركات التحررية. وعندما ارسل موبوتو قواته الى تشاد في صيف عام ١٩٨٣، وقفت تلك القوات الى جانب القوات الفرنسية وخضعت لتوجيهات الضباط والمستشارين الاسرائيليين الذين كانوا يرافقونها. اما العلاقة مع ليبيريا فقد ضمنت للكيان الصهيوني مجالا واسعا لاستثمار رؤوس الاموال اليهودية والسيطرة على الاقتصاد الليبيري واجبار حكومتها على الاعتراف بالقدس عاصمة لدولة اسرائيل وذلك خلافا للقرارات الدولية والافريقية. وفي نيجيريا، وبسبب كونها اكبر الدول الافريقية، استمرت مجالات التعاون الاقتصادي والعسكري في التوسع على الرغم من عدم وجود علاقات ديبلوماسية. وتشير التقارير في هذا المجال الى ارتفاع عدد الخبراء الاسرائيليين العاملين في نيجيريا الى حوالي ٢٠٠٠ شخص، كما تشير الى اتساع مجالات التعاون لتشمل الصناعة والزراعة والسياحة، وذلك الى جانب بيع السلاح والتدريب العسكري.

ومما تجدر الاشارة اليه في هذا المجال ان نجاح اسرائيل في التغلغل في افريقيا لم يكن ليتحقق لولا مساعدة القوى الاستعمارية البريطانية والفرنسية والامريكية. وعلى سبيل المثال، نصت اتفاقية التعاون الاستراتيجي بين امريكا واسرائيل على اعطاء الكيان الصهيوني دوراً بارزاً في مساعدة دول العالم الثالث، وعلى السماح لبعض تلك الدول بانفاق جزء من المعونات الامريكية على شراء اسلحة اسرائيلية. وفي عام ١٩٨٥ قام الكونغرس الامريكي بمنح الكيان الصهيوني مبلغ ٢٠ مليون دولار وذلك من اجل تمويل المعونات والمشاريع الاسرائيلية في العالم الثالث. وقد صرحت صحيفة «دافار» في عددها الصادر في ٢٣/١/١٩٨٦ بأن اسرائيل وقعت اتفاقية تعاون مماثلة مع حكومة المانيا الغربية، وذلك من اجل اقامة مشاريع تنمية اسرائيلية - المانية مشتركة في مختلف دول العالم الثالث. وبموجب تلك الاتفاقية التزمت حكومة المانيا الغربية ايضا بمساعدة الكيان الصهيوني على تسويق معارفه التكنولوجية في مجال الزراعة في الدول ذات العلاقة بالمانيا الغربية. وفي شهر آب (اغسطس) ١٩٨٣، وبعد قيام كل من زائير وليبيريا باعادة العلاقات الديبلوماسية مع الكيان الصهيوني، بدأت الخارجية الامريكية سلسلة من الاجتماعات مع المسؤولين في وزارة الخارجية الاسرائيلية نتج عنها:

أ - اقامة لجنة امريكية - اسرائيلية مشتركة لتنسيق العمل في العالم الثالث.

ب - قيام جورج شولتز باصدار قرار يقضي بوضع السفارات الامريكية في افريقيا تحت تصرف الممثلين الاسرائيليين الرسميين وغير الرسميين.

جـ - تبني امريكا لسياسة تقوم على التساهل في تقديم المعونات الاقتصادية للدول الافريقية المتعاونة مع اسرائيل، واستخدام تلك المعونات كوسيلة لاغراء عدد اكبر من الدول الافريقية على الاعتراف بالكيان الصهيوني.

● نتائج وتوجهات عامة ●

يشير تاريخ العلاقات العربية الافريقية على مدى الثلاثين عام الاخيرة الى تأثر تلك العلاقات بتوجهات ومواقف السياسة المصرية من ناحية، ودور مصر ضمن مجموعة الدول العربية من ناحية ثانية. اذ بينما شهدت فترة الستينات واوائل السبعينات قيادة مصر للعالم العربي وقواه التحررية، شهدت ايضا تقدما ملحوظا في العلاقات العربية الافريقية واتجاه افريقيا بوجه عام الى التضامن مع الدول العربية ودعم وجهة النظر الفلسطينية فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية. الا ان تراجع دور مصر العربي اثر قيامها بتوقيع معاهدة سلام مع الكيان الصهيوني ادى الى تصدع العلاقات العربية الافريقية واتجاه العديد من دول القارة الافريقية الى مغازلة الكيان الصهيوني والتردد في اتخاذ المواقف المبدئية الصريحة من دور اسرائيل ومطامعها في المنطقتين العربية والافريقية. وبوجه عام تطورت العلاقات العربية الافريقية في غياب سياسة عربية واضحة ومحددة تجاه افريقيا، ونمت من خلال العلاقات الثنائية بين بعض الدول العربية والدول الافريقية، وتأثرت تأثرا كبيرا بعوامل التغير التي عاشتها تلك القارة، خاصة السياسية منها، واتجهت الى التلاؤم مع القدرة العربية على تقديم المعونات المالية لمختلف الدول الافريقية.

وكما اشرنا سابقا قامت علاقات التعاون بين العرب والافارقة في الستينات على اساس التقاء المواقف المبدئية واتجاه القوى العربية والافريقية الرئيسية وجهة تحررية مناوئة للاستعمار الغربي ونظمه ومؤسساته الاقتصادية. وخلال السنوات العشر الاخيرة، وبسبب سقوط الاجماع العربي الخاص بالقضية الفلسطينية وتزايد العائدات النفطية وتراجع اهمية ونفوذ القوى التحررية العربية، أصبح المال يتحكم في طبيعة واتجاهات العلاقات العربية الافريقية. ولذلك اتجهت غالبية الدول الافريقية الى التجاوب مع المواقف السياسية للدول العربية بقدر تجاوب العرب مع احتياجات وطلبات تلك الدول من المعونات المالية. وهكذا اصبحت المصلحة الاقتصادية تملي المواقف السياسية، كما أصبحت المعونات العربية تتنافس مع المعونات الامريكية والاسرائيلية في اغراء واحيانا شراء المواقف السياسية لعدد من الدول الافريقية.

الا ان تحكم العلاقات الثنائية - واحيانا العلاقات الشخصية بين الحكام العرب والافارقة - في معظم المعونات العربية جعل تلك المعونات تفتقد الهوية السياسية والهوية الاقتصادية والهوية الحضارية، الثقافية منها والاعلامية. وبسبب تخلف العرب اقتصادياً وتكنولوجيا، وتشابه البنى الاقتصادية العربية مع البنى الاقتصادية الافريقية عجز العرب عن الاسهام في تقدم الصناعة الافريقية كما فشلت المعونات العربية في خلق نوع من الاعتماد المتبادل بين الاقتصاديات العربية والاقتصاديات الافريقية. وبسبب فقدان الهوية السياسية ساهم المال العربي في السنوات الاخيرة في تدعيم بعض انظمة الحكم الافريقية المتعاونة مع الكيان الصهيوني. اذ بعد قيام حكومة زائير باعادة العلاقات الديبلوماسية مع الكيان الصهيوني في منتصف عام ١٩٨٢ وبالرغم من قيام معظم الدول العربية بقطع علاقاتها الديبلوماسية

مع نظام حكم موبوتو ونتيجة لذلك، قام احد الاثرياء العرب بزيارة زائير وتوقيع اتفاقية لاستثمار مبالغ كبيرة من اموال العرب التي نهبها في اقتصاد زائير المنهار. وفي اواخر عام ١٩٨٤ قام ذلك الثري ايضا بالتعاون مع نظام جعفر نميري لتسهيل عملية تهريب يهود الفلاشا من السودان الى فلسطين المحتلة. ولقد ذكرت بعض المصادر الصحفية ان صفقة تهريب يهود الفلاشا من اثيوبيا عبر الاراضي والمطارات السودانية تم توقيعها في القصر الذي يملكه ذلك الثري في مدينة نيروبي وبحضور ارييل شارون.

والى جانب رأس المال الخاص الذي يقوم اليوم بتدعيم انظمة الحكم الدكتاتورية المتعاونة مع الصهيونية، تقوم عدة دول عربية بالتعاون مع زائير وجنوب افريقيا والتعامل مع اسرائيل بطرق مباشرة وغير مباشرة. وتشير العديد من التقارير الى قيام ثلاث دول عربية على الاقل بشراء اسلحة اسرائيلية، وبسبب اتفاقية التعاون الاستراتيجي بين امريكا والكيان الصهيوني وصل السلاح الاسرائيلي والتكنولوجيا العسكرية الاسرائيلية الى بعض الدول العربية بطريقة غير مباشرة، وذلك على شكل اجهزة فنية ونظم دفاع تم بيعها لشركات صناعة الاسلحة الامريكية والفرنسية والتي قامت بدورها بتصنيع الاسلحة وبيعها لتلك الدول.

ان خروج مصر عن الصف العربي وتوقفها عن القيام بمسؤولياتها القومية، وغياب دورها عن الساحة العربية من جهة، ووقوعها في فلك امريكا والرأسمالية العالمية من جهة ثانية، فتح الباب على مصراعيه لعودة النفوذ الاسرائيلي الى القارة الافريقية دون تحديات عربية حقيقية. وبسبب تراجع القدرة العربية على تقديم المعونات المالية للدول الافريقية وميوعة الموقف العربي الخاص بالقضية الفلسطينية افتقد العرب الارادة والقدرة على مواجهة التحديات الاسرائيلية على الساحة الافريقية. ومن الامثلة الصارخة على اهمال العرب وتقصيرهم، سكوتهم على مواقف حكومة نيجيريا رغم كونها بلدا مسلما وعضوا في منظمة الاقطار المصدرة للنفط. وقد صرح احد المسؤولين الاسرائيليين في سياق التعليق على اهمية نيجيريا وعلى اتساع مجالات التعاون معها، «بأن الوجود الاسرائيلي في نيجيريا يعني الوجود في افريقيا وان النجاح في كسبها يعني النجاح في هزيمة المقاطعة العربية».

ويتضح مما سبق ان التعاون المباشر بين الكيان الصهيوني والعديد من الدول الافريقية، والتنسيق غير المباشر بين بعض الدول العربية واسرائيل يتم اليوم بمباركة وتشجيع الحكومة الامريكية، اذ ان عودة تلك الانظمة الى الدوران في فلك التبعية للسياسة الامريكية فرض عليها التنسيق فيما بينها وتبادل الادوار في خدمة وحماية المصالح الامريكية، وذلك خلافا لتطلعات الشعوب العربية وحقوق الشعب الفلسطيني. وعلى العموم يبلغ عدد الدول الافريقية التي وقعت علاقات عسكرية وامنية مع الكيان الصهيوني ١٥ دولة، بينما بلغ عدد الدول ذات العلاقات التجارية نحو ٣٠ دولة.

ولما كانت المرحلة الحالية هي مرحلة عودة السيطرة الامريكية الى المنطقة العربية والافريقية، وتزايد اهمية اسرائيل كاداة بطش وارهاب استعمارية، وتصاعد حاجة معظم الدول الافريقية والعربية للمعونات والحماية الامريكية، فان من المتوقع ان تشهد السنوات القادمة تزايد نفوذ ومواقع ومصالح الكيان الصهيوني في القارة الافريقية. ومع تضاعف عدد انظمة الحكم الدكتاتورية وتدهور الاوضاع

الاقتصادية في مختلف دول العالم الثالث ستزداد الحاجة للسلاح الاسرائيلي والمعونات والحماية الاسرائيلية والامريكية.

وبناءا على نتائج التجربة العربية والتجربة الاسرائيلية في العمل على الساحة الافريقية يمكن تقديم بعض التوصيات التي يمكن ان تقف في وجه التغلغل الاسرائيلي في القارة الافريقية:

أ ـ على المستوى العربي:

ان موقع القارة الافريقية بالنسبة للعالم العربي، وارتباط حضاراتها ودياناتها بالحضارة العربية والديانة الاسلامية، وكبر حجم مساحتها وثراء مواردها الطبيعية، وكون اكثر من ثلثي العرب من سكانها، يجعلها موطنا عربيا رئيسيا وعمقا استراتيجيا لكافة الاقطار العربية. ولذلك يصبح الاهتمام العربي بتلك القارة امرا حيويا وضرورة حياتية، سياسية واقتصادية وامنية، لا يمكن انكارها او التغاضي عنها. الا ان سقوط الاجماع العربي فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية وتفسخ وحدة الصف العربي فيما يتعلق بمعظم القضايا السياسية والاقتصادية والامنية يجعل من المتعذر في ظل الظروف الراهنة قيام الدول العربية المتناحرة وذات الاتجاهات السياسية المتباعدة برسم وتبني استراتيجية موحدة تجاه القارة الافريقية. ولذلك يصبح خيار رسم برامج عمل محددة ومتعددة تقوم الدول العربية المختلفة بتبنيها احد الخيارات الاقدر على تنسيق الادوار العربية ورفع مستوى الاهتمام العربي بافريقيا في المرحلة الحالية. ومن اجل اعداد خطة عمل عربية ذات برامج محددة ومتعددة في مقدورها توجيه وتنسيق العمل العربي في القارة الافريقية نقترح تعيين لجنة من الخبراء العرب المعنيين بالشؤون الافريقية والاسرائيلية والقضايا التنموية وتكليفها بما يلي:

١ ـ القيام بزيارة معظم اقطار القارة الافريقية والاجتماع بالمسؤولين فيها وقياداتها الشعبية والثقافية، وذلك بهدف التعرف على مشاكلها واحتياجاتها السياسية والاقتصادية والثقافية.

٢ ـ الاجتماع بكافة المسؤولين العرب المعنيين بالشؤون الافريقية في مختلف الدول العربية واجهزة ومنظمات جامعة الدول العربية ومؤسسات الاقراض والتنمية العربية والاسلامية والمختصين في الجامعات العربية بالدراسات الافريقية.

٣ ـ تحديد الاخطار التي تواجه العرب في افريقيا واحتياجات الافارقة التي تدفعهم الى الارتماء في احضان الصهيونية، وبالتالي تحديد المسؤولية العربية تجاه تلك القارة.

٤ ـ تحديد القدرة والرغبة العربيتين على مواجهة الاحتياجات الافريقية والتصدي للتحديات الاسرائيلية في تلك القارة.

٥ ـ اعداد برامج العمل التي تتناسب مع قدرات وتوجهات مختلف الدول العربية بشكل يخدم الهدف العربي في مواجهة الاخطار الصهيونية وصيانة العمق العربي الاستراتيجي في القارة الافريقية.

وعلى العموم، لا بد وان تقوم خطة العمل العربية على اساس توفير وجود عربي كامل وشامل في القارة الافريقية من جهة، والاستفادة من تجارب الدول الاخرى في العمل في القارة الافريقية، خاصة التجربة الصهيونية والتجربة الصينية. وبسبب اهمية العامل البشري والعلاقات الانسانية فانه لا بد من التركيز

على برامج الخدمات الاجتماعية (الصحة والتعليم والعناية بالاسرة) والخدمات الفنية (التدريب الحرفي والتأهيل الوظيفي واعداد الكوادر القيادية والادارية) والخدمات الثقافية (الاعلام والنشر والصحافة والمكتبات)، وبرامج تنمية المجتمع (التنظيم النقابي واقامة مؤسسات التنمية التعاونية واقامة وحدات انتاج نموذجية وصناعية وزراعية وحرفية).

وبسبب أهمية التعليم والتدريب وتبادل الخبرات في مختلف المجالات فانه لا بد من قيام المنظمات والمؤسسات العربية غير الرسمية وغير الحكومية بدورها في مساعدة شعوب القارة الافريقية وتقريب وجهات النظر بين العرب والافارقة. وهذا يتطلب اتخاذ مجلس اتحاد الجامعات العربية قرارا يلزم كل جامعة عربية، بما في ذلك جامعات الضفة الغربية وقطاع غزة، بتخصيص عدد من المنح الدراسية للطلبة الافارقة غير العرب، واتخاذ مختلف الاتحادات العمالية والنقابية والمهنية قرارات باستضافة وفود من الاتحادات الافريقية واعداد برامج اعلامية وتدريبية لها في البلاد العربية، والقيام ايضا بارسال الوفود العربية لزيارة مختلف الاقطار الافريقية. ولأهمية الاعلام والثقافة في العلاقات العربية الافريقية فانه لا بد ان تأخذ اتحادات الكتاب والصحافيين والاعلاميين العرب دورها في مجال تبادل الخبرات والزيارات وتبني مشاريع الانتاج المشتركة.

ب - على المستوى الفلسطيني:

ان ارتباط النشاط الاسرائيلي في القارة الافريقية بالقضية الفلسطينية، وكون دول وشعوب وموارد واسواق تلك القارة ساحة من ساحات الصراع العربي الصهيوني بعيد المدى، يجعل للفلسطينيين دورا بارزا ومميزا في العلاقات العربية الافريقية. وفي غياب القدرة العربية على العمل الموحد، وميل بعض الدول العربية الى التغاضي عن فهم اهمية وتطورات مجريات الامور في القارة الافريقية، يصبح الدور الفلسطيني اساسيا في العمل على الساحتين العربية والافريقية. اذ بينما يصبح من الضروري قيام الجانب الفلسطيني بالتصدي للتحديات الصهيونية وملء بعض الفراغ الذي احدثه الغياب العربي، يصبح من الواجب ايضا قيام السياسيين والاعلاميين الفلسطينيين بالمساهمة في توعية الجانب العربي بالاوضاع في افريقيا وتوجيه العمل العربي للقيام ببعض مسؤولياته القومية والانسانية تجاه تلك القارة.

وبالتحديد نقترح قيام الجانب الفلسطيني بما يلي:

١ - العمل ضمن المنظمات والمؤسسات والمؤتمرات والاتحادات العربية، الرسمية وغير الرسمية، من أجل بلورة خطة العمل المطلوبة على المستوى العربي.

٢ - تشجيع «صامد» على اعداد برنامج عمل يستفيد من تجربتها الرائدة في مجال خلق قطاعات انتاجية معتمدة على المصادر والاسواق المحلية واعداد المرأة للقيام بدور اكثر فعالية في حياة المجتمع الاقتصادية والسياسية، ومن ثم حث صناديق التنمية والاقراض العربية والدولية على تمويل ذلك البرنامج وتوفير متطلبات تنفيذه.

٣ - تبني فكرة انشاء معهد عربي للدراسات الافريقية يتولى القيام بالمهام التالية:

أ - اعداد البحوث والدراسات المتعلقة بمختلف القضايا الافريقية السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ب - اعداد الدورات التدريبية الخاصة بالقيادات الافريقية، الطلابية والنقابية والاقتصادية، وذلك بهدف تدريبها على امور التنظيم والقيادة والادارة وخدمة المجتمع بوجه عام.

جـ - عقد الندوات الفكرية والاعلامية والثقافية ودعوة المختصين من العرب والافارقة للمشاركة فيها وذلك بهدف خلق الاجواء المناسبة لقيام تفاعل خلاق منتج بين الجانبين.

د - استضافة بعض المفكرين والكتاب والصحافيين والباحثين للعمل في المعهد لفترات زمنية محدودة والتعرف على اوضاع وحضارة وتطلعات الشعوب العربية.

هـ - عقد دورة سنوية لتثقيف اعضاء السلك الديبلوماسي العربي العاملين في القارة الافريقية والمعينين للعمل فيها، وذلك بهدف تعريفهم بأوضاع تلك القارة ومشاكلها وحضارات وتطلعات شعوبها وخلفية وثقافة حكامها وما ينتظرهم من تحديات صهيونية اثناء عملهم فيها.

٤ - اختيار مشاريع العمل بالتركيز على المشاريع الصغيرة ذات الانتاج السريع واقامة علاقات وطيدة بأكبر عدد ممكن من المواطنين:

أ - ارسال الاطباء وفتح العيادات الصحية في المدن والارياف، الثابتة والمتنقلة.

ب - ارسال المهنيين والفنيين ومعدات التدريب لتأهيل الشباب على الاعمال الحرفية والمهنية والمحاسبية.

جـ - فتح ورش الحدادة والنجارة ومصانع الحرف اليدوية بالاعتماد على تجربة وخبرة «صامد» في هذا المجال.

٥ - حصر الدعم المادي الفلسطيني ضمن الاطر الشعبية والنقابية وحركات التحرير الوطنية.

وبغض النظر عن برامج العمل العربية والفلسطينية المقترحة، فان من المتوقع ان تشهد المرحلة القادمة اتساع النفوذ الصهيوني في القارة الافريقية، وذلك بسبب تزايد المد الاستعماري وتراجع المد الثوري على الساحتين العربية والافريقية وتكاثر اعداد انظمة الحكم العربية والافريقية ذات الارتباط بالسياسة الامريكية. واذا كان العمل العربي على مستوى الدول والجامعة العربية سيبقى أسير اطر العمل الدولية الرسمية، فان على العمل الفلسطيني ان يبقى خارج تلك الاطر بقدر الامكان. اذ ان تمتع حركات التحرر الوطنية باحترام معظم شعوب القارة الافريقية من ناحية، واتجاه انظمة الحكم الدكتاتورية الى اضطهاد شعوبها واستباحة ثروات بلادها، يجعل العمل على المستويات غير الرسمية اقدر على افادة الشعوب الافريقية واقدر على كسب ودها وتقديرها على المدى الطويل.

وعلى المستويين العربي والفلسطيني، الرسمي وغير الرسمي، لا بد من توجه الاهتمام المناسب بكشف حقيقة وابعاد العلاقة الاقتصادية والامنية التي تربط نظام التفرقة العنصرية في جنوب افريقيا بنظام التفرقة العنصرية في فلسطين. اذ ان كون جنوب افريقيا اهم سوق لمبيعات السلاح الاسرائيلي ومن الاسواق الرئيسية لمنتجات اسرائيل غير الحربية، ومركزا صهيونيا للانطلاق داخل افريقيا والمساهمة في ضرب قوى التحرر الافريقية والمصالح العربية، يجعل العمل على اسقاط نظام حكم الاقلية البيضاء في جنوب افريقيا عملا في اتجاه اسقاط المؤسسة الصهيونية. ومما يوضح اهمية تلك العلاقة من وجهة النظر العربية ان استثمارات مواطني جنوب افريقيا في اسرائيل بلغت قيمتها في عام ١٩٨٤ نحو

٣٥ بالمائة من مجموع الاستثمارات الخارجية في الاقتصاد الصهيوني، كما ان عدد العاملين في جنوب افريقيا من الصهاينة بلغ عام ١٩٨٥ نحو ٢٠٠٠٠ شخص. ومن وجهة النظر الافريقية تعتبر اسرائيل اهم قوى الدعم لنظام حكم جنوب افريقيا، خاصة فيما يتعلق بالامدادات الحربية والتدريب العسكري وتسويق منتجات جنوب افريقيا في الاسواق العالمية.

ولقد قال استاذ الدراسات الافريقية في الجامعة العبرية، السيد مايكل ويد، «بأنه على الرغم من تعدد الدول التي تتعامل تجاريا مع حكومة جنوب افريقيا، الا انه لا يوجد بلد في العالم دافع عن نظام التفرقة العنصرية من خلال استخدام القوة مثل اسرائيل. ولذلك اتجهت اسرائيل الى اقامة علاقات حميمة مع جنوب افريقيا بالتركيز على القضايا الامنية».. ويضيف الاستاذ الاسرائيلي فيقول «ان اسرائيل تجد صعوبة كبيرة في فهم القضايا العالمية وتحديد موقعها من تلك القضايا وعلاقاتها بها، وذلك لأنها تنظر الى تلك القضايا من خلال مصلحتها على المدى القصير فقط.

واذا كانت الصورة على المدى القصير تبدو ـ من وجهة النظر العربية ـ قاتمة ولا تدعو الى التفاؤل، فان سقوط نظام جنوب افريقيا العنصري، والذي يبدو مؤكدا خلال العقد القادم، سيكفل تحول السياسة الاسرائيلية تجاه افريقيا من موقع الهجوم الذي تتمتع به اليوم الى موقف الدفاع عن النفس. ولذا لا بد وان تبنى استراتيجية العمل العربية على اساس التمسك بالثوابت والمبادىء والسير في اتجاه حركة التاريخ والالتزام بالعمل على الاسراع في اسقاط نظام حكم الاقلية البيضاء في جنوب افريقيا، واقامة العلاقات الوطيدة مع الشعوب الافريقية ذات المصلحة الحقيقية في بناء علاقة عربية ـ افريقية سليمة ومنتجة على المدى الطويل.

العوامل الاقتصادية في سياسة الولايات المتحدة الاميركية بافريقيا

سعد الفيشاوي

تقوم الولايات المتحدة الامريكية بدور القوة الرئيسية والموجهة للاستعمار الجديد في افريقيا. والمعروف ان التقسيم الاستعماري لافريقيا بين الدول الامبريالية جرى دون مشاركة الولايات المتحدة، فقد اجرت بريطانيا وفرنسا وبلجيكا والبرتغال واسبانيا هذا التقسيم بعد استبعاد المانيا، لذا، انتهزت الامبريالية الامريكية نهوض النضال الوطني التحرري في القارة الافريقية بعد الحرب العالمية الثانية، الذي اسفر عن انهيار الامبراطوريات الاستعمارية كفرصة لتعزيز مواقعها على حساب الدول الاوروبية الغربية.

وتتحدد سياسة الولايات المتحدة الامريكية في البلدان الافريقية لا بالاعتبارات الجغرافية ـ السياسية، بل بسعيها الى الاستيلاء على مصادر المواد الخام التي اصبحت في ظروف ازمات الطاقة والمواد الخام المستفحلة، تكتسب بالنسبة للولايات المتحدة، أهمية متزايدة. وفي الاعوام الاخيرة اخذ ممثلو الادارة الامريكية يعربون بصورة متواصلة عن قلقهم مما يسمى تبعية الولايات المتحدة لمصادر التزويد الاجنبية. وعلى وجه التحديد شاع رأي مؤداه ان الولايات المتحدة حققت، في الوقت الحاضر، الاكتفاء الذاتي بخمسة من انواع المواد الخام المعدنية الـ٢٧ الاكثر اهمية بالنسبة للاقتصاد.

وهذا ما تظهره حسابات الاقتصاديين. بالرغم من ان الولايات المتحدة تملك على نحو افضل من بلدان السوق المشتركة واليابان، مصادر ذاتية للمواد الخام، الا انها سدت، في نهاية السبعينات، حاجاتها الى الانواع الرئيسية من المواد الخام المعدنية عن طريق الاستيراد من البلدان النامية ومن ضمنها بعض البلدان الافريقية مثل نيجيريا وزائير والجابون والجزائر وجمهورية جنوب افريقيا وليبيريا وزامبيا بالمقادير الآتية (بالنسبة المئوية):

المطاط الطبيعي	١٠٠	الكوبالت	٧٩	الفضة	٣٣
القصدير	١٠٠	الحجر الفلوري	٦٢	التنجتين	٣١
البوكسيتات	٩٠	النفط ومشتقاته	٤٣	المنجنيز	٢٨

الثيوبيوم	٨٤	الزئبق	٤١	النحاس	١٧
				الحديد	١٠

ويرى الاقتصاديون الامريكيون ان حاجة الولايات المتحدة الى المواد الخام المعدنية من البلدان النامية سوف تزداد دائما.

وفي الاعوام الاخيرة شددت الاوساط الامريكية الحاكمة، بصورة ملحوظة، هجمتها الاقتصادية في افريقيا، معتبرة اياها:

اولا: مصدرا لموارد الوقود والخامات.

ثانيا: مجالا لتوظيف رأسمالها وسوقا واسعة للبضائع الامريكية.

وتؤكد ديناميكية التجارة الامريكية مع البلدان الافريقية وسياسة التوظيفات الاساسية على انه يطرح في المرتبة الاولى المطلب المتعلق بالحصول على المواد الخام الهامة للاقتصاد الامريكي بانتظام، الامر الذي صار الميزان التجاري الامريكي بنتيجته يتصف بعجز مستمر، وهذا الجدول يبين مقدار صادرات الولايات المتحدة الى البلدان الافريقية ومقدار وارداتها من هذه البلدان.

السنة	مقدار الصادرات	مقدار الواردات
١٩٧٧	٥,٥ (مليارد دولار)	١٧,١ (مليار دولار)
١٩٧٩	٦,٣ (مليارد دولار)	٢٤,٤ (مليار دولار)
١٩٨٠	٩,١ (مليارد دولار)	٢٤,٤ (مليار دولار)
١٩٨٠	(مصدر آخر)	٣٢,٣ (مليار دولار)

وبلغ العجز في الميزان التجاري للولايات المتحدة مع افريقيا اقصى المقادير في سنة ١٩٨٠ ـ ٢٥,٣ مليار دولار، كما يشكل النفط المادة الرئيسية من واردات الولايات المتحدة من افريقيا. ففي سنة ١٩٨٠ بلغت حصة الوقود المعدني (النفط الخام بالدرجة الرئيسية) قرابة ٩٠ بالمئة من مجموع قيمة الاستيرادات من بلدان افريقيا النامية، وفي سنة ١٩٨٢ شكلت ٨٧ بالمئة تقريبا. ويحدد حجم وقيمة النفط عجز الميزان التجاري للولايات المتحدة مع نيجيريا (٧,٧ مليار دولار في سنة ١٩٨١) ومع انجولا (٦٣٦ مليون دولار) والجابون ٣٠٤ مليون دولار.

وتعتبر البضائع الاستوائية التقليدية جزءاً آخر مكوناً للاستيرادات الامريكية من البلدان الافريقية كالبن والكاكاو والسكر الخام والشاي وغيرها. ويتصدر قائمة المواد الخام المعدنية: الذهب والبلاتين والنحاس والكوبالت والنيكل والالمنيوم والمنجنيز، واكبر البلدان المصدرة الى السوق الامريكية هي نيجيريا (النفط)، والجزائر (النفط والغاز)، وجمهورية جنوب افريقيا (المعادن: الذهب والبلاتين ومجوهرات الالماس)، وساحل العاج (البن والكاكاو)، وانجولا (النفط)، وزائير (الكوبالت والنحاس والالماس الصناعي)، وغانا (الكاكاو والالمنيوم)، والجابون وليبيريا و زامبيا.

وتتكون الموارد الافريقية البالغة الاهمية بالنسبة للاقتصاد الامريكي من المعادن التي لا تستخرج من الولايات المتحدة او توجد فيها كميات قليلة جدا: الكوبالت (من زائير وزامبيا)، ومعدن الكروم (من

جمهورية جنوب افريقيا وزيمبابوي)، والمنجنيز (من الجابون وجمهورية جنوب افريقيا) والالماس الصناعي (من زائير وجمهورية جنوب افريقيا وبتسوانا).

وتستخدم الصلات الاقتصادية بنشاط لتعزيز مواقع الولايات المتحدة، عموماً في القارة. وتعول واشنطن على ان تنعكس تبعية بلدان افريقيا الاقتصادية للولايات المتحدة على النهج السياسي الخارجي الذي تتبعه هذه البلدان. واخذت الاحتكارات الامريكية، بعد ان ثبتت مواقعها في صراع المزاحمة الحاد مع الشركات الاوروبية، تزيد توظيفات رأسمالها في افريقيا بسرعة.

وتساعد نقاط الارتكاز القوية التي أقامتها الشركات الامريكية في القارة الافريقية عن طريق التوظيفات الاساسية (على شكل فروع وشركات وشركات مختلطة بمساهمتها)، الى جانب ضمان المواد الخام المعدنية للاقتصاد الامريكي، بدرجة كبيرة على تعزيز مواقع الاحتكارات الامريكية في بلدان افريقيا، وعلى ابقاء هذه البلدان في مدار الاقتصاد الرأسمالي العالمي. وبالاضافة الى ذلك، تصبح البلدان الافريقية ،شأنها شأن البلدان النامية الاخرى، في ظروف ازدياد المنافسة في الاسواق العالمية، المشترى المتزايد الاهمية للبضائع الامريكية.

وتعيد الاوساط الحاكمة في واشنطن النظر تدريجيا في الموضوعة القائلة بأن المصالح الاقتصادية الرئيسية للولايات المتحدة الامريكية تكمن في جنوب افريقيا. فأخذت الحكومة الامريكية والشركات الامريكية المتعددة الجنسية، التي تواصل تطوير التعاون الشامل مع النظام العنصري في جمهورية جنوب افريقيا، وتستورد من هناك المواد الخام المعدنية الثمينة، وتقيم في الوقت الحاضر علاقات واسعة مع بلدان افريقية كثيرة، وبالدرجة الاولى، مع البلدان التي تم فيها العثور على مكامن غنية من ثروات باطن الارض.

ففي عام ١٩٦٠ الى عام ١٩٨١ ازدادت الاستثمارات الامريكية المباشرة في افريقيا سبع مرات. وحتى بداية عام ١٩٨٢ بلغت قرابة ٧ مليارات دولار (من ضمنها الاستثمارات في جمهورية جنوب افريقيا)، مما يشكل ما يزيد قليلا على ٣ بالمئة من مجموع الرأسمال الامريكي الموظف في الخارج، علما بأن الاستثمارات الامريكية المباشرة في بلدان افريقيا بلغت ٤٢٨٢ مليون دولار وفي جمهورية جنوب افريقيا ٢٦٣٦ مليون دولار[٥].

وتسعى الاحتكارات الامريكية الى توظيف رأسمالها، اساسا، مع ضمان الحصول على فائض الارباح، ولهذا فليس من قبيل الصدفة ان بلغت حصة استخراج النفط الافريقي العالي الربحية في نهاية عام ١٩٧٥ ما يزيد على ٥٥ بالمئة من الحجم العام لاستثماراتها المباشرة. ومما له دلالته ايضا أنه اذا كان النمو العام للتوظيفات الاساسية في افريقيا خلال فترة ١٩٥٠ ـ ١٩٨١ يبلغ ٤,٤٨ مليار دولار، فان الارباح، خلال نفس الفترة بلغت ١٢,٤ مليار دولار[٦]. ولا بد من الاشارة في هذا المجال الى ان المعدل الوسطي للربح من استثمارات الاحتكارات الامريكية في افريقيا هو اعلى بمرة ونصف تقريبا بالمقارنة مع بقية مناطق العالم.

وبالاضافة الى صناعة النفط، وظف قسم كبير من الاستثمارات الامريكية التي بلغت حتى بداية

عام ١٩٨٢ مقدار ٢٧٣٢ مليون دولار في صناعة التعدين وكذلك في الصناعة التحويلية بالقارة الافريقية[٧].

وتعطي الاوساط الامريكية الحاكمة في مخططاتها الاقتصادية والسياسية لنيجيريا اهمية خاصة في افريقيا. ففي واشنطن ينطلقون قبل كل شيء من ان نيجيريا هي اكبر شريك تجاري - اقتصادي للولايات المتحدة، وتتبوأ المرتبة الاولى من تجارتها مع افريقيا، والمرتبة الثانية بعد جمهورية جنوب افريقيا من حيث حجم توظيفات الرأسمال الامريكي في هذه القارة وواحدة من المراتب البارزة في وسط البلدان المصدرة للنفط الى السوق الامريكية. وتفيد المعطيات الامريكية بأن اهمية نيجيريا الاقتصادية بالنسبة للاحتكارات الامريكية ستزداد في الثمانينات الى حد كبير.

ولغرض تعزيز المواقع الاقتصادية، والسياسية في نهاية المطاف، فان الولايات المتحدة الامريكية تستخدم القارة الافريقية، بصورة فعالة، كسوق واسعة للبضائع الامريكية، فالصادرات الامريكية الى البلدان الافريقية الواقعة الى الجنوب من الصحراء زادت في سنة ١٩٧٨ على ٣,٥ مليار دولار، مما يزيد بمقدار ٢,٧ مرة قياسا الى عام ١٩٧٠ (١,٣ مليار دولار).

وبشكل عام، فقد بلغت صادرات الولايات المتحدة الى بلدان افريقيا الاستوائية ٢,٣ بالمئة من الحجم العام للصادرات الامريكية. وتعتبر نيجيريا وجمهورية افريقيا الجنوبية اكبر مستوردين للبضائع الامريكية. وتليهماساحل العاج، والسودان وزائير وليبريا وغانا والجابون وكينيا. وتتكون المواد الرئيسية للصادرات الامريكية الى افريقيا من الحبوب والارز ومعدات البناء والمناجم والطائرات والسيارات والجرارات ووسائل الاتصال وغيرها علماً بأن خمس صادرات الولايات المتحدة يتكون من المنتجات الزراعية.

ويشهد على الجمع بين الاهداف الاقتصادية والسياسية لدى صياغة الاستراتيجية الامريكية في افريقيا كذلك، واقع ان الحكومة، واوساط ارباب الاعمال في الولايات المتحدة الامريكية، تبذل جهودا منسقة ومنتظمة لتوسيع مواقعها في هذه المنطقة. ففي كانون الثاني عام ١٩٨١، بعثت الحكومة الامريكية الى افريقيا وفدا كبيرا يضم بالاضافة الى وزيري التجارة والزراعة عددا كبيرا من رجال الاعمال - ممثلي مختلف فروع الاقتصاد الامريكي، وبما ان الادارة الامريكية تركز في سياستها ازاء البلدان النامية، أساسا، لا على منحها «المعونة»، بل على تصدير الرأسمال الخاص اليها، فان رجال الاعمال استطلعوا الجو لتوسيع صادرات المنتجات الصناعية من الولايات المتحدة الى افريقيا، وتفقدوا مدى توفر الظروف لتغلغل الشركات الامريكية في الفروع الرئيسية لاقتصاد البلدان الافريقية، وبالدرجة الاولى، في صناعتي النفط واستخراج المعادن، ووضع الوفد نصب عينه هدف البدء بتنفيذ برنامج الادارة الامريكية حيال افريقيا، هذا البرنامج الذي يتمثل احد اقسامه في تعزيز مواقع رجال الاعمال الامريكيين في القارة. وتوثيق الصلات المباشرة مع القطاع الخاص في البلدان الافريقية، وتقليص مشاركة الولايات المتحدة في برامج «المعونة» الدولية، والامتناع عن تمويل مشاريع الفروع المساعدة

التي لا تجلب ارباحا مباشرة للاحتكارات الامريكية في البلدان المذكورة. وجعل سياسة «المعونة» تقوم على اساس تجاري.

وفي هذا المجال صار التركيز يجري في الآونة الاخيرة، أكثر فاكثر لا على الجانب الاقتصادي وحده، بل وعلى الجانب العسكري - الاستراتيجي لهذه «المعونة». واصبح ينظر الى هذه «المعونة» في واشنطن كأداة اضافية لتنشيط توسع الاحتكارات الامريكية في افريقيا وتوسيع الصادرات وزيادة التوظيفات الاساسية الامريكية في هذه المنطقة.

وتفيد معطيات وكالة التنمية الدولية بأن ٧٥ سنتاً من كل دولار مخصص لتقديم «المعونة» الاجنبية، تنفق في الولايات المتحدة لدفع قيمة البضائع والخدمات الامريكية. وعدا ذلك تحصل الولايات المتحدة لقاء القروض والسلف الممنوحة في اطر «المعونة» على الفوائد التي بلغت في السنة المالية ١٩٧٩ - ١٩٨٠ وحدها ٥١٨ مليون دولار.

وتنعكس التعديلات التي ادخلتها واشنطن على سياستها في افريقيا على اساس مراعاة التغيرات الجارية في افريقيا ايضا في برامج «المعونة» الامريكية الاقتصادية والعسكرية الى هذه القارة. وقبل كل شيء يبرز للعيان الانتقال من التركيز على استخدام «المعونة» في المشاريع الاقليمية للتنمية، الامر الذي كانت تتصف به الستينات وبداية السبعينات، الى التعاون مع بعض البلدان الافريقية على اساس ثنائي. وترى واشنطن ان مثل هذا الموقف سيساعد على ربط البلدان الافريقية بالولايات المتحدة بصورة اوثق.

ومن الضروري الاشارة، ايضا، الى ازدياد عدد الحاصلين على «المعونة» الامريكية بالمقارنة مع اواسط السبعينات. فاذا كانت «المعونة» الامريكية قد منحت في السنة المالية ١٩٧٥ - ١٩٧٦ الى ١٠ بلدان افريقية، فانها قدمت طبقا لبرنامج السنة المالية ١٩٨٠ - ١٩٨١ الى ٣٥ بلدا. وخلال الفترة من عام ١٩٦٢ الى عام ١٩٨٠ قدمت الولايات المتحدة الى البلدان الافريقية، على هيئة اعانات مجانية وقروض وسلف لتسديد ثمن الخدمات المقدمة عبر «المعونة» التكتيكية وغيرها، قرابة ١٤ مليار دولار، كانت حصة المعونة العسكرية منها تبلغ ٢٥٨٥ مليون دولار. وكانت كبرى الدول التي حصلت على المعونة «مقدرة بالمليون»: مصر - ٤٩٠٤ والمغرب - ١١٠٦، وزائير - ١٠٢٧، وتونس - ٨٧٤، ونيجيريا - ٣٥٤ وغانا - ٣٤٦، وليبيريا - ٣٠٣، وكينيا - ٢٨٤[٩]. وقد اعلن في الكونجرس الامريكي اكثرمن مرة، ان كل «المعونة» ينبغي ان تخدم اهداف تعزيز اسس العلاقات الرأسمالية الخاصة في بلدان افريقيا.

وبلغ اجمالي المبلغ الذي طلبته الادارة لغرض تقديم «المعونة» الاقتصادية والعسكرية الى افريقيا الاستوائية في السنة المالية ١٩٨٢ - ١٩٨٣ مقدار ١٠٨٣ مليون دولار. وقسم هذا المبلغ على النحو التالي: ٣٢٣ مليون دولار للمساعدة على التنمية على اساس ثنائي؛ ٣٢٥ مليون دولار خصص لما يسمى صندوق الدعم الاقتصادي الذي حل محل الصندوق السابق لدعم الامن؛ ١٩٢ مليون دولار خصص لبرنامج المعونة الغذائية؛ واخيرا خصص ٢٣٤ مليون دولار طبقا لبرنامج «المعونة» العسكرية لتمويل المشتريات الحربية، و٨,٧ مليون دولار لتدريب العسكريين من البلدان الافريقية[١٠].

وقدمت وكالة التنمية الدولية «معونة» اقتصادية الى ٤٥ بلدا افريقيا. وخصص القسم الاكبر من

«المعونـة» على اسـاس ثنـائي الى السـودان (٩٥ مليون دولار)، وكينيا (٥٨ مليون دولار)، وليبريا (٤٤ مليـون دولار)، وزائـير (٢٥ مليـون دولار)[11]، وخصص القسم الاساسي من «المعونة» العسكرية للسنة المالية ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣ الى السودان حيث طلبت الحكومة الامريكية من الكونجرس مبلغ ١٠١,٧ مليون دولارلتمـويـل المشتـريـات الحـربيـة وتـدريب العسكـريـين، والى جانب السودان خصصت «المعونة» العسكرية الامريكية الى كينيا (٣٦,٥ مليون دولار)، وزائير (٢١,٣ مليون دولار)، وليبيريا(١٥,٨ مليون دولار)، والكاميرون (١٠,٢ مليون دولار)[12].

وطبقـا لبـرنـامـج تدريب العسكريين قدمت «المعونة» كذلك الى تشاد والجابون وغانا وساحل العاج ومالوي ومالي ورواندا والسنغال وتوجو وفولتا العليا.

وحـين دعـا وزيـر الخارجية الامريكي السابق الكنسدر هيج الى زيادة «المعونة» على اساس ثنائي، وانطلاقا من الانتقاء الدقيق والصارم للمرشحين للحصول عليها، وحين ناشد الادارة «موازنة» القرارات بكل دقة، فانه كان يقصد، بالدرجة الاولى، بلدان افريقيا التي تمسك بزمام السلطة فيها القوى الرجعية المتمسكة بالاستراتيجية العسكرية للولايات المتحدة الامريكية.

وازداد الجـانب السيـاسي ـ العسكـري في سيـاسة الولايات المتحدة في افريقيا قوة خلال السنوات الاخـيرة. وقـد اصبحت اراضي عدد من البلدان الافـريقيـة والطرق المائية حول افريقيا (البحر الابيض المتـوسـط والبحـر الاحمر والمحيط الاطلسي والمحيط الهندي) تدرج من قبل البنتاجون ضمن مخططات الاسـتراتيجيـة العسكـريـة. ومن هنـا ولد سعي الولايات المتحدة المحموم، استنادا الى «المعونة» المالية والعسكرية المقدمة، بالدرجة الاولى، الى الانظمة الرجعية، الى توسيع التواجد العسكري في مناطق القارة الافريقية الهامة استراتيجيا وتأمين طرق النفاذ المضمونة الى مصادر النفط في افريقيا والشرق الاوسط.

الحواشي:

1. Agency for international development - Congressional presentation. Fiscal year 1980, Main Valuner.
2. Highlights of U.S. Export and import trade Dec. 1981.
3. Statistical Abstreat of the U.S. 1981 p. 846.
4. Financial tuies, London, April 4, 1981 P.4.
5. U.S. Business Investments in foreign countries, 1960, p. 92 Survey current Business, vai. 62, No. 8, August 1982 p. 22.
6. Survey of current Business, No 8 Aug. 1982, p. 22. statistical Abotract of the United States, 1981, p. 836, Ibidem, 1980, p.865.
7. P. 22
8. Control Bank of Niegeria. Annual report of Niegeria. Annual. report and statement of Accounts for the year ended 31st December 1980. Lagos, 1981, p. 94.
9. Ibid., (Ref. no. 3) pp. 839, 841.
10. Foreign Assistance and related Agencies. Approopriations for 1983. Hearingo before a subcommittee of the committee on Appreprations. House of Representatives, part 2, AID, Wash, 1982, p. 188.
11. Ibid., 187 - 188.
12. Ibid., part 4, pp. 187 - 188.

المجموعة الأوروبية وقضية فلسطين

المطالب العربية والمواقف الأوروبية

محمد خالد الأزهري

تمهيـــد:

وضـع المـراقبـون لتحـركـات السيـاسـة الاقليمية الاوروبية، عددا من الاحتمالات لمستقبل هذه السياسة على الساحة الدولية. والاحتمال الارجح لدى هؤلاء المراقبين هو ان اوروبا الغربية. من خلال سيـاستهـا الاقليميـة التي تسهـر عليهـا المجموعة الاوروبية، سوف تباشر دوراً اقليمياً في محيط الدول والمجموعات الدولية المتاخمة لحدودها وتشمل هذه الدائرة ثلاث مناطق اساسية، وهي افريقيا في جنوب الصحـراء، واوروبـا الشـرقيـة ثم ساحل البحر المتوسط فيما يسمى (السياسة المتوسطية)، والمجموعة العربية. وهكذا فان المصلحة الاوروبية تقتضي ايجاد تسوية للصراع العربي الاسرائيلي[1].

وقـد طالبت منظمـة التحـريـر الفلسطينية، والدول العربية باستمرار بدور تقوم به المجموعة ضمن الجهود القائمة لايجاد تسوية عادلة للصراع العربي الاسرائيلي والقضية الفلسطينية بشكل خاص.

وقـدم الفلسطينيـون مطـالبهم الى الطـرف الاوروبي من خلال موقعهم في الطرف العربي في الحوار العـربي الاوروبي، كمـا اهتم الطرف العربي عموماً بالدور الاوروبي بشكل فردي او جماعي، ونستطيع ان نقترب من طبيعة المطالب العربية الى دول المجموعة الاوروبية من جهة، والمواقف الاوروبية من هذه المطالب ومن ابعاد القضية الفلسطينية من جهة ثانية، بالاعتماد على مصدرين اساسيين:

اولهمـا: متـابعـة المطـالب العـربيـة بشأن فلسطين والمواقف الاوروبية منها في جلسات الحوار العربي الاوروبي، وخبرة السنوات العشر من عمر الحوار تقدم مادة كافية لهذه المتابعة.

وثـانيهمـا: المقـارنـة التي يمكن اجـراؤهـا بين ما ورد في البيانات الاوروبية التي صدرت حول الصراع العـربي الاسرائيـلي والقضيـة الفلسطينيـة وهي البيانات التي صدرت عن اعلى المستويات في المجموعة (مجلس الوزراء والمجلس الاوروبي).

١ ـ القضية الفلسطينية في بيانات المجموعة الاوروبية:

البيانات الاوروبية بشأن الصراع العربي الاسرائيلي، وما اشتملت عليه بشأن القضية الفلسطينية

ومنظمة التحرير الفلسطينية هي نوع من الطروحات المشتركة لدول المجموعة. وهي لا ترقى الى درجة المبادرة المتكاملة من جميع ابعاد القضية وان كانت هذه البيانات تشتمل على المبادىء العامة للتسوية من وجهة النظر الاوروبية.

وتوضح قراءة البيانات الاوروبية، ان المجموعة لم تسر في خط مستقيم بشأن مواقفها من ابعاد القضية الفلسطينية. لذا سوف نتعامل مع هذه الملاحظة من خلال مقارنة مجموعة من البيانات التي صدرت عن المجموعة في اوقات ومناسبات مختلفة وهي بيان لندن (حزيران ١٩٧٧) وبيان البندقية (حزيران ١٩٨٠) وبيان وزراء خارجية المجموعة في اذار ١٩٨٤، والى حد ما بيان دبلن (كانون الاول ١٩٨٤). وذلك على النحو التالي:

١ ـ أشار بيان لندن لعام ١٩٧٧ بالنسبة لمفهوم الحقوق الفلسطينية الى ضرورة أخذ حقوق الفلسطينيين المشروعة في الاعتبار عند اقامة سلام عادل ودائم في المنطقة أما بيان البندقية لعام ١٩٨٠ فيقرر ان القضية ليست قضية لاجئين وحلها يتم عن طريق تمكين الشعب الفلسطيني من حقه في تقرير المصير بصورة كاملة[٢].

أما بيان اذار ١٩٨٤ الصادر عن اجتماع وزراء خارجية المجموعة فنص على قبول حق تقرير المصير مع كل ما يترتب على ذلك. والنص على مفهوم الحقوق المشروعة بهذا الشكل يعد تفصيلا وردا على المطلب العربي المستمر عن مفهوم المجموعة لتقرير المصير الفلسطيني وحيث أن المفهوم العربي للحقوق الفلسطينية يتضمن حق العودة وتقرير المصير واقامة الدولة المستقلة فقد اعتبر البعض هذه الصيغة تقدما محدودا[٣].

٢ ـ وبالنسبة لحق الشعب الفلسطيني في اقامة دولة مستقلة، تحدث بيان حزيران ١٩٧٧ عن حق الشعب الفلسطيني في اقامة «وطن»، أما بيان البندقية ١٩٨٠ فلم يشر مطلقاً الى حق الفلسطينيين في اقامة وطن اودولة واكتفى البيان بايراد حقهم في تقرير المصير ويفهم من بيان ١٩٨٤ ضمنيا موافقة المجموعة على اقامة الدولة الفلسطينية.

٣ ـ وحول موقع منظمة التحرير من التسوية فقد نص البيان ١٩٧٧ على انه لا بد من اشتراك ممثلي الفلسطينيين في مفاوضات السلام ولكنه تجنب الاشارة للمنظمة، في حين نص بيان البندقية على ضرورة اشتراك كل الاطراف المعنية، ويدخل ضمنها الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية ولم تذكر المجموعة شيئاً عن المنظمة في اذار ١٩٨٤، وان كانت المجموعة قد عادت وذكرت باشتراك المنظمة في اي مفاوضات للسلام في بيان دبلن (كانون الاول ١٩٨٤)[٤].

ويلاحظ ان المجموعة لم تعترف في كافة بياناتها بان المنظمة هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني.

٤ ـ وعن الارض العربية المحتلة ومسألة الاستيطان الصهيوني لم يتضمن بيان ١٩٧٧ اي اشارة لهذا البعد، بينما اعتبر بيان البندقية ١٩٨٠ ان المستوطنات الاسرائيلية تشكل عقبة خطيرة في طريق السلام وان المجموعة تعتبر ان اي تعديلات في وضع السكان او الممتلكات في الاراضي العربية المحتلة عمل غير

مشروع في ظل القانون الدولي، كما اشار بيان مارس ١٩٨٤ الى ان الدول العشر تدعو الحكومة الاسرائيلية لوضع حد لسياستها الخاصة باقامة المستوطنات في الاراضي المحتلة فلم تضف المجموعة جديدا في هذه المسألة.

٥ ـ وبينما لم يشر بيان لندن لعام ١٩٧٧ لمسألة القدس، نجد ان بيان البندقية تضمن اعتراف دول المجموعة بالاهمية الخاصة لهذه المدينة لكل الاطراف المعنية وانها لا تقبل بأي مبادرة خاصة تهدف الى تغيير وضع القدس مما يعني، رفض المجموعة لاعتبار القدس عاصمة لاسرائيل[٥]. ولكن بيان اذار ١٩٨٤ عاد وأهمل موضوع القدس في الوقت الذي تعرضت فيه المدينة في هذه الفترة لمخططات بالغة الخطورة استهدفت الاماكن المقدسة الاسلامية والمسيحية. وكان من الضروري الاشارة لمسألة القدس بشكل محدد[٦].

٦ ـ وقد انفرد بيان اذار ١٩٨٤ بتسجيل دول المجموعة لارادتها في تطوير اعمال المجموعة الاوروبية لمصلحة السكان في الاراضي المحتلة وهو امر كان قد اثير في عمل لجان الحوار العربي الاوروبي من قبل.

وبغض النظر عن مساحة التباين في مواقف المجموعة، فان ذلك التباين يقول بوجود محددات او مؤثرات قد تكون من داخل او من خارج الاطار الذي تعمل فيه. فبيان حزيران ١٩٧٧ صدر قبل مبادرة الرئيس المصري انور السادات وزيارته للقدس المحتلة في خريف ذلك العام. بينما جاء بيان البندقية وقد عزلت مصر عن العالم العربي وحدثت الازمة المعروفة في جامعة الدول العربية ودخلت المنطقة في مرحلة عدم استقرار، ولو جزئي، بقيام الثورة الايرانية.

أما بيان اذار ١٩٨٤ فصدر وقد شل العمل العربي الجماعي والحوار العربي الاوروبي وتصاعدت درجة التوتر بين العملاقين في عهد «ريجان» ودخلت منظمة التحرير الفلسطينية في طور ازمة جديدة من الازمات التي تجابهها منذ قامت.

وبكلام آخر فان الحديث عن المبادرة الاوروبية تجاه القضية الفلسطينية يجب أن يؤخذ على ضوء مجموعة من الاعتبارات الذاتية (داخل المجموعة الاوروبية) والاقليمية (فلسطينياً وعربياً) والدولية (موقف القوتين الاعظم من التحرك الاوروبي).

٢ ـ القضية الفلسطينية في الحوار العربي الاوروبي:

تشير ادبيات ووثائق الحوار العربي الاوروبي خلال دورات انعقاده جميعا الى هيمنة القضية الفلسطينية بصفة خاصة، وقضايا الصراع العربي الصهيوني عموماً، على البعد السياسي للحوار بينما لم تحتل القضايا الاخرى مكانا يعتد به داخل جلسات الحوار.

وقد كان الجانب العربي معنياً بشكل خاص بالحصول على دعم للمطالب العربية حول الارض المحتلة، والقضية الفلسطينية، وبقي الجانب الاوروبي غامضا بالنسبة لهذه المطالب والمسائل المتعلقة بها[٧].

ومن واقع البيانات العربية في دورات انعقاد اللجنة العامة للحوار يتضح ان الجانب العربي طالما

استوضح الموقف الاوروبي من الابعاد الخاصة بقضية فلسطين ومن ذلك[8] قضية حقوق الشعب الفلسطيني، والانسحاب من الاراضي المحتلة (عام ١٩٦٧)، وموقف اوروبا من انشاء المستعمرات والاستيطان الاسرائيلي على الاراضي العربية المحتلة، وانتهاك حقوق الانسان الفلسطيني والعربي في الاراضي المحتلة والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره فوق ترابه الوطني، والمفهوم الاوروبي لهذا الحق.

ويمكن تناول المطالب العربية والمواقف الاوروبية منها على النحو التالي:

اولا: حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير:

سعى الجانب العربي الى اعتراف دول المجموعة الاوروبية كوحدة جماعية اوكدول منفردة صراحة بضرورة كفالة حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني كوسيلة قانونية لحل المشكلة الفلسطينية وفقاً للمبادىء المستقرة في العرف والقانون الدولي، وتحت اشراف الامم المتحدة أو أي اشراف دولي يراعي الحياد والنزاهة، كذلك عمل الطرف العربي على وضع حد للعلاقة الاوروبية الخاصة باسرائيل والمرتكزة على مواريث اضطهاد اليهود في اوروبا وعقدة الشعور بالذنب بعد وضوح الذنب الاسرائيلي في تشريد الملايين من الشعب الفلسطيني[9].

وقد تطور الموقف الاوروبي ببطء شديد في هذا الاتجاه، اذ لاحظ الطرف العربي تردد الغرب في الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني بتقرير المصير رغم الاعتراف العربي والدولي بحقوق هذا الشعب. وقد رأى الجانب العربي بان بعض دول المجموعة قد تجاوزت في موقفها مسألة تقرير المصير مثل فرنسا وايطاليا واليونان، وتوقع الجانب العربي سير المجموعة ضمن توجه موحد من هذه المسألة[10]. وهذا يدل على تباين المواقف الفردية عن المواقف الجماعية في مرحلة من مراحل الحوار في الاقتراب من القضية الفلسطينية. غير ان «كارينجتون» وزير الخارجية البريطاني ذكر في خطابه امام الجمعية العامة للامم المتحدة، وبالانابة عن المجموعة الاوروبية، «ضرورة احترام حق هذا الشعب في تقرير مصيره، وذلك من خلال ممثلين له لكي يقوم بدوره في المفاوضات من اجل تسوية شاملة» كما اكد كارينجتون في حديثه (ايلول ١٩٧٩) بان قرار ٢٤٢ غير كامل لانه لم يأخذ في الاعتبار الحقوق السياسية المشروعة للفلسطينيين التي تفوق بكثير وصفهم كلاجئين، كما يتجاهل ايمان الفلسطينيين بانهم شعب مميز له الحق في وطن[11].

وعلى أي حال فقد كان الحوار فرصة لسماع وجهة النظر الاوروبية بوضوح حول هذه المسألة. ففي اجتماع اللجنة العامة للحوار في لكسمبورج (ايار ١٩٧٦) كان الطرف العربي قد اسند لرئيس الوفد الفلسطيني القاء البيان العربي التكميلي وفيه عقب رئيس الوفد الفلسطيني على كلمة الجانب الاوروبي حين اشار الى المساعدات الانسانية التي قدمتها اوروبا لابناء فلسطين، وقد كان التعقيب العربي بليغا حين ذكر ان ما قدمته اوروبا اقترن بمسؤولية كبيرة تقع على كاهلها في نكبة فلسطين والمشكلة اليهودية وتصريح بلفور البريطاني وقرار التقسيم لعام ١٩٤٧[12].

ثانيا: دور الفلسطينيين في تسوية الصراع العربي الاسرائيلي:

تساءل الطرف العربي في الحوار عن التصور الاوروبي لتمثيل الفلسطينيين كطرف في الصراع العربي الصهيوني في اي مفاوضات خاصة بحل الصراع. وكان رأي المجموعة بان المفاوضات التي تتم في اطار مؤتمر جنيف (بعد حرب ١٩٧٣) برئاسة القوتين الاعظم يجب ان تشمل ممثلين عن الشعب الفلسطيني، واشار الجانب العربي، في ذلك الوقت، الى انه يجب التأكيد على ان مشاركة الفلسطينيين يجب الا تنعقد على موافقة طرف آخر لأن ذلك يعرقل بلوغ السلام، فأكد الجانب الاوروبي على وضع الشعب الفلسطيني على مستوى الاطراف المعنية كما جاء في بيان لندن (حزيران ١٩٧٧)[13].

ثالثا: الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي للفلسطينيين:

كانت مسألة اشتراك المنظمة بالحوار العربي الاوروبي أحد اهم الازمات التي عطلت بداية الحوار. وبعد ان توصلت المجموعة الى صيغة الاجتماع في وفد اوروبي موحد مقابل وفد عربي موحد لا تتحدد فيه جنسيات الاعضاء كان من الواضح رغبة المجموعة في القفز على الاعتراف بالمنظمة وشرعيتها في تمثيل الشعب الفلسطيني.

وظل المطلب العربي الى المجموعة للاعتراف بالمنظمة مطلبا ملحاً، واظهرت الدول العربية قلقها نظراً لتأخر المجموعة في تلبية هذا المطلب، واصبح موضوع الاعتراف الاوروبي بالمنظمة احد عناصر المساومة الاوروبية في واقع الأمر!!

وخشي العرب ان يأتي الاعتراف الاوروبي متأخرا فيفقد اهميته لأن المجموعة الاوروبية تخلفت عن الركب الدولي في هذا الامر. فقد تساءل الجانب الاوروبي عما اذا كانت منظمة التحرير تقبل الاعتراف باسرائيل وحقها في البقاء[15]. وكأن الموقف الاوروبي «المشروط» للاعتراف بالمنظمة لا يختلف عن الموقف الامريكي، وكان رد الجانب العربي أنه يضمن ان تعترف المنظمة باسرائيل اذا فعلت الاخيرة؟! كما ان اسرائيل اعلنت انها لن تعترف بالمنظمة حتى لو اعترفت الاخيرة بقراري مجلس الامن رقم ٢٤٢، ٣٣٨ وبذلك فالمجموعة الاوروبية تضع العربة امام الحصان عندما تطالب المنظمة بالاعتراف باسرائيل وليس العكس. واذا كانت هذه المناقشات قد دارت في اجتماع اللجنة العامة للحوار في دمشق (كانون الاول ١٩٧٨) فان المطلب العربي للاعتراف بالمنظمة تكرر في مختلف البيانات العربية.

ويلاحظ ان المجموعة وان لم تعترف صراحة بالمنظمة كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني الا انها طالبت في بيان لكسمبورج الصادر عن المجلس الاوروبي (حزيران ١٩٨١) بانه ينبغي «.. ان تشترك منظمة التحرير الفلسطينية في مفاوضات السلام لأن ازمة الشرق الاوسط من دون ذلك ستظل في مأزق لا منفذ منه..»[16] فكأن المجموعة قد فرقت بين اشتراك المنظمة في المفاوضات وكونها الممثل «الوحيد» للفلسطينيين. وبذلك فهي «احد الممثلين» في نظرهم، وهذا هو الموقف الفرنسي والايطالي الذي ينادي، بأن المنظمة صوت فلسطين الذي يجب ان يسمع. وهو الأمر الذي يعكس الامتعاض الفلسطيني في مرحلة معينة لأنه يمثل غموضاً في الرؤية وترددا في الاقدام على اتخاذ خطوة

حاسمة[17].

واثناء تعطل الحوار العربي الاوروبي صدر بيان دبلن في كانون الاول ١٩٨٤ الذي لم يتضمن جديدا في الموقف الاوروبي من المنظمة حيث اشار ضمنيا الى ضرورة الاعتراف المتبادل بين المنظمة واسرائيل رغم علم المجموعة بان الموقف الاسرائيلي من المنظمة لم يتغير[18] وبذلك فان هناك شرطا تعجيزياً تضعه المجموعة للاعتراف بالمنظمة وهذا الشرط يتبنى الموقف الامريكي ويتجاهل التعنت الاسرائيلي دون ان يعطي ميزة للحوار مع الجانب العربي، كما يؤكد هذا الشرط عدم الحرص الاوروبي على الحوار في جانبه السياسي والمتعلق بالقضية الفلسطينية بصفة خاصة.

رابعا: المجموعة الاوروبية وقضايا الارض المحتلة:

أكد الجانب الاوروبي، سواء على صعيد جلسات الحوار العربي الاوروبي، أو من خلال تصويت دول المجموعة في الامم المتحدة او البيانات الصادرة عن المجموعة بشكل جماعي رفض المجموعة للاجراءات الاسرائيلية في الارض العربية المحتلة.. وأشار الجانب الاوروبي في سياق الحوار الى ان دول المجموعة تتمسك باتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ الخاص بحقوق السكان المدنيين التي تنطبق على الاراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، واكد الاوروبيون أنهم يعتبرون ان الاجراءات من طرف واحد في الاراضي المحتلة أمر غير مشروع[19].

وفي اكتوبر عام ١٩٧٧ صوتت جميع دول المجموعة لصالح قرار الجمعية العامة رقم ٣٢/٥ الذي ادان اقامة المستعمرات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة[20] وفي كانون الاول ١٩٨٠ صوتت جميع دول المجموعة لصالح قرار صادر عن الجمعية العامة يشجب ممارسات اسرائيل التي تمس حقوق الانسان في المناطق المحتلة[21].

وكالعادة، اتضح للجانب العربي انفصام الموقف العملي عن الموقف اللفظي للمجموعة التي لم تتخذ جهدا ملموسا او فعالا لدفع اسرائيل الى وضع تنهي به احتلال الاراضي العربية والفلسطينية. ولذلك فلا غرابة ان الجانب العربي قدم اكثر من مرة مطالبة الى الجانب الاوروبي بالتوقف عن تقديم العون الاقتصادي والعسكري لاسرائيل ما دام هذا العون يساعد على تثبيت اقدام الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية.

وتجدر الاشارة الى ان موقف المجموعة من قضية الاراضي المحتلة ورفضها لهذا الاحتلال لا يجب ان يعتبر موقفاً جديداً أو متميزاً داخل الحوار العربي الاوروبي فهو الموقف المعلن منذ عام ١٩٦٧ اذا أخذ في الاعتبار موافقة دول المجموعة على القرار ٢٤٢ الذي ينص على عدم جواز الاحتلال بالقوة هذا بالاضافة الى بيان المجموعة الصادر في ٦ تشرين الثاني ١٩٧٣. ولكن ما يجب النظر اليه بعين الاعتبار هو ما اذا كانت المجموعة قد اتخذت اجراءات فعلية لا لفظية لوضع تلك المبادىء موضع التنفيذ. فيلاحظ على صعيد العلاقات الاوروبية الدولية بروز المطلب العربي بأن تتخذ المجموعة مواقفها في المنظمات الدولية بما يتفق مع مبادىء واهداف ميثاق الامم المتحدة التي تدعو الى انهاء الاحتلال الاسرائيلي

للاراضي الفلسطينية وممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية المغتصبة.

وقد تساءل الجانب العربي على سبيل المثال في بيانه السياسي أمام الاجتماع الرابع للجنة العامة للحوار في دمشق (كانون الاول ١٩٧٨) عن ماهية الممارسات الاسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني في نظر الجانب الاوروبي اذا لم تكن تمييزا عنصرياً؟، وكان ذلك بمناسبة موقف المجموعة الرافض لاعتبار الصهيونية شكلا من اشكال العنصرية امام الجمعية العامة للامم المتحدة في عام ١٩٧٥ وايضا في ضوء رفض المجموعة الالتزام بقرار الجمعية العامة الذي ينص على حجب المساعدات العسكرية عن اسرائيل الى ان تلتزم بقرارات الامم المتحدة[22].

خامسا: المجموعة الاوروبية ومسألة الوطن الفلسطيني:

استفسر الجانب العربي في الحوار العربي الاوروبي عن تصور المجموعة الاوروبية لماهية الوطن الفلسطيني وما اذا كان في ارض فلسطين؟ وكان ذلك بمناسبة اعلان المجموعة الاوروبية في بيانها المسمى ببيان لندن (حزيران ١٩٧٧) عن اقتناعها بان حل النزاع في الشرق الاوسط يتضمن ضرورة اقامة وطن للشعب الفلسطيني. وبذلك فان الاستفسار العربي حول ما هية هذا الوطن - اوروبيا - كان له ما يبرره. وقد رد الجانب الاوروبي بان المجموعة الاوروبية أكدت على ضرورة تخلي اسرائيل عن الاراضي العربية المحتلة بعد عام ١٩٦٧. ثم قدم الجانب الاوروبي في جلسات الحوار تأكيداً ادبيا بأنه لا يقصد الا ان يكون هذا الوطن في ارض فلسطين - وكان التساؤل العربي والاجابة الاوروبية بقصد قطع الطريق على احاديث ترددت بشأن توطين الفلسطينيين خارج فلسطين. وقد ركز الوفد الفلسطيني على ذلك التساؤل من هذه المنطلقات[23].

وعند تفنيد المواقف الاوروبية من الابعاد السابقة للقضية الفلسطينية في الحوار العربي الاوروبي على ضوء المواقف العملية للمجموعة، على ضوء ما يحدث في الامم المتحدة مثلا، فانه لا توجد صعوبة في الوقوف على مدى التناقض الذي يعتري تلك المواقف. فقد صوتت دول المجموعة في ١٥ كانون الاول ١٩٨٠ على القرار رقم ٣٥/١٦٩ للجمعية العامة بشكل لا لبس فيه بما يتناقض مع التزاماتها في جلسات الحوار، حتى ولو كانت تلك الالتزامات ادبية، وكان نص القرار المذكور يتمثل في اعادة تأكيد حق الشعب الفلسطيني في العودة لدياره وممتلكاته في فلسطين وحقه في اقامة دولته المستقلة ذات السيادة وحقه في تقرير مصيره. فوقفت كل من المانيا الغربية وايرلندة والدانمرك ولكسمبورج وبريطانيا، وهولندة وايطاليا ضد القرار بينما اقتصر الموقف الفرنسي واليوناني على الامتناع عن التصويت[24].

ولا يستطيع المرء سوى ان يذكر بان الموقف الاوروبي اثبت في اكثر من مناسبة تطابقه مع الجهود والمواقف الامريكية من قضية فلسطين واضطلاعها بقضية تسوية الصراع العربي الاسرائيلي عموما، فبنود القرار المشار اليه لا يتناقض مع المواقف الاوروبية المعلنة من قبل، فهي تؤيد حق الشعب الفلسطيني في العودة (قرار ١٩٤ لعام ١٩٤٨) وحقه في تقرير المصير (خطاب كارينجتون أمام الجمعية العامة نيابة عن المجموعة في ايلول ١٩٧٩)، كما ان المجموعة تؤيد اقامة الوطن الفلسطيني على ارض

فلسطين حتى ولو بصورة ادبية، فلا يوجد، اذن، مبرر لتصويتها بالشكل السابق سوى شعورها بتمزق الوضع العربي عقب عقد اتفاقات كامب ديفيد من ناحية، وعدم الرضا الامريكي عن الجهود الاوروبية من ناحية اخرى.

ان مثل هذه التناقضات الاوروبية هي التي دفعت البعض الى التساؤل عن جدوى استمرار الحوار السياسي دون ان يحقق تقدما ملموسا بين الطرفين العربي والاوروبي[٢٥].

ومن المطالب العربية الى المحاورين الاوروبيين ضرورة تزويد الرأي العام الاوروبي بحقائق الموقف المتعلق بالقضيــة الفلسطينيــة والصــراع العــربي الصهيوني واتباع سياسة اعلامية منصفة من خلال المؤسســات الـرسمية وغـيرهـا. وهـو أمـر يجدر التنويه باهميته بالنظر للهيمنة الصهيونية على القوى الاعــلاميــة في الغــرب مع ان التعــريف بالقضيــة في الغــرب يعتمد اساسا على الجهود العربية اكثر من اعتماده على الجانب الاوروبي الرسمي في هذا المجال[٢٦].

خاتمـــة:

الخط البياني لموقف المجموعة الاوروبية من ابعاد القضية الفلسطينية صاعد في مجمله، ولكنه يسير بشكل متعرج وغير مستقيم. وثمة مفارقة غريبة تعتري هذا الموقف الاوروبي ومؤداها ان المجموعة تفرق فيما يبدو بين قضية فلسطين وقضية منظمة التحرير الفلسطينية. فالمجموعة تعترف للشعب الفلسطيني بحقــه في تقــريــر المصـيرولكنهــا لم تعترف بمنظمة التحرير كممثل شرعي وحيد لهذا الشعب. المنظمة في المفهوم الاوروبي ممثل للفلسطينيين وليس «الممثل الوحيد»! وهذا الموقف ينم عن بعض التناقض.

ان حق تقرير المصير يشمل منطقيا على الحق في التمثيل، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير يعني حقــه في اختيــار ممثليــه الشرعيين. ولذلك فان المجموعة الاوروبية لا تتخذ موقفا عادلا من الشعب الفلسطيني حين تــتردد في الاعتــراف بمنظمــة التحــرير كممثل شرعي وحيد لهذا الشعب وحين لا تتبنى مواقف مبدئية ثابتة من جميع ابعاد القضية الفلسطينية.

ولا شك ان الاهميــة التي يعلقهــا الفلسطينيــون والجــانب العربي عموما تحتم ضرورة الوقوف على محــددات المــوقف الاوروبي، والعمــل على نقــل المــواقف «الآنية» والمترددة نحو الثبات انطلاقا من اثارة البعـد التــاريخي للمـوقف الاوروبي والذي تسبب في الحاق أبلغ الاذى بالشعب الفلسطيني وكذلك من خلال التنبيــه الى الاضرار التي تلحق بالمصــالــح الاوروبيــة الاقتصادية والامنية وبالسياسة الاقليمية الاوروبية المزمعة في حال عدم ايجاد الحل العادل للمسألة الفلسطينية.

الحواشي:

(١) حول السياسة الاقليمية للمجموعة الاوروبية انظر
- Walter Hallesten, Europe in making, Georg Allen and Unwin, 1972.
وحـول السيـاســة المتوسطية للمجموعة الاوروبية راجع، محمد صفوت قابيل السياسة المتوسطية للمجموعة الاوروبية، شئون عربية، جامعة الدول العربية، يونيه ١٩٨٤.

(٢) القضية الفلسطينية في شهر، الامانة العامة لجامعة الدول العربية ادارة شئون فلسطين السنة السابعة، القاهرة، يونية - يوليه ١٩٨٠، ص٢٧.

(٣) انظر صحيفة الاهرام القاهرية، ١٦ مايو ١٩٨٤

(٤) الاهرام، ٦ ديسمبر ١٩٨٤.

(٥) القضية الفلسطينية في شهر، مكتب فلسطين، الجامعة العربية، عدد اكتوبر - ديسمبر، ١٩٨٢ ص٢٨.

(٦) الاهرام، ٦ ديسمبر ١٩٨٤.

(٧) Alam Taylor, The Euro - Arab dialogue, quest for an international parlenership, Middle east Journal, Vol 32, Autumn 1978, P. 433.

(٨) انيس مصطفى كامل، الكيان الصهيوني والحوار العربي الاوروبي، قضايا عربية، بيروت - فبراير ١٩٨١، ص٤٨.

(٩) نفس المصدر، ص ٤٩.

(١٠) د. سامي منصــور (اشراف)، الحــوار العــربي الاوروبي، بحث عن بدايــة جديــدة، مركــز الــدراســات السيــاسة والاستراتيجية، الاهرام، القاهرة ١٩٨٤، ص٨٤.

(١١) المصدر السابق ص ٨٧.

(١٢) د. احمد صدقي الدجاني، منظمة التحرير الفلسطينية والحوار العربي الاوروبي، شئون فلسطينية، مصدر سابق، ص١٣٧.

(١٣) انظر نص بيان لندن (يونيو ١٩٧٧) في احمد صدقي الدجاني منظمة التحرير الفلسطينية والحوار العربي الاوروبي، مركز ابحاث منظمة التحرير، بيروت، ١٩٧٩، ص١٨١.

(١٤) الاهرام ١٩٨٤/١٢/٦.

(١٥) انظر البيان الاوروبي في الاجتماع الرابع للجنة العامة، وثائق الحوار العربي الاوروبي، جامعة الدول العربية، الادارة السياسية، تونس. وكذلك في احمد صدقي الدجاني، دراسة في الجانب السياسي للحوار، مركز الابحاث، بيروت، ١٩٧٩، ص ٢٠٠ وما بعدها.

(١٦) نص بيان المجلس الاوروبي في ١٩٨١/٦/٣٠، شئون عربية، العدد ٢٩ يوليو ١٩٨٣، ص٢٢٩.

(١٧) د. حسان حيدر، القضية الفلسطينية دوليا، شئون فلسطينية، من سبتمبر ١٩٨١، ص١٩٧.

(١٨) الاهرام، ١٩٨٤/١٢/٧.

(١٩) يتبيــن ذلــك من تصــويت المجمــوعــة على القرارات الخاصة ببطلان الاجراءات الاسرائيلية في تغيير المعالم الديمغرافية والجغــرافيــة بالاراضي المحتلة الصــادرة عن الجمعيــة العــامة للامم المتحدة. انظر قرارات الامم المتحدة بشأن قضية فلسطــين لعــام ١٩٧٩، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ابوظبي وبصفة خاصة تصويت دول المجموعة على القرار رقم ١٤٦/٣٦ في ١٩٧٩/١٢/١٦ بالمصدر ذاته.

(٢٠) قرارات الامم المتحــدة بشأن فلسطــين والصــراع العــربي الاسرائيــلي لعــام ١٩٧٧، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ابوظبي، ١٩٧٨.

(٢١) قرارات الامم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الاسرائيلي لعام ١٩٨٠.

(٢٢) انظر التفاصيل في احمد صدقي الدجاني، دراسة في الجانب السياسي من الحوار، مصدر سابق، ص ١٩٧.

(٢٣) نفس المصدر ص٤٣.

(٢٤) قرارات الامم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الاسرائيلي لعام ١٩٨٠.

(٢٥) انظر د. سامي منصور، مصدر سابق، وكذلك احمد صدقي الدجاني دراسة في الجانب السياسي من الحوار، مصدر سابق ص٦ وما بعدها.

(٢٦) انظر على سبيل المثال.

Jacques wardenburg, European and Arabs, The imaginary dimensions, (in) Bichara Khader, Cooperation Euro - Arab, diagnostic et prospective, vol 3, 1982.

وكذلك د. احمد كامل، نظريات الاعلام وقضية فلسطين، وزارة الاعلام، بغداد سنة ١٩٧٠.

بحث في التعليم المقارن
بين الفلسطينيين واليهود في فلسطين المحتلة

جمال أحمد محيسن

مقدمة

تمتاز فلسطين بموقع استراتيجي هام، فهي الجسر الذي يربط بين آسيا العربية وافريقيا العربية. وقد ازدادت اهميتها بعد شق قناة السويس وتفجر ينابيع النفط في المنطقة العربية وهو عصب الحياة لعجلة الصناعة الغربية، مما جعلها مسرحا للحروب والغزوات.

وفي اواخر القرن التاسع عشر بدأ التحالف الاستعماري الصهيوني في اعداد مشروع استعماري يؤمن عمليات الاستغلال والسيطرة على هذا الجزء الحيوي من العالم، وذلك بهدف تفريق الوطن العربي وتفتيته الى دويلات متصادمة، وباتت سياسة التجزئة هي القانون الاساسي للامبريالية الاوروبية والتي عمدت الى ضرب وتخريب قوى الانتاج المحلية والحاقها بالسوق الرأسمالية العالمية لمنع توحيد سوقها المحلي واقامة دولتها العربية الموحدة، كما عمدت الى اقامة الكيان الصهيوني كقاعدة للعدوان على الشعوب العربية وذلك بطرد الشعب العربي الفلسطيني من ارضه واحلال سكان جدد مكانه من مختلف اقطار العالم لكي يشكلوا كيانا عنصريا توسعيا عدوانيا.

ولقد ترافق بروز الحركة الصهيونية الى الوجود مع عملية تاريخية مزدوجة تمثلت بانهيار الاقطاعيات الاوروبية وما تعنيه من تهديد لتذويب الجيتو اليهودي من جهة، ومنع حركة التوسع الاستعماري من جهة اخرى، وهكذا التقت مصالح الرأسمالية الاوروبية بمصالح الاوروبيين اليهود لاقامة (الدولة اليهودية) لضمان استمرار عمليات النهب والاستغلال الاستعمارية للمنطقة العربية، وقد حدد المؤتمر الصهيوني الاول المنعقد في مدينة بال بسويسرا ١٨٩٧، هدف الصهيونية باقامة وطن قومي لليهود في فلسطين.

وكانت فلسطين في ذلك الوقت تحت الحكم العثماني، الذي كان يشهد اواخر عهده، والذي رضخ

للضغوط والاغراءات المالية من قبل الصهيونية والاستعمار لتسهيل هجرة اليهود الى فلسطين.

وعندما اصبحت فلسطين تحت الانتداب البريطاني عقب الحرب العالمية الثانية، صدر وعد بلفور (وزير خارجية بريطانية اناذاك) في ٢ نوفمبر ١٩١٧، وكان نقطة تحول خطيرة. فقد نص على ان حكومة صاحب الجلالة، تنظر بعين العطف الى اقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، وسوف تبذل قصارى جهدها لتسهيل بلوغ هذه الغاية، وبالفعل فقد سخرت بريطانيا امكاناتها في فلسطين والبلدان المجاورة التي كانت تحكمها، وكذلك نفوذها الدولي من اجل زيادة هجرة اليهود الى فلسطين ودعم وتسليح المنظمات الارهابية الصهيونية فيها والتي ارتكبت بحق الشعب الفلسطيني العديد من المجازر بهدف ارهاب المدنيين العزل واجبارهم على ترك ديارهم، بينما قامت بقمع الحركة الوطنية الفلسطينية والتي كانت في ثورة شبه مستمرة من ١٧ ـ ١٩٤٨.

وبالرغم من الانتفاضات والثورات التي خاضها الفلسطينيون في وجه المستعمرين البريطانيين والغزاة الصهاينة، الا ان موازين القوى المحلية والدولية وفي ظل المؤامرات الخيانية ادت الى احتلال أجزاء واسعة من فلسطين عام ١٩٤٨ واعلان دولة الكيان الصهيوني «اسرائيل».

وفي عام ١٩٦٧ قامت (اسرائيل) بعدوان توسعي جديد بمساندة الامبريالية الامريكية، تمكنت فيها من احتلال باقي الارض الفلسطينية، الضفة الغربية وقطاع غزة، واجزاء واسعة من الاراضي المصرية والسورية.

وقد لفتت هذه الحملة التوسعية الجديدة انظار العالم لعدالة قضية شعب فلسطين الذي ازداد تصميمه على الثورة وتطوير اساليب نضاله، وتصديه لسياسات المحتل بعد ان انكشف زيف الدعاية الصهيونية.

وانعكاسا لهذه الظروف واثرها على العملية التعليمية داخل فلسطين المحتلة سنعالج في البداية. فلسفة التربية الصهيونية واثرها على تعليم العرب واليهود في الاجزاء المحتلة عام ١٩٤٨، ثم التعليم في المناطق الفلسطينية المحتلة.

فلسفة التربية والتعليم واهدافها لدى الكيان الصهيوني:

«الصهيونية هي القومية اليهودية الممتزجة بالدين اليهودي امتزاجا عضويا، والتي ترمي الى جمع شتات اليهود في وطن واحد هو ـ حسب رأيها ـ ارض اسرائيل، ثم صهر جميع العناصر اليهودية في بوتقة واحدة على اساس الثقافة اليهودية، والروح اليهودية»[1].

وقد اعتمدت هذه الفلسفة على عدة اسس هي:

١ ـ ان اليهود امة واحدة، لذلك لا بد من صهر جميع اليهود الذين هاجروا الى فلسطين من جميع انحاء العالم في بوتقة واحدة على اساس اللغة العبرية، والدين اليهودي. في الوقت نفسه، تسعى في مختلف المناهج الى ابراز الاختلافات في الأمة العربية سواء عن طريق تعداد الطوائف الدينية او القومية او

الوطنية، والنزاعات المستمرة بين العرب واليهود على مر العصور.

٢ ـ ان ارض «اسرائيل» هي وطن هذه الامة، ولا بد من العودة الى هذا الوطن والارتباط به، ومعنى ذلك بالنسبة للطلبة الفلسطينيين ان فلسطين ليست وطنهم، وبالتالي فانها تحرص على عدم ربط الطلاب بالارض، ولهذا كان هناك اهمال كبير لقطاع التعليم الزراعي في محيط العرب مع حاجتهم الماسة اليه.

٣ ـ يجب ان تعاد صياغة هذه الامة وفق الثقافة اليهودية، والروح اليهودية، ففي الوقت الذي نجد فيه الاهتمام بالدين اليهودي واللغة العبرية يفوق اي دولة اخرى بدينها ولغتها. وتسعى «اسرائيل» بالمقابل الى اماتة الثقافة العربية والاسلامية. ومن هنا جاء اهمال تدريس الدين لفترة طويلة في جميع المراحل الدراسية وعدم تدريسه حتى الآن في المرحلة الثانوية، مع ضحالة ما يدرس في المرحلة الابتدائية.

٤ ـ ان اليهود هم شعب الله المختار ويجب ان يتصرفوا على هذا الاساس، وبالتالي فانها تعمل على ان تكون الاجيال التي تربيها اجيالاً قيادية وذلك بزيادة مراكز الابحاث والدراسات العليا تفوق بكثير حاجتها، يقابله ان يكون الفلسطينيون تحت الاحتلال هم الطبقة الخادمة. وقد عبر عن هذا الموقف على لسان اوري لوبراين المستشار السابق لرئيس (حكومة اسرائيل) للشؤون العربية في تصريح له لصحيفة هآرتس بتاريخ ٤/٤/١٩٦٧ حيث قال «لولم يكن ثمة طلبة، لكان الوضع خيروابقى. ان العرب لوبقوا حمالي حطب لربما كان اسهل لنا ان نتحكم فيهم..»[2].

٥ ـ لاجل المحافظة على دولة «اسرائيل» وسط مشاعر العداء، يجب ان يكون المجتمع عسكرياً، ففي الوقت الذي تعمل فيه على استثارة روح العسكرية في الطلاب اليهود عن طريق المناهج، سواء عن طريق بطولات وهمية للشعب اليهودي، اوتذكيرهم بوعد الله لهم باستخلاف الارض، وانهم شعب الله المختار، تحاول ان تميت روح العسكرية والقتال في نفوس العرب، وبناء روح الذل والخنوع والرضا بالأمر الواقع.

٦ ـ كما ينبغي ان تكون دولة «اسرائيل» دولة عصرية، لما كان زعماء الصهيونية وبالتالي زعماء دولة اسرائيل ـ غربيين، كان من الطبيعي ان يقوموا ببناء دولتهم على اسس عصرية غربية الاتجاه من خلال الاهتمام بالتكنولوجيا، واتباع احدث الاتجاهات الغربية في التعليم، وبالمقابل تحاول ان تبقي الفلسطينيين في حالة تخلف مستمر علميا، تكنولوجيا، وبذلك تقل فرص التعليم العالي، والتكنولوجي والفني بينهم.

التعليم في المناطق المحتلة عام ١٩٤٨:

حيث يوجد ٦٥٠ الف عربي فلسطيني يؤلفون ١٦٪ من مجموع السكان، ٧٠٪ منهم دون سن الثلاثين عاما. وفي المؤسسات التعليمية ابتداء من رياض الاطفال وصعودا الى الجامعات يوجد ٢١٠ الاف عربي فلسطيني، وكلما ارتفع مستوى التعليم تنخفض النسبة المئوية للطلبة العرب حتى تصل على مستوى التعليم الجامعي اقل من ٥٪.

من البديهي القول ان النظام التربوي بما يشتمل عليه من قواعد ومبادىء ومعايير وما يتضمنه من

اهداف يختلف باختلاف الانظمة الاجتماعية السائدة، وخاصة النظامين السياسي والاقتصادي.

على ان اختلاف المجتمعات لا يغير الهدف من النظام التربوي في كل منها فالكل يسعى جاهداً الى تشكيل مواطنيه طبقاً للمثل السائدة في المجتمع نفسه وتقاليده وتكون التربية هنا وسيلة من وسائل الضبط الاجتماعي.

وليس هناك دلالة اكثر من دور المنهج في اسرائيل في بث الدعاية الصهيونية ضد العرب، مهما كان الموضوع المراد تدريسه للطلاب.

لقد ايقن الصهاينة بعد اعلان قيام (دولة اسرائيل) عام ١٩٤٨، ان قوتهم تكون في التقدم الكمي والنوعي المعرفي عندهم بالمقارنة مع الفلسطينيين الذين لم تسمح لهم حكومة الانتداب البريطاني ان يتعلموا كما كانوا يرغبون. وقد استلزم ذلك من قادة الكيان الصهيوني ان ينظروا للتربية والتعليم نظرة جدية لبناء كيانهم الحربي، حيث اشار جاكوب كلاتزمان وهو تربوي صهيوني معروف في «اسرائيل»: «التربية هي ايضا من مستلزمات الدفاع الوطني»(٣).

وكان اول عمل قامت به الدولة الجديدة المصطنعة هو فرض قانون التعليم الاجباري لعام ١٩٤٩، الذي كان من القضايا المستعجلة لان هجرة اليهود ازدادت الى اكثر من خمسة اضعاف ما كانت عليه قبل عام ١٩٤٨، فكان على الكيان الصهيوني ان يستوعب هذه الاعداد بلغاتها وتقاليدها المتباينة والمتضاربة في اكثر الاحيان، فقد نظر الى هذا القانون على انه قانون استراتيجي، لحماية المجتمع الجديد من الانحلال والانقسام لما يقدمه من فرص لتعليم الجميع، اللغة العبرية والتقاليد اليهودية التلمودية محاولا قدر الامكان تضييق الهوة الحضارية بين اليهود الشرقيين والغربيين، وتشكلت وزارة التربية عام ١٩٤٩.

انواع التعليم ومستوياته في (اسرائيل):

في مقارنة ما بين تعليم العرب واليهود في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨، نلاحظ انه توجد فيه انواع متعددة من التعليم اليهودي تشمل:

١ ـ التعليم المدني الرسمي.

٢ ـ التعليم الديني الرسمي، وكلا النوعين تشرف عليهما وزارة المعارف والثقافة في المرحلة الابتدائية، والسلطات المحلية في المرحلة الثانوية.

٣ ـ التعليم الديني المعترف به: وهو جهاز تعليمي متكامل من مرحلة الروضة حتى نهاية المرحلة الجامعية وتشرف عليه المؤسسات الدينية المتطرفة.

٤ ـ التعليم الذي تشرف عليه المنظمات والمؤسسات الصهيونية المختلفة الرسمية منها وغير الرسمية.

أ ـ تعليم الكيبوتز، يهتم بالعمل اليدوي ويعد الطلاب للحياة العسكرية.

ب ـ تعليم المهاجرين، والغرض منه ادماج المهاجرين الجدد في الحياة الاسرائيلية.

جـ ـ تعليم الكبار، ويشمل مختلف المراحل الدراسية حتى الجامعة.

د ـ تعليم الهستدروت، مكمل لتعليم الكبار.

هـ ـ تعليم الجيش.

٥ ـ الخدمات الترويحية:

بالمقابل، فلا يوجد في المحيط الفلسطيني من الانواع الاربعة الاولى الا نوع واحد فقط هو التعليم المدني الرسمي، يضاف اليه نوع اخر ـ غير مسموح به في نطاق اليهود ـ وهو المدارس التبشيرية، اما التعليم الديني بنوعيه فلا وجود له، واما المنظمات الصهيونية التي تقدم انواعا مختلفة من التعليم فانها لا تقدم منها للعرب شيئاً.

اما الخدمات الترويحية، فان جميع المنظمات التي تقدمها يهودية صرفة، ما عدا منظمة واحدة هي اتحاد الكشاف في «اسرائيل» الذي يضم خمسة منظمات كشفية عربية، ويعود ذلك الى مبادىء السلام والمحبة والتسامح التي تبثها هذه المنظمات والتي تريد ان تغرسها السلطات الصهيونية في نفوس الناشئة العربية لتقليل روح الحقد والكراهية ضد المحتلين.

تلك هي انواع التعليم في «اسرائيل»، وما دام تعليم الفلسطينيين يقتصر على التعليم الرسمي، وحتى نقارن ما بين تعليم العرب واليهود في هذا الجزء من فلسطين المحتلة، فسنقتصر الحديث هنا على السلم التعليمي لهذا النوع من التعليم.

يتكون السلم التعليمي من ثلاث مراحل هي:

١ ـ مرحلة التعليم الالزامي

٢ ـ مرحلة التعليم الثانوي

٣ ـ مرحلة التعليم العالي.

أولا: مرحلة التعليم الالزامي:

ـ الروضة: وهي على نوعين:

١ ـ الروضة لما قبل سن التعليم لا وجود للفلسطينيين فيها.

٢ ـ الروضة لسن التعليم الالزامي، وهي تختلف ما بين اليهود والفلسطينيين، حيث لا تتمتع رياض الاطفال الفلسطينيين بنفس التسهيلات الموجودة في الروضات اليهودية، فدوامها يتم في نفس مبنى المدرسة الابتدائية كجزء منها، ويضم الفصل الواحد ما بين ٣٥ ـ ٤٠ طفلا دون ملاعب رياضية او حدائق، عكس رياض الاطفال اليهودية التي تتمتع بالبناء الحديث والحدائق والملاعب، كما انها مجهزة باحدث الوسائل التعليمية والترفيهية، اضافة الى ان ٩٠٪ من الاطفال اليهود في سن ما قبل التعليم الالزامي ٣ ـ ٥ يتوجهون الى رياض اطفال، وتدعمها وزارة التعليم والمجالس المحلية.

ب ـ التعليم الابتدائي: حدد قانون التعليم الالزامي لعام ١٩٤٩ مدة التعليم الابتدائي بثماني سنوات تمتد بين ٦ ـ ١٣ سنة، وقد اظهر قانون ١٩٥٣ لتنظيم التعليم في «اسرائيل»، اهداف التعليم الابتدائي:

«ان التعليم الابتدائي يعتمد على قيم الثقافة اليهودية، وتحصيل العلوم، ومحبة الوطن والولاء لدولة اسرائيل والشعب اليهودي، والتدريب على العمل الزراعي والحرفي، وتحقيق مباديء الرواد والكفاح من اجل مجتمع مبني على الحرية والمساواة والتسامح، والمساعدة المتبادلة ومحبة الجنس البشري[٤].

تلك هي الاهداف الرسمية للمدارس الابتدائية، والمعروف ان هذه هي الاهداف الرسمية للمدارس العربية ايضا، فكثيراً ما يجبر الطلبة الفلسطينيون على تعلم مثل غير مقبولة لديهم، لكي يجتازوا الامتحانات الضرورية وربما حركوا شفاههم بالاهداف الرسمية بينما قلوبهم في مكان آخر[٥].

ربما تكون سلطات الاحتلال قد نجحت في تحقيق الجانب المادي من الاهداف التي نص عليها قانون ١٩٥٣، الا انها لم تقترب ابداً من تحقيق شعار هذا القانون، وهو خلق المجتمع الذي تسوده الحرية والمساواة والتسامح وحب الانسانية، فقد قصد هذا القانون ضمنياً الحرية والمساواة والتسامح لليهود، فالمجتمع الاسرائيلي مجتمع عرقي من الدرجة الاولى، فهو يميز بين الاشكنازي والسفارديم (اليهودي الغربي واليهودي الشرقي) ويجعل اليهود كطبقة في اعلى الهرم بينما العرب طبقة سفلى، كما يميز بين الابيض والاسود كما حدث عام ١٩٨٤ حيث تظاهر يهود الفلاشا الاثيوبيون بسبب المعاملة السيئة التي لقوها من الدولة والشعب على حد سواء. كما ان سياستها العدوانية التوسعية ومنهج القتل والتنكيل الذي تتبعه ضد الفلسطينيين لا ينم عن اعتناق لفكرة الحرية والمساواة والتسامح، وما اليه من الشعارات البعيدة عن التطبيق.

في هذه المرحلة لا يلزم العرب بقانون التعليم الالزامي فتبقى نسبة كبيرة من اطفالهم في المدارس الابتدائية لا يتابعون الدراسة حتى نهاية المرحلة، هذا اذا دخلوها بالاساس، وتختلف هذه النسبة من المدن الى القرى كما تزداد في الصفوف الثلاثة الاخيرة من المرحلة الابتدائية، ففي العام الدراسي ٦٧/١٩٦٨ بلغت نسبة الطلاب العرب في الصف الثامن من المدارس الابتدائية ٦٠٪ من عددهم في الصف الخامس عام ٦٤/١٩٦٥ بينما بلغت نسبتهم من اليهود في الفترة ذاتها ٩٣٪[٦].

وفيما يلي نقدم جدولا بعدد المدارس والطلاب العرب في المرحلة الالزامية في العام الدراسي ٦٨/ ٦٩ بالمقارنة مع عدد المدارس والطلاب اليهود في الفترة ذاتها[٧].

		العرب	اليهود
رياض الاطفال	عدد المدارس	١٦٦	٢,٩٦٦
	عدد الطلاب	٩,٥٣٨	٩٩,٢٥٠
المدرسة الابتدائية	عدد المدارس	٢٠٢	١,٢٥٠
	عدد الطلاب	٦١,٧٩٧	٣٨٤,١٧٠
مدارس المتخلفين	عدد المدارس	٦	١٥٠
	عدد التلاميذ	٦٣	١٣,١٨٠
مدارس الشبيبة العاملة	عدد المدارس	٩	١٤٠
	عدد الطلاب	٢٩١	٦,٦٨٤
	مجموع المدارس	٣٧٩	٤,٥٠٦
	مجموع الطلاب	٧١,٦٨٩	٥٠٢,٢٨٤

ثانيا: مرحلة التعليم الثانوي:

تنقسم الى ثلاثة انواع:

١ ـ الاكاديمي. ٢ ـ المهني. ٣ ـ الزراعي، ويشترط للقبول في المدرسة الثانوية ان ينهي الطالب المرحلة الابتدائية وان يجتاز امتحان خاص بذلك. ان نسبة التعليم في المرحلة الثانوية بين عرب فلسطين المحتلة متدنية بسبب العوائق والظروف التي وضعتها سلطات الاحتلال كالنفقات الباهظة حيث ان التعليم ليس مجانيا في هذه المرحلة، كما ان فتح المدارس مرهون بموافقة الحاكم العسكري حيث يرأس قسم تعليم العرب يهودي، كما ان غالبية الفلسطينيين يعيشون في القرى باستثناء مدينة الناصرة، وعدد الطلاب في القرية الواحدة لا يسمح بفتح مدرسة ثانوية.

وفيما يلي جدول يبين تطور التعليم الثانوي الفلسطيني بين عامي ٤٨ ـ ١٩٦٨[٨].

		٤٨/١٩٤٩	٦٨/١٩٦٩
الثانوية الاكاديمية	عدد المدارس	١	١١
	عدد الطلاب	١٤	٢٩٦١
الثانوية المهنية	عدد المدارس		٥
	عدد الطلاب		٣٧٠
الثانوية الزراعية	عدد المدارس	١	١٧
	عدد الطلاب	١٤	٣٧٢٣

وتجدر الملاحظة هنا ان عدد المدارس الثانوية اليهودية في عام ١٩٤٧ كان ٩٨ ارتفع عام ٦٨/٦٧ الى ٥٧٩ مدرسة ضمت ١٠,٢١٨ و ١٢٣,١٦٠ على التوالي.

ثالثا: مرحلة التعليم العالي:

لقد عبر الصهاينة عن سياسة التمييز العنصري تعبيرا كاملاً في المؤسسات التعليمية العليا، ففي الوقت الذي لا توجد فيه اية جامعة عربية في المناطق المحتلة عام ١٩٤٨، لا تتجاوز نسبة الطلبة العرب خمسة بالمائة في الجامعات الاسرائيلية، في الوقت الذي يشكل فيه الفلسطينيون ١٦٪ من مجموع السكان ثلاثمائة طالب لكل مائة الف طالب بينما تبلغ النسبة بين الطلبة الفلسطينيين خارج اسرائيل ثلاثة الاف طالب لكل مائة الف طالب، اي عشر مرات اكثر مما هو عليه في اسرائيل[٩].

اما بالنسبة للاساتذة فلا يوجد في جامعات اسرائيل سوى عشرة مدرسين عرب من مجموع ستة الاف مدرس. وتقول المعلمة اليهودية التقدمية والديمقراطية تسيبورا شاروني ان ذلك لا يعود الى افتقارهم الى المؤهلات بل لمجرد انهم عناصر غير مرغوب فيهم، وتضيف ان اختصاصات معينة في الجامعات الاسرائيلية مثل علم الاليكترون وعلم الطيران مغلقة بوجه الطلبة الفلسطينيين وان معظم المصانع والمشاريع الصناعية مغلقة بوجه الخريجين العرب لاسباب امنية.

من الواضح انه لا يمكن اعادة هذا التباين الفظ للصدفة اولتخلف الفلسطينيين الذين يأتون في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الامريكية من حيث نسبة عدد الحاصلين على شهادات التعليم العالي خارج فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨، اولتدني المستوى الذهني عندهم، بل يعود هذا التباين الى الممارسات والسياسات المنتهجة ضد الفلسطينيين في «اسرائيل» والتي تندرج اساسا في المخطط الاكبر للصهيونية، بشأن اقتلاع وتفريغ فلسطين من سكانها الاصليين، او على الاقل تجهيلهم كي يتسنى لسلطات الاحتلال جعلهم قوة عمل رخيصة وغير مهنية للاقتصاد الاسرائيلي.

«واما كليات المعلمين فلم يكن حتى ٦٧ سوى كلية واحدة للمعلمين العرب مقابل ٦٢ كلية لليهود ولا تتجاوز نسبة الطلبة العرب فيها ١,٤٪ من عدد الطلبة اليهود»[10].

وقد أظهرت احصائية نشرت عام ١٩٦٨ انه في الجامعة العبرية، حيث يوجد اكبر عدد من الطلاب العرب، لم يتجاوز عددهم عام ٦٧/٦٨، ٢٥٠ طالبا من اصل ١١,٥٨٦ طالبا اي بنسبة ٢,٢٪ من المجموع، في كلية حيفا للدراسة الادبية بلغ عدد الطلبة الفلسطينيين عام ٦٧/١٩٦٨ - ٢٠٠ طالب من اصل ١٨٢٩ طالبا اي بنسبة ١,٩٪ من مجموع الطلاب.

اما في معهد الهندسة التطبيقية (التخنيون) فيوجد عدد ضئيل جدا من الطلبة الفلسطينيين بلغ عام ٦٤/١٩٦٥ ثلاثة طلاب، بينما لا يذهب الطلبة الفلسطينيون الى جامعة بار ايلان لاعتبارات دينية، واما معهد وايزمان المتخصص للابحاث والدراسات العامية التي يتعلق اكثرها بأمن الدولة فلا يسمح للطلبة الفلسطينيين الالتحاق به. وتقل نسبة الطلبة الفلسطينيين تحت الاحتلال الى مجموع نظرائهم كلما ارتفعنا من مرحلة البكالوريوس الى مرحلة الدبلوم فالماجستير فالدكتوراة، ففي العالم الدراسي ٦٧/٦٨ بلغت نسبة الطلبة العرب في البكالوريوس ٢,١٪، الدبلوم ١,٦٪، الماجستير ٠,٦٪، الدكتوراه ٠,١٧٪.

المناهج والكتب المدرسية:

لقد عبرت سياسة التمييز ضد الفلسطينيين عن نفسها تعبيراً واضحاً في محتويات التعليم وفي اهداف التعليم وفي المنهج الدراسي وفي الكتب المدرسية، فسياسة تعليم العرب، تهدف الى تشويه وطمس الهوية الفلسطينية ومحو جميع الآثار والجذور التي تربط التلميذ العربي ببلده وشعبه، ويجري التعبير عن هذه النزعة في التعليم تعبيراً واضحاً، من خلال المناهج الدراسية التي تهمل اهمالا كاملا تاريخ

الشعب الفلسطيني وثقافته بينما تحاول التأكيد على تفوق اليهود وتدني العرب. فالمناهج الدراسية الموضوعة للتلاميذ العرب محشوة بالثقافة اليهودية والتاريخ اليهودي في محاولة لمحو تاريخهم وثقافتهم

فعلى سبيل المثال «يدرس الطالب العربي في مادة التاريخ ٦٠ بالمائة تاريخا عاما و٢١ بالمائة تاريخا يهوديا، و١٩ بالمائة فقط تاريخا عربيا، ولكن لا تحتوي النسبة ١٩ بالمائة هذه المخصصة للتاريخ العربي، اية مواد دراسية تتصل بتاريخ العرب في فلسطين. ومقابل هذا يدرس التلاميذ اليهود ٥٥٪ تاريخا يهوديا و ٤٥٪ تاريخا عاما، منها ١,٤ بالمائة تاريخا عربيا، ليس فيه شيئا عن التاريخ العربي في فلسطين»[11]. كما تخلو الكتب من التقاليد والثقافة العربية، بل هي محشوة بالمزيد من النزعة القومية والشوفينية والتعصب الديني، كما تخلو الكتب الموضوعة للتلاميذ الفلسطينيين من الشعر العربي المتسم بالروح الوطنية، فلا تتضمن اي قصيدة لشاعر فلسطيني. وبالنسبة لوزارة التعليم في اسرائيل لا يوجد شعر فلسطيني البتة، ومقابل هذا يلزم التلاميذ الفلسطينيون بدراسة قصائد يهودية ذات نزعة قومية تتصل الحركة الصهيونية واحتلال الاراضي العربية. وتعتبر هذه القصائد الزامية على التلاميذ العرب في المؤسسات التعليمية الابتدائية والثانوية، كما ان تعلم اللغة العبرية الزامي في جميع المدارس العربية، وفضلا عن ذلك يلزم التلاميذ العرب بدراسة مواد يهودية دينية نموذجية، مثل كتاب الهاغارا (الجزء الاسطوري من التلمود) وكتاب التلمود[12]. لكن تعلم اللغة العربية في المدارس اليهودية ليس الزاميا على الاطلاق، ويبدو ان المؤسسة الصهيونية تخشى من تدريس اللغة العربية الى الطلبة اليهود، طالما قد يساعد هذا على هدم حواجز الكراهية وعدم الثقة، وتوجد محاولات مركزة في اسرائيل لاجتثاث جميع العلامات التي تدلل على ان العرب كانوا يعيشون في هذا البلد منذ عصور، وكتب الجغرافية المدرسية تترجم الآن من العبرية الى العربية على ان تستثنى منها جميع المدن والقرى الموجودة فيها عام ١٩٤٨ واستبدال اسماء الجبال والوديان والسهول باسماء عبرية.

وفي الوقت ذاته يبرر الصهاينة في المنهاج الدراسي والكتب الدراسية جميع حروب اسرائيل العدوانية ويصفون العرب بالارهابيين والقتلة، بينما لا يقال للتلاميذ اليهود اي شيء عن قصف المدنيين والنساء والاطفال العرب بالقنابل، ولا يقال لهم شيء عن قنابل تفريغ الهواء والقنابل العنقودية والفسفورية التي يستعملها الجيش الاسرائيلي ضد المدنيين، كما ان هذا لا يذكر في المناهج الدراسية والكتب المدرسية.

الابنية المدرسية:

تفتقر المدارس الفلسطينية وفقاً للارقام الرسمية الى ثلاثة آلاف صف مدرسي، وينحصر وجود اكثر الصفوف في غرف اهلية مستأجرة ومتناثرة في كل اطراف القرية، بنيت اساسا للسكن وليس للدراسة، اذ تنعدم فيها الشروط الصحية، فهي في بعض الاحيان كثيراً ما تعاني من نقص الماء والكهرباء والمراحيض[13].

ففي ام الفحم مثلا، وهي اكبر قرية عربية يقارب عدد سكانها ٢٥ الف فلسطيني، توجد مدرسة المتنبي وهي في غرف مستأجرة (٢٧ صفاً) دون بناية وهذه الصفوف متناثرة حول القرية القديمة. وفي عكا تقع المدرسة العربية في بناية قديمة يعود تاريخ بنائها الى ايام الاتراك منذ بداية هذا القرن كما انها

في مجملها تفتقر الى الباحات مع كثافة الطلبة، ففي ١٤ بالمائة من الصفوف تتراوح كثافة الصف بين ٣٠ الى ٥٠ تلميذا والمعتاد انها تقترب من الخمسين تلميذا في الصف الواحد. ويجلس ثلاثة تلاميذ على مقعد مصمم لتلميذين، ويبلغ عدد التلاميذ لكل معلم ثلاثين تلميذا اما بين اليهود فهو ١٩ تلميذا، في الوقت الذي تتمتع فيه المدارس اليهودية بكل مواصفات المدارس الحديثة من حيث انها بنيت خصيصاً لهذا الغرض، كما تعاني المدارس العربية عكس مدارس اليهودية من فقرها للوسائل التعليمية حتى البسيطة منها.

المعلمون:

يعتبر القانون المعلمين العرب في المدارس العربية في «اسرائيل» موظفين حكوميين مثل المعلمين اليهود في المدارس اليهودية، الا ان راتبهم كباقي العمال العرب اقل بكثير من راتب امثالهم من اليهود، ان معدل نسبة المعلمين العرب الى مجموع المعلمين اليهود في جميع المراحل يساوي ٥,٣٪ تقل كلما ارتفعنا في السلم التعليمي. كما يلاحظ في مدارس اليهود ارتفاع نسبة المعلمات وخاصة في المراحل الاولى ففي الوقت الذي تسعى فيه سلطات الاحتلال الى جعل جميع اعضاء الهيئات التعليمية في رياض الاطفال والمدارس الابتدائية من الاناث نجد نسبة المعلمات في المدارس العربية تصل الى ثلث مجموع المعلمين وتنخفض النسبة كلما ارتفعنا في السلم التعليمي، كما يلاحظ قلة المؤهلين من المعلمين العرب وذلك للصعوبات المتعددة التي تقف عائقا امام تحصيله العلمي العالي.

ويخضع المعلمون العرب للحكم العسكري. ان تعيين المعلم العربي ونقله وترقيته وبقائه في التعليم او فصله كل ذلك مرهون بالحكم العسكري، والمدرس العربي ليس آمنا على نفسه مما يقول داخل الصف فهو مراقب من جهة السلطات[١٤].

يبلغ عدد المعلمين الفلسطينيين في «اسرائيل» عشرة آلاف معلم يناضلون من خلال منظمة معلمي الجبهة الديمقراطية للسلم والمساواة في مواجهة سلطات الاحتلال ونقابة المعلمين العامة والتي تتبنى الافكار الصهيونية الفاشية. فقد جاء في قرارات المؤتمر الخامس والعشرين لنقابة المعلمين العامة والتي يقودها حزب العمل الاسرائيلي انه يهيب «بالمربي العبري ان يستمر في نشر الوعي لدى الشبيبة حول الحق التاريخي للشعب الاسرائيلي على ارض اسرائيل ولتقوية صلة الطلاب بالمبادىء الصهيونية وتقوية الوعي بالمصير المشترك من ابناء الشعب في اسرائيل وبين الجاليات اليهودية في المهجر»[١٥]. وان للمعلمين دور كبير في توجيه الطلاب نحو قضيتهم الوطنية بعيدا عن المناهج المزيفة، فالمعلم في نظر بعض الدارسين هو السلطة الادبية الاولى التي يتأثر بها الطلاب اكثر من اي جهة اخرى»[١٦].

التعليم في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧:

من المفيد وقبل الخوض في وضع التعليم في الضفة الغربية حيث يعيش ٨٠٠ الف فلسطيني وقطاع

غزة (٤٥٠ الف) ان نتطرق للحالة التعليمية التي كانت عليها تلك الاجزاء من فلسطين في الفترة ما بين ١٩٤٨ - ١٩٦٧.

بعد النكبة التي حلت بالشعب الفلسطيني عام ١٩٤٨ وادت الى احتلال ٨٠٪ من وطنه، وزرع كيان دخيل مصطنع عليها، بعد ان اقتلع اكثر من مليون فلسطيني ليعيش الهجرة والشتات، بقي شريط ساحلي ضيق وضع تحت الادارة المصرية - قطاع غزة - ومنطقة اخرى ضمت للاردن وسميت الضفة الغربية.

وقد طبق نظام التعليم المصري في قطاع غزة، ونظام التعليم الاردني في الضفة الغربية حتى عدوان حزيران ١٩٦٧ عندما احتلت العصابات الصهيونية باقي اراضي فلسطين - الضفة وغزة - اضافة الى اراضي مصرية وسورية. وقد كانت مراحل التعليم ما قبل الجامعي متشابهة في كل من مصر والاردن الى حد كبير وبالتالي انعكس ذلك على مراحل التعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة فكانت ثلاث مراحل.

١ - المرحلة الابتدائية ٦ سنوات.

٢ - المرحلة الاعدادية ٣ سنوات.

٣ - المرحلة الثانوية بفرعيها الادبي والعلمي ٣ سنوات، وكان اقبال الفلسطينيين على التعليم كبيرا نتيجة التطور الذي حصل في وعي المواطنين لاهمية العلم والثقافة، وبخاصة بعد فقدان الارض والمصنع، ولم يبق الا العلم كسلاح يواجه به الفلسطيني ظروف الشتات، وبعد العام ١٩٤٨ تكدس الالاف من اللاجئين الذين شردتهم العصابات الصهيونية من اراضيهم في هاتين المنطقتين، عدا عن اولئك الذين هاجروا الى الاقطار العربية المجاورة واماكن اخرى. وقد سبب ذلك كثافة سكانية عالية مع قلة في الموارد الاقتصادية، وقد اصبح التعليم مصدرا لكسب العيش لنسبة عالية من الفلسطينيين حيث ابواب العمل مفتوحة في الاقطار العربية الاخرى لحملة الشهادات العلمية. ونتيجة لكل هذه الاسباب فقد ارتفعت اعداد الطلبة في مختلف مراحل التعليم داخل الضفة الغربية وقطاع غزة وبين الفلسطينيين في الخارج، كما استطاع الالاف منهم مواصلة تحصيلهم العلمي العالي في الدول الاشتراكية بفضل المساعدة التي تقدم للشعب الفلسطيني حتى اصبح شعب فلسطين يأتي في «المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الامريكية من حيث نسبة حملة الشهادات الجامعية»[١٧] وكانت المؤسسات التعليمية في الضفة والقطاع موزعة على ثلاثة انواع من حيث تبعيتها الادارية والاشراف عليها ومصادر تمويلها.

١ - مدارس حكومية في المراحل الثلاث، وهذه المدارس مخصصة للسكان الاصليين.

٢ - مدارس وكالة الغوث (الانروا) مخصصة للاجئين، وهي تقتصر على مرحلتين وتدفع وكالة الغوث مبالغ معينة من نفقات التعليم الثانوي لقاء قبول عدد من الطلاب في المدارس الثانوية الحكومية، اضافة لعدد محدود من المدارس المهنية فوق الاعدادية ودور للمعلمين.

٣ - مدارس اهلية، وهي على ثلاث مراحل وتتركز في الضفة الغربية وهي مؤسسات تعليمية مستقلة اداريا وماليا او خاصة او تابعة لطوائف دينية او جمعيات خيرية.

ومن حيث المناهج فان جميع المدارس وبكافة مراحلها التزمت بالمنهج الاردني في الضفة الغربية

والمنهاج المصري في قطاع غزة، وتختلف المدارس الاهلية باضافة مادة اللغة الاجنبية (غالبا الانجليزية) او برامج دينية خاصة.

التعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد الاحتلال الصهيوني عام ١٩٦٧:

شأن باقي المؤسسات الفلسطينية وقع التعليم تحت هيمنة سلطات الاحتلال بصورة آلية. حيث ربطت المؤسسات التعليمية بسلطات الحكم العسكري الذي يشرف عليها من خلال ضابط التربية.

اما مدارس وكالة الغوث والخاصة فقد تعرضت لنفس الهيمنة وان كانت اقل تأثراً من الناحية الادارية.

ولم تقتصر ممارسات العدو الصهيوني على الجوانب الادارية والفنية فحسب، بل شملت وبشكل مركز المناهج والكتب المدرسية لتغيرفيها وتحذف منها وفق الرؤية الاسرائيلية وبما يخدم مخططات الاستيطان والضم بحيث تتوصل الى جعل المناهج شبيهة بتلك التي تقدمها للطلبة الفلسطينيين في المناطق المحتلة منذ عام ١٩٤٨. فبعد شهرمن الاحتلال الصهيوني وفي تموز ١٩٦٧ اصدرت سلطات الاحتلال العسكرية الامر العسكري رقم ١٠٧[١٨] قررت بموجبه الغاء المناهج والمقررات المدرسية في مدارس الضفة والقطاع زاعمة ان هذه المناهج والكتب مشبعة بالكراهية لاسرائيل، وترسم صورة مشوهة للاحداث التي ادت وتبعت قيام (دولة اسرائيل)، واستناداً الى الامر العسكري المذكور فقد اصدر الحاكم العسكري للضفة الغربية امرا عسكريا اخربتاريخ ٩/٨/١٩٦٧[١٩] منع بموجبه استعمال ٧٨ كتابا مدرسيا من اصل ١٢١ كتابا مقررا من قبل وزارة التربية والتعليم الاردنية، وفي ايلول ١٩٦٧ صدرقرار مشابه في قطاع غزة، منع بموجبه ١٣٢ كتابا من اصل ١٥٠ كتابا مقررا من وزارة التربية والتعليم المصرية. وقد تصدى الفلسطينيون لهذه الاجراءات واعلنت لجان المعلمين الاضراب العام عند ابتداء العام الدراسي والذي صادف اجتماع الجمعية العمومية للامم المتحدة (١٩ ايلول ١٩٦٧) وقد حققت هذه الاحتجاجات بعض النتائج الايجابية، وان لم تؤد الى تراجع سلطات الاحتلال عن قرارها كاملا. فقد سمحت باعادة طبع ٥٩ كتابا في الضفة الغربية و ٤٠ كتابا في قطاع غزة بعد ان غيرت وحذفت كل ما لا يتلاءم والاهداف الصهيونية، فقد اوقفت العمل بالكتب السابقة وزودت معلميها بمذكرات دراسية لا تختلف والاهداف الصهيونية.

وقد احيلت جميع الكتب الى لجنة اسرائيلية خاصة قامت بدراستها واجرت التغيرات عليها لتصب في الهدف الصهيوني الذي يكرس الاحتلال ويبث مقولة ارض اسرائيل الكبرى ويعمل على فصم عرى العلاقة مع امتهم العربية ويشوه تاريخها وتراثها الفكري والحضاري، ويناقض طموحات الشعب الفلسطيني في التحرر واقامة دولته المستقلة وقتل الاحساس الوطني. ويمكن اجمال الاتجاهات التي اتخذتها عمليات الحذف والتغيير على الشكل الآتي:

أ - العبارات المتعلقة بالوجود الفلسطيني: فيما يتعلق بذكر اسم فلسطين فقد اقدمت سلطات الاحتلال على استبدال اسرائيل بدلا من فلسطين وحيثما وردت سواء بالكتب او الاطالس مثل (كتاب جغرافية اسيا العربية)[٢٠]، (ص٣٣) واستبدلت فلسطين بكلمة اسرائيل، وتم استبدال السهل الساحلي الفلسطيني بعبارة السهل الساحلي الاسرائيلي ص٣٦، وفي الاطالس شطب اسم فلسطين باللون الاسود ووضع بدلا منه اسرائيل.

ب - ما يتعلق بالسلام والتعاون الدوليين: في الصفحة ١٩ من كتاب «اوروبا الحديثة وتطورها الفكري والسياسي»[٢١] وتحت عنوان «الامم المتحدة في الميزان» تم حذف العبارات المتعلقة بضعف هيئة الامم المتحدة وتقصيرها في حل قضايا دولية مثل قضية فلسطين وجنوب افريقيا.. الخ وفشل الهيئة الدولية في وقف سباق التسلح، والاشراف على الطاقة الذرية، كما حذف من نفس المصدرص ١٣٤ بعض قرارات مؤتمر باندونغ اصرارا من السلطات الصهيونية برفض مبدأ من مبادىء الامم المتحدة (حق الشعوب في تقرير مصيرها) والذي اجمعت عليه كل شعوب العالم حيث حذفت قرار «كفالة حق تقرير المصير واستنكارا للتمييز العنصري وتأييد قضية الحرية والاستقلال لجميع الشعوب».

جـ - حذف كل ما ينمي لدى الانسان الفلسطيني ارتباطه بالارض والوطن، مثال ذلك حذفت قصيدة الشاعر الفلسطيني توفيق زياد التي يقول فيها: كأننا عشرون مستحيل في اللد والرملة والجليل.. الخ القصيدة[٢٢].

د - حذف العبارات المتعلقة بالمقاومة والتحرر من الغزاة والاشارة للنصروعدم التفريط بالوطن. ففي كتاب القواعد الوافية استبدلت عبارة (نعم المنقذ صلاح الدين) بعبارة «نعم الصديق اخوك»[٢٣].

كما حذف كل ما يتعلق بقرارات الامم المتحدة والمؤتمرات الدولية حول حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره. مثل هذه الممارسات تنتهجها سلطات الاحتلال لتجهيل شعب فلسطين وغرس روح العدمية الوطنية والقومية مما يسهل اخضاعه واستمرار السيطرة عليه.

وفيما يلي نورد احصائيات عن عدد الطلبة في مراحل التعليم المختلفة ونسبتهم لعدد السكان في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة للعام ٨٤/١٩٨٥ وهي تعطي صورة واضحة عن اهتمام الفلسطينيين في التعليم اذا توفرت لهم الظروف المناسبة وتكشف اسباب التردي في الوضع التعليمي في المناطق المحتلة عام ١٩٤٨ والناجمة عن الاجراءات الصهيونية[٢٤].

عدد التلاميذ	الضفة الغربية	قطاع غزة
المرحلة الابتدائية	٦٣٪	
المرحلة الاعدادية	٢١,٣٪	
المرحلة الثانوية	١١,٤٪	
الحضانة ودور المعلمين	٤,٣٪	
النسبة لعدد السكان لا تشمل طلبة	٣٦,٤٪	٣١,٣٪

الجامعات في الداخل والخارج		
المتوسط في الفصل	٣٤	٣٢
نسبة مدارس وكالة الغوث	٩٪	٥٤,٦٪
نسبة مدارس الحكومة	٧٦٪	٣١,٣٪
نسبة المدارس الخاصة	١٥,٣٪	١٤,١٪
المجموع	٢٧٩,٧٦٠	١٥٤,٤٩٨

اجراءات المحتلين الصهاينة لتهويد التعليم في مدينة القدس الشرقية:

رغما عن قرارات الامم المتحدة ومنظمة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الاسلامي ومنظمة الوحدة الافريقية وكافة المؤسسات والهيئات الدولية الاخرى، اقدمت سلطات الاحتلال بتاريخ ١٩٦٧/٦/٢٧ على ضم القدس الشرقية تحت شعار «توحيد المدينة وجعلها عاصمة اسرائيل الى الابد»[٢٤].

وفي ١٩٦٧/٦/٢٩ حلت مجلس امانة القدس العربية المنتخبة ودمجت موظفيها واملاكها في بلدية القدس (المحتلة عام ١٩٤٨) وطبقت الانظمة والقوانين الصهيونية على سكان مدينة القدس العرب.

من الطبيعي ان يترتب على ضم المدينة، الحاق النظام التعليمي بشكل كامل بنظام التعليم الاسرائيلي المطبق على المدارس العربية في المناطق المحتلة منذ عام ١٩٤٨، فقد اتخذت سلطات الاحتلال مجموعة اجراءات تنظيمية وادارية في هذا المجال، اذ اغلقت مكتب التربية والتعليم الاردني المشرف على المدارس، واجبرت الطلاب العرب على تعلم المنهاج الاسرائيلي، واستعمال كتبه وفرضت تدريس كتاب «انا مواطن اسرائيلي»، وادخلت اللغة العبرية ومادة «مدنيات اسرائيل»، كما استولت على المدرسة الاسلامية للبنات وحولتها الى مقر للمحكمة الحاخامية العليا. وقد قوبلت هذه الاجراءات برفض شعبي واسع واجهته سلطات الاحتلال باجراءات قمعية ضد جميع الموظفين الذين رفضوا قرار الضم، حيث الحقت المدارس الحكومية بادارة التعليم العربي في وزارة المعارف الاسرائيلية والتي يشرف عليها يهود، حيث طبقت المناهج الاسرائيلية مما ادى لنقص الطلبة العرب في المدارس الحكومية، اما بالنسبة للمدارس الخاصة والطائفية، فقد سمح لها بالاستمرار في تدريس المنهاج الاردني مع اجراء تعديلات كبيرة عليه، وكان في القدس قبل الاحتلال ٣٠ مدرسة حكومية عربية، ١٤ مدرسة طائفية وخاصة يدرس فيها حوالي ١٥,٠٠٠ طالب وطالبة في مختلف مراحل التعليم دون الجامعية، ونتيجة للتغيرات التي اجرتها سلطات الاحتلال على المناهج والتي ادت الى فشل الطلبة في اجتياز امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة، ولعدم اقبال الطلبة على المدارس التي تدرس المنهاج الاسرائيلي فقد تراجعت هذه السلطات بعض الشيء اذ سمحت بتدريس المنهاج الاردني وفي المرحلتين الاعدادية والثانوية خلال عام ٧٧/٧٦ بعد ان ادخلت عليه التغييرات التي حصلت في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، وابقت على المنهاج الاسرائيلي في المدارس الابتدائية، وما ينجم عن ذلك اذ ان الطلبة الذين ينهون الدراسة الابتدائية سيواجهون منهاجا

مختلفا في المراحل الاعلى مما يسبب فشلهم ويضطرهم الى التوجه الى المدارس الاسرائيلية والتهيئة لان تقوم سلطات الاحتلال باستغلال ذلك لتطبيق المنهاج الاسرائيلي بشكل مرحلي على جميع مدارس القدس.

ولاثبات سوء نية سلطات الاحتلال فانها عندما لاحظت عدم الاقبال على المدارس الحكومية وتضخم اعداد التلاميذ في المدارس الخاصة في جميع المراحل الدراسية مما يعكس عدم تجاوب المواطنين لسياسة التهويد، فقد أصدرت قانوناً اسمته (قانون الاشراف على المدارس) سنة ١٩٦٩[٢٥] والذي تقرر العمل بموجبه اعتبارا من ١٩٧٠/١/١٧، وهو حلقة جديدة على طريق سياسة التهويد تستهدف الاشراف الكامل على جميع المدارس الخاصة، وذلك يستوجب الحصول على تراخيص اسرائيلية تجيزلهم الاستمرار بممارسة المهنة، والاشراف على برامج التعليم ومصادر التمويل.

التعليم في مدارس وكالة الغوث ANRWA:

الى جانب المدارس الحكومية والمدارس الاهلية، هناك نوع ثالث من المؤسسات التعليمية في الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهي المدارس التي تشرف عليها وكالة هيئة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، وهذه المؤسسة التي انشئت عام ١٩٤٩ في اعقاب المؤامرة الكبرى التي نجم عنها قيام دولة الكيان الصهيوني عام ١٩٤٨، وتشريد اكثرمن مليون فلسطيني من مدنهم وقراهم، مهمتها العلنية كما هوظاهر في تسميتها، هي الاغاثة والتشغيل، ولكن خلف هذه الاهداف تكمن الاهداف الحقيقية لهذه المؤسسة، ويمكن التعرف عليها من خلال ممارساتها.

قبل عام ١٩٦٧ (حيث تشرف الوكالة على مرحلتي التعليم الابتدائي والاعدادي وبعض المعاهد المتوسطة) كانت مدارس الوكالة تتبع نظام التعليم والمناهج المعمول بها في الاردن ومصر، ولكن عقب الاحتلال اصبحت هذه المدارس تدرس نفس المناهج المقررة من قبل سلطات الاحتلال، كما ان سياسة الوكالة اصبحت اكثر توافقاً مع سياسة الصهاينة في تنفيذ مؤامرة طمس معالم قضية اللاجئين الفلسطينيين.

تستخدم الوكالة ١٧٣٦٠ موظفا من بينهم ٦٥٨٠ يعلمون في الضفة الغربية وقطاع غزة كما يتلقى التعليم في مدارسها ٣٥٠,٠٠٠ طالب وطالبة اضافة لحوالي ١١,٠٠٠ معلم ومعلمة[٢٦]، ويقع ثلث عدد المدارس التي تديرها الوكالة وهي ٦٥٣ مدرسة داخل الاراضي المحتلة، وقد ادى ازدحام الفصول الدراسية الى تقسيم اليوم الدراسي الى فترتين صباحية ومسائية. وقد ادركت الامبريالية الامريكية والصهيونية ان وكالة الغوث قد عجزت خلال تاريخها من تحقيق الاهداف الخفية التي كانت وراء انشائها في العمل على توطين الفلسطينيين في اماكن تواجدهم، بل ان الشعب الفلسطيني قد استثمر وبشكل فعال وايجابي الامكانات التي وفرتها وكالة الغوث في ميدان التعليم دون ان تؤثرسلباً في اتجاهاته الوطنية، واستعداده للنضال في سبيل تحريروطنه. ولعل هذه الحقيقة هي التي دفعت رجال الكونغرس الصهاينة للمبادرة الى اعلان ان المساعدات الامريكية وكالة الغوث تصب في استراتيجية الثورة الفلسطينية، وبالتالي طالبوا بوقفها وتصفية اعمالها. ولما كانت ميزانية وكالة الغوث قائمة اصلا

على المساعدات والتبرعات، فقد اعلنت وكالة الغوث انها تعتزم تخفيض خدماتها للاجئين في كافة المجالات ومنها مجال التعليم بحجة العجز المالي المفتعل.

ففي قطاع التعليم، اخذت الوكالة تعمل على تصفية معلمي التدريس اليومي نهائيا ورفع عدد الحصص للمعلمين الابتدائي من ٢٦ ـ ٣٠ حصة والاعدادي من ٢٤ ـ ٢٨ حصة، ثم دمج الصفوف في المخيمات ذات التجمعات الكبيرة، وهذا يعني تصفية مدير من كل ثلاثة ومعلم من كل ثلاثة معلمين، وزيادة عدد الطلاب في صفوفهم من ٣٥ ـ ٥٠ طالبا وايقاف صرف القرطاسية والكتب المجانية.

هذه السياسة تترافق مع الدور القبيح للامبريالية الامريكية في اعمال التصفية. ففي اجتماع الجمعية العمومية للامم المتحدة، وعند مناقشة وبحث الموضوع الفلسطيني فيها لدى انعقاد دورتها الاخيرة، تقدم المندوب الامريكي قائلا: يوجد في العالم ثمانية ملايين لاجيء، لماذا كل هذه الامتيازات المتوصلة للاجئين الفلسطينيين؟. متجاهلا ان المؤسسة الدولية تتحمل المسؤولية التاريخية لمأساة شعب فلسطين عندما اقرت المشروع الصهيوني عام ١٩٤٧ والذي كان اساس تشريد اكثر من مليون فلسطيني ووجود مشكلة اللاجئين، وفي مؤتمر التعهدات الذي يمثل الدول التي تسهم بتبرعاتها في ميزانية الوكالة يقول المندوب الامريكي لمفوض الوكالة العام «لقد آن الأوان لاجراء التقلصات في خدمات الوكالة واعمالها وفي تخفيض برامج الوكالة» واعلن ان الولايات المتحدة لن تستمر في دفع تبرعها في ميزانية الوكالة[٢٧].

وقد قام مساعد المفوض العام (دبلون) السفير الامريكي السابق في لبنان[٢٨] بزيارة للسعودية بهدف تعريب قضية اللاجئين الفلسطينيين. كما نرى الموظف الامريكي (ديفز) في رئاسة الوكالة بالشيخ جراح يقول لممثلي مخيم شعفاط في اجتماع له معهم «انا قادم لاعمال التصفية».

وفي قطاع غزة يهدد مدير الادارة بوكالة الغوث (ماك اندروا) الامريكي بالغاء (مشروع ابوستة) الذي يقوم بتشغيل بعض الاطباء والمعلمين العاطلين عن العمل براتب العمل اليومي.

وبتاريخ ١٩٨٤/١٢/٢٧ صدرت تعليمات جديدة ابلغت عن طريق مساعد مدير الوكالة هويكنز، تتضمن اغلاق المعاهد الثلاثة التابعة لوكالة لغوث وهي دار المعلمات ودار المعلمين برام الله ومركز قلنديا المهني، بحجة الوضع الاقتصادي في المناطق المحتلة «كما اتخذ المفوض العام لوكالة الغوث الدولية يومي الاربعاء والخميس ٢٦/٢٧ كانون الاول ١٩٨٥ قرارا بالغاء عدد كبير من وظائف الفلسطينيين باجراء تخفيضات كبيرة في الخدمات التي تقدمها الوكالة للاجئين الفلسطينيين»[٢٩] مما سيؤدي في نهاية الامر الى ترميجات جماعية لهم، هذا بالاضافة الى تخفيضات كبيرة في مرتباتهم تصل في المتوسط الى ما يزيد عن ١٥٪ ابتداءا من ١٩٨٥/١/١ متذرعاً بحجة العجز المالي.

وكما هي الحال في مواجهة اجراءات العدو الصهيوني فان جماهير الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع، وفي طليعتهم الطلاب والمعلمين والعاملين، يخوضون نضالات مستمرة في مواجهة سياسات وكالة الغوث سواء عبر الاضرابات والمظاهرات الاحتجاجية، او البرقيات الموجهة للأمين العام للامم المتحدة ومنظمة اليونسكو.

التعليم العالي:

اهتم شعب فلسطين منذ وقت بعيد بالتعليم العالي، وقد حاول منذ اوائل العشرينات ابان الانتداب البريطاني تأسيس جامعة في فلسطين، ولكن المحاولة لم يكتب لها النجاح بسبب الضغوطات الصهيونية على حكومة الانتداب.

لقد ادرك شعب فلسطين منذ الاحتلال الصهيوني ١٩٤٨ ان جوهر بقاءه واستمراره، يكمن في تنمية هويته الثقافية والحضارية، وقد دفعه هذا الادراك الى تجنيد كل طاقاته، من اجل رفع المستوى الثقافي والتعليمي لابنائه، في وقت وجد فيه نفسه مشرداً في بقاع الارض، وكان الطلاب الفلسطينيون في الضفة والقطاع قبل عام ١٩٦٧ يواصلون تعليمهم العالي في الجامعات العربية والاجنبية وخاصة في اوروبا واسيا وذلك لعدم وجود جامعات في الاراضي المحتلة وعلى حساب خبزة العيش عند غالبية الأسر. عدا بعض المعاهد المهنية التي تقوم باعداد الكوادر الوسيطة في مجالات متعددة الى جانب كلية بيرزيت.

وقد تغيرت الظروف جذريا بعد الاحتلال اذ اصبحت السلطات المحتلة تمارس مختلف الاساليب في محاربة وكبح الطلبة بمواصلة تعليمهم الجامعي، مثل عدم اعطاء تأشيرات السفر في اوقات مناسبة تتفق ومواعيد التسجيل في الجامعات، تحديد مدة السفر باقل من سنة دراسية، اوعدم السماح بالعودة.. الخ، لذلك اصبحت الحاجة ملحة لملء الفراغ الحاصل في سلم التعليم العربي.

فقد تأسست كلية الشريعة في مدينة الخليل عام ١٩٧١، وفي عام ١٩٧٣ قرر مجلس ادارة كلية بيرزيت فتح صفوف جامعية جديدة وتكملة الصفوف القديمة لتصبح كليات قائمة بذاتها تهيء الفرص الممكنة امام ابناء المناطق المحتلة لمواصلة تعليمهم الجامعي واعداد كوادر مؤهلة تساهم في تسيير نشاط المجتمع العربي الاقتصادي والاجتماعي. وبنفس العام (١٩٧٣) تأسست جامعة النجاح الوطنية في نابلس، وجامعة بيت لحم، وعام ١٩٧٥ افتتح المعهد الشرعي في القدس، كما تأسس معهد البولتكنيك في الخليل عام ١٩٧٨، وفي العام نفسه افتتحت الجامعة الاسلامية في غزة، وعام ١٩٧٩ افتتحت كلية العلوم والتكنولوجيا في ابوديس.

وقد اعترفت بهذه الجامعات من قبل اتحاد الجامعات العربية واتحاد الجامعات الاسلامية، كما ان بعضها أصبح عضوا في اتحاد الجامعات العالمية، واستطاعت هذه الجامعات استيعاب ١٣٠٧٤ طالبا وطالبة في مختلف النواحي والتخصصات حسب الاحصاء التالي:[٣٠]

الجامعة ـ المعهد	تأسست عام	عدد الطلبة ٨٣/٨٢			عدد الاساتذة ٨٣/٨٢	عدد الخريجين ٨١/٨٠
		ذكور	اناث	المجموع		
جامعة الخليل	١٩٧١	٧٩٨	٧٦٢	١٥٦٠	٣٣	٦٠
جامعة بيرزيت	١٩٧٣	١٣٤٣	٦٩٣	٢٠٣٧	٢٢٤	١٩٣

جامعة بيت لحم	١٩٧٣	٦١٠	٦٠٦	١٢١٦	١١٠	٨٢
المعهد الشرعي القدس	١٩٧٥	٦٠		٦٠	٧	٢٣
جامعة النجاح	١٩٧٧	١٤٨٦	١٢٩٤	٢٧١٠	١٩٤	٢٦٧
الجامعة الاسلامية غزة	١٩٧٨	١٥١٤	٨٨٣	٢٣٩٧	١٢١	
المعهد الشرعي قلقيليا	١٩٧٨	٥١	٦٩	١٢٠	٩	٢٦
المعهد الفني الهندسي ـ الخليل (البولتكنيك)	١٩٧٨	٤٠١	٢٠	٤٢١	٥٦	٥٣
كلية الدعوة واصول الدين (بيت حيفا)	١٩٧٨	١٣٠	١٢٩	٢٥٩	١٣٠	٣٨
الكلية العربية للعلوم الطبية البيرة	١٩٧٩	٤٠	١٤٢	١٨٢	٥١	٤٨
كلية العلوم ابوديس	١٩٨١	١٢٥	١٢٨	٢٥٣	٣٣	
كلية الاداب القدس (للبنات)	١٩٨٢					
المجموع		٦٥٥٨	٤٧٢٧	١١.٢١٥	٩٦٨	١٠٣٨

وقد ساعدت هذه الجامعات الست على توفير حوالي ١٢ الف مقعد دراسي في مختلف التخصصات العلمية وتسعمائة محاضر، ومثل هذا العدد ممن يعملون في الشؤون الادارية، كما تعمل المؤسسات الجامعية على تطوير كفاءة العاملين العلمية من خلال ارسالهم ببعثات دراسية.

لقد بذلت سلطات الاحتلال قصارى جهدها لمنع تطورها بل والقضاء على وجودها، فاقدمت على منع الجامعات من ادخال الكتب العلمية، والمراجع، كما وضعت العراقيل لمنعها من استيراد الاجهزة والمعدات العلمية والمخبرية، وعرقلت مشاريع البناء في اكثر من موقع، كما قام الجنود الصهاينة باغلاق الجامعات واقامة الحواجز واعتقال الطلاب والمدرسين وفرض الغرامات المالية الباهظة، والابعاد خارج الوطن.

ففي السادس من تموز ١٩٨٠ اصدر الحاكم العسكري الصهيوني للضفة الغربية الامر العسكري رقم ٨٥٤ في مواجهة الجامعات الفلسطينية بحجة انها اصبحت مراكز لمنظمة التحرير الفلسطينية، ويتضمن هذا الامر الغاء استقلالية الجامعات باخضاعها لسلطة ضابط التربية الصهيوني مباشرة، خلافا للحريات الاكاديمية التي اقرتها المواثيق الدولية، والاعلان العالمي لحقوق الانسان، وطالب الجامعات بترخيص سنوي، وحظر تعيين اي مدرس اوقبول اي طالب الا بموافقة الحاكم العسكري، وشريطة الا يكون قد اعتقل حتى ولو اداريا. كما تخضع المناهج والكتب والمراجع لاشراف لجنة تشكلها سلطات الاحتلال، وقد رفضت الجامعات الفلسطينية هذا العدوان على استقلاليتها، الامر الذي دفع سلطات الاحتلال لاستخدام القوة ومهاجمة الجامعات والاعتداء على الطلبة والمدرسين بالضرب والاعتقال، واطلاق النار واغلاق الجامعات. فجامعة بيرزيت والتي ابعد رئيسها في منتصف السبعينات لا تكاد تفتح ابوابها حتى تغلق من جديد، ورغم الاجراءات الارهابية والتعسفية للصهاينة استمرت الجامعات تؤدي مهامها الوطنية بشتى الوسائل، من خلال القاء المحاضرات في بيوت الطلاب ومنازل الاساتذة والمراكز التعليمية الاخرى والاندية الرياضية.

وقد اتخذت منظمة اليونسكو قرارا بادانة هذا القرار وارسلت مذكرة احتجاج لسلطات الاحتلال الاسرائيلي، كما ادان الاتحاد الدولي للجامعات في اجتماعه بطوكيو هذا القرار ووجه ايضا مذكرة

احتجاج الى سلطات الاحتلال، كما ادانته العديد من الجامعات في اوروبا وامريكا وطالبت بالغائه، وصمدت الجامعات الفلسطينية في وجه الاجراءات الصهيونية، مما اضطرها لتجميد القرار متحينة فرصة اخرى لمعاودة الهجوم.

وكان لها ذلك عقب الاجتياح الصهيوني للبنان عام ١٩٨٢، اذ حولت سلطات الاحتلال تنفيذه من جديد من خلال طلب تصريح الموافقة للطلبة على دخول الجامعة وتجديد هذا الطلب سنويا من الحاكم العسكري.

وفي اب ١٩٨٢ اشترطت على الاساتذة التوقيع على وثيقة التزام «تنص على عدم القيام بأي نشاط او اي عمل يمس بالامن والنظام العام، وعدم القيام بأي عمل اوتقديم اي خدمة تعتبر مساعدة، اودعما لمنظمة التحرير الفلسطينية، او اي منظمة معادية اخرى سواء كان ذلك بشكل مباشر او غير مباشر»(٣١).

وقد رفض هذا الاجراء الجديد الذي يتنافى مع الحريات الاكاديمية واستقلال الجامعات، ولكن الرد الصهيوني لم يتأخر هذه المرة فقد ابلغ ضابط التربية نحو ١٢٠ استاذا جامعياً من مختلف الجنسيات بضرورة التوقيع على هذه الوثيقة، او منعهم من التدريس ثم ابعادهم خارج فلسطين.

وفي الثاني عشر من ايلول ١٩٨٢ قامت سلطات الاحتلال بابعاد اول دفعة من اساتذة الجامعات حتى بلغ العدد ٣٠ استاذا جامعيا من بينهم رئيس جامعة النجاح.

وقد تشكل العديد من الوفود من الاساتذة المبعدين للقيام بجولات على مختلف الدول لشرح ابعاد المؤامرة التي تتعرض لها الجامعات الفلسطينية تحت الاحتلال.

ان الموافقة التي ابدتها سلطات الاحتلال لقيام هذه الجامعات كانت مبنية على ان الجامعات ستخرج افواجاً من المعتدلين، والمتفرغين للشؤون الاكاديمية، ولكن يبدو ان امالهم خابت اذ ان الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة هي جزء من مؤسسات واجهزة، منظمة التحرير الفلسطينية رغم الارهاب الصهيوني فقد تمكنت الجامعات، وبدعم من منظمة التحرير الفلسطينية من تطوير وتوسيع مجالاتها العلمية واصبحت الجامعات مراكز ثورية لمناهضة الاحتلال وسياساته ولن تجدي كل اجراءات العدو من مواصلة طلابنا ومعلمينا النضال لتحقيق حقوقهم المشروعة في العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

الابنية المدرسية:

بعد عام ١٩٦٧ ونتيجة لتقصير سلطات الاحتلال، بادر الاهالي الى تشييد العديد من المدارس، والغرف المدرسية، على حسابهم الخاص او على حساب ابنائهم المغتربين، او على حساب المساعدات العربية ذلك لمواجهة الاحتياجات المزايدة للتوسع في مجال التعليم وعلى سبيل المثال(٣٢) اقيمت مدرسة المغتربين في البيرة على حساب مغتربي البلدة نفسها، كما تم تشييد مدرسة الماجدة وسيلة في بير زيت على حساب الجمهورية التونسية، ومدرسة الجزائر في رام الله على حساب الجمهورية الجزائرية، ومدرسة

البحتري في اريحا على حساب دول الخليج.

وفي بلدة الزاوية بطولكرم تم تشييد ثلاث غرف مدرسية على حساب تبرعات الاهالي، ورغم ذلك لا يزال هناك نقص كبير في عدد الغرف المطلوبة، مما يضطر المدارس والاهالي لاستئجار غرف ضمن منازل سكنية لتكون فصولاً دراسية، وتشير احصائيات ٨٠/٨١ الى ان ١٤٩٠ غرفة مدرسية لا تزال مستأجرة، عدا النقص في المكتبات والمختبرات والملاعب والوحدات الصحية، اضافة الى ذلك فان بعض البنايات المدرسية في وضع سيء يخشى من انهيارها مثلما حدث لمدرسة البحتري الاعدادية القديمة باريحا، كما ان سقوف بعض المدارس ترشح ماء في فصل الشتاء على رؤوس الطلاب مثل مدرسة ذكور رام الله الثانوية وذكور رام الله الاعدادية.

كما قامت سلطات الاحتلال بمصادرة مدرسة اسامة بن المنقذ في مدينة الخليل وتحويلها الى ثكنة عسكرية. هذا وتفتقر المدارس لكافة وسائل الايضاح، الخرائط وخاصة اذا حملت عليها اسم فلسطين وكذلك التلفزيون التربوي والسينما المدرسية.

كما تلجأ سلطات الاحتلال لاغلاق المدارس، وقد تستمر العملية اسابيع وشهور، مثل مدارس عنبتا التي اغلقت اكثر من شهرين، ومدرسة ذكور رام الله التي اغلقت ٥٠ يوما.

وقد اشارت (مذكرة)[٣٣] رفعتها لجنة مؤلفة من عدد من الاداريين والتربويين في مديريات الضفة الغربية في تموز ١٩٧٣ الى ضابط التربية الاسرائيلي الى ان عدد الغرف المتوفرة ٦٠٪ فقط من الحاجة الفعلية، واما بالنسبة لعدد الطلاب في الغرفة الواحدة فانه يتجاوز ٥٠ طالبا وطالبة واحيانا قد يصل الى الستين، كما هو الحال في مدرسة العبيدية الاعدادية للبنات، والصف السادس يضم ٦١ طالبة، وفي مدرسة بنات ابوديس الثانوية يضم الصف الثالث ٥٩ طالبة وفي مدرسة الزاوية لواء طولكرم يضم الصف الاول ثانوي ٥٧ طالبا وطالبة.

الطلاب:

في الوقت الذي تهيء فيه سلطات الاحتلال الفرص امام الطلبة اليهود للتحصيل العلمي في جو ملائم، تلجأ سلطات الاحتلال لارتكاب عمليات القمع والارهاب والاهانة والاعتقال، بل والقتل والتسميم بحق الطلبة الفلسطينيين.

يواجه الطلبة الفلسطينيون كغيرهم من قطاعات شعبهم العديد من المشكلات الناجمة عن احتلال وطنهم من قبل الصهاينة، والمدعومين بالامبريالية العالمية، هذا الاحتلال الذي يشكل نقيضا لهم، فهم يواجهون مشكلة تغييب هويتهم السياسية ومحاولات طمس هويتهم الوطنية وتراثهم الثقافي، وهم في صراع يومي مع الاحتلال، مع جنوده ومناهجه، مع مستوطنيه. لقد خلق هذا الواقع روح التحدي عند الطلبة الفلسطينيين حيث انهم اصبحوا يجدون في مقارعة جنود الاحتلال والتصدي لسياساته العنصرية المجال الذي يعبرون فيه عن انفسهم. وقد لعبت فصائل منظمة التحرير الفلسطينية دورها في

استقطاب الطلاب في مواجهة سلطات الاحتلال بما وفرته لهم من دعم، ويلعب الطلاب راس الحربة في المواجهة حيث تتعرض مجالس الطلبة في الجامعات والمعاهد والمدارس الثانوية الى سلسلة من الاجراءات القمعية، بدءا من فرض الاقامة الجبرية ومنعهم من الوصول الى جامعاتهم واعتقالهم، وفرض الغرامات المالية الباهظة عليهم. كما يجري استدعاءهم الى مقرات الحاكم العسكري وتهديدهم باتباع اقسى العقوبات معهم، كذلك الحال بالنسبة للجان الطلبة في المدارس الثانوية. «وخلال العام الدراسي ٨٠/٨١ تم اعتقال ٢٧ طالبا في الخليل بعضهم في الثالث الثانوي مما حرمهم من تقديم امتحان شهادة الدراسة الثانوية، وفي لواء بيت لحم تم فصل ١٥ طالبة من مدرسة الخضر الثانوية للبنات. واغلاق المدرسة ثلاث اسابيع، وفي مدينة نابلس اعتقل اكثر من ٤٠ طالبا من مدرستي فدوى طوقان والحاج معزوز، وذلك في شهر نيسان واغلقت المدرستان لمدة اسبوع، كما فرضت عليهم الغرامات والكفالات المالية كاجراء انتقامي»[٣٤].

ونلجأ سلطات الاحتلال الى وضع الحواجز على الطرقات المؤدية الى المدارس والمعاهد الجامعات لاستفزاز الطلبة مما يدفعهم للاصطدام بهم واعتقالهم وضربهم وتقديمهم للمحاكمة، واحيانا للحيلولة دون وصول الطلبة للجامعة او المدرسة لاغلاقها بطريقة غيرمباشرة «كما وضعت القنابل في ساحات المدارس مثلما جرى لمدرسة الحسين بن علي بالخليل والتي كاد يذهب ضحيتها العديد من الطلاب»[٣٥] «كما قامت مجموعة من المسلحين بالمدافع الرشاشة والقنابل اليدوية ٢٦/٧/١٩٨٣ مستخدمين سيارة اسرائيلية نفذت عملية قتل جماعية في حرم جامعة الخليل ادت الى استشهاد ثلاثة طلاب وجرح ٢٣ طالبا»[٣٦] اخر، وفي مدينة نابلس استشهدت الطالبة الهام زعرور ١٧ عاما اثر مظاهرة احتجاجية على مجزرة الخليل. وهكذا يتعرض الطلبة للاعتقال والقتل والجرح في كل مناسبة وكذلك التسميم كما حدث في لواء جنين وطولكرم والخليل بهدف اثارة الرعب واجبارهم على الهجرة.

ورغم كل هذه الاجراءات فان طلبة فلسطين هم في طليعة شعبهم في النضال من اجل نيل حقوقهم الوطنية في التحرر والاستقلال ومقاومة سياسة التجهيل.

المعلمون:

يتجاوز عدد المعلمين العاملين في الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ (١٥٨٠٠) معلما ومعلمة، في الضفة الغربية (١١٢٠٠) موزعين على قطاعات التعليم المختلفة:

١ ـ معلمي المدارس الحكومية ٧٢٠٠
٢ ـ معلمي وكالة الغوث ١٣٥٠
٣ ـ اساتذة الجامعات ٠٧٠٠
٤ ـ المعاهد ٠٠٤٠
٥ ـ المدارس الخاصة ٢٠٠٠

وهـذه المجموعة تشكل معا اتحاد العاملين في قطاعات التعليم ـ فرع الارض المحتلة للاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين، وتقودها لجنة التنسيق بين قطاعات التعليم.

وفي قطاع غزة حيث يعمل ٢٣٠٠ معلما ومعلمة في مدارس وكالة الغوث، يناضل جميعهم من خلال لجنة موظفي وكالة الغوث، واكثر من ١٥٠٠ معلما ومعلمة في المدارس الحكومية. وفي المجموع فان هناك حوالي ١٥٠٠٠ معلم ومعلمـة فلسطينيون يعيشـون الاحتـلال الصهيـوني بكـل معانيه، ظروفهم المادية والمهنية قاسية تعيق من تحسين مستوى التعليم وتدفع في اتجاه تدهوره.

وبـاجـراء مقـارنـة بسيطة لوضع المعلم في المناطق المحتلة والمواد الواردة في الاعلان العالمي لحقوق الانسـان نجـد ان المعلم الفلسطيني يعيش في وضـع لا يحتمـل. تقـول المادة الخامسة والعشرون من الاعلان العالمي لحقوق الانسان البند الاول «لكل شخص الحق في مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحـة والـرفـاهيـة له ولاسرتـه، ويتضمن ذلـك التغـذية والملبس، والمسكن والعناية الطبية وكذلك الخدمات الاجتماعية اللازمة» ولتحقيق هذا المستوى من المعيشة تقول المادة الثالثة والعشرون من نفس الاعلان ـ البند الرابع «لكل شخص الحق في ان ينشيء وينضم الى نقابات حماية لمصلحته».

وتأثـير سلطـات الاحتـلال على المـدارس الخـاصـة اقل منه بالنسبة للعاملين في المدارس الحكومية ومدارس وكالة الغوث، حيث نجح معلمو المدارس الخاصة بتشكيل نقابة لهم ترعى مصالحهم، فان الوضع يعتبـر مـأسـاويـاً لدى معلمي المـدارس الحكـومية، والذين يشكلون الغالبية العظمى من عدد المعلمين، ومعاناتهم أكبر، وكذلك العاملين في وكالة الغوث حيث كما بينا تتلاقى السياسات معا في مواجهة شعب فلسطين.

ومنذ العام ١٩٧٢ والمعلمون يسعون لتشكيل نقابة لهم ترعى مصالحهم وتدافع عن حقوقهم ولكن سلطات الاحلال كانت في كل مرة ترفض هذا المطلب العادل مما اضطر المعلمين عام ١٩٨٠ ونتيجة لتردي اوضاعهم المهنية والمادية بتشكيل نقابة لهم، تمت الانتخابات ديمقراطيا ودون موافقة سلطات الاحتلال. وفي ١٤/١٢/٨٠[٣٧] اعلن معلمـو الضفـة الغـربيـة اضرابـا تصاعديا تحول الى اضراب مفتوح نتيجة تجاهل سلطات الاحتلال لمطالبهم استمرت لمنتصف اذار ١٩٨١، بعد ان تلقى المعلمون وعدا من ضابط التربية والتعليم الصهيوني بتحسين اوضاعهم ولكن الممارسة كانت عكس ذلك. ففي بداية العام الدراسي ٨٢/٨١ اقدمت سلطات الاحتلال على مداهمة مقرات لجان المعلمين في الالوية وصادرت مطبوعاتهم. كما قامت باعتقال لجان المعلمين، في الالوية واللجنة العامة، واتخذت بحقهم اقسى العقوبات سواء بالفصل او النقل للمناطق النائية او احالة البعض منهم للتقاعد. ولم تقتصر هذه الاجراءات على اللجان القيادية بل طالت المئات من المعلمـين وخـاصـة نشطاء الاضراب، كما قامت بتجميد درجات العديدين منهم حيث استمر البعض في درجته من ٩ ـ ١٢ سنة رغم ان نظام الخدمة المدنية ينص على الترقية كل ٤ سنوات. كما تلجأ سلطات الاحتلال لمداهمة المدارس واعتقال بعض المعلمين وقد تعتقل الهيئة التدريسية كاملة مما يؤدي الى اغـلاق المـدارس حيث تعتبـر فتـرة الاغلاق اجازة بدون راتب، ولا تزال سلطات الاحتلال

ترفض الاعتراف بلجنة المعلمين.

امـا من حيث الاوضـاع المعيشيـة فقد «بلغ متوسط دخل المعلم الفلسطيني ١٩٨٤، ٣٦٠٠ شيكل بينما بلغ متوسط دخل المعلم اليهودي خلال نفس الفترة (٦٠٠٠) شيكل»[٣٨]، على الرغم من أن الجميع يعيشـون نفس الظروف من حيث غلاء الاسعار مما يدل على تمييز فاضح، يتناقض مع مبادىء وحقوق الانسـان، ممـا جعـل البعض منهم يلجأ لاعمـال اضـافية لا تتناسب ومكانة المعلم الاجتماعية لمواجهة متطلبات الحياة الضرورية، بما يترك من اثار سلبية على العملية التربوية.

اما معلمي وكالة الغوث فقد نجحوا في الضفة الغربية من تشكيل نقابة مستقلة لهم في قطاع غزة من خلال لجنة الموظفين، في مواجهة قضية العجز المالي المفتعل والذي يهدد المعلمين في قوتهم بالاستغناء عن خدماتهم، مما يعكس اثارا سلبية على نفسية المعلم تؤثر على مجرى العملية التعليمية، عدا عن معاناتهم من سياسات وكالة الغوث والتي تلتقي مع سياسة الصهاينة.

الخاتمـــة:

لقـد اختـط زعمـاء الصهيـونيـة لانفسهم نهجـا خاصـا عملوا به منذ احتلال فلسطين وهو التمييز العنصري بين الفلسطينيين واليهود، وقد ارادوا لهذا الشعب الذي اغتصبوا ارضه، ان يكون اليد العاملة الـرخيصـة لعجلة اقتصـادهم ولم يبخلوا بأية وسيلة لتحقيق ذلك، بدءا من التضييق الاقتصادي لدفع المـزيـد من الشباب الى سوق العمل وتكثيف العراقيل امامه حتى لا يتم تحصيله العلمي العالي وحرمان الفلسطينيـين من بعض الاختصـاصـات العلميـة وانتهـاء باقـرار مناهج تعليمية لتعميم العدمية وعدم الاحساس بالانتماء من جهة اخرى.

كل هذه الوسائل والاساليب لم تمكن المسؤولين عن التعليم في الكيان الصهيوني من تحقيق غايتهم المنشـودة في تجهيـل شعب فلسطـين، فرغم المعـاناة، فان الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال وفي اماكن الهجرة والشتات، ما زال يتحدى، مستمراً في نضاله على كافة الاصعدة سياسيا وعسكريا وتعليميا الى ان تتحقق حقوقه المشروعة، حقه في العودة وتقرير المصير واقامة دولته المستقلة على كامل ترابه الوطني.

الهوامش:

(١) د. صالح عبدالله سريه، **تعليم العرب في اسرائيل**، مركز الابحاث، بيروت ١٩/٣/١٩، ص٢٧.

(٢) صبري جريس، **العرب في اسرائيل**، مركز الابحاث بيروت، ١٩٦٧، جزء ٢، ص ١٢٨.

(٣) د. اسعد رزق. **في المجتمع الاسرائيلي**، معهد البحوث والدراسات العربية، بيروت ١٩٧١ ص٦٩.

(٤) د. سمير هوانة ـ **نظام التعليم العام في الكيان الصهيوني**، نقلا عن الموسوعة اليهودية، ص٩٢٨.

(٥) د. صالح عبدالله سرية ـ **تعليم العرب في اسرائيل**، ص ١٨٠

(٦) نجلاء نصر بشور. **تشويه التعليم العربي في فلسطين المحتلة**. مركز الابحاث، بيروت ١٩٧١، ص١٩ نقلا عن:
Central Bureau of statics, statistical. Abstract of Israel, (Government press. Jerusalem) No. 19. 1968 P, 534

(٧) د. صالح عبدالله سرية. **تعليم العرب في اسرائيل**، مركز الابحاث بيروت ١٩٧٢ نقلا عن:

Ibid, No 20. 1968 PP. 550

(٨) المصدر السابق. ص٥٢٧ و ٥٢٥.

(٩) تسيبورا شاروني، **التعليم في الارض المحتلة**، الندوة التضامنية مع معلمي وشعب فلسطين باريس، اليونسكو ١٩٨٥.

(١٠) منير بشور. خالد الشيخ. **التعليم في اسرائيل**. مركز الابحاث، بيروت ١٩٦٩ ص٢٢٦.

(١١ + ١٢) تسيبورا شاروني، رئيسة الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة في نقابة المعلمين العامة في اسرائيل التعليم في الارض المحتلة، باريس اليونسكو ٨٥ ـ ندوة التضامن مع معلمي وشعب فلسطين.

(١٣) مجلة **التقدم**. قضايا التعليم والتعلم. حيفا، ايار ١٩٨٤ ص٥.

(١٤) ربحي كمال: **العرب في الارض المحتلة**، ص٩٢، نقلا عن تقرير مراقب الدولة من جهاز الامن رقم ٩ تاريخ ١٥/٢/٥٩ ص٨.

(١٥) هالة حزان. **مجلة التقدم**، حيفا ١٩٨٤ ص٥.

(١٦) د. علي سعود عطية. **بحث مشكلات الطلبة الفلسطينيين في الاراضي المحتلة**، الكويت ١٩٨٥، نقلا عن:
Kurodo, o p. cit, p. 264

(١٧) دار الجليل. تقرير رقم ١٠٣٦. عمان ٣/٨/١٩٨٥.

(١٨) مركز الوطن للمعلومات الدراسات: نقلا عن **الارض**، ١٩٨٤.

(١٩) المصدر السابق.

(٢٠) **جغرافية اسيا العربية**. تأليف راضي عبدالهادي. عبدالمحسن جابر، طاهر النمري، عمان ١٩٦٧.

(٢١) **المجتمع الاردني**. د. سيف الدين الكيلاني. عباس الكرد، عمان ١٩٦٤ الثالث الاعدادي.

(٢٢) **مذكرة في اللغة العربية**، الثالث الثانوي زراعي وصناعي، اعداد سمير استيتيه وحسن الشاعر عمان ١٩٧٧ المطبعة الاقتصادية.

(٢٣) **القواعد الراقية**. الثاني الاعدادي، تأليف ياسين القطان، علي عودة وغيرهم، القدس ١٩٦٥.

(٢٤) هاني مقبول، **الاحتياجات التعليمية في الاراضي العربية المحتلة**، الجامعة الاسلامية في غزة.

(٢٤) مركز الوطن للمعلومات والدراسات، نقلا عن الارض، ٢١/١٢/١٩٨٢.

(٢٥) الارض نقلا عن مجلة القوانين الاسرائيلية رقم ٥٦٤ تاريخ ١٧/٧/١٩٦٩.

(٢٦) اتحاد المعلمين الفلسطينيين، المؤتمر العام الثالث، دمشق ٧٩، تقرير الامانة العامة.

(٢٧) + (٢٨) **البيادر السياسي**.

(٢٩) في مذكرة اتحاد معلمي وكالة الغوث في الضفة الغربية الى سفراء الدول الغربية في القدس ١٣/١/٨٥.

(٣٠) د. سمير كاتبة. **حول التعليم العالي في الضفة الغربية وقطاع غزة**، ابريل ١٩٨٣.

(٣١) عبدالجواد صالح. **الاحتلال الاسرائيلي واثره على المؤسسات الثقافية والتربوية في فلسطين المحتلة**، لندن ١٩٨٥ ص ٢٥٣.

(٣٢) اتحاد العاملين في قطاعات التعليم (الضفة الغربية)، **اضواء على اوضاع التعليم**، القدس ١٩٨٣ ص٩.

(٣٣) اللجنة العامة لمعلمي الحكومة (الضفة الغربية) نشرة حزيران ١٩٨١.

(٣٤) عبدالجواد صالح. **الاحتلال الاسرائيلي واثره على المؤسسات الثقافية والتربوية في فلسطين المحتلة**، لندن ١٩٨٥ ص ٣٨٢.

(٣٥) اتحاد العاملين في قطاعات التعليم (الضفة الغربية) **اضواء على التعليم** نشرة حزيران ٨٣ ص ١٧.

(٣٦) عبدالجواد صالح. المرجع السابق ص٦٩.

(٣٧) ١٤/١١/١٩٨٠ اصبح عيد المعلمين الفلسطينيين في الداخل والخارج حسب قرار المؤتمر العام الرابع لاتحاد المعلمين عدن تموز ١٩٨٣.

(٣٨) اوضاع المعلمين في الوطن المحتل ـ اللجنة العامة لمعلمي المدارس الحكومية في الضفة الغربية ١٢ مارس ١٩٨٤.

الخصائص الديمغرافية والاجتماعية للطائفة السامرية في نابلس

د. اياد البرغوثي ـ حسين احمد يوسف

د. اياد البرغوثي

الاستاذ حسين احمد يوسف

الطائفة السامرية من الاقليات العرقية والدينية في العالم، والتي تسكن في مدينة نابلس بالضفة الغربية المحتلة وبالتحديد قرب جبل جرزيم الذي يعتبره السامريون قبلتهم.

ويرى السامريون أنهم ورثة بني اسرائيل الحقيقيين، وحماة التوراة، وانهم يملكون النسخة الاصلية التي نزلت منها حيث يتمسكون بتعاليمها ووصاياها العشرة وهم الاقلية الباقية من الاسباط أولاد يعقوب.

ومن جهة اخرى لم تجر أية دراسة سكانية تتناول هذه الطائفة من حيث عددهم كطائفة مستقلة والعوامل المؤثرة في نموهم وخصائصهم الاجتماعية والديموغرافية. فكل الدراسات التي اجريت من قبل ـ على قلتها ـ تناولت الجانب التاريخي والعرقي وبعض العادات الاجتماعية والدينية التي يتصف بها السامريون والتي اتبعت في اغلبها الاسلوب الوصفي في سرد المعلومات ولذلك تأتي هذه الدراسة كبداية للتعرف على خصائص ونمط حياة هذه الطائفة من جميع النواحي الديموغرافية والاجتماعية.

وتقوم هذه الدراسة بالتمحيص الدقيق حول كل ما يتعلق بهذه الطائفة لا سيما ما يتعلق منها بالعمر والجنس، وكذلك التركيب الاقتصادي والاجتماعي لها، ثم دراسة الخصوبة والوفيات من حيث معدلاتها والعوامل المؤثرة فيها.

وتعتمد هذه الدراسة على تحليل البيانات التي تم جمعها باستخدام استبيان تم توزيعه على جميع افراد الطائفة، وهذا المسح كان شاملا لم يستثن احداً من افرادها كما اشتمل على اسئلة تتناول جميع النواحي الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية ونظرة افراد هذه الطائفة تجاه بعض الأمور السياسية

والاجتماعية والدينية. وكان افراد هذه الطائفة متجاوبين بشكل كبير في هذا المسح. وهم كأقلية تشعر بأنها تصارع الايام إلا انها تطمح في ان تحظى باهتمام العالم والباحثين بالذات. غير أن هذا التجاوب لم يخل من بعض الاستثناءات. فقد أحجم بعضهم أول الأمر عن التجاوب معنا عندما قدمنا له هذا الاستبيان لاسباب مختلفة، ومن ناحية أخرى فان البعض كان يرفض الاجابة على اسئلة هذا الاستبيان لأن الجامعة التي يعمل فيها الباحثان* لا تقبل إلا عدداً محدوداً من ابنائهم (لأن القبول في الجامعة يتم على اساس معدل الثانوية العامة وليس على أساس طائفي)، وهم يريدون زيادة هذه المقاعد. وأخيراً تم التفاهم معهم حول هذا المسح، فكان أن تجاوبوا معنا في هذا البحث، لذلك يمكن اعتبار هذا المسح شاملاً لجميع أفراد الطائفة السامرية بلا استثناء ودقيقاً الى حد كبير. وبعد جمع الاستمارات تم ادخالها للكومبيوتر ومن ثم استخدمت بعض الاساليب الاحصائية والديموغرافية في عملية تحليل البيانات.

تركيب السكان حسب العمر والجنس:

بلغ عدد أفراد الطائفة السامرية حسب المسح الذي أجراه الباحثان في بداية عام ١٩٨٥ نحو ٢٦٥ نسمة منهم ١٤١ ذكراً و ١٢٤ انثى أي أن نسبة الجنس في الطائفة السامرية تبلغ ١١٣,٧ ذكراً لكل ١٠٠ انثى مما يدل على ارتفاع نسبة الذكور مقابل الاناث.

وكما يتضح من الشكل رقم (١) الذي يبين الهرم السكاني للطائفة السامرية، فان نسبة الذكور للاناث في الفئة (صفر-٤) كبيرة، حيث انه من المعلوم أن نسبة الجنس عند الولادة تبلغ حوالي (١٠٢ - ١٠٥ ذكر لكل ١٠٠ انثى). ولكن تبقى نسبة الذكور متفوقة على الاناث لدى افراد هذه الطائفة في الفئة (٥ - ٩) ولكن في الفئة (١٠ - ٢٤) سنة تنعكس الآية وتقل نسبة الجنس حيث يصبح عدد الاناث أكثر من عدد الذكور، وذلك قد يعود لاسباب خاصة بالتبليغ عن العمر واعطاء العمر غير الصحيح عند سؤالهم عن العمر.

ومن المعلوم أن الاناث في معظم المجتمعات يملن الى تكبير اعمارهن اذا كن صغيرات في السن وتصغيره اذا كن كبيرات. ولكن في الفئة (٢٥ - ٣٤) تعود نسبة الذكور لتصبح أكبر وتتساوى هذه النسبة في فئة العمر (٣٥ - ٣٩) سنة وفي فئة العمر (٤٠ - ٤٤) سنة تصبح نسبة الاناث اكبر لأن غالبية الاناث الكبيرات في السن يملن الى اعطاء اعمارهن في اوائل الاربعينات وبالتالي نجد ان نسبة الذكور اكبر في فئة العمر (٤٥ - ٤٩) سنة وتتساوى نسبة الذكور والاناث في فئة العمر من (٥٠ - ٥٤) سنة ولكن في فئة العمر (٥٥ - ٥٩) تصبح نسبة الاناث أكبر وبعد هذه الفئة تصبح هذه النسب متساوية تقريباً وأن كانت متذبذبة في بعض الاحيان.

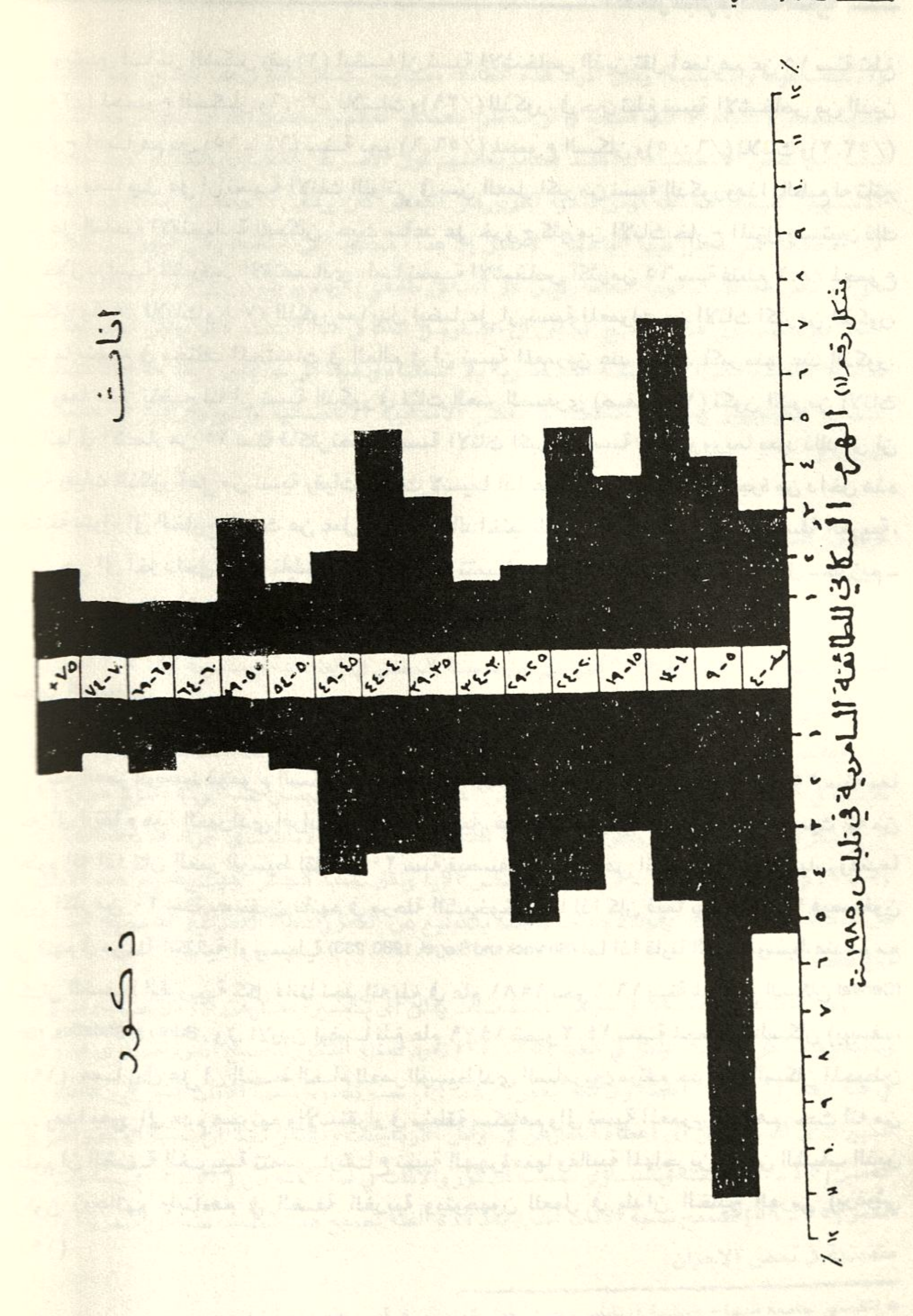
* المقصود جامعة النجاح الوطنية في نابلس، حيث يعمل الباحثان في قسم علم الاجتماع.

ويتبين لنا من الشكل رقم (١) ايضاً ان نسبة الاشخاص الذين تقل اعمارهم عن ١٥ سنة تبلغ (٣٥,١٪) لمجموع السكان و٣٠,٦٪ للاناث و(٣٩٪) للذكور، في حين تبلغ نسبة الاشخاص من الذين تتراوح اعمارهم بين (١٥ - ٦٤) سنة نحو (٥٦,٦٪) لمجموع السكان و(٦٠,٥٪) للاناث و(٥٣,٢٪) للذكور، مما يدل على ان نسبة الاناث اللواتي في سن العمل اكبر من نسبة الذكور وهذا بالطبع له تأثير كبير على الناحية الاقتصادية للسكان، حيث ساعد على خروج كثير من الاناث خارج المنزل وسيتبين ذلك من خلال دراسة التركيب الاقتصادي. أما نسبة الاشخاص أكثر من ٦٥ سنة فتبلغ ٨,٣٪ لمجموع السكان و٨,٩٪ للاناث و ٧,٨٪ للذكور مما يدل ايضا على ان نسبة المعمرات من الاناث اكثر من الذكور، وهذا ما يتضح في مختلف المجتمعات في العالم في أن نسبة المعمرين عند الاناث أكبر منها عند الذكور.

ومما سبق يتضح لنا أن نسبة الذكور في فئات العمر الصغرى (صفر - ١٤) تكون اكبر من الاناث غير أنها في الاعمار من ١٥ سنة فأكثر تصبح نسبة الاناث اكبر من نسبة الذكور وربما يعود ذلك الى أن نسبة وفيات الذكور أعلى من نسبة وفيات الاناث لاسيما اذا علمنا انه لا توجد أية هجرة من داخل هذه الطائفة سواء الى الخارج للبحث عن عمل او الهجرة الداخلية للسكن في منطقة اخرى في الضفة الغربية، أو من حي الى آخر داخل مدينة نابلس، فهذه الطائفة تتمسك في مكان سكناها بالقرب من جبل - جرزيم - لاسباب دينية بالدرجة الاولى ثم لميلهم الطبيعي للتجمع كأقلية.

العمر الوسيط:

بلغ العمر الوسيط لمجموع السكان نحو ٢٤ سنة، وللذكور ٢٢,٩ سنة. وللاناث نحو ٢٥,٥ سنة مما يشير الى ارتفاع هذا العمر لدى افراد الطائفة السامرية. فهم يصنفون في المرحلة الانتقالية حيث أنه من المعلوم انه اذا كان العمر الوسيط اقل من ٢٠ سنة فيصنف السكان على انهم في مرحلة الشباب وعندما يكون اكثر من ٣٠ سنة يصنفون بأنهم في مرحلة الشيخوخة، أما اذا كان فيما بين ٢٠ - ٢٩ فيصنفون على أنهم في مرحلة انتقالية اووسيطية (Shryock snd Siegel, 1980, 233) اما اذا قارنا العمر الوسيط عندهم مع سكان الضفة الغربية ككل فاننا نجد أنه بلغ في عام ١٩٨١ نحو ١٦,٤ سنة لمجموع السكان (Central Bureu of Statistics, 1982)، وفي الاردن ايضاً بلغ عام ١٩٧٩ نحو ١٤,٢ سنة لمجموع السكان (يوسف، ١٩٨٢). مما يدل على ان النمط العام للعمر الوسيط لدى السامريين مرتفع جداً عن السكان المحيطين بهم، وهذا يعود الى عدم هجرتهم والاستقرار في منطقة سكناهم والى نسبة المعمرين عندهم. حيث أنه من المعلوم أن الضفة الغربية تتميز بارتفاع نسبة الهجرة منها وغالبية المهاجرين هم من الشباب الذين يتركون زوجاتهم وابناءهم في الضفة الغربية ويتوجهون للعمل في بلدان الخليج العربي (برغوثي ١٩٨٤).



نسبة كبار السن الى صغار السن:

بلغت هذه النسبة نحو ٢٣,٦٦٪ لمجموع السكان و ٢٠٪ للذكور و٢٨,٩٥٪ للاناث مما يدل على ان الطائفة السامرية تمر ضمن مرحلة انتقالية من مراحل التطور الديموغرافي حيث انه من المعلوم انه اذا كانت هذه النسبة اقل من ١٥٪ فان السكان يوصفون بأنهم في مرحلة الشباب. في حين اذا كانت فوق ٣٠٪ يوصفون بأنهم في مرحلة انتقالية (Shryock and Siegel, 1980 234) وهذا يدل على ان نسبة المعمرين لدى السامريين كبيرة اذا ما قورنت مع سكان الضفة الغربية عام ١٩٨١ نحو ٧,٤٪ لمجموع السكان (Central Bureau of Statistics, 1982) وفي الاردن عام ١٩٧٩ نحو ٥,٤٪ لمجموع السكان (يوسف ١٩٨٢). ومما يلاحظ ايضاً ان نسبة التعمير للاناث أكبر من الذكور عند السامريين، وهذا نمط عام موجود في معظم انحاء العالم.

نسبة الاعالة:

تعرف نسبة الاعالة بأنها الاشخاص غير النشيطين اقتصادياً الى الاشخاص النشيطين اقتصادياً في جميع الاعمار، ونسبة الاعالة تتأثر بنسبة العاملين ضمن فئة الاعمار المنتجة (١٥ - ٦٤)، سنة فقد بلغت نسبة الاعالة الحقيقية للسامريين نحو ٣,٧ أي ان كل فرد عامل يعيل نحو ٣,٧ فرد، هذا اذا اخذ جميع العاملين من الذكور والاناث في حين أنه اذا اقتصرنا على العاملين من الذكور فقط فتبلغ هذه النسبة نحو ٤,٩، وهذه النسبة قليلة اذا ما قورنت بمثيلاتها في المناطق المجاورة. وهذا يعود الى سياسة الحكومات التي تعاقبت على المنطقة وعلى السكان المحليين الذين يراعون وضع الطائفة كأقلية فيمنحونهم فرص العمل، ومن ناحية اخرى فانهم يعتبرون فئة تقع في المرحلة الانتقالية من مراحل التطور الديموغرافي لذا فمن المفروض أن تزيد عندهم نسبة الاشخاص في سن العمل.

الحالة الزواجية:

الطائفة السامرية من أكثر الاقليات تشدداً من ناحية الحفاظ على الزواج الداخلي ضمن افراد الطائفة، وعلى الرغم من أنهم يعيشون منذ الاف السنين في مدينة نابلس بين سكان مسلمين ومسيحيين الا انه لم يحدث مرة أن تزوج سامري من خارج طائفته سواء بالنسبة للذكور أو الاناث.

جدول رقم (١) صلة قرابة الزوج بالزوجة

صلة القرابة	النسبة ٪
بنت عم	٣٦,٤

بنت خال	٢,٣
بنت عمته	٤,٥
بنت خالته	٢,٣
من الطائفة	٥٤,٥

يتبين لنا من الجدول رقم (١) أن السامريين يركزون على الزواج من الاقارب وخاصة بنت العم وهذه مسألة معروفة في المجتمع العربي. فاذا كانت مسألة حق ابن العم Cousin right قد جاءت نتيجة لمحاولة العائلات الحفاظ على ممتلكاتها داخل العائلة في المجتمع العربي فان ذلك بالنسبة للسامريين قد جاء ايضا بسبب قلة عدد ابناء هذه الطائفة بالاضافة الى الاسباب الدينية.

وعليه فان الزواج من الأكثر قرابة كبنت العم وبنت الخال وبنت العمة وبنت الخالة يصل الى حوالي ٤٥,٥٪ أي ان ما يقارب نصف ابناء الطائفة يتزوجون من اقربائهم القريبين جداً، وهذا لا يعني أن البقية الباقية والتي تصل الى حوالي ٥٤,٥٪ لا تتزوج من الاقارب إنما من الاكثر بعداً وهذا يعود لأن جميع افراد الطائفة اقرباء لبعضهم البعض بشكل أو بآخر وهذا يعكس الآثار السلبية على الابناء من ناحية صحية وقدرات عقلية.

جدول رقم (٢) العلاقة ما بين اعاقة الابناء وصلة قرابة الزوج بالزوجة

الاعاقة / صلة قرابة الزوج بالزوجة	اعمى	متخلف عقليا	اخرس	المجموع
بنت عم	١٨,٧		٤٣,٧	٦٢,٤
بنت خال			٦,٣	٦,٣
من الطائفة		٦,٣	٢٥,٠	٣١,٣
المجموع	١٨,٧	٦,٣	٧٥,٠	١٠٠

تبلغ نسبة المعاقين من السامريين نحو ٦٪ من مجموع افراد الطائفة وهذه نسبة كبيرة في طائفة عدد افرادها قليل كالطائفة السامرية وتعود معظم الاعاقات لاسباب وراثية وسبب ذلك هو الزواج الداخلي فيما بين افرادها حيث لا تخفى آثار ذلك السلبية لمثل هذا الزواج الداخلي على الحالة الصحية للابناء، فيتبين لنا من الجدول رقم (٢) ان ٦٢,٤٪ من مجموع المعاقين هم ابناء الاشخاص المتزوجين من أبناء اعمامهم، ويلاحظ ان الخرس هو الاعاقة الغالبة لدى المعاقين من السامريين حيث تبلغ نسبة ذلك نحو ٧٥٪ من مجموع المعاقين منهم ٤٣,٧٪ اولاد لاشخاص متزوجين من بنات اعمامهم. اما الاعاقة الثانية فهي العمى وهي تسود ايضاً عند المتزوجين من بنات اعمامهم فقط، أما ابناء المتزوجين

من ابناء خالهم فتقل نسبة الاعاقة عندهم حيث تبلغ نحو ٦,٣٪.

وهذه الاعاقة هي الخرس ايضا. من هنا نلاحظ أن ابناء المتزوجين المعاقين من بنات اعمامهم او بنات اخوالهم تبلغ ٦٨,٧٪ من جملة المعاقين. ان هذه النسبة لا تدع مجالا للشك في التأثير السلبي الذي تعانيه نسبة كبيرة من ابناء الطائفة السامرية نتيجة للزواج من الاقارب.

أما ابناء المتزوجين من نساء ابعد من حيث القرابة إلا انهن من بنات الطائفة، فقد سبق أن قلنا ان كل ابناء الطائفة اقرباء لبعضهم بشكل او بآخر - فقد بلغت نسبة الاعاقة في صفوفهم نحو ٣١,٣٪ من جملة المعاقين في الطائفة غالبيتهم خرسان ومنهم ٦,٣٪ متخلفون عقلياً.

والجدير بالذكر ان ابناء الطائفة يفسرون هذه النسبة العالية من الاعاقة باسباب دينية حيث يعتبرون ان السبب الوحيد وراء ذلك ليس الزواج من الاقارب وانما ارادة الله، فلوكان الزواج من ابناء العم ضار لما سمح الله به، وهذه الاعاقة هي شكل من اشكال العقاب الالهي لاولئك الذين يعصون اوامره من ابناء الطائفة حيث يقع ذلك العقاب اما في الشخص العاصي نفسه او في ذريته.

توزيع السامريين حسب الحالة الزواجية:

تقسم الحالة الزواجية (كما هومتعارف عليه) الى دون سن الزواج ومتزوج ومطلق وأرمل. ونجد أن الطلاق ظاهرة غيرموجودة عند السامريين وذلك يعود الى قلة عدد الاناث في الطائفة والى الزواج الداخلي بينهم من ناحية، ومن ناحية اخرى فان الديانة السامرية تؤكد على ضرورة عدم الطلاق الا في حالات قاهرة جداً كالخيانة الزواجية مثلا.

جدول رقم (٣) توزيع السامريين حسب الحالة الزواجية

الحالة الزوجية	النسبة ٪
دون سن الزواج	٣٥,٨٪
اعزب	٢٤,٢
متزوج	٣٤,٠
ارمل	٦,٠

يتبين لنا من الجدول رقم (٣) ارتفاع نسبة من هم دون سن الزواج وذلك يعود الى ارتفاع معدلات الخصوبة عند السامريين كما سيتبين بعد قليل.

العمر عند الزواج الاول:

بلغ متوسط العمر عند الزواج الاول للذكور نحو ٣١,٣ سنة وللاناث نحو ٢٤,٦ سنة مما يدل على ارتفاع هذا السن والميل نحو التأخير في الزواج خلافاً لما يجري في المنطقة حيث أنه من المعروف ان السكان يميلون الى الزواج المبكر لاسباب مختلفة أهمها برأينا طبيعة العمل الزراعي الذي يمارسه غالبية سكان المنطقة والذي يحتاج الى أيدي عاملة كثيرة. ومن الجدير بالذكر أنه لا يوجد تعدد للزوجات في الطائفة السامرية وذلك يعود لمعتقدات دينية عندهم. أما سبب التأخير في سن الزواج فيعود بالدرجة الاولى الى قلة عدد الاناث لدى الطائفة، وكما ذكر سابقاً فان الزواج لا يمكن إلا ان يكون من داخل الطائفة، كما أن طبيعة الاعمال التي يمارسونها هي تجارية في الغالب او في وظائف حكومية ولا يعملون في الزراعة قطعياً.

جدول رقم (٤) توزيع ارباب الأسر حسب الدخل والعمر عند الزواج

العمر عند الزواج / الدخل الشهري	٢٥ـ٢٩	٣٠ـ٣٤	٣٥ـ٣٩	٤٠ـ٤٤	٤٥ـ٤٩
اقل من ١٠٠ دينار		٢,٤	٧,١	٧,١	
١٠٠ ـ ١٩٩	٢,٤	٣١,٠	٣١,٠	٢,٤	
٢٠٠ ـ ٢٩٩		٤,٧	٩,٥		
٣٠٠ ـ ٣٩٩					٢,٤

يتضح من الجدول رقم (٤) ان حوالي ٦٢٪ من المتزوجين في الطائفة السامرية قد تزوجوا واعمارهم تتراوح ما بين (٣٠ ـ ٣٩) سنة وهؤلاء يتراوح متوسط دخلهم الشهري نحو (١٠٠ ـ ١٩٩) دينار اردني، وتعتبر فئة الدخل هذه متوسطة بالنسبة للطائفة السامرية حيث بلغ متوسط الدخل الشهري للأسرة الواحدة منهم نحو ١٥٢,٤ ديناراً اردنياً بينما يعتبر مثل هذا الدخل مرتفعاً نسبياً بالنسبة لبقية سكان الضفة الغربية، وعلى الرغم من ذلك فان السكان في الضفة الغربية يبكرون في الزواج في حين نجد عكس ذلك عند السامريين مما يدل على أن عدد الاناث في الطائفة يلعب الدور الأكبر في تحديد السن عند الزواج حيث تبلغ نسبة الجنس عندهم نحو ١١٣,٧ ذكراً لكل ١٠٠ انثى. ومما يلفت الانتباه ان أقل عمر حدث به الزواج الاول يقع في فئة العمر (٢٥ ـ ٢٩) سنة ودخله يقع في الفئة (١٠٠ ـ ١٩٩) وهذه حالة واحدة فقط عند جميع الطائفة، اما اكبر عمر عند الزواج الاول فحدث لشخص آخر في الطائفة يقع في فئة العمر (٤٥ ـ ٤٩) سنة ودخله من (٣٠٠ ـ ٣٩٩) دينار شهري وهذا من اعلى الدخول لدى الطائفة السامرية ككل وفي الضفة الغربية اجمالا، ومهنة هذا الرجل كاهن (رجل دين) مما قد يشير الى التأخير في سن الزواج عندهم مهما بلغ دخله وأياً كانت مهنته وربما يعود ذلك ايضاً الى طبيعة عمل ذلك الشخص.

أما بالنسبة للاناث فيوجد فرق كبير بينهن وبين الذكور فيما يتعلق بسن الزواج حيث نجد ان حوالي ٢٠,٨٪ منهن تزوجن واعمارهن اقل من ٢٠ سنة وذلك يعود لقلة عدد الاناث كما ذكر حيث يسارع الرجل بالزواج من اي فتاة قابلة للزواج في الطائفة وهذا بالطبع يؤدي الى التقليل من العمر عند الزواج للاناث مقارنة مع الذكور.

التركيب الاقتصادي والاجتماعي:

يعتبر الدخل من العوامل الأساسية المؤثرة في المستوى الاجتماعي والاقتصادي لأي مجتمع فهو يلعب دوراً كبيراً في جميع النواحي الصحية والتعليمية والاجتماعية وغيرها، وبالنسبة للطائفة السامرية يعتبر عالياً نسبياً اذا ما قورن ببقية سكان مدينة نابلس التي تتواجد الطائفة بها أو بالنسبة لابناء الضفة الغربية ككل، فبلغ متوسط دخل الاسرة السامرية الشهري نحو ١٥٢,٤ دينار، أما اذا حسبنا متوسط دخل الفرد في السنة فنجد أنه حوالي ٢٩٠ دينار.

ويعمل السامريون في مهن مختلفة في معظمها وظائف حكومية.

جدول رقم (٥) توزيع السامريين حسب المهنة

المهنة	النسبة٪	المهنة	النسبة٪
ربة بيت	٢٥	غير قادر على العمل	٤,٤
طالب	٣٠,٩	كاهن	٢
موظف حكومي	٢١,٦	عامل عادي	٣,٩
المهنة	**النسبة٪**	**المهنة**	**النسبة٪**
تاجر	٥,٣	خياط	٢
متقاعد	٢,٩	مساح	٠,٥
ممرض	٠,٥	بناء	٠,٥
		مدير	٠,٥

اذا استثنينا ربات البيوت والمتقاعدين وغير القادرين على العمل الذين تبلغ نسبتهم نحو ٣٢,٣٪ من جملة أفراد الطائفة ـ وهؤلاء الذين يعيشون على هامش الانتاج ـ فيبقى نحو ٦٧,٣٪ يعملون فعلا او طلابا، ومن الملاحظ من الجدول رقم (٥) ان الطلاب يشكلون أعلى نسبة في الطائفة من بين الفئات النشيطة وهذا يدل على اهتمام الطائفة بالتعليم على الرغم من ان التعليم لا يصل الى المرحلة الجامعية الا في حالات نادرة نسبة الاشخاص الذين انهوا الدراسات في المعاهد العليا والجامعات ٢,٦٪ في حين تبلغ

نسبة الملتحقين حالياً بالمعاهد العليا والجامعات نحو ١,٥٪ ونعتقد ان الزيادة في الاهتمام بالتعليم العالي في الوقت الحاضر يعود لوجود جامعة النجاح الوطنية بالقرب من منطقة سكناهم في حين انه قبل ذلك كان التعليم العالي بالنسبة لهم شبه مستحيل حيث لا يمكنهم التقيد بالتعاليم والتقاليد الدينية المتوارثة بعيداً عن منطقة سكناهم.

اما بالنسبة للعاملين فعلا فتبلغ نسبتهم حوالي ٣٤,٨٪ من جملة من هم في سن العمل، ويشكل الموظفون في القطاع الحكومي نحو ٦٨,٤٪ من جملة العاملين والباقي يعملون في القطاع الخاص مما يدل على اهتمام الحكومات المتعاقبة على حكم الضفة الغربية بهذه الطائفة، فحوالي ٥٩,٥٪ من هؤلاء الموظفين عملوا قبل ١٩٦٧ في الجهاز الحكومي الاردني واستمروا في وظائفهم بينما عمل ٤٠,٥٪ في وظائفهم هذه بعد عام ١٩٦٧ في زمن الاحتلال الاسرائيلي.

أما التجار فيحتلون المركز الثاني من حيث العاملين فعلا بعد الموظفين الحكوميين حيث أنه من المعروف ان نسبة كبيرة من سكان مدينة نابلس يمارسون الاعمال التجارية حيث تتوسط هذه المدينة مجموعة كبيرة من القرى يتوافد سكانها تجاه مدينة نابلس لشراء حاجاتهم من المدينة وكذلك بيع منتوجاتهم فيها. وبالاضافة الى عدم اهتمام السامريين بالاعمال الزراعية لعدم ملكيتهم لأراض زراعية كذلك فان العمل التجاري من ناحية دينية توراتية عمل مبارك من وجهة نظر السامريين.

وهناك نسبة لا بأس بها (نحو ٤٪) تعمل كأصحاب حرف حرة مرتبطة الى حد بعيد بالعمل التجاري.

اما عمال المياومة فيشكلون اقل فئة نحو ٣,٩٪ وهذا مؤشر على تدني نسبة المنتجين المباشرين في الطائفة مما يدل على ان نسبة كبيرة من ابناء الطائفة يعيشون بشكل طفيلي على هامش الانتاج الاجتماعي وهذا الوضع ليس شاذاً في مختلف مجتمعات البلدان النامية.

ومن الملفت للنظر ان نسبة رجال الدين (الكهنة) كبيرة في الطائفة حوالي ٢٪، والكهنة السامريون لا يمارسون اي اعمال اخرى الا تلك الاعمال التي يعتقدون انها من صميم عملهم الديني مثل الحسابات الفلكية التي يتقنها السامريون تماما بالاضافة الى التنجيم والشعوذة التي يخصص لها بعض الكهان اماكن خاصة (على شكل محلات تجارية) في منطقة سكناهم في مدينة نابلس.

ملكية الاراضي الزراعية:

لا يوجد احد من افراد الطائفة السامرية يزاول العمل الزراعي اويملك ارضاً زراعية، والاراضي التي يملتكونها عبارة عن اراض مخصصة للبناء غالباً او كحديقة حول المنزل.

جدول رقم (٦) ملكية الاراضي عند اسر الطائفة السامرية

المساحة	النسبة ٪
لاشيء	٣٨,٦
اقل من ١٠ دونم	٥٢,٣
١٠ _ ٢٩	٩,١

لا يعني كما يظهر من الجدول رقم (٦) ان ٣٨,٦٪ لا يملكون شيئاً وانما المقصود ان هؤلاء يملكون بيوتهم فقط ولا يملكون ارضاً اخرى سواء لاغراض زراعية او لاغراض استثمارية اوحدائق حول بيوتهم. في حين نجد أن حوالي نصف الأسر في الطائفة التي تملك اقل من عشر دونمات تستخدم في الغالب كحديقة والنسبة الباقية وهي ٩,١٪ يملكون ما بين ١٠ _ ٢٩ دونم وهذه تستخدم لاغراض استثمارية مختلفة.

المسكن عن السامريين:

يبلغ متوسط عدد الافراد للغرفة الواحدة لدى السامريين نحو ١,٧ فرد، وهذه النسبة تكاد تكون متساوية مع ما هو سائد في الضفة الغربية نحو ١,٦ فرد (مركز الدراسات الريفية ١٩٨٢) في حين يبلغ متوسط عدد افراد الاسرة الواحدة عند السامريين نحو ٦ افراد وهذا ايضا متقارب مع ما هوموجود في الضفة الغربية. كذلك ما زال نمط الاسرة الممتدة موجودا عند السامريين حيث تبلغ نسبة هذه الأسر حوالي ١١,٤٪ مع ان نمط الاسرة النووية يسود أكثر مع مرور الوقت. ويختلف عدد الغرف وحجم المنزل باختلاف عدد افراد الاسرة ودخل رب الاسرة.

جدول رقم (٧) العلاقة ما بين الدخل الشهري وعدد الغرف في المنزل

عدد الغرف / الدخل الشهري بالدينار	١	٢	٣	٤	٥	٧
اقل من ١٠٠ دينار		٤,٥	٦,٩	٤,٥		
١٠٠ _ ١٩٩		٤,٥	١٨,٢	٣٦,٤	٤,٥	٢,٣
٢٠٠ _ ٢٩٩			٤,٥	٦,٩	٤,٥	
٢٩٩ _ ٣٩٩					٢,٣	

يتضح من الجدول رقم (٧) انه لا يتناسب الدخل كثيراً مع عدد الغرف في المسكن مما يدل على ان هذه البيوت قد ورثها اصحابها عن آبائهم، وأن العنصر الاساسي في التحكم في عدد الغرف هوحجم الاسرة وليس مستوى دخلها، ولكن الملاحظ ان متوسط عدد الغرف عند افراد الطائفة مرتفع نسبياً حيث يبلغ ٣,٧ غرفة في المسكن الواحد (للاسرة الواحدة).

كذلك فان للدخل أثر كبير في توفير الكماليات في المسكن.

جدول رقم (٨)

الكمالية / الدخل	تلفزيون	راديو	ثلاجة	غسالة	مروحة	سيارة	فيديو	حمام شمس	مسجل
اقل من ١٠٠د	١٦،٣	١٥،٩	٩،٧	١٦،٣	٥،٩	٤،٥		١٦،٣	١٤،٣
١٠٠ـ ١٩٩	٦٥،١	٦٥،٩	٧٠،٨	٦٥،١	٧٠،٦	٦٣،٧	٦٦،١	٦٥،١	٦٦،٦
٢٠٠ـ ٢٩٩	١٦،٣	١٥،٩	١٧،١	١٦،٣	١٧،٦	٢٧،٣	١٦،٧	١٦،٣	١٦،٧
٣٠٠ـ ٣٩٩	٢،٣	٢،٣	٢،٤	٢،٣	٥،٩	٤،٥	١٦،٧	٢،٣	٢،٤

جدول رقم (٩) العلاقة ما بين الدخل عدد الاطفال المنجبين

عدد الاطفال المنجبين	١		٢		٣		٤		٥	
الجنس / الدخل الشهري	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث
اقل من ١٠٠د	١،٣	١،٣	٢،٦	٣،٩		٢،٦			٤،٦	
١٠٠ـ ١٩٩	٥،٠	٥،٢	١٣،٠	٢٠،٧	١٠،٤	٥،٢	٣،٩	١،٣		
٢٠٠ـ ٢٩٩		٢،٦	٣،٩	٢،٩	٢،٦	١،٣	١،٣	١،٣		
٣٠٠ـ ٣٩٩									١،٣	١،٣
المجموع	٦،٥	٩،١	١٩،٥	٢٨،٥	١٣،٠	٩،١	٥،٢	٢،٦	٥،٢	١،٣

يتبين من الجدول رقم (٨) ان غالبية الأسر في الطائفة السامرية تهتم باقتناء الاجهزة الكمالية ـ والتي اخذت تصبح من الضروريات في الوقت الحاضر ـ وان كانت تتفاوت في ضروريتها من جهاز لآخر، فنسبة الذين يملكون تلفزيوناً أو غسالة او حمام شمس نحو ٩٧،٧٪ من جملة الأسر في حين تمتلك جميع أسر الطائفة راديو.

ومن الملاحظ ايضاً ان نصف الأسر في الطائفة السامرية تمتلك سيارة وحوالي ١٣،٦٪ منهم يمتلكون اجهزة الفيديو التي ما زال انتشارها قليلا في المنطقة.

إن هذه النسب الكبيرة تعكس ارتفاع مستوى الدخل في الطائفة من ناحية، وارتفاع مستواهم العلمي والثقافي من ناحية اخرى.

الخصوبة والوفيات:

تعتبر دراسة الخصوبة والوفيات لأي مجموعة سكانية من الدراسات الهامة لأنها تبين مدى النمو

الطبيعي بين افراد هذه المجموعة حيث أنه من المعروف ان معدل الزيادة الطبيعية يساوي الفرق ما بين معدل المواليد ومعدل الوفيات.

فمنطقة الشرق الاوسط والأراضي الفلسطينية بالذات تشهد تحولات ديموغرافية هائلة نتيجة للاوضاع السياسية المضطربة التي تعيشها المنطقة، لذا كان من الضروري وباستخدام البيانات الديموغرافية المتوفرة، دراسة مستويات الخصوبة والوفيات واتجاهاتها باستخدام الاساليب الديموغرافية المعروفة. فالنمو السكاني لا تحدده الزيادة الطبيعية فقط إنما تلعب الهجرة دوراً كبيراً في هذا النمو وهذا العامل الأخير اي الهجرة هو الذي يلعب الدور الأكبر في تحديد معدل النمو في الاراضي الفلسطينية حيث انه من المعروف ان معدل النمو السنوي منذ عام ١٩٦٧ وحتى اليوم كان سالباً (البرغوثي، ١٩٨٤) وهذا بالطبع نتيجة للهجرة بسبب عوامل الطرد الموجودة في تلك الاراضي وعوامل الجذب الموجودة في المناطق التي يهاجر اليها سكان هذه الاراضي.

ولكن عند دراسة الاقليات كالطائفة السامرية التي هي موضوع حديثنا فان الهجرة لا تلعب اي دور في نموهم حيث أنهم لا يهاجرون حتى الى خارج مدينة نابلس بسبب عاداتهم وتقاليدهم الدينية التي تفرض عليهم ان يبقوا متماسكين ولا يتفرقوا، بالاضافة الى ميلهم الطبيعي كأقلية للتجمع والحفاظ على هويتهم وشخصيتهم من الزوال.

وقد بلغ معدل المواليد الخام في عام ١٩٨٤ حسب البيانات التي تم جمعها حوالي ٤١،٥ بالالف ويعتبر هذا المعدل عالياً بالنسبة للمستوى العالمي ولكنه يعتبر قليلاً نسبياً اذا ما قورن بمعدل المواليد الخام في الاردن مثلا الذي بلغ عام ١٩٧٦ نحو ٤٨ بالالف (ابوجابر، ١٩٨٠) وهذا المعدل يعكس الوضع العام للسكان في بلد نام كالاردن الذي ترتفع فيه معدلات الخصوبة نتيجة لعوامل اقتصادية واجتماعية مختلفة، في حين بلغ هذا المعدل في سوريا عام ١٩٧٠ نحو ٤٤،٩ بالالف (حلاق وهيل، ١٩٨٠).

اما معدل الخصوبة العام فقد بلغ للسامريين نحو ٨٨،٧ بالالف في حين بلغ في لبنان عام ١٩٧١ نحو ١٤٤ بالالف (زريق، ١٩٨٠).

اما معدل الخصوبة الكلي فقد بلغ للسامريين نحو ٨،٦ في حين بلغ في الاردن عام ١٩٧٦ نحو ٧،٨ (ابوجابر، ١٩٨٠)، في حين بلغ في سوريا نحو ٧،٨ (حلاق وهيل، ١٩٨٠) مما يشير الى أن معدلات الخصوبة لدى السامريين تكاد تتقارب الى حد كبير مع المناطق المجاورة.

وكما هو معلوم ترتبط معدلات الانجاب بعوامل اقتصادية واجتماعية مختلفة. فالعوامل الاجتماعية تساهم كثيراً في رفع معدلات الخصوبة لدى أفراد الطائفة السامرية حيث أنهم يعتبرون الانجاب عملية مقدسة للحفاظ على وضعهم خوفاً من الاندثار، بالاضافة الى العادات والتقاليد الموجودة في المجتمع الزراعي المحيط بهم على الرغم من انهم انفسهم لا يعملون في الزراعة.

اما العوامل الاقتصادية فتساهم هي الأخرى في زيادة معدلات الانجاب فعل الرغم من الدخل العالي للسامريين مقارنة مع ابناء الضفة الغربية أو الاردن إلا ان معدلات الانجاب لديهم مرتفعة.

يتضح من الجدول رقم (٩) ان الدخل لا يؤثر كثيراً في عدد الاطفال المنجبين للأسرة. فأكثر الأسر من حيث الدخل (٣٠٠ ـ ٣٩٩) والتي تبلغ نسبتها ٢,٦٪ من مجموع الأسر لديها خمسة ذكور وخمسة اناث، في حين نجد أصحاب الدخول المتدنية (اقل من ١٠٠ دينار) لديها عدد أقل بكثير من الاطفال في حين تتفاوت هذه النسب للاشخاص الذين تتراوح دخولهم بين (١٠٠ ـ ٢٩٩) ديناراً. وربما تكون زيادة الدخل عاملا مشجعاً على انجاب المزيد من الاطفال. حيث ان زيادة الدخل لرب الأسرة تسمح له بانفاق على عدد أكبر من الابناء.

الوفيات:

بلغ معدل الوفيات عام ١٩٨٤ نحو ٢٢,٦ بالالف لدى السامريين في حين بلغ هذا المعدل في الاردن عام ١٩٧٦ نحو ٩ بالالف (ابوجابر، ١٩٨٠) في حين بلغ في سوريا عام ١٩٧٠ نحو ٨,٧ بالالف (حلاق وهيل، ١٩٨٠) مما يشير الى ارتفاع هذا المعدل لدى السامريين عند مقارنته بمناطق مجاورة اخرى. وهذا المعدل المرتفع للوفيات يعكس اثرا كبيرا على معدل الزيادة الطبيعية حيث بلغ لدى السامريين عام ١٩٨٤ نحو ١٨,٩ بالالف، وهذا المعدل قليل جداً بالمقارنة مع المناطق المجاورة مما يعكس آثاره على نمو السامريين، وبالتالي بقاء عددهم قليلاً نسبياً على الرغم من ارتفاع الخصوبة لديهم.

أما الهجرة فلا تلعب اي دور في نمو السامريين لأنهم لا يهاجرون حتى الى خارج مدينة نابلس.

ومعظم هؤلاء المتوفين من كبار السن وتزيد اعمارهم على ٥٥ عاما وحوالي ٣٣,٣٪ توفوا بسبب نوبة قلبية و ٦٦,٧٪ توفوا بسبب الشيخوخة، أما المهن التي كان يزاولها المتوفون فحوالي ٣٣,٣٪ ربة بيت، ٣٣,٣٪ متقاعد، ٣٣,٣٪ كاهن.

من هذا كله نجد ان جميع المتوفين ليسوا من فئة المنتجين ضمن السامريين وانهم من كبار السن والمتقاعدين، كذلك فان سبب الوفاة لهم هي الاسباب التي يتوفى عادة بها كبار السن.

النتائج

توصلت هذه الدراسة الى ما يلي:

١ ـ بلغ عدد افراد الطائفة السامرية المقيمين في مدينة نابلس عام ١٩٨٤ نحو ٢٦٥ نسمة منهم ١٤١ ذكراً و ١٢٤ انثى.

٢ ـ ارتفاع العمر الوسيط ونسبة كبار السن الى صغار السن مما يشير الى ان هذه الطائفة وصلت الى مرحلة النضج الديموغرافي في حين تنخفض نسبة الاعالة.

٣ ـ الزواج في الطائفة السامرية داخلي ولا يجوز الزواج من الخارج.

٤ ـ ارتفاع متوسط العمر عند الزواج للسامريين سواء للذكور اوللاناث على حد سواء.

٥ ـ ارتفاع نسبة الاشخاص المعاقين ضمن السامريين.

٦ ـ ارتفاع متوسط الدخل لدى السامريين. وارتفاع نسبة المساهمة في النشاط الاقتصادي.

٧ ـ غالبية العاملين من الطائفة يعملون في القطاع الحكومي ولا يعملون في الزراعة مطلقا.

٨ ـ انخفاض معدل الزيادة الطبيعية لدى السامريين بسبب ارتفاع معدل المواليد ومعدل الوفيات.

٩ ـ لا تلعب الهجرة اي دور في نموالسامريين فهم لا يهاجرون حتى الى خارج منطقة سكناهم في مدينة نابلس.

المراجع

١ ـ إياد البرغوثي ١٩٨٤ **الهجرة من الضفة الغربية المحتلة، مسبباتها، خطورتها، دور الاحتلال فيها وسبل الحد منها.** بحث مقدم الى ندوة التغيرات السكانية والاجتماعية في العالم الاسلامي في القرن الرابع عشر الهجري عمان ٦ - ٩/١٠/١٩٨٤.

٢ ـ حسين احمد يوسف ١٩٨٢، **تقييم وتصويب بيانات الاعمار لعمليات المسح الديموغرافي في الاردن**، رسالة ماجستير غير منشورة الجامعة الاردنية، عمان.

٣ ـ كامل ابو جابر وآخرون ١٩٨٠ «مستويات واتجاهات الخصوبة والوفيات في الاردن» **مستويات واتجاهات الخصوبة والوفيات في بلدان عربية مختارة في غرب آسيا**، برنامج الدراسات السكانية، الجامعة الاردنية، عمان ١ ـ ٣٥.

٤ ـ مركز الدراسات الريفية ١٩٨٢ **النشرة الاحصائية السنوية للمناطق المحتلة ١٩٨٢ رقم (٣)** مركز الدراسات الريفية، جامعة النجاح الوطنية نابلس.

٥ ـ محمد نادر حلاق والان هيل، ١٩٨٠ «مستويات واتجاهات الخصوبة والوفيات في الجمهورية العربية السورية» **مستويات واتجاهات الخصوبة والوفيات في بلدان عربية مختارة في غرب آسيا**. برنامج الدراسات السكانية، الجامعة الاردنية عمان، ٣٦ ـ ٦٩.

٦ ـ هدى زريق، ١٩٨٠ «مستويات الخصوبة والوفيات في جنوب لبنان» **مستويات واتجاهات الخصوبة والوفيات في بلدان عربية مختارة في غرب آسيا**. برنامج الدراسات السكانية، الجامعة الاردنية، عمان، ٧٠ ـ ١٩٢.

7. Central Bureau of Statics, 1982, Statistical Abstrsct of Israel 1982, Government. Press, Jerusalem.

8. Shryock, H. and Siegl, J. 1980, The Methods and Materials of Demography. vol. 1 U. S. Department of Commerce, Bureau of the Census, Fourth Printing.

* هناك جزء من السامريين يسكن حولون قبل عام ١٩٦٧ وستجري دراسة مستفيضة عنهم فيما بعد.

الأوضاع الديمغرافية للأقليات اليهودية في العالم

د. عبد الوهاب المسيري

نظرة تاريخية:

بلغ عدد العبرانيين عام الف ق. م حسب بعض التقديرات التخمينية ١,٨٠٠,٠٠٠ (منهم ٤٥٠ الف في مملكة يهوذا و٣٥٠,٠٠٠ في مملكة يسرائيل). وقد تناقص العدد عام ٧٣٣ ـ ٧٠١ ق.م الى ١,١٠٠,٠٠٠ (٣٠٠ الف في مملكة يهوذا و ٨٠٠ الف في مملكة يسرائيل) اما عام ٥٦٨ ق.م (بعد التهجير البابلي) فبلغ عدد اليهود ١٥٠ الف يعيشون كلهم في يهوذا، ولم يبق احد في مملكة يسرائيل. اذ ان سكانها الذين هجروا الى آشور انصهروا وذابوا في سكانها.

وتختلف الصورة الديمغرافية لليهود مع نهاية الألف الاولى قبل الميلاد، اذ زاد عددهم بشكل ملحوظ (بسبب التبشير وتهود اعداد كبيرة من مواطني الامبراطورية الرومانية)، وقد وصل بعض الدارسين الى ان عدد يهود العالم في تلك الفترة كان ثمانية ملايين، كان يعيش ٢,٥ منهم في فلسطين، ويبدو أن هذه الارقام مبالغ فيها اذ أن ثمة تقدير تخميني آخريرى أن عدد اليهود لم يزد عن خمسة ملايين (٣ ملايين في سوريا وفلسطين ومصر وآسيا الصغرى، ومليون في اماكن اخرى متفرقة من الامبراطورية الرومانية، ومليون في بابل التي كانت تابعة اما للبارثيين او الفرس).

وتبدأ الصورة تأخذ شكلاً مغايراً مع بدايات العصور الوسطى في الشرق والغرب، اذ تختفي اعداد كبيرة من اليهود من خلال الاندماج والانصهار. ويصبح من الصعب تخمين عدد اليهود في العالم الاسلامي المترامي الاطراف، اذ كانت توجد فيه اقليات يهودية صغيرة عديدة. اما اوروبا فكانت تضم ٤٥٠ الف يهودي (من واقع ٤٤ مليون) عام ١٣٠٠ ميلادية. وزاد العدد عام ١٤٩٠ الى ٦٠٠ الف (من مجموع ٥٣ مليون) كان معظمهم في اسبانيا.

وحتى ذلك التاريخ كانت غالبية يهود العالم من السفارد المستقرين بحوض البحر الابيض المتوسط ولم يكن الاشكناز من يهود اوروبا سوى اقلية صغيرة. ثم تتغير الصورة الديموجرافية بالتدريج ابتداء من تلك الفترة حتى يصبح الاشكناز هم الغالبية العظمى، ولتفسير ذلك الوضع، يجب الوقوف عند ظاهرة تزايد عدد الاقلية اليهودية في بولندا. تقول الاحصاءات ان عدد يهود بولندا عام ١٥٠٠ كان يبلغ ما بين ١٠ ـ ١٥ الف ولكنه زاد فجأة الى ١٥٠ الف ما بين عامي ١٥٠٠ و١٦٤٨ (تقول الموسوعة اليهودية انهم اصبحوا بذلك اكبر تجمع يهودي في العالم، اذ انه كان قد تم طرد يهود اسبانيا). واستمرت الزيادة حتى اننا نجد انه في القرن السابع عشر بلغ عدد اليهود في العالم مليون نصفهم سفارد والنصف الآخر اشكناز في اوروبا، اذ أن عدد يهود اوروبا (اساسا في بولندا) بلغ ٥٠٠ الف، حسب هذه التقديرات. ولكن مع العقود الاخيرة من القرن الثامن عشر (١٧٧٠) بلغ عدد يهود العالم ٢,٢٥ مليون غالبيتهم العظمى ١,٧٥ مليون في اوروبا، منهم ١,٢ في بولندا وحدها ـ اي ان يهود اوروبا اصبحوا اساسا يهود بولندا، ولذلك مع عام ١٩٠٠ كانت غالبية يهود العالم من نسل يهود بولندا.

وقد بين آرثر كوستلر في كتابه عن يهود الخزر انه لا يمكن تفسير هذا الانقلاب الديموجرافي الا بما يسميه الشتات الخزري ـ اي انتقال يهود الخزر (الذين كانت لهم علاقات قوية بالقبائل المجرية) بعد سقوط مملكتهم الى شرق اوروبا وخاصة بولندا، ولا يختلف المؤرخون الآن في ان اعدادا من يهود الخزر استقروا في بولندا، ولكنهم يختلفون بخصوص حجم هذا العدد، وان كنا نميل للأخذ برأي كوستلر لانه على الاقل يفسر ظاهرة محيرة لا يمكن تفسيرها بأي شكل آخر.

وقد صاحب زيادة يهود اوروبا انخفاض في عدد يهود العالم الاسلامي الذين بلغ عددهم ٦٠٠ الف، في عام ١٨٠٠ كما ظهرت في تلك المرحلة نواة الاقلية اليهودية في العالم الجديد التي يبلغ عدد افرادها بين عشرة او خمسة عشر الفا. وقد شهدت هذه الفترة زيادة في عدد اليهود، فمع انعقاد مؤتمر فيينا (عام ١٨١٥) كان عدد يهود اوروبا وحدها ٢,٢٥ مليون منهم ١,٥٠٠,٠٠٠ في روسيا (حوالي ٣٪ من مجموع ٤٦ مليون من السكان) التي ضمت اجزاء من بولندا فيها كثافة يهودية عالية، و ٤٠٠ الف تحت حكم البايسبورج (نصفهم في جاليشيا، وهي مقاطعة بولندية ضمت الى الامبراطورية النمسوية) و ٣٥٠ الف في الامارات الالمانية، وبذا اصبحت الكتلة البشرية اليهودية الاساسية جزء من روسيا القيصرية. وقد اخذ عدد اليهود في اوروبا وفي روسيا على وجه الخصوص في التزايد بشكل لم يعد له مثيل من قبل (الا في نهاية الالف الاولى قبل الميلاد).

وقد كان معدل الانجاب بين يهود روسيا ضعف المعدل العام، ويعود ذلك الى تحسن احوال اليهود الصحية، خاصة وانهم كانوا اساساً من ساكني المدن التي تحسنت اوضاعها المادية، وقد ساهم كذلك تناقص نسبة الوفيات بين الاطفال والزواج في سن مبكرة في هذه الزيادة. وقد بلغ عدد اليهود في العالم عام ١٨٥٠ ـ ٤,٧٥٠,٠٠٠ منهم ٢,٣٥٠,٠٠٠ في روسيا. وقد قفز هذا العدد قفزة كبيرة عام ١٨٨٠ (عام ظهور الصهيونية بين اليهود) الى ٧,٥٠٠,٠٠٠ موزعون على النحو التالي: ٤ ملايين في روسيا،

١,٥٠٠,٠٠٠ في الامبراطورية النمسوية، ٥٥٠,٠٠٠ في المانيا، ٣٠٠,٠٠٠ في الامبراطورية العثمانية و ٢٥٠ الف في الولايات المتحدة. ومما لا شك فيه ان زيادة حجم الكتلة البشرية اليهودية في العالم الغربي وفي روسيا على وجـه التحـديد ساهم في تفاقم اوضاع اليهود الاجتماعية والاقتصادية وهو ما يطلق عليه المسألة اليهودية. واذا لاحظنا تناقص يهود العالم الاسلامي والسفارد بشكل عام بالنسبة لعدد اليهود في العـالم (١٠٪) يصبـح من الـدقة العلمية الا نتحدث عن المسألة اليهودية بشكل مجرد، وانما المسألة اليهودية الاشكنازية في روسيا وشرق اوروبا.

بلغ عدد اليهـود عشيـة الحـرب العـالميـة الاولى ١١ مليون، مما يمثل مرة اخرى قفزة نوعية كبيرة، وكانوا موزعين على النحو التالي:

٥,٥٠٠,٠٠٠ في روسيـا (من حوالي ١٢٧ مليـون روسي) وقـد قفـزت الولايات المتحدة الى المرتبة الثانية نتيجـة الهجـرة اليهـوديـة الضخمـة اذ بلغ عدد اليهود فيها ٢,٥٠٠,٠٠٠. ويلاحظ ان هذه الهجرة لم تسـاهم كثـيرا في تخفيف حدة التـوتر بالنسبة ليهود روسيا نظرا لأن اعدادهم كانت تتزايد بسرعة تفوق اعداد المهاجرين.

اما بقية التجمعات اليهودية في العالم فكانت على النحو التالي:

الامبراطورية النمسوية	٢,٥٠٠,٠٠٠
رومانيا	٣٠٠,٠٠٠
المانيا	٦٠٠,٠٠٠
انجلترا	٢٥٠,٠٠٠
هولندا	١٠٠,٠٠٠
فرنسا	١٠٠,٠٠٠
ايطاليا	٤٧,٠٠٠
في الشرق	٨٠٠,٠٠٠
مليون في اوروبا الغربية	

وكان اليهود عشية الحرب العالمية الثانية يبلغ عددهم ١٧ مليون حسب بعض المراجع الصهيونية (وان كان هناك مراجع اخرى تذكر ارقاما اقل من ذلك بكثيرولذا يمكن ان تأخذ بالرقم ١٦ مليون) وكانت غالبيتهم في اوروبا يليها في المرتبة الولايات المتحدة.

أما بعد الحرب العالمية الثانية فقد ظهرت الصورة الديموغرافية التي لا تزال سائدة حتى الآن وهي ان الولايات المتحدة اصبحت تضم حوالي نصف يهود العالم البالغ عددهم ١٢ مليون، أما اوروبا بما في ذلك الاتحـاد السـوفيتي فكـانت لا تضم سوى الثلث والبـاقي موزعين كأقليات صغيرة في جميع انحاء العالم. وشهدت هذه الفترة ظهور التجمع الصهيوني في فلسطين كنواة كبيرة (حوالي ٧٠٠ الف اي حوالي

٨٪ من يهـود العـالم)، وقـد اخـذت هذه الجالية في التضخم، كما اخذ الجسد الاكبر في التناقص، حتى اصبحت الآن تضم ثلث يهود العالم.

ويـلاحـظ ان معظم هذه الارقـام (حتى عام ١٨٠٠) تخمينية الى حد كبيرلتصبح تقريبية حتى عام ١٩٠٠. ولكنها بعد ذلك التاريخ الأخير تخضع للأهواء الايديولوجية. ولعل هذا قد يفسر بعض التناقضات في الارقـام التي اوردنـاهـا وبعض الفجـوات، ومن اكبـر الامثلة على التحيـز الايـديـولـوجي في المراجع الصهيونية هو اسقاطها الحديث عن يهود الخزر وعن هجرتهم لبولندا، اذ ان هذا يثير قضايا عديدة عن مدى «سامية» اليهود وعن هويتهم العرقية والاثنية و«حقوهم الازلية»، كما ان المراجع التي نشرت حتى عام ١٩٤٣ قبل ظهور الرقم ٦ ملايين يهودي الذين راحوا ضحية الابادة النازية، تختلف في تقديراتها عن المراجع التي ظهرت في الستينات بعد ترسخ هذا الرقم. ولكن من الطريف انه لو نظر المرء للمراجع حتى الصهيونية منها، يجد انه من الصعب تصديق حكاية الستة ملايين هذه، فاذا كان عدد اليهود في العالم حسب الاحصـاءات الصهيـونيـة المبـالـغ فيهـا ١٦ مليون واصبح ١٢ مليون بعد الحرب حسب نفس الاحصـاءات فان العـدد الـذي اختفى هو ٤ ملايين وليس ستة، ولكن اذا اضفنا انه مع الحرب العالمية الثـانيـة كان اليهـود قد دخلوا فيمـا يسمى بالمـرحلة الثالثة في الانجاب وهي المرحلة التي دخلتها معظم الدول المتقدمة حيث يتناقص العدد ولا يزيد، واذا اضفنا ان معدلات الاندماج والزواج المختلط كانت قد اصبحت كبيرة مع الحرب العالمية الاولى وبعدها، حتى ان بعض علماء الاجتماع حينذاك كانوا يتحدثون عن موضـوع اختفـاء اليهـود. وان كثيراً من يهود اوروبا الذين هاجروا من بلد لآخر آثروا انكار هويتهم اليهودية والانصهار في مجتمعاتهم. واذا ذكرنا ايضاً ان ظروف الحرب تجعل الانجاب مستحيلاً تقريباً وان الاوضـاع الصحيـة كانت متـرديـة للغـاية في اوروبا في ذلك الوقت فانه يصبح من الصعب تصديق حكاية ابادة الستة ملايين هذه، حتى لو بذل المرء جهداً غير عادي. ونحن نذكر هذا لا من قبيل التقليل من حجم الجريمة النازية الاوروبية ضد يهود اوروبا وغيرهم من الجماعات الاثنية. والدينية، انما من قبيل تقـديم صورة دقيقـة لاعـداد اليهـود في العالم، وحتى لا يحتكر احد لنفسه مكانة «الضحية الأوحد» ثم يؤسس على هذا نظرية في الحقوق اليهودية المطلقة في بقعة من الشرق.

الاوضاع الديمغرافية للاقليات اليهودية في الوقت الحاضر

يقـدر عدد سكـان العالم من اليهود طبقا لاحصاءات عام ١٩٨٢ بحوالي ١٣ مليون، أي أن عددهم بقي ثابتاً منذ مطلع السبعينات.

الـــدولة	عدد اليهود	الدولة	عدد اليهود
الولايات المتحدة	٥,٨٤٥,٠٠٠	ايطاليا	٣٥,٠٠٠
اسرائيل	٤,٠٠٠,٠٠٠	المانيا	٣٣,٠٠٠
الاتحاد السوفيتي	١,٦٣٠,٠٠٠	تركيا	٣٠,٠٠٠
فرنسا	٥٥٠,٠٠٠	المغرب	٣٠,٠٠٠
بريطانيا	٤١٠,٠٠٠	شيلي	٢٧,٠٠٠
كندا	٣٠٥,٠٠٠	سويسرا	٢١,٠٠٠
الارجنتين	٣٠٠,٠٠٠	اثيوبيا	٢٠,٠٠٠هاجرت اعداد كبيرة منذ عام١٩٨٢
البرازيل	١٦٥,٠٠٠	فنزويلا	١٥,٠٠٠
جنوب افريقيا	١١٣,٠٠٠	السويد	١٥,٠٠٠
استراليا	٨٢,٠٠٠	النمسا	١٣,٠٠٠
المجر	٨٠,٠٠٠		
تشيكوسلوفاكيا	١٢,٠٠٠	كولومبيا	١٢,٠٠٠
		الهند	١٠,٠٠٠
الدانمارك	٧,٠٠٠	اسبانية	٩,٠٠٠
بيرو	٦,٠٠٠		
يوغوسلافيا	٦,٠٠٠		
بولندا	٦,٠٠٠		
اليونان	٦,٠٠٠		
بلغاريا	٥,٠٠٠		
نيوزيلندة	٥,٠٠٠		
روديسيا	٤,٨٠٠		
اليمن	٢,٠٠٠		
النرويج	١,٠٠٠		
لبنان	٠,٤٥٠		
بورما	٠,٠٢٠		
ايران	٨٠,٠٠٠ هاجرت اعداد كبيرة منذ عام١٩٨٢		
رومانيا	٦٠,٠٠٠		
اورجواي	٥٠,٠٠٠		
بلجيكا	٤٠,٠٠٠		
المكسيك	٣٧,٠٠٠		

ويـلاحـظ ان اليهـود قلة ديمغـرافية في العالم وانهم من الناحية العددية لا يشكلون كتلة لها وزن، وليس صحيحاً ان اليهود موجودون في كل مكان وكل دولة لأن وجودهم في بعض الدول هووجود اقرب الى الغيـاب ولا يمكن اخـذه في الاعتبـار من الناحية الاحصائية، اذ لا يمكننا ان نتحدث عن وجود يهودي في دولة مثل يوغسلافيا او النرويج او الصين او بورما (لا يزيد عدد اليهود في الاخيرة عن بضعة افراد).

واليهـود يكـونـون اقليـات صغـيرة للغـاية متناثرة في انحاء العالم، فأكبر تجمع يهودي في العالم في الـولايـات المتحـدة لا يكـون سوى ٢,٧٪ من مجمـوع السكان (البالغ عددهم ٢٠٨,٨٤٠,٠٠٠) وثاني تجمع يهودي في العالم يتركز في الاتحاد السوفيتي وهوبدوره لايكون سوى ١,٠٧٪ من مجموع السكان (البـالـغ عددهم ٢٤٦,٢٥٩,٠٠٠) امـا في كنـدا فالنسبة هي ١,٣٩٪ وتقل النسبة في البلاد الاوروبية الاخـرى فهم في فرنسـا مثـلا لا يكـونـون سوى ٠,٧٥٪ ولا يشكل اليهود اغلبية الا في اسرائيل وحدها. وحتى هناك فهم اقلية نظراً لوجودهم كمجتمع استيطاني منعزل داخل الكثافة السكانية العربية ولخوفهم الدائم من العرب الموجودين في فلسطين.

وكان اليهود يشتغلون في بداية تاريخهم بدوا رحل ثم عملوا بالزراعة حينما استقروا في كنعان كما عملوا بالصنـاعـة وكـل الحـرف، ولكن مع العصـور الـوسطى تغير الوضع وخاصة في الغرب. وتركزوا في الاعمال التجارية، ومع بداية القرن العشرين كان معظم اليهود يعملون اما في الاعمال التجارية اونوع خاص من الحـرف. وينعكس ذلـك في ان اعضـاء الاقليـات اليهـودية مكدسين دائماً في العواصم والمدن الكبـيرة (فـالمـدينـة كانت ومـا زالت هي مركـز النشـاط المالي والتجاري والمصرفي) فمثلا مدينة نيويورك بالولايات المتحدة تضم وحدها نصف يهود الولايات المتحدة (اي تضم من اليهود ما يزيد عن عدد سكان الدولة الصهيونية)، أما بقية يهود الولايات المتحدة فهم موزعون على المدن الكبرى بحسب اهميتها. كما ان باريس هي الاخرى تحتوي على حوالي نصف يهود فرنسا وتضم لندن ٢٨٠ الف يهودي من المجموع الكـلي ليهـود انجلتـرا. أي أكثـر من النصف. ونصف يهود بلجيكا يعيشون في بروكسل واكثر من نصف يهـود هولنـدا في امستـردام. ونصف يهـود بلغـاريا يعيشون في صوفيا العاصمة. ويتركز ٩٨٪ من يهود روسيـا في المـدن (يعيشـون في ثلاث جمهوريات اساسية هي روسيا واوكرانيا وبيلوروسيا). وتوجد اكبر الطوائف اليهودية الايطالية في روما ثم ميلانو وتورينو. ولم يكن الحال مختلفاً في العالم العربي فقد تركز يهود مصر في القاهرة (حي المعادي والظاهر) وفي لبنان يوجد معظم اليهود في بيروت. ويلاحظ ان المعابد اليهـوديـة موجودة بشكل ملحوظ في العواصم، فمثلا يوجد في القاهرة والاسكندرية عدة معابد ويقع احد معابد القاهرة في شارع عدلي، على مقربة من البنوك ومراكز التجارة الاساسية، كما يوجد معبد يهودي في الاسكنـدريـة في شارع النبي دانيال على مقربة ايضا من بنوك الاسكندرية وعلى بعد خطوات من الغرفة التجـاريـة، ومن المعـروف ان ٩٨٪ من العاملين في البورصة كانوا من المصريين اليهود. ولم يشذ سكان التجمع الاستيطاني الصهيوني عن هذا الاتجاه ففي اسرائيل يتكدس ٧٥٪ من المواطنين في المدن.

ويلاحظ ان يهود اوروبا الغربية قد تناقصوا بصورة مذهلة، ويوجد الآن ثلاث مراكز اساسية ليهود

العالم، وهي حسب الاهمية الولايات المتحدة واسرائيل والاتحاد السوفيتي. ويوجد معظم يهود العالم في الوقت الحالي في البلدان الناطقة بالانجليزية (الولايات المتحدة وكندا وانجلترا واستراليا وجنوب افريقيا) وهي معظمها بلاد تضمن لهم حقوقهم السياسية والمدنية (واذا اضفنا ان يهود اسرائيل يتحدثون معظمهم الانجليزية لقلنا ان لغة الاقليات اليهودية، هي الانجليزية وليست العبرية). ويمكن القول ان مراكز التجمع اليهودي في اوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي آخذة في الذوبان بحيث يمكن التنبؤ بأن يهود العالم سيتركزون في الولايات المتحدة و«اسرائيل» ولا يوجد يهود تقريبا في العالم الاسلامي، بل وفي آسيا وافريقيا، كما ان عددهم في امريكا اللاتينية آخذ في التناقص.

ويتنبأ دارسو الاقليات اليهودية أن يتقلص عددهم بسبب عدة سمات ديموغرافية داخلية اهمها:

١ ـ نقص شديد مستمر في الانجاب (طفلان لكل امرأة على الاكثر في مقابل نسبة خصوبة في القرن التاسع عشر كانت تصل الى عشرة اطفال).

٢ ـ تناقص شديد بسبب الاندماج والزواج المختلط والانصهار.

٣ ـ الزواج المتأخر.

٤ ـ تفاقم النزوع الى الشيخوخة (١٦٪ من يهود الاقليات كان يتجاوز عمرهم ٦٥ ـ والنسبة السائدة في مجتمعاتهم هي ١٢٪، ويصل عدد المسنين احيانا الى ٢٩٪ أما الاطفال حتى سن ١٤ فلا يشكلون سوى ١٥٪ (وستصل النسبة عام ٢٠٢٥ الى ١٠٪ فقط).

(وهذه السمات ليست مقصورة على اليهود وانما تتسم بها المجتمعات الغربية التي يقال لها متقدمة، ومع هذا يمكن القول انها تأخذ شكلا اكثر حدة في عالم الاقليات اليهودية).

لكل هذا يتنبأ الديمغرافيون ان عدد يهود العالم سينخفض الى ٨ ملايين نسمة في سنة ٢٠٠٠ في احسن الحالات والى ٧,٥ مليون في اسوأها وقد يصل عام ٢٠٢٥ الى ما بين ٥ ـ ٦ ملايين.

أما اسرائيل فان سكانها سيرتفع الى ٤,٥ مليون اي ان ٣٧٪ من يهود العالم سيكون عما قريب في الدولة الصهيونية (كان يشكل يهود اسرائيل ٦٪ من يهود العالم عام ٤٨، ١٣٪ عام ٥٥، ٢٥٪ عام ٨٠، ٢٧٪ عام ٨٤). بل ويقال انه مع منتصف القرن ٢١ سيكون معظم يهود العالم في اسرائيل لا بسبب الهجرة ـ وانما بسبب تقلص الاقليات في الخارج. كما ان اليهود يتناقص عددهم لا بالنسبة لمجموع سكان دول العالم وانما يفقدون وزنهم العددي (بالنسبة لعدد السكان في كل بلدة على حدة) ففي الفترة ما بين ١٩٣٠ ـ ١٩٨٠ ازداد مجموع عدد سكان الولايات المتحدة بأكثر من ثلاثة ارباع في حين ان عدد السكان اليهود فيها لم يزد اكثر من الثلث خلال الحقبة الزمنية نفسها. ففي عام ١٩٣٧ كان اليهود يشكلون ٣,٦٪ من مجموع السكان، اما عام ١٩٧٩ فانخفضت هذه النسبة الى ٢,٧٪. فاذا اضفنا الى ذلك ان الوفيات بين يهود امريكا تفوق عدد الولادات، وانهم يحافظون على تحديد النسل ويكثرون من الزواج المختلط ويتميزون بنسبة كبيرة من حوادث الطلاق والانفصال لاتضح لنا ان معدل التناقص سيأخذ في الارتفاع.

وينطبق ذلك على يهود اوروبا الغربية ويهود الاتحاد السوفيتي الذين كان تعدادهم عام ١٩٥٩ نحو مليونين ٢٦٨ الف فبلغ عددهم عام ١٩٧٩ مليون ٨١١ الف، وتسري هذه القاعدة ايضا على يهود امريكا اللاتينية حيث ان نسبة الولادة فيها تبلغ ١١ لكل الف ونسبة الوفيات بين ١٢ ـ ١٥ لكل الف.

وقد عبر المثقف الاسرائيلي لاهو لايبوويتس عن تشاؤمه، فهو يرى ان الوضع الحالي لو استمر فانه سيؤدي الى ظهور أمة يهودية اسماً في اسرائيل ليس لها ادنى علاقة بالدين اليهودي او التاريخ اليهودي تماما مثل اليونانيين المعاصرين الذين لا يربطهم بحضارة هومر وارسطو سوى اللغة والاسم. اما اعضاء الاقليات اليهودية في العالم فهم آخذون في الاختفاء وستبقى قلة قليلة متمسكة بتعاليم الدين اليهودي، وفي الحفاظ على التراث اليهودي، الأمر الذي سيؤدي الى انقسام اليهود الى قسمين: يهود بالقومية والاسم (الاسرائيليون) ويهود متدينون، وسيكون الاختلاف بينهم من العمق بحيث يصعب عليهم التزاوج او التفاهم.

تزوير عقود ملكية الأراضي الفلسطينية

منذ ان وقع الاحتلال الصهيوني عام ١٩٦٧ للضفة الغربية وقطاع غزة وعمليات الاستيلاء على الاراضي العربية الفلسطينية مستمرة بشتى الطرق، فالاراضي التي لم تصادرها سلطات الاحتلال باجراءات مباشرة ورسمية يقع الاستيلاء عليها بوسائل اخرى مثل تزوير عقود الشراء والاحتيال على اصحابها العرب.

وتشارك في عمليات التزوير والاحتيال جهات حكومية وغير حكومية وقد كشف النقاب عن مؤامرة جديدة قام بها تجار الاراضي الاسرائيليون للاستيلاء على اراض في الضفة الغربية المحتلة بالتواطؤ ليس فقط مع اجهزة الحكم العسكري في المناطق المحتلة بل ايضا مع السلطة القضائية الاسرائيلية.

وتحاول سلطات الاحتلال التستر على الفضائح المتعلقة بهذه المؤامرات او التقليل من أهميتها وتهدد من يحاول فتح ملفات التزوير والاحتيال، وتصفي جسديا بعض الشخصيات التي تسعى لكشف الحقائق، وقد تمت بالفعل بتاريخ ٢/١٢/٨٥ تصفية المحامي عزيز شحادة الذي عرف بتولي قضايا الاراضي وكشف الكثير من عمليات التزوير والاحتيال، كما اغتيل من قبل في ٣/١٠/١٩٨٥ حسن عبد الحليم الصحفي بصحيفة الفجر القدسية وهو في طريقه الى الخليل لاجراء تحقيق صحفي حول قضايا سلب الاراضي.

سرقة الاراضي الكبرى في الوطن المحتل:

كانت الارض وما زالت الهدف والوسيلة للحركة الصهيونية، فبامتلاك الارض يمكن تحقيق «الانقلاب الديموغرافي» المتمثل في طرد العرب وتوطين اليهود، الأمر الذي يساعد بدوره على تنفيذ المشروع الصهيوني واقامة الدولة اليهودية على أرض فلسطين. من هنا اعتبرت مسألة استملاك الارض

من قبل اليهود امراً بالغ الاهمية، جعل الصراع في فلسطين طوال المائة سنة الماضية يتمحور حول الارض.

من أجل ذلك انشئت المؤسسات الصهيونية المتخصصة باستملاك الاراضي، كمنظمة «بيكا» التي اسسها البارون روتشيلد، والصندوق القومي اليهودي «هكيرن هكايميت»، والصندوق التأسيسي «كيرن هايسود» وغيرها.

وابان عهد الانتداب البريطاني على فلسطين، أتاحت القوانين التي سنتها حكومة الانتداب مجالات واسعة لامتلاك الارض من قبل اليهود. من ذلك مثلا القانون الذي يحول الاراضي الاميرية الى اراض ملكية، الامر الذي مكن سلطات الانتداب من بيعها لليهود بأثمان زهيدة، وقانون «الاراضي البور» الذي نقلت بموجبه ملكية مساحات واسعة من الارض وبأسعار رمزية الى اليهود.

وعلى الرغم من كل هذه القوانين وما شاكلها، فقد بلغ مجموع ما استملكه اليهود حتى صدور قرار التقسيم عام ١٩٤٧، ١,٨٢٠,٠٠٠ دونم اي اقل من ٦٪ من مساحة فلسطين[١].

ومنذ عام ١٩٤٨ واصلت السلطات الاسرائيلية استيلاءها على الاراضي العربية، ليس فقط تلك التي اضطر اصحابها لتركها، اثر لجوئهم الى الاقطار المجاورة، بل كذلك اراضي المواطنين العرب الذين واصلوا اقامتهم في فلسطين. وخلال ثلاثين عاما (١٩٤٨ - ١٩٧٨) صادرت السلطات الاسرائيلية نحو ٤٠٪ من الاراضي التي يمتلكها المواطنون العرب[٢]، فقد استغلت اسرائيل القوانين التي اصدرتها للسيطرة على كل ما يمكن السيطرة عليه من اراضي المواطنين العرب. وكان من اغرب هذه القوانين، قانون «الحاضر- الغائب» وهو الوحيد من نوعه في العالم اجمع، الذي يسمح للسلطات الاسرائيلية بمصادرة جميع املاك الاشخاص الذين تركوا منازلهم خوفا من الحرب، حتى لو كانوا غابوا عنها لبضع ساعات فقط وانتقلوا الى اقرب قرية مجاورة، وحتى الذين ما زالوا يعيشون بصفة «مواطنين شرعيين» في اسرائيل، ولكن لا يسمح لهم بالعودة الى منازلهم واملاكهم. وبموجب قانون «الاراضي البور» تمكنت السلطات الاسرائيلية من مصادرة الاراضي بدعوى عدم فلاحتها لمدة سنة كاملة، بغض النظر عن اسباب عدم فلاحتها، والتي هي غالبا نتيجة لاوامر عسكرية (اي اغلاقها لاسباب امنية!) وجاء «قانون التصرف» عام ١٩٥٣ ليشمل الاراضي التي لا يستطيع القانون السابق النيل منها. وينص قانون التصرف على انه اذا لم يتصرف صاحب الملك في ارضه تصرفا فعليا - اي بنفسه ويده - وكانت الحكومة محتاجة اليها للاغراض الدفاعية او لاغراض التوطن، فانها تصبح بأمر من وزير المالية ملكاً للدولة وتسجل باسم سلطات التعمير والانشاء. ويكون قرار وزير المالية قطعياً بحيث لا يخضع لمراقبة المحاكم[٣].

وفي يوليو / تموز ١٩٨٠ شُرِّع قانون لمصادرة اراضي البدو في النقب عقب الانسحاب من سيناء، نص على انه «يجوز للحكومة ان تصادر الاراضي وان تطرد اصحابها دون الرجوع الى المحاكم، ويحق للحكومة ان تستخدم القوة لتنفيذ هذا الغرض». كما ينص هذا القانون على «منح لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست صلاحية توسيع رقعة الارضي المصادرة دون الرجوع الى الكنيست ومن دون سن قانون جديد لهذا الغرض»[٤].

وهناك حالات اخرى جرت فيها مصادرة اراض دون اللجوء الى القوانين. ففي ايار / مايو ١٩٧٧ مثلا نشر في الجريدة الرسمية اعلان يقضي بضم اراضي قرى بيت ـ جن وحرفيش والبقيعة والرامة الى ما يسمى «حديقة ميرون»، وبموجب هذا الاعلان يمنع اصلاح الارض، ورعي الماشية، وقرط الحطب من اجل المحافظة على المناظر الطبيعية[٥]، ولم تشمل المصادرات الاراضي العربية الخاصة فقط، بل امتدت الى املاك الوقف الاسلامي والممتلكات المسيحية ايضا.

ومنذ الشهر الاول لاحتلال الاجزاء المتبقية من فلسطين عام ١٩٦٧، صادرت السلطات الاسرائيلية ٢٠ الف دونم في منطقة اللطرون بعد تدمير ثلاث من القرى العربية في المنطقة. وبالاضافة الى معسكرات الجيش والشرطة الاردنية التي اعتبرتها سلطات الاحتلال من املاكها، تواصلت عمليات المصادرة حتى شملت في نهاية عام ١٩٨٤ مساحة ٢,٤١٣,٨٠٤ دونما في الضفة الغربية وحدها، اي ما يعادل ٤٣,٩٪ من مساحة الضفة الغربية. وهذه النسبة لا تشمل المساحات المصادرة ضمن الحدود البلدية للمدن والقرى العربية هناك[٦]، وفي قطاع غزة وصلت نسبة الاراضي المصادرة او التي هي في حكم المصادرة حتى اواخر عام ١٩٨٠ الى ٣٣٪ من مجمل مساحة القطاع البالغة نحو ٤٠٠ الف دونم[٧] كما صودرت عشرات الآلاف من الدونمات في هضبة الجولان.

ويمكن اجمال الطرق التي تتبعها سلطات الاحتلال في مصادرة الاراضي العربية وتحويلها الى ملكية الدولة على النحو التالي:

١ ـ المصادرة وفقا للامرين المتعلقين بالممتلكات المتروكة ٥٨/١٩٦٧ و ١٥٠/١٩٦٧، وهي الممتلكات التي غادر البلاد اصحابها الشرعيون او اتهموا «بالانتماء الى منظمة تعد في البلاد عدوا للدولة»، وقد نقلت ملكيتها الى المسؤول عن الممتلكات المتروكة. وبهذه الطريقة تم نقل ٤٣٠,٠٠٠ دونم الى ملكية الدولة.

٢ ـ نقل ملكية الاراضي التي كانت مسجلة باسم التاج الاردني الى الدولة وتقدر مساحتها بنحو ٥٢٧,٠٠٠ دونم.

٣ ـ مصادرة الاراضي من اجل المصلحة العامة وفقا للقانون الاردني، وقد نقلت صلاحيات الرقابة والقيود التي منحها القانون الاردني لمجلس الوزراء وللملك الاردني، الى نائب رئيس الادارة المدنية.

٤ ـ مصادرة الاراضي لاغراض الامن. وقد سرى في مطلع عام ١٩٨٥ مفعول حوالي ٢٣ امر اغلاق شملت منطقة تقدر مساحتها بنحو مليون دونم. وتم وضع اليد على هذه المنطقة بحجة اغراض الامن، لكن سرعان ما تم التحول الى اقامة المستوطنات، لأن محكمة العدل العليا قضت بأن «المستوطنات الاسرائيلية في المناطق المدارة تشكل جزءاً من مجموعة الدفاع الاقليمية»، ولذلك فهي تعد بمثابة ضرورة امنية[٨].

٥ ـ الاستيلاء على الاراضي بحجة انها املاك دولة. والمعروف ان «املاك الدولة هي فقط تلك المسجلة في دائرة تسجيل الاراضي باسم الدولة كمواقع السجون والمخافر والدوائر الحكومية[٩]، الا ان الحكومة الاسرائيلية لديها تعريف غريب لاراضي الدولة ينص على انها «الاراضي المسجلة باسم الحكومة

الاردنية والاراضي التي لا تجاور المناطق السكنية والاراضي التي لا يقيم عليها مالك والاراضي غير المستغلة خلال السنوات العشر الاخيرة»[١٠]. وهنا يوضح المحامي انطون جاسر ان «مجلة الاحكام العدلية» في المادة ٢٧٢ تشير الى انه اذا وجدت اراضي موات أو اراض معطلة اوصخرية وسط اراضي مغلة من نوع ميري يمتلكها فرد، فان هذا المواطن يملك تبعا لذلك اراضي الموات او المعطلة او الصخرية الجبلية التي تقع وسط ارضه، وقياسا على ذلك فان مالك الاراضي السهلية المغلة، ومالكي الاراضي «الملساء» المغلة التي تقع في بطون الاودية، يملكون ايضا من الاراضي الموات او المعطلة او الصخرية الجبلية غير المستغلة، كل على امتداد نهاية ارضه السهلية صعودا على شكل مثلث، الى نقطة الصفر في قمة الجبل، وتكون ملكية خاصة[١١].

ويستند هذا التعريف الغريب لاراضي الدولة على القانون العثماني الصادرعام ١٩٥٥ الذي تحدث عن «اراضي السلطان»، وهو قانون تعرض للنسيان، ولم يطبق ابداً لا في عهد الانتداب البريطاني ولا في عهد الحكم الاردني للضفة، وبحسب هذا القانون فان اراضي السلطان هي «الاراضي التي لا تعود لملكية احد حسب صك السجل العقاري ولم تخصص يوما لسكان قرى اومدن، وهي على مسافة معينة عن مدينة اوقرية، ولا يسمع فيها صوت من ينادي من طرف القرية او المدينة.. وكل من يحتاج يستطيع تحويل هذه الارض الى ارض مغلة بموجب ترخيص من المسؤول وبدون ثمن، مع شرط الحفاظ على ملكية الارض للسلطان»[١٢].

ويذكر ان المستوطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة اعلنوا عام ١٩٨٠ اضرابا عن الطعام استمر ٤٥ يوما. وقد تشكل وقتها انطباع خاطىء وكأن الاضراب لم يجد نفعاً. الا انه في الواقع كان احد اهم الانجازات التي حققها دعاة «ارض اسرائيل الكاملة» بعد حرب حزيران. ففي اعقاب ذلك الاضراب تقرر وضع اليد على اراضي الدولة[١٣].

وبهذه الطريقة تم نقل مليون ونصف المليون من الدونمات الى ملكية الدولة[١٤].

وبناء على المعطيات التي جمعها الباحث ميرون بنفنيستي، رئيس معهد مشروع الضفة والقطاع الذي يموله صندوقا روكفلروفورد الامريكيان، تسيطر الدولة الآن على ٥٢٪ من اصل ٥,٥ مليون دونم في الاراضي المحتلة، نحو ٤٠٪ من هذه المساحة اراضي دولة، والباقي تم الاستيلاء عليه لاسباب عسكرية وغيرها. والجزء الأصغر من هذه الاراضي مخصص للاستيطان، أما وضع اليد على هذه الاراضي كلها فله اغراض اخرى، أهمها منع التطور في القطاع العربي بالضفة الغربية[١٥].

سلب الاراضي في عهد التجمع «المعراخ»:

بدأت السيطرة الرسمية على مناطق واسعة في الضفة الغربية بعد حرب حزيران ١٩٦٧ بسنةواحدة فقط، كأساس لخطة توحيد القدس وتوسيع رقعتها. واستمرت عمليات السيطرة على الاراضي طوال فترة

حكم «المعراخ» نتيجة للخطط السياسية المتعلقة بحدود المستقبل، ولا سيما «مشروع الون» الذي تحول الى نظرية مقبولة لدى حزب العمل وحكوماته، ثم «مشروع الون الموسع» الذي اعتمد بفعل الضغط الشديد الذي مارسه موشيه ديان ومعسكر «الصقور» في الحزب، والذي يشمل المنحدرات الشرقية لجبال السامرة.

كانت الاساليب التي اتبعتها حكومات «المعراخ» للاستيلاء على الاراضي في المناطق المحتلة، شبيهة جدا بالاساليب التي اتبعت من قبل للاستيلاء على الاراضي العربية داخل اسرائيل. وفي مقدمة هذه الاساليب «قانون املاك الغائبين»، الذي أدى في الماضي الى الاستيلاء على معظم الاراضي العربية في الجليل والمثلث، فقد جرى توسيع هذا القانون ليشمل الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧، وذلك في الامر ٥٨/١٩٦٧ الذي يتعلق بالاملاك المتروكة. الا ان مخزون الاراضي الذي شمله هذا القانون في الضفة كان أصغر بكثير منه في اسرائيل، وذلك لأن قسماً ضئيلاً فقط من عرب الضفة تركوا منازلهم وعبروا الحدود الى الاردن ابان حرب ١٩٦٧، وحتى في هذه الحال بقي في الضفة اقرباء من اسرة صاحب الارض الغائب، بحيث بقيت الارض تحت سيطرة الاسرة. وهذا ما جعل جزءاً صغيرا فقط من أصل ٤٣٠ الف دونم وصفتها الدراسات الاولية في الضفة بأنها اراضي متروكة، ينتقل الى سيطرة المسؤول عن الاملاك المتروكة.. اي الى الحكومة، بما في ذلك ٣٣ الف دونم زعمت سلطات الاحتلال انها كانت حتى حرب ١٩٤٨ تعود لملكية يهودية، وظلت حتى حزيران / يونيو ١٩٦٧ تحت سيطرة الحكومة الاردنية، وبأمر مناسب صدر عن قائد المنطقة انتقلت الى سيطرة الحكومة الاسرائيلية. كما عثر في اوراق المملكة الاردنية على ٥٢٧ الف دونم مسجلة باسم الحكومة الاردنية. ولدى التمحيص في أرشيف قديمة زعمت السلطات الاسرائيلية ان هناك نحو ١٦٠ الف دونم يمكن اعتبارها اراضي حكومية. وهكذا وصل هذا المخزون من الاراضي حتى عام ١٩٧٣ الى نحو ٧٠٠ الف دونم، ٥٥ الفا منها اراض زراعية[١٦].

ولم تكتف سلطات الاحتلال بالمصادرات الحكومية، بل عمدت منذ عام ١٩٦٧ الى تنظيم عمليات لشراء الاراضي العربية. وكان من أوائل المشترين يغائيل هوروفيتس، الذي اصبح فيما بعد وزيرا للمالية الاسرائيلية، بوساطة الشركة التي يمتلكها والمسماة «شركة ياريف». كما قام الصندوق القومي اليهودي ودائرة العقارات الاسرائيلية بشراء الاراضي في جميع انحاء الضفة منذ عام ١٩٦٨. وقد اعلن المدير العام للصندوق القومي، شمعون بن شيمش في مارس/ آذار ١٩٧٦ «أننا سنشتري كل ارض في كل مكان بأي ثمن وبأية عملية متداولة». وكانت معظم صفقات شراء الاراضي تتم بطرق غير مشروعة وبأساليب الغش والاحتيال. فمنذ اوائل السبعينات ظهرت الفضيحة الاولى بخصوص شراء الاراضي في «النبي صموئيل» قرب القدس، وهي الفضيحة التي حملت حكومة غولدا مئير آنذاك على اتخاذ قرار يقضي بمنع شراء الاراضي في الضفة من قبل الافراد اليهود. وكان موشيه ديان، وزير الدفاع في حكومة غولدا مئير، قد طالب عام ١٩٧٢ بالغاء الحظر المفروض على شراء اليهود لاراض خاصة في الضفة، وبذل في سبيل تحقيق هذا الطلب كل ما أوتي من جهد. الا ان ذلك لم يمنع اعضاء حزب العمل من تشجيع عمليات الشراء، التي رأوا فيها «تجديدا للصهيونية الطلائعية». وليس من قبيل المصادفة ان دائرة

العقارات الاسرائيلية استعانت بشركة «هيمنوتا» - وهي شركة منبثقة عن الصندوق القومي - لتنفيذ صفقات الاراضي في المناطق المحتلة[١٧].

حمّى سرقة الاراضي في عهد التكتل «الليكود»:

كان مخزون الاراضي التي وضعت حكومات «المعراخ» يدها عليها كافية - في نظرها - لتنفيذ الخطط السياسية التي رسمتها للضفة الغربية، خاصة وان معظم الاراضي التي شملتها عمليات الاستيلاء كانت مركزة في غور الاردن وغوش عتسيون بما يتفق وخارطة مشروع ألون. الا ان الوضع تغير بصورة جذرية عندما استلم الليكود السلطة عام ١٩٧٧ خاصة وأن هذا المخزون من الاراضي لا يتفق وخارطة الاستيطان التي وضعتها «غوش امونيم». ولكي ندرك حجم هذ التغيير يكفي ان نشير الى أنه بحسب تقرير مفتش الدولة لعام ١٩٨٤، أقيمت في الضفة الغربية طوال حكم المعراخ منذ عام ١٩٦٧ وحتى عام ١٩٧٧، ٢٢ مستوطنة، كلها تقريبا في غور الاردن وفي غوش عتسيون. ومنذ تولي الليكود السلطة وحتى نهاية عام ١٩٨٣، أقيمت في الضفة ١٠٣ مستوطنات، كلها تقريبا في المناطق المأهولة بالمواطنين العرب بشكل مكثف[١٨].

حرص الليكود في اوائل عهده بالحكم على حصر شراء الاراضي العربية والاستيلاء عليها في الجهات الرسمية، كالدولة والصندوق القومي، محاولا التستر على هذا الموضوع لما له من حساسية واهمية عملية واستراتيجية بالنسبة الى الشعبين. وكان لهذا الحرص مغزاه الاقتصادي ايضا. فقد قضت سياسة الليكود بمنع وصول ملكية الاراضي الى الجهات الخاصة والفردية، الامر الذي يعني ان الاراضي التي اشتريت بوساطة جهات يهودية رسمية وفقا للمفاهيم الصهيونية، قد انتقلت الى ملكية الشعب اليهودي كله، ولا يجوز بيعها ثانية الى الجهات الخاصة والافراد وذلك تجنباً لتفشي ظاهرة شراء الاراضي بهدف زيادة اسعارها وتحقيق ارباح طائلة.

إلا ان التجاوزات الاولى وشراء الاراضي العربية بطريقة غير مشروعة بدأت ابان الفترة الاولى من حكم الليكود (١٩٧٧ - ١٩٨١). فقد قامت دائرة الاقتصاد «في الادارة العسكرية بالضفة بمنح رخص خاصة لسماسرة الاراضي اليهود، تسمح لهم بشراء الاراضي» شريطة الا يقوموا بشراء اراض يهودية او حكومية او اراضي غائبين[١٩]، كما اشرفت لجنة برئاسة معاون وزير الدفاع وقتئذ مردخاي تسبوري، على عملية شراء الاراضي وبيعها في المناطق المحتلة[٢٠].

والى جانب ذلك، مضت حكومة الليكود في اتباع الاساليب القديمة للاستيلاء على الاراضي، ولكن على نطاق أوسع من ذي قبل، من ذلك اسلوب مصادرة الاراضي في نطاق خدمة الاغراض العامة. وبهذه الطريقة صودر نحو ٥٠ الف دونم لتشييد مبان عامة في المستوطنات الجديدة، ولشق الطرق المؤدية اليها والطرق الرئيسية التي يستخدمها المستوطنون. ومن ذلك ايضا الامر الذي يسمح لقائد عسكري بمنع

اقامة مبان جديدة او ايقافها، والامر الذي يحد من استخدام الارض الزراعية. وقد استخدم هذان الأمران لخلق احزمة عازلة حول المستوطنات اليهودية والطرق المؤدية اليها. وبموجب الأمر الذي يسمح بالاستيلاء على الاراضي «لاغراض عسكرية فورية»، تم الاستيلاء على نحو ٥٠ الف دونم، كما تم خلال حكم الليكود الاعلان عن نحو ٨٠ الف دونم في مناطق مأهولة بالسكان العرب «كمناطق مغلقة»، وهي الخطوة التي تمهد عادة للاستيلاء على الارض[٢١].

وعلى الرغم من أن المواثيق الدولية، بدءاً بميثاق «لاهاي» ١٩٠٧ وانتهاء بميثاق جنيف ١٩٤٩ والتي تنص على حماية الاراضي الخاصة، وتمنع منعاً باتاً مصادرة الاراضي الخاصة الا لأسباب أمنية. وحتى في هذه الحال فانها لا تجيز مصادرة الاراضي، بل يسمح فقط بالسيطرة المؤقتة عليها. وعلى الرغم من ان الفقرة ٦ من المادة ٤٩ من ميثاق جنيف المدني لعام ١٩٤٩ تقضي بأنه «لا يجوز للقوة المحتلة ان تنقل او تحول جزءاً من سكانها المدنيين الى الاراضي التي احتلتها»[٢٢]، الا ان سلطات الاحتلال الاسرائيلي لم تتورع عن اقامة المباني السكنية الدائمة وجلب المستوطنين اليها بغرض توطينهم في الاراضي المحتلة. وهذا ما جعل محكمة العدل العليا تضطر في نوفمبر / تشرين الثاني عام ١٩٧٩ لأن تقرر عدم مشروعية الاستيلاء على الارض لاقامة «الون موريه».

وهنا وجدت حكومة الليكود نفسها امام ثلاثة خيارات: الاستمرار في اسلوب الاستيلاء على الارض وفق الطريقة السابقة، والتصريح - لاسكات محكمة العدل العليا على الاقل - بان اقامة المستوطنة هي لفترة محدودة، الامر الذي لم تكن مستعدة حتى لمجرد التصريح به، لأن المستوطنات اليهودية - في نظرها - قامت الى الأبد، أو الحد من الاستيطان بما يتلاءم ومخزون الاراضي المتوفر، الأمر الذي يتعارض مع سياسة الليكود المعلنة بشأن الاستيطان او البحث عن اساليب جديدة للحصول على الاراضي، وهذا ما اختارته حكومة الليكود.

الضوء الاخضر لسرقة الاراضي الكبرى:

ولتحقيق هذا الغرض لجأت حكومة الليكود الى أسلوبين: الأول هو القانون العثماني الذي تحدث عن «اراضي السلطان» والذي سبقت الاشارة اليه. وقد فتح هذا القانون أمام حكومة الليكود مخزوناً لا ينضب من الاراضي، يقدر بنحو مليونين من الدونمات في الضفة الغربية، والثاني الغاء الحظر الذي فرضته في حينه حكومة غولدا مئير على شراء الاراضي الخاصة من قبل اليهود في الضفة، وذلك في ديسمبر / كانون الاول ١٩٧٩.

ومن المفارقات الغريبة ان قرار محكمة العدل العليا الصادر في ٢٢ اكتوبر/ تشرين الاول ١٩٧٩، الذي رفض قانونية الاستيلاء على الارض لغرض اقامة مستوطنة «الون موريه»، كان من نواح عديدة بمثابة الضوء الأخضر لسرقة الاراضي الكبرى في الضفة الغربية ولتحويل سوق الاراضي الى غابة تصعب السيطرة عليها. فقد اعطى ذلك القرار الاشارة للبحث عن طرق جديدة، رسمية وخاصة على حد

سواء، للسيطرة على اراضي الضفة.

بعد قرار الحكومة رفع الحظر عن شراء الاراضي، بدأ التكالب على شراء الاراضي، ودخل الصفقات العديد من المبادرين الفرديين بتشجيع حكومي، وذلك الى جانب الجهات الرسمية العاملة في هذا المجال، كالفرع المحلي للصندوق القومي اليهودي المتستر خلف شركة وهمية تدعى «همنوتا»، وصندوق افتداء الاراضي التابع لمدرسة «قدوميم» الدينية بادارة ابراهام مينتس، وحركة «أمانا» الاستيطانية العاملة ضمن «غوش امونيم» ومجلس «ييشع» (المجلس المحلي في يهودا والسامرة وغزة)، وذلك فضلا عن الشركات الخاصة العديدة، مثل شركة «جامبو» وغيرها.

وهذا بدأ العصر الذهبي لسماسرة الاراضي في الضفة. ولما كانت هناك بعض العقبات الادارية والاجرائية في طريق تنفيذ الصفقات وتسجيل الاراضي، فقد عمدت الحكومة الى ازالة هذه العقبات الواحدة تلو الاخرى. اذ نقلت صلاحية تسجيل الاراضي من أيدي المحاكم في الضفة الى موظفين في الادارة المدنية (موظفان عربيان يرأسهما ضابط اسرائيلي)، كما منعت الجهاز القضائي من بحث الاستئنافات، وأعطت هذه الصلاحية للجنة الاستئناف في الادارة المدنية، التي تتألف من ضباط اسرائيليين.

ولتجنب احتمال ظهور مشاكل اثناء التسجيل، اكتفي بأن يوقع البائع أمام كاتب العدل لكي تصبح حقوق التصرف بالارض ملكاً للشاري. وقد تبين أن الموقع لم يكن دائماً صاحب الارض، كما ان التوقيع لم يكن يتم دائما بحضور كاتب العدل.

ولما كان القانون الاردني يحدد فترة صلاحية الوكالات بخمس سنوات بدءاً من يوم توقيعها، فقد اصدرت سلطات الاحتلال عام ١٩٧٩ أمراً يقضي بتمديد هذه الفترة الى عشر سنوات، وفي عام ١٩٦٠ مددت ثانية الى خمس عشرة سنة، وذلك لتجنب الحاجة الى تسجيل الارض بشكل سريع[٢٣].

والى جانب هذه التسهيلات التي وفرتها سلطات الاحتلال لتنفيذ صفقات الاراضي، هناك ثلاث حقائق قائمة ساعدت على تيسير هذه العملية:

الاولى: ان قيمة الارض تحدد وفقا لاستخدامها. فالارض بالنسبة للعربي جيدة للزراعة فقط، لكن بامكان الادارة العسكرية ان تغير الغرض منها وان ترفع بذلك قيمتها. وهكذا يستطيع متعهد ما ان يشتري ارضا من عربي يعتقد ان قيمتها تعادل الف دولار، وأن يدفع له ٢٠٠٠ دولار ثمناً لها، ثم ان يربح عشرة اضعاف هذا المبلغ بوساطة البناء فيها.

والحقيقة الثانية هي عدم وجود التخطيط الهيكلي. يقول ميرون بنفنيستي في هذا الصدد: «لقد عمل العنصر المخطط انطلاقا من اعتبارات عقائدية لا منطقية. ويعلم المتعهدون الخاصون ان الشيء الوحيد الذي يهم الحكومة هو بناء مزيد من المنازل. ولهذا فان المتعهد الذي يبتاع قطعة ارض يستطيع ان يتوجه الى وزارة الزراعة طالباً الحصول على ترخيص يسمح له بالبناء فيها، وأن يحول المكان الى مستوطنة. ومثل هذا الترخيص يشري المتعهد بصورة آلية. وفي المرحلة التالية يطلب المتعهد ترخيصاً لتطوير بنية أساسية. واذا كان مقرباً الى الجهاز المسؤول فان طلبه يحظى بالاولوية، ومن دون اي تخطيط. وهناتجد

الدولة نفسها تشق طرقا وتمدد شبكات للمياه والكهرباء الى كل نقطة عرضية، استطاع اي متعهد شراءها». وفي هذا تقول صحيفة هآرتس الاسرائيلية:

«لقد ربطت الحكومة شراء الاراضي بخرافة انقاذ الارض. ولذلك فقد رأت في كل عابث يهوشع حنكين (منقذ اراضي مرج ابن عامر)، وفي كل مستوطنة دغانيا»[٢٤].

أما الحقيقة الثالثة فهي افتقار المواطنين العرب للحماية. في البداية كانت المحاكم المحلية في نابلس والخليل وقلقيلية وطولكرم، هي التي تفصل في جميع النزاعات التي تتعلق بالاراضي. ولكن بما ان هذه المحاكم «تجرأت» على اصدار احكام ضد السيطرة على الاراضي بطرق الغش والاحتيال، فقد اصدر الحاكم العسكري امره رقم ١٠٦٠ القاضي بنقل صلاحية البحث في نزاعات الاراضي الى لجان استئناف عسكرية اسرائيلية.

اساليب التزوير والاحتيال:

في ظل هذا الواقع شن المستوطنون وتجار الاراضي بمساعدة المؤسسات والوزارات الحكومية، حملة مسعورة لشراء الاراضي العربية، متخذين من مقولة «الغاية تبرر الواسطة» شعارا لهم، الامر الذي جعلهم لا يتورعون عن اتباع جميع الاساليب لتحقيق اغراضهم الخاصة، المتمثلة في جني الارباح الطائلة، والعامة المتمثلة في التوسع والاستيطان. ومن هذه الاساليب:

أ ـ التزوير العادي كتزوير الهويات وجوازات السفر لعدد من أصحاب الاراضي. وفي هذا الصدد أوضحت صحيفة «يديعوت احرونوت» ان مصادر تزوير هذه الوثائق هي قيادة الحكم العسكري الاسرائيلي في الضفة الغربية. فقد جاء في قرار الاتهام الذي صدر بحق ميخائيل اورن أحد اوائل المعتقلين في قضية سلب الاراضي ـ «ان المتهم كان في يونيو / حزيران ١٩٨٤ يحتفظ ببطاقات هوية لمواطنين عرب، صدرت عن قيادة الحكم العسكري. وقد سلّمت احداها الى المدعو يحيئيل شامير، صاحب مطبعة في شارع يفني بتل ابيب، وطلب منه المتهم ان يطبع ٥٠ نسخة مزورة عنها. وعندما علم أورن ان صاحب المطبعة قد شهد ضده امام الشرطة، هدده بقوله: «سأقطع رأسك ان لم تتراجع عن الشهادة ضدي»[٢٥].

ومن ذلك ايضاً تزوير وكالات، يلتزم بموجبها البائعون المزعومون بنقل ملكيتهم للارض الى الأصحاب الجدد. ولكن هذه الوكالات لا قيمة لها اذا لم توقع بحضور كاتب العدل، ولا تكون صالحة لتسجيل الارض باسم الاصحاب الجدد الا اذا وقعت من قبل المختار الذي يؤكد ان الارض المبيعة يملكها البائع فعلاً. وقد أمكن حل هذه المشكلة بالرشوة حينا وبالتهديد والوعيد احياناً. كما ساعد في ذلك المحاميان وكاتبا العدل اليهوديان أوري بن يهودا، من بيتاح تكفا، وسامي معلم، من رمات ـ غان اللذان اعتقلا في قضية سرقة الاراضي بتاريخ ١٩٨٥/٨/٢٩ لمدة ثمانية ايام. ومن بين الاعمال المنسوبة اليهما، حسبما جاء في اقوال محققي الشرطة امام المحكمة[٢٦]:

١ ـ المصادقة على وكالات لبيع اراض. وهما يعلمان علم اليقين ان الموقعين ليسوا اصحاب الارض، وقد عرض المحققون وكالة موقعة من قبل حسام عودة، مواطن من قضاء طولكرم، اثناء وجوده في السجن. وجاء في الافادة ان المحامي أوري بن يهودا وتاجر الاراضي احمد عودة قدما الى السجن وطلبا حسام عودة الى غرفة المقابلات، حيث حملاه على التوقيع على وكالة لبيع ارض ليست له.

٢ ـ المصادقة على تواقيع مزورة على وكالات من دون حضور الموقعين وقد ذكر المحققون ان لدى الشرطة ١٣ وكالة مزورة تحمل تواقيع المحامين. وجاءت تواقيع المحامين لتؤكد ان التوقيع الذي تحمله الوكالة حقيقي وغير مزور. وكانت التواقيع عادة تنقل من وثيقة اخرى، كتوقيع جمال مصطفى صالح الذي نقل من الوثيقة الاصلية التي وقعت بين ايدي اعضاء شبكة المزورين.

٣ ـ اخذ تواقيع عرب مسنين بطرق الاحتيال. فقد استغلوا سذاجتهم وحقيقة ان اولئك المسنين كانوا يعتقدون انهم يوقعون على شيء آخر.

٤ ـ انتحال صفة مسؤولين في السلطة الاسرائيلية للحصول على تواقيع اصحاب الاراضي التي يقع عليها الاختيار. من ذلك مثلاً انتحالهما شخصية موظفين في التأمين الوطني، للحصول على تواقيع عرب مسنين على وثائق لتقاضي مخصصات الشيخوخة، ولم تكن في حقيقة الأمر سوى وكالات لبيع اراضيهم.

ب ـ أخذ التوقيع بالقوة. وقد اتبع هذا الاسلوب بصورة خاصة مع من لا يحسنون القراءة والكتابة ويوقعون عادة ببصمة الابهام (الامر الذي يصعب جدا تزويره). وغالبا ما تجري معالجة هذه الحالة في منزل «البائع» ـ وهو في معظم الاحيان رجل عجوز ـ وفي جنح الظلام، وفي بعض الاحيان تكفي عدة ضربات وسد الفم، ثم أخذ البصمة بالقوة في الاماكن المخصصة لها. «وقد تصوب فوهة المسدس الى صدغ العجوز». وفي جميع الاحوال يحذر «البائع» من أن اية شكوى ستؤدي الى وضع نهاية لحياته[٢٧]. بل ان الوسطاء «لم يتورعوا عن نبش القبور املا في الحصول على نموذج لبصمات اصابع المسنين الذين قضوا نحبهم بغية بيع اراضي الورثة»[٢٨].

جـ ـ أخذ التوقيع أثناء «التحقيق». وقد قيل ان هناك ثلاثة اسرائيليين تخصصوا بهذا الاسلوب، وكانوا معروفين لدى العرب منذ فترة من الزمن على انهم من قوات الأمن. هؤلاء يستدعون «البائع» للتحقيق ويتهمونه بجرائم مختلفة، ويسجلون بحضوره محضراً حول سير التحقيق. وفي النهاية، حين تكاد الضحية تفقد وعيها من شدة الخوف، يخففون حدة التحقيق ويقولون انهم يصدقون روايته وبراءته و«يتنازلون عن اعتقاله». فتشكر لهم الضحية من القلب كرم الاخلاق هذا وتصبح مستعدة للتوقيع على المحضر بهدف التخلص من هذه المحنة. وبالطبع فان المحضر الذي يوقع عليه هو الوثيقة التي يتنازل فيها عن حقوقه في الارض التي يملكها. وقد تتدخل الشرطة للمساعدة في انجاز مثل هذه العملية. فقد روى المحامي نضال طه انه يعرف حالات قامت فيها الشرطة باعتقال قرويين جرت معهم مفاوضات حول شراء اراضيهم. وقد قيل لأحد موكليه، واسمه قاسم يوسف قاسم من قرية بيديا، بشكل صريح انه سيتم

اطلاق سراحه اذا ما وقع على الوثائق المطلوبة[٢٩].

وكثيرا ما كان المحتالون يلجأون الى تزوير التواقيع، بعد الحصول على نموذج للتوقيع اما بمساعدة المختار المتواطىء - عضو رابطة القرى - الذي كان يحصل على توقيع صاحب الارض بأية وسيلة، أو ان يستدعي صاحب الارض للمثول امام الشرطة ليوقع على وثيقة ما.

د - القتل. فقد أكد التلفزيون الاسرائيلي ان جماعات التزوير اقترفت جرائم قتل بحق بعض اصحاب الاراضي الذين رفضوا بيع اراضيهم. وهذا ما حدث لزوجين في قرية سرطا قضاء نابلس اوائل العام (١٩٨٥)، ولشخصين آخرين تم شنقهما حتى الموت في قرية سينيريا[٣٠]. وعن جريمة القتل في سرطا يقول ابن الضحيتين: «ان القتلة استطاعوا الدخول الى المنزل بعد ان قصّوا حديد النافذة، ثم نفذوا جريمتهم. وان الشرطة تعرف هذه القضية جيدا».

الهيئات الرسمية المتورطة في القضية:

هذه الاعمال على اختلافها لم تكن لتتم بمثل هذه السهولة لولا تواطؤ ومساعدة السلطات والهيئات الرسمية الآتية:

أ - الشرطة:

قالت مديرة الدائرة المدنية في وزارة العدل، المحامية بليئا البك، المسؤولة عن ابداء الرأي في كل ما يتعلق بالملكية وبالحقوق العقارية الاخرى قبيل مصادقة الحكومة على اقامة مستوطنات جديدة في الاراضي المحتلة، لمراسل «يديعوت احرونوت» انه منذ ما قبل ١٩٧٩ كانت هناك شكاوي من شراء اراض بطرق التزوير والاحتيال في الضفة الغربية[٣١]. كما كشف المستشار القانوني للحكومة، الاستاذ اسحاق زامير، النقاب عن ان الشرطة لم تعالج نحو ٢٠٠ شكوى قدمت اليها في قضية سلب الاراضي، معللا ذلك بالنقص المزعوم في الطاقة البشرية[٣٢]. الا ان وراء هذا التعليل اسبابا اخرى. فحكومة الليكود والوزير الذي تسلم وزارة الشرطة فيها لم يكونا متحمسين لاجراء تحقيق موسع في هذا الموضوع، لأن الهدف المقدس كان الاستيلاء على الارض بالوسائل كافة، والكشف عما يجري في غابة تجارة الاراضي بالضفة يمكن ان يلحق الضرر بالمشروع المقدس المتمثل في «الاستيطان الاعظمي بمختلف انحاء ارض اسرائيل» وبأية وسيلة كانت.

لقد أدركت قيادة الشرطة أنه لا ضرورة للاستعجال في التحقيق بهذا الموضوع، وأحجم المحققون المتحمسون عن العمل «بأمر من فوق»، وفي بعض الحالات التي سار فيها التحقيق على الرغم من ذلك كله، انتهى هذا التحقيق عند تقديم المنفذين المباشرين للمحاكمة. وحتى في هذه الحالات، جرى التحقيق وكذلك المحاكمة بهدوء ومن دون اية ضجة. ففي عام ١٩٨٢ عالجت المحكمة المركزية بتل ابيب قضية سلب اراضي من عجوزين في «السامرة». وكان المتهمون في هذه القضية المتعهد موشيه رايخ من مستوطنة الكانا، وثلاثة من العرب. وقد أدين العرب الثلاثة بالسلب وبالتدبير لارتكاب جريمة، أما موشيه رايخ فقد برّئت ساحته تماما[٣٣].

ومن الشواهد البارزة على تواطؤ الشرطة وتعاونها مع المحتالين ما حدث في قرية بيديا قضاء طولكرم في ديسمبر / كانون الاول ١٩٨٤. فقد علم أهالي القرية أن ارضهم قد بيعت، فتوجهوا الى محكمة نابلس واستصدروا أمر منع. الا انهم اكتشفوا ان شركة «غال يوزما وفيتوح» (موجة المبادرة والتطوير) الاسرائيلية في «السامرة» تواصل عملها وكأن شيئا لم يكن، فاستنجدوا بمخفر الشرطة في طولكرم كي يوقف العمل، الا ان رجال الشرطة لم يحركوا ساكناً، مما حمل اصحاب الارض على التحرك بأنفسهم لايقاف الجرارات بأجسامهم. وهنا طلبت الشركة مساعدة الشرطة فاستجابت على الفور. وبدلا من أن يدافع رجال الشرطة عن أمر المحكمة، قاموا بالدفاع عن المخالفين وفتحوا النار على المزارعين أصحاب الارض، فقتل احدهم واسمه ابراهيم الاقرع، وأصيب عدد آخر منهم[٣٤].

كما علم ان لدى شرطة اسرائيل وثيقة داخلية تثبت أن أمر وجود عصابة تعمل في مجال سلب الاراضي من العرب في المناطق المحتلة، معروف للشرطة منذ ما يقرب من اربع سنوات. فقد أعدت هذه الوثيقة - وهي عبارة عن مذكرة استخبارية - من قبل ثلاثة ضباط في ٢٨ كانون الاول ١٩٨١. وعلى الرغم من ذلك لم تفعل الشرطة شيئا طوال هذه المدة[٣٥].

ان وظيفة الشرطة - بحسب أعراف الليكود - هي ان تعمل لحساب المصلحة الوطنية - كما يفهمها الليكود - لا أن تتمسك بتطبيق القوانين المتصلبة. «وتطبيقا لهذه الاعراف طلب اسحاق شامير، وزير الخارجية ورئيس الحكومة الاسرائيلية بالوكالة، من محققي الشرطة عدم الانجرار وراء الحملة الاعلامية التي تقودها جهات وصفها «بالانهزامية» ضد ما وصفه بانقاذ «ارض اسرائيل» من العرب واعادتها لليهود، وقال شامير:

ليس من السهل أبداً شراء الاراضي من العرب، فهناك الارهاب والتهديد، وهناك عمليات القتل والتصفية الجسدية لكل من يبيع أرضه لليهود. لذلك يفرض الواقع احيانا شراء اراضي العرب بطريق الاحتيال، ولا يجوز بالتالي لأي شرطي اومحقق ان يؤخر عملية انقاذ الارض والتوسع اليهودي في الاراضي المحتلة»[٣٦].

لقد كان للشرطة دور بارز في محاولة طمس قضية سلب الاراضي واخفاء معالمها عندما أثيرت لأول مرة قبل نحو ثلاثة أعوام. فقد ذكر المحامي مناحيم روبنشتاين بتاريخ ١٩٨٥/٨/١١ أثناء مناقشة استئناف موكليه، يهوشع مزراحي وابراهام سليم، على اعتقالهما، أمام المحكمة المركزية بتل ابيب، ان الشرطة بدأت التحقيق في القضية قبل سنتين اوثلاث سنوات. وفي مرحلة معينة طلب ضابط التحقيق الاول في الشرطة مراجعة ملف القضية، الا انه فوجىء بأن المادة التي كانت في الملف اختفت برمتها، ولم يبق بين يديه سوى الغلاف. عندئذ فتح تحقيق آخر، تبين فيه ان الشبهات تدور حول «شخصية كبيرة»[٣٧]. كما ان هناك محاضر اخذتها الشرطة ولم تعدها، ولا أحد يعرف كيف اختفت؟ ومن له مصلحة في اخفائها؟ وهل لرجال الشرطة ضلع في الموضوع؟ أم لأعضاء الشبكة الذين لم يتم القاء القبض عليهم بعد؟ أم لشخصيات اقترنت اسماؤها بالقضية؟»[٣٨].

وهناك حادثة مماثلة ايضا وقعت مؤخراً اثرفتح التحقيق من جديد في القضية. فبعد لقاء صاحب مع فلينا البيك، من وزارة العدل، قالت فيه لتجار الاراضي: «أنتم تشترون الريح»، أحرق أرشيف ملفات الاراضي في نابلس بصورة غامضة. وبعد الحريق ظهرت فجأة شركات اسرائيلية جديدة للمتاجرة بالاراضي. «وقد يكون هدف الفاعلين محاولة وضع العراقيل امام المزارعين العرب كيلا يعرفوا ضد من سيقدمون شكاواهم بعد احراق الارشيف، أو محاولة طمس الماضي على ما فيه من تلاعب وتزوير»[٣٩].

لقد كان تواطؤ الشرطة صارخاً ومفضوحاً على نحو لا يمكن تجاهله أو التغطية عليه، ليس فقط في عهد الليكود بل وفي عهد حكومة الوحدة الوطنية بزعامة المعراخ. وكانت الحلقة الاخيرة في سلسلة اعمالها المشبوهة، امتناعها عن منع مغادرة الاخوين موشيه ويغآل غيندي اسرائيل قبل انتهاء التحقيق في قضية علاقتهما بتجارة الاراضي في الضفة عامة، وفي قضية مستوطنة «كرميم» خاصة. وقد دفع هذا التصرف من جانب الشرطة عضو الكنيست يائير تسبان (مبام) الى توجيه انتقاد شديد لها قائلا: ان عددا من الحوقيين المعروفين أبدوا دهشة شديدة ازاء تصرف الشرطة في هذه القضية. وطالب تسبان رئيس لجنة تفتيش الدولة، عضو الكنيست ليباي، بدعوة المفتش العام للشرطة للاجتماع به وتقديم توضيحات عن تصرف الشرطة. وقال عضو الكنيست تسبان: «ان حقيقة امتناع الحكومة عن التحقيق في قضية (كرميم) طوال ما يقرب من عامين، على الرغم من طلبات المستشار القانوني للحكومة المتعددة، مضافا الى ذلك عدم منع الاخوين غيندي من مغادرة البلاد، يلقيان ظلا ثقيلا على تصرف الشرطة في القضية»[٤٠].

هذه الوقائع جميعا تثبت بما لا يدع مجالا للشك أن الشرطة ضالعة في القضية، وتدحض ما زعمه المفتش العام للشرطة دافيد كراوس من ان الشرطة لم تفتح التحقيق في القضية قبل ثلاث سنوات، عندما لفت نظرها الى ذلك لاول مرة المستشار القانوني للحكومة، «لاسباب مالية بحتة، وبسبب النقص في الطاقة البشرية»، وانه «لم يكن هناك تدخل وضغوط خارجية»[٤١]. وقد اضطرت الشرطة لاعادة فتح التحقيق في الموضوع مؤخراً بناء على طلب وزير الشرطة حاييم بارليف، الذي قيل انه وجه تعليمات مباشرة الى المفتش العام كراوس تقضي «بازالة الغبار عن الاضابير القديمة وتشكيل طاقم للتحقيق في قضية الاراضي»[٤٢].

ب - وزارة الدفاع:

عندما تولى ارئيل شارون وزارة الدفاع، وعيّن رفائيل ايتان رئيسا للاركان العامة، طرأ تبدل جذري على نظام الحكم العسكري وسياسته في الضفة الغربية. فقد بدأت الحكومة - انطلاقا من خشيتها ان تخسر كرسي الحكم لصالح «المعراخ» - بخلق الحقائق على الارض. وقد لمح شارون وايتان تلميحا قويا لعناصر الحكم العسكري، بأن مهمتهم هي المساعدة على «اسكان ارض اسرائيل» والتعاون في ذلك مع المستوطنين. وتجلى هذا التعاون بصورة خاصة في مجموعة «هغمار» (الدفاع الاقليمي، وهي وحدات شبه عسكرية من المستوطنين) التي كانت على اتصال يومي مع سلطات الحكم العسكري. وقد اعطى

المستوى السياسي الضوء الاخضر لذلك قائلا: ساعدوا المستوطنين. وقام كبار الضباط الذين تحدثوا عن «اسكان ارض اسرائيل» بطرح السؤال التالي، وبشكل عرضي تقريبا، على عناصر الحكم العسكري: ماذا بالنسبة لذلك العربي، هل باع الأرض أم لا؟ وقد تم استيعاب التلميح. فالضابط الذي يساعد المستوطنين هو ضابط جيد ويستحق الترفيع، أما الضابط الذي لا يتمكن من دفع العرب في منطقة قيادته الى بيع اراضيهم فهو ضابط غير جيد.

وتدخلت قوى الامن في الحالات المتعلقة بالاراضي الواقعة ضمن منطقة التخطيط الخاصة بأية مستوطنة يهودية، والتي بقيت - لسبب ما - مملوكة من قبل العرب. ودور قوى الامن في مثل هذه الحالات يتمثل في اشعار صاحب الارض بأن المنطقة توشك ان تصبح منطقة عسكرية، فيسارع الى بيعها، ولو بنصف الثمن. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: هل جاء تدخل ضباط الجيش من خلال التلميح الصريح، أو نتيجة لتعليمات صادرة من المستويات العليا، أوربما بدوافع شخصية من اجل الحصول على الرشوة من تجار الاراضي؟ ان هذا الامر لم يتضح بعد، وليست هناك افادات حاسمة بهذا الصدد. وقد تحدثت مصادر مطلعة عن شخصية كبيرة جدا في المجموعة الامنية اعتادت التجول في المنطقة، والتحدث الى الضباط عن اهمية تخليص الارض، وارسال سماسرة الاراضي دائما في المكان والزمان الملائمين. وكانت تلك الشخصية تملك صلاحية ما للحسم في شؤون المصادرات.

وقد ورد ذكر هذه الشخصية الكبيرة منذ المراحل الاولى للتحقيق مع المتهمين الثلاثة في هذه القضية الذين اعتقلوا في ١٨ يوليو / تموز ١٩٨٥ في بات - يام، وهم: ابراهيم سليم وميخال اورن ويهوشع مزراحي. وباعتقالهم، الذي جاء بطريق المصادفة، أعيد فتح التحقيق في القضية. فقد اكدت النائبة العامة في معرض ردها على محامي المتهمين، وجود شبهات قوية ضد الشخصية الكبيرة الا انها لم تعتقل بعد لاعتبارات خاصة بالتحقيق. وسيتم اعتقال الرجل عندما تجد الشرطة ذلك مناسبا[٤٣]. كما قيل اثناء بحث تمديد اعتقال هؤلاء المتهمين الثلاثة امام المحكمة المركزية بتل ابيب: «ان شخصيات رفيعة المستوى متورطة في قضية سلب الاراضي»[٤٤]. وأكد ممثل الشرطة، الرائد أرمند ادري، اثناء مناقشة تمديد اعتقال المتهمين الثلاثة بتاريخ ١٩٨٥/٨/١٧، أنه قال للمتهمين اثناء التحقيق: انهم يؤلفون قاعدة مثلث، رأسه أحمد عودة، وفوقه هالة من الشخصيات الكبيرة». وقال القاضي بنيامين كوهيلت في قراره: «ان القضية معقدة جدا، وفيها شخصيات كثيرة يخشى الكشف عن هويتها»[٤٥].

والجدير بالذكر ان احمد عودة هو سمسار اراض من قرية حبلة قضاء طولكرم دفعه الجشع الى التعامل مع سلطات الاحتلال، وكان له ضلع في صفقات شراء الاراضي بأساليب التزوير والاحتيال. وقد صدر بحقه حكم غيابي بالاعدام في الاردن وفي منظمة التحرير الفلسطينية بتهمة التعامل مع العدو. وقد عللت احدى الصحف الاسرائيلية التأخر في اعتقال احمد عودة بالرغبة في اعطاء مهلة لاولئك المسؤولين المتورطين، للاتصال به واجراء «مشاورات» معه وشراء سكوته وتهديده ان اقتضى الامر. وقد قيل ان وزير التجارة والصناعة ارئيل شارون زاره في منزله قبل اعتقاله ببضعة ايام[٤٦]. كما شوهد في

الكنيست قبل اعتقاله بثلاثة ايام[٤٧] .

وهكذا يتضح انه كان لسلطات الحكم العسكري ولضباط الجيش دورهام في ارغام بعض البسطاء على بيع اراضيهم تحت التهديد باغلاق هذه الاراضي لاغراض عسكرية او بمصادرتها.

جـ - وزارة الزراعة:

كان نائب وزير الزراعة السابق عضو الكنيست ميخائيل ديكل مسؤولا عن منح المتعهدين تراخيص لاقامة مستوطنات على الاراضي التي يبتاعونها، الأمر الذي يؤكد ان الشركات او الافراد اليهود الذين تولوا مهمة شراء الاراضي العربية، كانوا على علاقة بتصورات سياسية اسرائيلية بحيث كانت تصل من الجهة السياسية توجيهات لشراء اراض في منطقة معينة، وذلك طبقا لخارطة المستوطنات المصممة. ومن يوافق من اصحاب هذه الاراضي على البيع يحصل على الثمن المناسب، ومن يتردد او يعارض تمارس ضده طرق التليين والترويض او الضغط والتخويف. ومن لا يجد معه ذلك كله يحول امره الى شبكة المزورين المحتالين. وقد اتضح للمحققين منذ بداية عملهم «أن قسما كبيرا من المستوطنات في الضفة الغربية يقوم على الاراضي التي سلبت دون حق شرعي من اصحابها العرب»[٤٨] . وبهذا الصدد قال قاضي محكمة الصلح في تل ابيب بنيامين كوهيلت، بعد ان شاهد مادة التحقيق التي اعدتها الشرطة بشأن تمديد اعتقال احد المشتبه بهم: «قد نصل الى وضع يتضح فيه ان جزءاً من الاستيطان في الضفة غير شرعي، وهذه قضية خطيرة»[٤٩] .

وقد أثيرت تساؤلات عديدة حول قضية «كرميم»، التي تقع على بعد ثلاثة كيلومترات شمالي كرني شومرون. فبعد ان ظهرت مشاكل بشأن المصادقة على وضع «كرميم» كمستوطنة جديدة. تقرر الحاقها بـ «كرني شومرون» على شكل حي شمالي اطلق عليه اسم «كرمي شومرون». ولم يوضح الوضع القانوني لمستوطنة «كرميم»، كما لم يعط قط اي ترخيص للبناء هناك..

وكان المستشار القانوني للحكومة. الاستاذ اسحاق زمير، ومديرة الدائرة المدنية في النيابة العامة للدولة، بليئا باليك، قد توجها الى الشرطة بشأن «كرميم» قبل عامين، ومرة ثانية - قبل قرابة عام. «ولكن احدا من الشرطة لم يكلف نفسه عناء التحقيق في هذه القضية او في القضايا التي اثارها المشتكون، ووضع حد لسرقة الاراضي. وما ذاك الا لأن الامر من شأنه ان يميط اللثام عن تورط كبار الضباط والموظفين في الادارة العسكرية، ومتعهدين معروفين، وأعضاء كنيست ووزراء ونواب وزراء، وأن يكشف عن العلاقات القائمة بين السياسيين من جهة وبين رجال العالم السفلي من جهة ثانية»[٥٠] .

وقد تركزت الشبهات في قضية «كرميم» حول أفي تسور معاون عضو الكنيست ميخائيل ديكل، نائب وزير الزراعة الاسبق ونائب وزير الدفاع الحالي، والمتعهدين موشيه ويغآل غينيدي اللذين هربا الى الولايات المتحدة ومنها الى البرازيل. وقد تم اعتقال أفي تسور وجاء في قرار الاتهام الذي صدر بحقه «انه اعطى في حينه موافقتين كاذبتين (الاولى في اوائل يناير/ كانون الثاني ١٩٨٤ والثانية في مطلع يونيو /

حزيران ١٩٨٤) على اوراق رسمية لنائب الوزير، نصتا على ان اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان صادقت على إقامة مستوطنات بمبادرات فردية في الضفة: «كرميم» و«كلعيم». وقد فعل تسور ذلك مع علمه بأنه لا اساس من الصحة لهاتين الموافقتين، ولم تجر الدراسات الخاصة بهذا الشأن. «وأردف قرار الاتهام ان تسور حصل في السنة الاخيرة على رشوة بمبلغ اجمالي قيمته ٣٠ مليون شيكل من تجار الاراضي: شموئيل عيناف واسحاق يناي واحمد عودة وايلي يسرائيلي، لكي يعمل على دعم شؤونهم في قضايا شراء الاراضي وتطويرها بالضفة الغربية». ويسرد قرار الاتهام اسماء ١٥ شاهد اثبات، بينهم تجار الاراضي الذين كانت لهم علاقة بقضايا الأراضي[٥١] .

وقد ذكر عضو الكنيست يوسي سريد ودادي تسوكر (سكرتير حركة راتس) في رسالة وجهاها الى المستشار القانوني للحكومة، أن ١٢ مستوطنة في يهودا والسامرة أقيمت استنادا على كتب «توجيه» من مكتب نائب وزير الزراعة الأسبق ميخائيل ديكل، وهي كتب تفتقر لأي أساس قانوني، وهذه المستوطنات هي: ألكانا، وأفني حيفتس، ورمات حاجي، وتسوفيم، وحيرس، وجفعات اهود، وكرميم، ومعلي شومرون، وليف شومرون والكانا ب، وكرني شومرون، ورمات كدرون»[٥٢] . وطالبا بوقف كل عمل في هذه المستوطنات - بيع أو تطوير أو بناء - الى أن يتضح وضعها.

وتتعلق احدى قصص التزوير التي عرضها سريد وتسوكر بقضية بيع اراضي في قرية العبيدية. ففي أواخر عام ١٩٨٣ قدمت شركة «جامبو» طلبا لاعادة تسجيل اراضي القرية في منطقة بيت لحم، التي خصصت لاقامة مستوطنة «رمات كدرون». وزعمت الشركة ان الاراضي التي تبلغ مساحتها ٤٠٠٠ دونم اشتريت من صاحبها جمال موسى محمد العيسى، ابن مختار القرية. وبما انه ليس لابن المختار اي حق في الارض فقد عرضت - لتنفيذ الصفقة - وكالة من ابيه المختار. ولم توقع الوكالة من قبل المختار نفسه بل من قبل ابنه. وفي موضع توقيع المختار ظهرت بصمة اصبع، على الرغم من ان المختار يحسن القراءة والكتابة. ثم تبين ان البصمة ايضا مزورة. وكان احد ضامني الصفقة يعكوف عكنين، مدير ادارة عقارات اسرائيل سابقا. وقد حصل ابن المختار على نحو نصف مليون دولار على حساب الصفقة.

وقد اعترض نحو ١٠٧ من أهالي القرية على بيع أراضيهم. الا انه في هذه الاثناء، باعت الشركة معظم المقاسم الى مواطنين اسرائيليين ينوون الاستيطان في المستوطنة المنتظرة. وفي اعقاب ذلك أعلنت ادارة الحكم العسكري المنطقة منطقة عسكرية مغلقة يحظر على ابناء القرية وغيرهم دخولها. ولكن ذلك لم يمنع شركة «جامبو» من مواصلة بيع الاراضي التي لا تملكها لمواطنين اسرائيليين. وتجدر الاشارة هنا الى ان بين اصحاب شركة «جامبو» وزير الخارجية الحالي وعضو الكنيست روني ميلو كان المستشار القانوني لهذه الشركة.

وأورد سريد وتسوكر في رسالتهما الى المستشار القانوني للحكومة فقرات من تقرير مكتوب لمفتش الدولة لعام ١٩٨٣، تؤكد أنه «من اصل ٧٠ الف دونم اشترتها الدوله وروجعت من قبل المفتش - اشترى نحو ٥٠ الف دونم بطرق غير طبيعية. وكانت عمليات الشراء تتم بوساطة (متطوعين) تقاضوا عمولة بنسبة ١٠٪ من قيمة الصفقة».

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: هل يعقل ان تكون الحكومة الاسرائيلية لم تعرف ولم ترولم تشجع المخالفات علما بأنه تبين بما لا يدع مجالا للشك ان مصدر الصفقات غير الشرعية هومكتب نائب وزير الزراعة وقتئذ عضو الكنيست ميخائيل ديكل؟ وهل يعقل ان مناحيم بيغن كان لا يعرف ان ديكل هو الذي قام بتوزيع رخص الاستيطان من دون قرارات حكومية تخوله هذه الصلاحية؟

هذا وقد جرى التحقيق مع ميخائيل ديكل حول دوره ودور وزارة الزراعة في صفقات الاراضي المشبوهة في الضفة. كما جرى اعتقال اثنين من معاونيه هما: أفي تسور وكلود مالكا، وعدد من تجار الاراضي، بينهم أبراهام غيندي، شقيق الاخوين غيندي اللذين فرّا من اسرائيل لدى اعادة فتح التحقيق في قضايا سلب الاراضي في الضفة. وقد جاءت الاعتقالات الاخيرة اثر اقتحام مكتب احد المحامين من قبل الشرطة، ومصادرة عدة وثائق تتعلق بعمليات سلب الاراضي العربية[٥٣]، مما أثار توترا شديدا بين زعماء «الليكود».

وقد أعلن احد كبار المتهمين في تجارة الاراضي بالضفة انه عمل بتوجيه شخصيات كبيرة في الليكود، وأنه سيدعوهم للشهادة اذا ما قدم للمحاكمة ليؤكدوا انهم شجعوه على العمل بطرق غير رسمية[٥٤].

د ـ ادارة عقارات اسرائيل:

وردت قبل عدة أعوام الى وحدة التحقيق ومكافحة الغش في القيادة القطرية للشرطة معلومات تفيد بأن «هناك عمليات تسريب من ادارة عقارات اسرائيل الى تجار الاراضي حول الاراضي العربية المعروضة للبيع او المراد شراؤها في الضفة الغربية. وقد أشارت تلك المعلومات الى ان موظفي الحكومة الذين يعملون على شراء الارض باسم الدولة كانوا يفاجأون كل مرة بأن بعض المبادرين الفرديين قد سبقوهم بمراحل في مجال شراء الارض وتنفيذ الصفقات حيث يشترون (تحت انظارهم) ما كانت الدولة قد بذلت جهدا كبيرا للعثور عليه من اراض عربية معدة للبيع»[٥٥].

وقد اشتبه محققو الوحدة، وعلى رأسهم العميد بنيامين زيجل، بأن الأمر لا يتعلق بعمليات تسريب عارضة، بل بشبكة استخبارية «مزيتة بالرشاوي» تستهدف جني ارباح كبيرة لحساب بعض الاشخاص. ولم يكد يمضي وقت طويل حتى تبين ان وحدة التحقيق ومكافحة الغش ايضا ليست بريئة من التسريب هي الاخرى.

فقد تبين لعدد من المحققين انه «وصلت الى بعض التجار المعنيين معلومات سرية عن مضمون التحقيقات وعن مصادر سرية للشرطة، ودارت الشكوك حول عنصر كبير في الوحدة كان يتصرف بدوافع ايديولوجية. وبعد تدخلات حقيقية من جانب محافل رفيعة المستوى حفظت القضية ولم يكشف النقاب عن مصدر التسريب»[٥٦].

وكان العميد الاحتياطي يعكوف عكنين، المدير العام السابق لادارة عقارات اسرائيل قد استقال من منصبه هذا ليتفرغ لتجارة الاراضي في الضفة وفي هذا المجال تولى ادارة شركة « ديكل للبناء والتجارة» وشركة «عنياف للاستثمار» المسجلتين في رام الله. وقد ارغم عكنين مؤخراً على تقديم استقالته من منصب

مستشار وزير العمل والرفاه للشؤون العربية، «بسبب علاقته بصفقات بيع اراض في المناطق المحتلة بطريق الغش والاحتيال»[٥٧]. وقال عنه الوزير موشيه كتساف: «لقد قام بدور هام على صعيد القطاع العربي في الاراضي المحتلة وداخل حدود الخط الاخضر»[٥٨].

هـ ـ مصرف اسرائيل:

يرتبط تدخل مصرف اسرائيل ارتباطا وثيقا بقضية الشركات الفرعية المنبثقة عن هيئات استيطان عامة وخاصة. وهذه الشركات مسجلة في رام الله وتعتبر الشركة المسجلة في رام الله شركة اجنبية، ولذلك فهي ملزمة بدفع ٢٥٪ فقط من ضريبة الدخل، في حين ان الشركة الاسرائيلية ملزمة بدفع ٦٠٪ كما انه لا يوجد اي اشراف من قبل سلطات الضريبة على شركة كهذه. وبما ان الدفع لسماسرة الاراضي يكون بالدولار، فان مصرف اسرائيل يتولى منح رخص لاخراج العملة الصعبة بالسعر الرسمي، وتحويلها الى تلك الشركات الفرعية. وقد لا تستخدم المبالغ كلها، التي يحولها مصرف اسرائيل، لشراء الاراضي، بل يهرب قسم منها الى الخارج.

وأثناء الجلسة التي عقدتها لجنة الكنيست لتفتيش الدولة، وشارك فيها السيد فريد، رئيس فرع العملة الصعبة في مصرف اسرائيل، وجه له عضو الكنيست يائير تسبان (مبام) تساؤلات منها: ترى هل هناك قواعد واضحة لتخصيص العملة الصعبة لاغراض شراء الاراضي؟ وما هي هذه القواعد؟ ومنذ متى هي قائمة؟ ومن اتخذ القرار بشأنها؟ وما هو نظام اقامة شركة فرعية؟ ومن يحصل على الموافقة لاخراج العملة الصعبة؟ وكيف تتم الاجراءات بشكل عملي؟ وهل هناك متابعة تضمن استخدام العملة الصعبة فعلا لشراء الاراضي دون تهريبها؟ وقد رفض عضو الكنيست تسبان قبول ردود فريد، مؤكدا فقط ان الردود لم ترضه، وأنه مقتنع بضرورة قيام مراقب حسابات الدولة بالتحقيق في هذا الموضوع. وهناك علامة استفهام اخرى، وهي: هل حصلت عمليات شراء الاراضي كلها على مخصصات عملة صعبة؟ والا فمن اين حصل المشترون على الدولارات؟ من هناك جاء ربط احدى الصحف الاسرائيلية بين قضية الاراضي وقضية تزوير الدولارات.

و ـ وزارة الخارجية:

يعيش في دول امريكا اللاتينية، وبخاصة في الهندوراس وغواتيمالا وتشيلي، جمهور واسع من المهاجرين الفلسطينيين، وبعضهم اصحاب اراض في الضفة الغربية، وقد جرت مع بعضهم مفاوضات لشراء اراضيهم. وتتمثل مهمة وزارة الخارجية ـ ظاهريا ـ بالحرص على ان تكون عملية نقل التوكيلات الموثقة عملية قانونية، وأن تكون الصفقة كلها اصيلة خالية من التلاعب، الا انه علم ان لدى احدى الشخصيات الكبيرة مادة تشير الى وجود تلاعب في عمل وزارة الخارجية. وتنظر المحاكم الاسرائيلية في عدد من الملفات التي قدمها بعض العرب من امريكا الجنوبية، من بينها ـ مثلا ـ شكوى قدمها عربي يقول فيها ان ارضه بيعت بطريق الاحتيال، حيث قام احدهم بالحصول على توكيل غير صحيح من شخص آخر.

خاتمـــة:

جرت محـاولات للتقليـل من أهميـة قضية سرقة الاراضي في الضفة الغربية المحتلة، وذلك عن طريق الايحـاء بأن حجم الاراضي التي شملتهـا صفقـات الغش والاحتيال لا يسوّغ هذه الضجة الكبرى التي اثـيرت حولهـا. فهـذا ميرون بنفنستي، الـذي أعـد دراسـة شاملة حول وضع الاراضي في الضفة، ينظر باستخفـاف الى شراء الاراضي في الضفـة ويعتبـره جزءاً لا أهميـة له من قضيـة السيطرة على الاراضي. ويستنـد في ذلك على احصـائيـات تفيد أن مجمـل ما ابتيـع من الارض في الضفة طوال عهد الاحتلال الاسرائيـلي، لا يتعـدى ١٣٠ الف دونم، نحـو ١٠٠ الف منها ابتيعت من قبل مؤسسات الدولة، ولا سيما شركـة «هيمنـوتا» المتفرعة عن الصندوق القومي «هكيرن هكايميت»، ونحو ٣٠ الف دونم ابتيعت من قبل الافراد. ثم يقول: هذه الارقام تتلاشى امام مئات الآلاف من الدونمات التي استولت عليها الحكومة بطرق مختلفة، وبخاصة ٢ مليون دونم من اراضي السلطان»(٥٩).

ولكن حتى لو سلمنا بصحة هذه الارقام فان هذا لا يقلل من أهمية القضية ولا من خطورة اساليب الغش والاحتيال والارهاب التي اتبعت في الاستيلاء على الاراضي، التي تكاد تكون مصدر الرزق الوحيد لشريحة واسعة من أهالي الضفة المحتلة، خاصة وأنه لا أمل - في ظل الظروف الراهنة، في عودتها اليهم ورفـع الظلم والغـدر اللذين لحقـا بهم. فقـد طمأن مصدر اسرائيلي قانوني رفيع المستوى في وزارة العدل المستوطنين الذين يساورهم القلق على المستوطنات التي اقيمت على اراض لم يتم ابتياعها بصورة قانونية قائـلا: «ينص القـانـون على انـه عندما تكون قيمة الملك أكبر من قيمة الارض، فانه يمكن التعويض على المـالكـين الـذين كانوا ضحية الاحتيال»(٦٠). ولا تخفى على أحد، طبعا، تفاهة التعويض الذي يمكن ان يدفـع في مثـل هذه الاحـوال، اذا ما قورن بالبعـد السيـاسي الذي ينطوي عليه التعويض بحد ذاته، بما يضفيـه من الشرعيـة على الاستيـلاء على الارض. ولا يقبـل اي عقل سليم التبرير الغريب الذي يعطيه بعض المتطرفـين الصهـاينـة في هذا المجـال حيث يقـول: «ليس هنـاك اي تناقض جوهري بين الوجود اليهـودي والعـربي في هذه الاراضي. وذلك لأن الاستيطان اليهودي لا يعني مصادرة الاراضي والاستيلاء عليها من الفلاحين العرب وسلبهم مصدر رزقهم، بل العكس هو الصحيح، لأن الاستيطان يجب ان يوفر سبل العمل ومصادر الرزق، فضلا عن افادة المحيط العربي نفسه من بيع فائض اراضيهم للمحتاجين اليهود»(٦١).

ان التحقيق في قضيـة الاراضي المسـروقـة ما زال مستمرا. وعلى الرغم من أن المصادفة لعبت دورا بارزا في اعـادة فتـح ملف القضيـة، وبخـاصة اثر اكتشاف الدولارات المزورة ومراقبة احد المشتبه بهم، التي افضت الى اعتقال المتهم ميخائيل اورن في الثامن عشر من يوليو / تموز ١٩٨٥ ومعه ابراهام سليم ويهوشع مزراحي. حيث ضبطت في حوزة اورن صحيفة مطوية تحتوي على تفويض ببيع عدد من قطع الارض. كمـا عثـرت الشـرطة التي اقتحمت منزل ابراهام سليم في «بات - يام» على مختبر خاص لتزوير

الوثائق ومئات الوكالات لبيع الاراضي، ووجدت الى جانب هذه الوثائق قصاصات ورق تحتوي على نماذج للتواقيع المناسبة التي تم الحصول عليها من اصحاب الاراضي بطريق الغش والاحتيال. نقول على الرغم من هذا الطابع العرضي لاعادة فتح التحقيق في القضية، الا ان ذلك لا ينفي الصبغة السياسية الداخلية للأمـر. وقـد اشارت الى ذلك محامية الدفاع عن ابراهام سليم، كرميلا حانوخ، في معرض احتجاجها على الاكتفاء باعتقال «الصغار»، والامتناع عن اعتقال «الشخصيات السياسية الكبيرة المتورطة في القضية»، قائلة: «هذا تحقيق سياسي. هناك جهات في الحكومة الحالية شجعت التحقيق في القضية، المعروفة لدى الشرطة منذ سنوات، انطلاقا من رغبتها في الاجهاز على حكومة الليكود، التي ارتكبت المخالفات في عهدها»(٦٢).

ويبـدو ان القضيـة لا تنتهي عنـد ميخـائيل ديكل، نائب وزير الزراعة الاسبق، ومعاونيه افي تسور وكلود مالكا، بل تتعداهم الى شخصيات ارفع مستوى في قيادة الليكود. فقد ذكرت الاذاعة الاسرائيلية ان «بين يدي الشرطة تسجيلات سرية لمكالمات هاتفية بين شخصيات من الليكود وبين افي تسور في قضايا الاراضي»(٦٣). وهـذا ما يفسـر المشـاورات المكثفة التي اجراها زعماء حركة «حيروت» حول القضية، وما دفـع عضوي الكنيست حاييم كوفمان وروني ميلو (من الليكود) الى انتقاد «تضخيم القضية» - على حد

ويبـدو ان القضيـة لا تنتهي عنـد ميخـائيل ديكل، نائب وزير الزراعة الاسبق، ومعاونيه افي تسور وكلود مالكا، بل تتعداهم الى شخصيات ارفع مستوى في قيادة الليكود. فقد ذكرت الاذاعة الاسرائيلية ان «بين يدي الشرطة تسجيلات سرية لمكالمات هاتفية بين شخصيات من الليكود وبين افي تسور في قضايا الاراضي»(٦٣). وهـذا ما يفسـر المشـاورات المكثفة التي اجراها زعماء حركة «حيروت» حول القضية، وما دفـع عضوي الكنيست حاييم كوفمان وروني ميلو (من الليكود) الى انتقاد «تضخيم القضية» - على حد
قولهمـا - وتـوسيـع التحقيق فيهـا، الامـر الذي حمل وزير الشرطة حاييم بارليف على مهاجمتهما بشدة والقول: «القبعة تشتعل على رأس اللص»(٦٤). وهذا اتهام صريح لقادة «الليكود». كما دعا الوزير أمنون روبنشتـاين «شينـوي» (التغيير) الليكود الى التوضيح للجمهور: ماذا حدث بالضبط في قضية الاراضي؟ ومن تلقى اموالا وماذا وكم اعطى مقابلها؟»(٦٥).

من هنا فاننا لا نستبعـد ان تكـون اعادة فتح التحقيق في القضية وتوسيعه سهما جديدا يصوبه «المعراخ» الى «الليكود»، في محاولة لحرمانه من الوصول الى الحكم بعدما ازف دوره في التناوب.

ومهمـا يكن من أمـرفان الاراضي التي تم شراؤهـا من المـواطنين العرب في الاراضي المحتلة بمختلف الأسـاليب - المشـروعـة منهـا وغيـر المشـروعـة - لا يتجاوز ٠,٥٪ من مساحة هذه الاراضي، مقابل نحو ٥١,٥٪ سيطـرت عليهـا السلطـات الاسرائيلية بأساليب «السلب المدعوم»، كعمليات المصادرة واغلاق المناطق لاغراض عسكرية مزعومة و«اراضي السلطان» وما الى ذلك. ولئن دلّ هذا على شيء فانما يدل على صمـود الفلسطينيـين في الاراضي المحتلة امام الاضطهاد والقهر ومختلف صنوف الممارسات التعسفية، التي يتعرضـون لهـا على ايـدي سلطات الاحتلال الاسرائيلية، كما يدل على تمسكهم بأرضهم ووطنهم

ورفضهم كل الاغراءات والضغوط. وذلك على الرغم من ظروفهم القاسية التي تصل الى درجة المأساة. نتيجة الضغوط الاقتصادية وتضييق سبل العيش التي تمارسها سلطات الاحتلال ضدهم مستهدفة حملهم على بيع اراضيهم او الرحيل عنها.

مصادر البحث:

(١) عبد الرحمن عرفة «**الاستيطان ـ التطبيق العملي للصهيونية**» المؤسسة العربية للدراسات والنشر ودار الجليل للنشر. عمان ـ بيروت، ١٩٨١ ـ ص١٢.
(٢) المصدر السابق.
(٣) المصدر السابق.
(٤) **القدس** ١٩٨٥/٧/٩.
(٥) **الاتحاد** ١٩٧٧/٦/٣.
(٦) **هآرتس** ١٩٨٥/١/٢٩.
(٧) **الاتحاد** ١٩٨٠/٦/١٩.
(٨) **عل همشمار** ١٩٨٥/٨/٢٣.
(٩) المحامي انطون جاسر «**القدس**» ١٩٨٥/١٠/١٧.
(١٠) المصدر السابق.
(١١) المصدر السابق.
(١٢) **هآرتس** ١٩٨٥/٩/٢٧.
(١٣) **معاريف** ١٩٨٥/٨/١٦.
(١٤) المصدر رقم (٨).
(١٥) المصدر رقم (١٣).
(١٦) المصدر رقم (١٢).
(١٧) المصدر رقم (١٣).
(١٨) المصدر رقم (١٢).
(١٩) **الفجر** ١٩٧٨/٨/١٨.
(٢٠) **عل همشمار** ١٩٨٥/٨/١٥.
(٢١) المصدر رقم (١٢).
(٢٢) **القدس** ١٩٨٠/٣/٢٧.
(٢٣) **هآرتس** ١٩٨٥/٩/٢٩.
(٢٤) المصدر رقم (٨).
(٢٥) **يديعوت احرونوت** ١٩٨٥/٨/١٥.
(٢٦) **يديعوت احرونوت** ١٩٨٥/٩/١.
(٢٧) **هآرتس** ١٩٨٥/٩/٢٤.
(٢٨) المصدر رقم (٨).
(٢٩) المصدر السابق.

(٣٠) **التلفزيون الاسرائيلي** ١٩٨٥/٩/١٩.
(٣١) **يديعوت احرونوت** ١٩٨٥/٨/١٤.
(٣٢) **يديعوت احرونوت** ١٩٨٥/٨/١٤.
(٣٣) **يديعوت احرونوت** ١٩٨٥/٩/٢.
(٣٤) المصدر رقم (٨).
(٣٥) **يديعوت احرونوت** ١٩٨٥/٨/١٢.
(٣٦) **يديعوت احرونوت** ١٩٨٥/٨/٧.
(٣٧) المصدر رقم (٣٥).
(٣٨) **دافار** ١٩٨٥/٨/١٤.
(٣٩) المصدر رقم (٨).
(٤٠) **عل همشمار** ١٩٨٥/٩/٥.
(٤١) **يديعوت احرونوت** ١٩٨٥/٨/٢.
(٤٢) **يديعوت احرونوت** ١٩٨٥/٨/٢٣.
(٤٣) المصدر رقم (٢٦).
(٤٤) **يديعوت احرونوت** ١٩٨٥/٨/١٨.
(٤٥) المصدر رقم (٣٣).
(٤٦) **يديعوت احرونوت** ١٩٨٥/٩/٢٧.
(٤٧) **معاريف** ١٩٨٥/٨/٢٣.
(٤٨) المصدر رقم (٣٢).
(٤٩) المصدر رقم (٣١).
(٥٠) المصدر رقم (٤٢).
(٥١) **اذاعة اسرائيل** / عبري ١٩٨٥/١٢/١٧.
(٥٢) **يديعوت احرونوت** ١٩٨٥/٨/٢٢.
(٥٣) **اذاعة اسرائيل** / عبري ١٩٨٥/١٢/٩.
(٥٤) **اذاعة اسرائيل** / عبري ١٩٨٥/١٢/١٢.
(٥٥) المصدر رقم (١٣).
(٥٦) المصدر السابق.
(٥٧) **هآرتس** ١٩٨٥/٨/٢٤.
(٥٨) المصدر السابق.
(٥٩) المصدر رقم (١٢).
(٦٠) المصدر رقم (١٣).
(٦١) المصدر رقم (٢٠).
(٦٢) المصدر رقم (٤١).
(٦٣) **اذاعة اسرائيل** / عبري ١٩٨٥/١٢/١٠.
(٦٤) المصدر السابق.
(٦٥) المصدر رقم (٥٤).

تقرير للأمين العام للأمم المتحدة

حول الأحوال الصحية لسكان الأراضي المحتلة

وفقاً لما ذكر في تقرير لجنة الخبراء الخاصة المعنية لدراسة الأحوال الصحية لسكان الأراضي المحتلة المقدم الى جمعية الصحة العالمية الخامسة الثلاثين[١] ، لا يمكن فصل الأحوال الصحية في الاراضي المحتلة عن الاطار الاجتماعي الاقتصادي العام وتأثيره على المجتمع وعلى الأفراد سواء منهم الرجال أو النساء أو الاطفال، ويتجلى هذا التأثير مثلا في تدهور الصحة العقلية وتزايد الأمراض العقلية ولاسيما الاضطرابات العصبية. وقد بقيت الأحوال الصحية للسكان العرب في الاراضي المحتلة بما فيها القدس على حالته دون تغيير، وكذلك شأن النظام الصحي نفسه. وتتولى السلطات الاسرائيلية ادارة البرامج الصحية وميزانية الصحة. والتحسينات التي ادخلت على الخدمات الصحية ابعد ما تكون عن الاستجابة لاحتياجات العدد المتزايد من السكان، كما انها لا تأخذ بعين الاعتبار التقدم الذي احرز في العلوم الطبية[٢] . وكما لاحظت لجنة الخبراء الخاصة التابعة لمنظمة الصحة العالمية، لا تزال هناك عقبات خطيرة امام الوقاية الصحية تتمثل في وجود عدد غير كاف من اسرة المستشفيات : وفي ارتفاع تكاليف العلاج بالمستشفيات ، وتقادم معدات تشخيص الأمراض، ومعاناة المباني القديمة للمستشفيات من مشاكل التيار الكهربائي والتدفئة ومرافق غسل الملابس، ونقص المعدات الطبية الأساسية والموظفين والأدوية[٣] . وعلى الرغم من أن الاحوال الصحية تؤثر على السكان ككل، الا انها تنطوي على اهمية اكبر بالنسبة للنساء، وذلك بالنظر الى دورهن في انجاب الاطفال وتربيتهم وفي السهر على صحة الاسرة وتغذيتها. كما أن النسبة المئوية للنساء البالغات اعلى من نسبة الرجال البالغين في الاراضي المحتلة.

ويشكل نقص الموظفين المؤهلين في المهن الطبية، وخاصة نقص الاخصائيين في الأمراض العقلية ومراقبة الأحوال الصحية عقبة خطيرة في وجه تحسين الرعاية الصحية، مما يؤثر بشكل خاص على النساء والاطفال. وفي الوقت نفسه، فان كثيراً ممن يتخرجون، لاسيما الاطباء من الذكور والاناث، لا يجدون عملا في نظام الرعاية الصحية العامة بالاراضي المحتلة، فيجدون أنفسهم بلا عمل اويضطرون الى الاشتغال بأعمال اخرى.

وقد سعى المجتمع الدولي للتغلب على النقص في الموظفين المؤهلين اللازمين للخدمات الصحية، وخاصة في مجال رعاية الأمومة والطفولة. وتجري الأونروا تدريباً اثناء الخدمة على نطاق واسع لصالح موظفيها: وفي اطار برنامج التدريب والمنح المنظم تحت رعاية منظمة الصحة العالمية لصالح العاملين في مجال الصحة، تقدم سنويا عدة منح لموظفين الاونروا لتمكينهم من حضور برامج تدريبية من مستوى عال. كما تقدم الأونروا في مؤسساتها للتدريب المهني دورات تدريب على المهن المساندة للمهن الطبية لتمكين الطلاب اللاجئين من ان يصبحوا معاوني صيادلة، اوفنيي مختبرات، أومفتشي الصحة العامة (في ١٩٨٢/١٩٨٣، تابعت ٣٩ فتاة دورات تدريبية في المهن شبه الطبية في مركز تدريب النساء في رام الله). ويمكن للخريجات، بعد ان يكملن تدريبهن، الالتحاق بالأونروا او الاستعانة بمكتب التوظيف التابع للأونروا في البحث عن وظيفة في المنطقة[٤] .

ونظراً لأن التضخم يجعل من العسير على عامة الناس في الاراضي المحتلة الحصول على المواد الغذائية الأساسية، فان لجنة الخبراء الخاصة التابعة لمنظمة الصحة العالمية اولت خلال مهمتها لعام ١٩٨٤ عناية خاصة بمسألة التغذية باعتبارها من أهم العوامل التي تؤثر في حياة البشر ولاسيما في صحة النساء والاطفال. ولم تتمكن اللجنة من اجراء تقييم موضوعي لحالة التغذية لدى السكان نظراً لعدم توافر اية احصاءات لديها. غير انها استرعت الانتباه الى ان وزن المولود هو المؤشر الرئيسي لحالة التغذية في أي مجتمع من المجتمعات. وكان وزن المواليد المسجل في المستشفيات اقل من ٢,٥ كيلو بالنسبة لـ ٦,٨ في المائة من الأطفال المولودين عام ١٩٨٣ في الضفة الغربية وبالنسبة لـ ٥,٢ من الاطفال المولودين في قطاع غزة. كما استرعت اللجنة الانتباه الى نقص البروتينات والسعرات الحرارية الذي يلاحظه عادة المشتغلون بعلاج الاطفال ويعاني منه ٧ في المائة منهم من تاريخ الولادة حتى سن الثالثة في مخيمات اللاجئين[٥] مما يستلزم في حالات تمديده ادخالهم الى المستشفى.

خدمات الرعاية الطبية العلاجية والوقائية:

تشكل خدمات الرعاية الطبية الوقائية والعلاجية ـ التي تقدم للمرضى المقيمين وغير المقيمين في المستشفيات على السواء ـ وخدمات علاج الاسنان، جزءاً هاماً من برنامج الاونروا للرعاية الصحية الخاص باللاجئين الفلسطينيين من النساء والاطفال. وتقدم هذه الخدمات في ٣٢ وحدة صحية تابعة للأونروا في الضفة الغربية وتسع وحدات في قطاع غزة، وفي مستوصف خيري واحد تابع للاونروا في الضفة الغربية، وفي معاهد صحية خاصة وبواسطة فرق صحية خاصة للاطفال[٦] . وتدير الاونروا ايضا عيادات اسنان ومختبرات مركزية واكلينيكية. كما انها تدير في الضفة الغربية مستشفى صغيراً في قلقيلية يضم ٣٦ سريراً، وتشترك مع ادارة الصحة العامة المحلية في ادارة مستشفى لعلاج

* يشكل التقرير المنشور هنا جزءاً من تقرير موسع للأمين العام للأمم المتحدة حول «**حالة النساء والاطفال الذين يعيشون في الاراضي العربية المحتلة**»، قدمه الى المؤتمر العالمي للمرأة الذي انعقد في كينيا ـ تموز ١٩٨٥.

مرضى السل يضم ٧٠ سريراً في قطاع غزة. وتتلقى مستشفيات وخدمات متخصصة اخرى اعانات من الحكومة والجامعة والمؤسسات الصحية الخاصة. ومع التغيرات التي طرأت على التركيب السكاني للاجئين يلاحظ زيادة حالات داء البول السكري. ويبين استقصاء اجري مؤخراً ان هذا المرض يصيب بصفة خاصة النساء اللواتي تتراوح اعمارهن بين ٤٠ و ٦٠ سنة واللواتي انجبن اكثر من طفل واحد. وتقوم الاونروا بدعم مستوصفاتها المتخصصة لتحسين نوعية العلاج المقدم لمرضى السكر[٧].

وتستهدف عيادات الرعاية الغذائية التابعة للأونروا بصفة خاصة توفير مراقبة وحماية وتحسين للحالة الغذائية لأقل فئات اللاجئين مناعة وهم الرضع، والأطفال دون سن المدرسة، وتلاميذ المدارس الابتدائية، والحوامل، والأمهات المرضعات، ومرضى السل غير المقيمين في المستشفى وافراد الأسر الفقيرة، وتدل البيانات التي جمعت عن طريق المراقبة المنتظمة لنمو وتطور الاطفال دون سن الخامسة الذين يترددون على مستوصفات رعاية الطفل على ان حالتهم الغذائية مرضية، وتقدم يومياً ساعة الظهر في مراكز التغذية التكميلية التابعة للأونروا وجبات غذاء متوازنة لجميع الاطفال دون سن السادسة، كما تقدم بناء على توصية الاطباء للأطفال الأكبر سناً وللمرضى من الكبار وللأشخاص المعوزين. غير ان الحالة الغذائية للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ستة وثمانية اعوام يمكن ان تتدهور، ولذلك فان الاونروا تريد توسيع نطاق برامجها الغذائي ليشمل هذه الفئة العمرية اذا ما توافرت لها الموارد المالية اللازمة،

وبالاضافة الى برنامج التطعيم الموسع ضد الأمراض الستة المستهدفة - وهي السل والديفتيريا والسعال الديكي والتيتانوس وشلل الأطفال والحصبة - فان برنامج الاصحاح البيئي التابع للأونروا يسهم في الدعم الغذائي المقدم الى فئات اللاجئين الأقل مناعة وفي انشطة التربية الصحية التي تجرى بين مجتمعات اللاجئين من اجل السيطرة الفعلية على الامراض المعدية[٨].

مراكز الرعاية الصحية للأم والطفل :

تقدم الاونروا خدماتها الصحية للأمهات والأطفال - التي تشمل الرعاية المقدمة للحوامل وللنساء أثناء الوضع وبعد الوضع وللرضع والأطفال - في وحداتها الصحية، مدعمة بالأطباء الأخصائيين وبالاحالة للمستشفيات. وفي الفترة ١٩٨٣ / ١٩٨٤ كانت هناك في قطاع غزة ستة اجنحة للولادة تابعة للمراكز الصحية للأونروا، وقد ولد في هذه الاجنحة ٢٨ في المائة من الاطفال الذين ولدوا في تلك الفترة، بينما ولد ٤٨ في المائة منهم في المستشفيين التابعين للحكومة، وولد ٢٤ في المائة منهم في البيوت، عادة بمساعدة قابلة تقليدية. أما في الضفة الغربية، فقد ولد ٧٠ في المائة من الاطفال اللاجئين في المستشفيات ومراكز رعاية الأم في المخيمات بينما ولد ٣٠ في المائة منهم في البيوت[٩].

ويورد الجدول التالي (رقم ١) معلومات تفصيلية عن الخدمات المتعلقة بالرعاية الصحية للأم والطفل التي تقدمها الأونروا:

جدول رقم (١)

خدمات الرعاية الصحية التي تقدمها «الاونروا» في الضفة الغربية وقطاع غزة

رعاية صحة الأم	الضفة الغربية	قطاع غزة
خدمات ما قبل الولادة		
عدد المستوصفات المخصصة لما قبل الولادة	٢٤	٩
عدد النساء الحوامل المسجلات حديثا	٥٠٩٨	١٤٠٢٤
متوسط عدد مرات التردد على المستوصفات شهريا	١٥١٤	٤٣٧٠
عدد الاختبارات المحلية للزهري	صفر	٥٣٨٧
عدد الحالات الايجابية	صفر	١٣
عدد الزيارات المنزلية	٤٨	٢٨٢
الرعاية المتصلة بالولادة		
حالات الولادة المسجلة	٥٧٦٩	١٣٣٧٠
في المنزل	١٧٥١	٣٢٤٨
في مراكز الولادة في المخيمات	٨٦	٣٦٧٠
في المستشفيات	٣٩٣٢	٦٤٥٢
عدد المواليد الاحياء	٥٧٥١	١٣٣٧٧
عدد المواليد المتوفين	٦٤	١٣٨
عدد حالات وفاة الامهات	١	صفر
عدد الزيارات المنزلية (بعد الولادة)	٤٦٣٩	٢٨٧٨٧
رعاية صحة الطفل		
عدد مستوصفات رعاية صحة الطفل	٢٣	٩
عدد الأطفال المسجلين منذ الولادة وحتى بلوغ سنة واحدة من اعمارهم	٤٨١٢	١٣٧٥٦
متوسط عدد حالات المواظبة على زيارة المستوصفات شهريا	٤٤٢١	١٠١٨٠
عدد الاطفال المسجلين الذين تتراوح اعمارهم بين سنة واحدة وسنتين	٥٢١٥	١١٥٥٥
متوسط عدد حالات المواظبة على زيارة المستوصفات مرتين كل شهر	٥١٤٥	١٠١١٧
عدد الاطفال المسجلين الذين تتراوح اعمارهم بين سنتين وثلاث سنوات	٥٠٦٦	١٠٢٩٨
متوسط عدد حالات المواظبة على زيارة المستوصفات ثلاث مرات شهريا	٤٩٤٧	٩٠٥٤

جدول رقم (٢)

متوسط انتشار نقص الوزن بين الرضع والاطفال المسجلين في مستوصفات رعاية الطفل

الجهة	الدرجة الأولى		الدرجة الثانية		الدرجة الثالثة		الدرجات الاولى والثانية والثالثة	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
عدد الرضع الناقصي الوزن البالغ عمرهم سنة واحدة او اقل، ونسبتهم المئوية								
الضفة الغربية	٢٠٤	٤,٢	٦٧	١,٤	١٢	٠,٢	٢٨٣	٥,٨
قطاع غزة	٦٣٨	٤,٦	٣٠٣	٢,٢	٣٥	٠,٣	٩٧٦	٧,١
عدد الرضع الناقصي الوزن الذين يتراوح عمرهم بين سنة واحدة وسنتين، ونسبتهم المئوية								
الضفة الغربية	١٨٤	١,٦	٥٦	٠,٧	٣	٠,٣	٢٤٣	٢,٥
قطاع غزة	٧٣٩	٦,٤	٣٩٧	٣,٤	١٨	٠,٢	١١٥٤	١٠,٠

المصدر: وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى، التقرير السنوي لمدير الشؤون الصحية، ١٩٨٣، الجدول ٨، ص٢٩ ـ ٣٠ من النص الانكليزي.

ملاحظة: تستند درجات نقص الوزن الى النسب المئوية التالية الخاصة بمتوسط الوزن النظر للسن:

الدرجة الاولى ٧٥ ـ ٨٥ في المائة.

الدرجة الثانية ٦٠ ـ ٧٤ في المائة.

الدرجة الثالثة اقل من ٦٠ في المائة.

وتقدم مستوصفات رعاية الطفل خدمات خاصة الى الاطفال الناقصي الوزن المسجلين بها. وترد في الجدول (٢) معلومات عن متوسط انتشار نقص الوزن بين الرضع. ويلاحظ ان هذا الانتشار لنقص الوزن يتضاءل في فئة العمر الممتد من سنتين الى ثلاث سنوات.

وتمثل خدمات تنظيم الأسرة جزءا لا يتجزأ من برامج الرعاية الصحية للأم والطفل في قطاع غزة[١٠] حيث أدرج برنامج خاص بشأن الصحة وحياة الأسرة في المناهج الدراسية للبنات في الصف الثالث الاعدادي، وقد أعيد تنظيم الخدمات الصحية الخاصة بالمدارس التابعة للأونروا اعتباراً من بداية السنة الدراسية ١٩٨٣ / ١٩٨٤ بغية وضع برنامج فعال لمراقبة صحة التلاميذ في جميع مراحل السلك المدرسي[١١].

الأحوال الصحية في المخيمات:

ان الأحوال المعيشية والصحية في مخيمات اللاجئين رديئة جداً مما يعرض قاطنيها للأمراض والعدوى بدرجة ملحوظة. ومعظم المخيمات تفتقر الى شبكات مغطاة للامداد بالمياه. وعلاوة على ذلك، فان المجاري مكشوفة والمراحيض المشتركة قليلة العدد غير صحية. ولذلك، تولي الاونروا اهتماما خاصا الى الوقاية الصحية للمرأة والطفل، اذ أنهما يمثلان اكثر الفئات تعرضا للأخطار الصحية[١٢].

وتواصل الأونروا بالتعاون مع الحكومات والبلديات والمجالس المحلية المضيفة، تقديم خدمات الاصحاح الأساسية على الصعيد المحلي الى اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات. وتشمل هذه الخدمات توريد الكميات الكافية من الماء الصالح للشرب والتخلص من النفايات وتصريف مياه الامطار ومكافحة الحشرات والقوارض الناقلة للأمراض. وقد زودت جميع المنازل في مخيم البريج ومخيم المغازي ومخيم النصيرات بحنفيات داخل المنازل، كما يجري تنفيذ خطط لتزويد المنازل الخاصة بامدادات الماء في مخيم دير عمار في الضفة الغربية[١٣].

ويجري تحسين نظام جمع النفايات في قطاع غزة. كما اجريت عمليات مسح للمرافق الصحية في المدارس، ويجري انشاء لجان معنية بالاحوال الصحية في المدارس للاشراف على مشاريع الاصلاح الرئيسية[١٤]. ويتعاون العاملون في مجال التربية الصحية مع اللجان الصحية في المخيمات وغيرهم من موظفي الاونروا في المراكز الصحية والمدارس ومراكز الرعاية من اجل تشجيع العادات الصحية. ويعطون بصفة خاصة دروساً للنساء اللواتي يترددن على مراكز تعليم الخياطة[١٥].

وقد عانت الخدمات والانشطة الطبية والصحية الوقائية اثناء الاعوام ١٩٨١ ـ ١٩٨٤ من اضطرابات عديدة متكررة في الضفة الغربية وفي قطاع غزة[١٦]. وعرقلت الغارات التي شنت على المخيمات الجهود الرامية الى تحسين هياكلها الأساسية، كما أثرت تصرفات كثيرة من جانب الشرطة والسلطات العسكرية على أعمال مراكز رعاية صحة الأم والطفل وعلى خلاف ذلك من الخدمات الداخلية والخارجية للنساء والاطفال.

اصحاح البيئة والاسكان:

ما زال عدم كفاية امدادات المياه، وتلوث مياه الشرب، وانخفاض مستويات الاسكان والصرف الصحي والتخلص من الفضلات ووجود الفئران المشاكل الاساسية في مجال الصحة البيئية في الأراضي المحتلة. وما زال الالتهاب المعوي المعدي، الذي يرتبط بمسألة اصحاح البيئة وسلوك المجتمع، من مشاكل الصحة العامة*.

يعيش نحو ٧٠ في المائة من الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة في وحدات سكنية بكثافة تبلغ ثلاثة اشخاص لكل غرفة، بينما تتألف الأسرة في المتوسط من سبعة اشخاص او اكثر لدى ٥٠ في المائة تقريبا من السكان[١٧]

ورغم التحسن الذي طرأ على مر السنين على شبكات الكهرباء، والتركيبات الصحية وتوافر المياه الجارية، لا زالت هذه الخدمات الأساسية غير كافية في بعض المناطق. وتعد مشكلة

الاسكان عسيرة بصورة خاصة بالنسبة للنساء في الفئات ذات الدخل المنخفض، فهن يحتجن الى حيز كاف والى تركيبات صحية وامكانيات للطهو كي يستطعن رعاية اطفالهن وأسرهن على نحو ملائم.

ولم تتخذ سلطات الاحتلال اية تدابير لمساعدة المجموعات ذات الدخل المنخفض من السكان المحليين على الحصول على مسكن ملائم، فقد ادى عدم اقامة مبان جديدة لتحل محل الاسكان ذي المستوى الرديء، وكذلك الممارسات المنطوية على فرض قيود على انشاء المباني الخاصة او العامة او البلدية وعلى تحويل الاموال من الخارج، الى الحيلولة دون تمكن المجتمعات المحلية الفلسطينية من تحسين الخدمات البلدية او توفير مرافق سكنية جديدة[18].

وعلى افتراض ان جميع المساكن الجديدة المقامة في المستوطنات تضم مرافق مثل المطبخ والحمام والمرحاض والمياه الجارية والكهرباء، يمكن تقدير مدى قصور هذه المرافق في مساكن الفلسطينيين المقيمين في الأراضي المحتلة بالاطلاع على الجدول رقم (٣).

جدول رقم (٣)

الضفة الغربية وقطاع غزة:

مرافق الاسكان، ١٩٨١ (بالنسب المئوية)

	الضفة الغربية			قطاع غزة		
المرافق المتاحة او الناقصة	المجموع	القرى	المدن	المجموع	مخيمات اللاجئين	المدن
مطبخ خاص بالأسرة وحدها	٧٣,٢	٦٥,٨	٨٦,٤	٨٠,١	٨٥,٥	٧٧.٨
لا يوجد حمام	٤٩,٣	٥٩,٦	٢٦,٢	٣٨,٨	٤٨,٩	٣٠.٣
لا يوجد مرحاض	١٤,٧	٢١,٥	٢,٤	٢,٢	١,٠	١.٧
مياه جارية في المسكن	٤٤,٩	٢٩,٣	٧٩,٠	٥١,٤	٣٩,٧	٦٣.١
كهرباء طول الوقت	٥٠,٦	٢٦,٩	٩٥.٨	٨٨,٥	٨٣,٩	٨٩.٢

* سجلت ٨٤ حالة من حمى التيفود و ٢٦٦ حالة من الزحار في الضفة الغربية عام ١٩٨٣، كما حدثت ١٧٣ حالة وفاة نتيجة للاصابة بالالتهاب المعوي المعدي. وكانت هناك ٥٠ حالة من حمى التيفود و ٢٥ حالة من الكوليرا في قطاع غزة. (وثيقة منظمة الصحة العالمية A/37/13، صفحة ٩ من النص الانكليزي).

المصدر: «الظروف المعيشية للشعب الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة: تقرير الامين العام» (A/39/233 - E/1984/79).

الحواشي:

(١) وثيقة منظمة الصحة العالمية A/37/13

(٢) «احوال معيشة الشعب الفلسطيني..» (A/39/233 - E/1984/79) الفقرة ١٢٠.

(٣) وثيقة منظمة الصحة العالمية A/37/13 صفحة ٥.

(٤) المرجع نفسه: تقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى الى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين (**الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والثلاثون، الملحق رقم ١٣** (A/39/13)، الفقرة ١٣٤.

(٥) وثيقة منظمة الصحة العالمية A/37/13 صفحة ٧.

(٦) وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى، **التقرير السنوي لمدير الصحة، ١٩٨٣**، الفقرة ٩٢.

(٧) المرجع نفسه، الفقرة ٩٤.

(٨) المرجع نفسه، الفقرات ٥٤ ـ ٦٢.

(٩) المرجع نفسه، الفقرة ٣٣.

(١٠) تقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى الى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين (**الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والثلاثون، الملحق رقم ١٣** (A/39/13)، الفقرة ١٠٨.

(١١) المرجع نفسه، الفقرة ١١٢.

(١٢) وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى، **التقرير السنوي لمدير الصحة، ١٩٨٢**، الصفحات ١٠ ـ ١٢ و٣٦ ـ ٤٠.

(١٣) وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى، **التقرير السنوي لمدير الصحة، ١٩٨٣**، الفقرة ٤٨.

(١٤) تقرير المفوض العام لوكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى الى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين (**الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والثلاثون، الملحق رقم ١٣** (A/39/13)).

(١٥) وكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى، **التقرير السنوي لمدير الصحة، ١٩٨٣**، الفقرة ٤٠.

(١٦) تقرير المفوض العام لوكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى الى الجمعية العامة، في دورتها الثامنة والثلاثون، (**الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثامنة والثلاثون، الملحق رقم ١٣** (A/38/13)).

(١٧) **الموجز الاحصائي لاسرائيل، ١٩٨٢**، الصفحتان ٧٤٤ و ٧٤٧.

(١٨) «احوال معيشة الشعب الفلسطيني..» (A/39/233 - E/1984/79) الفقرتان ٥٨ و ٦٣.

مشاكل الصناعات الدوائية في الوطن المحتل وآفاق تجاوزها (*)

مقدمة:

أصبحت الحاجة ماسة لوجود صناعات دوائية في الاراضي العربية المحتلة بعد عدوان ١٩٦٧ واحتلال أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك لمواجهة الاطباء والصيادلة والمواطنين للمنتجات الاسرائيلية من الادوية، وبسبب افتقار الأراضي المحتلة لأية صناعة دوائية وعدم وجود وكالات رئيسية للادوية فيها؛ ذلك بالاضافة الى الاجراءات التي فرضتها سلطات الاحتلال والتي تقضي بعدم استيراد الادوية حسب شروط ما قبل حرب ١٩٦٧. لذا فقد اشتدت الحاجة الى صناعات دوائية عربية من اجل التصدي للسياسات التعسفية لسلطات الاحتلال في هذا المجال، ولتلبية حاجة اساسية لشعبنا تحت الاحتلال، تتمثل في توفير مستلزمات الحد الادنى من المستوى الصحي المطلوب وبأقل تكلفة ممكنة. وسنحاول في هذه الورقة تقديم عرض لواقع الصناعات الدوائية في الاراضي العربية المحتلة وذلك من خلال النقاط الرئيسية التالية:

أولاً: الوضع الصحي في الاراضي العربية المحتلة

ثانياً: صناعة الدواء في الاراضي العربية المحتلة

ثالثاً: الوضع التسويقي

رابعاً: المشاكل والتوصيات

أولاً: الوضع الصحي في الاراضي العربية المحتلة:

ان الصحة هي حالة اكتمال السلامة بدنياً وعقلياً واجتماعياً، لا مجرد انعدام المرض او العجز، أي ان الوضع الاجتماعي والاقتصادي لشعب ما، هو على صلة وثيقة بحالته الصحية والنفسية التي لا تعتمد على التنمية الاجتماعية فحسب بل تسهم مساهمة عظيمة فيها. ولذلك فانه لا يمكن لشعب يرزح تحت الاحتلال ان يصل الى حالة من الصحة البدنية والعقلية التامة دون ان يحقق أولا حريته واستقلاله. ومن هنا فاننا نرى ان صحة شعبنا في الاراضي المحتلة لا يمكن اكتمالها الا بزوال اسباب

* اعدت هذه الورقة من قبل الدائرة الصناعية في مؤسسة «صامد»، وقدمت باسم دائرة الشؤون الاقتصادية ـ م.ت.ف الى ندوة «الأمن الدوائي العربي» التي عقدت في عمان برعاية «اكديما» في الفترة ما بين ٣ ـ ٥/٥/١٩٨٦.

تدهورها وهو الاحتلال الاسرائيلي.

ومنطقياً، فان سياسة سلطات الاحتلال الاسرائيلي بالنسبة للاراضي العربية المحتلة، لا تلتزم بأهداف الشعب الفلسطيني وحل مشاكله الاجتماعية والاقتصادية، بل هي على النقيض من ذلك، حيث تتبع خطة محكمة في هذا المجال لخدمة الاهداف العسكرية التوسعية الصهيونية، وهي تقوم من أجل ذلك، بكافة الممارسات التعسفية واللاانسانية في مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية ضد المواطنين العرب بهدف تضييق الخناق عليهم لطردهم وتشريدهم من بلادهم، وهي في سباق مع الزمن لتغيير الخريطة السكانية في الاراضي المحتلة، واقامة المستوطنات حول المدن والقرى العربية، بالاضافة الى كافة الممارسات والاجراءات التعسفية الارهابية كالقتل والتعذيب والاعتقال، وفرض الاقامة الجبرية، وحظر التجول والتنقل، وخنق الحريات والضغط الاقتصادي وفرض الضرائب وهدم المنازل.

وتعاني الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين العرب من تدهور مستمر شأنها في ذلك شأن مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية الاخرى، اذ تقوم سياسة سلطات الاحتلال في مجال الصحة على النقاط الاساسية التالية:

١ ـ عدم تطوير المؤسسات والخدمات الصحية التي كانت قائمة قبل عام ١٩٦٧، بل على العكس فقد تدهورت نحو الأسوأ، سواء في مجال الرعاية الصحية الاولية او الخدمات العلاجية. وقد تم بالفعل اغلاق عدة مؤسسات، منها ستة مستشفيات في الضفة الغربية وغزة، بالاضافة الى عدة عيادات ومراكز للطب الوقائي والمختبر المركزي في القدس، وكذلك مركز مكافحة التدرن في القدس ومدرسة التمريض في الخليل، ومؤخراً، فقد تم اغلاق مستشفى «الهوسبيس» في القدس المحتلة. وقد انخفض عدد الأسرة في الضفة وقطاع غزة من ٢١٣١ عام ١٩٦٧ الى ١٧٤١ عام ١٩٧٤. ولا شك ان اغلاق هذه المراكز الصحية يعتبر خرقاً فاضحاً للمواثيق الدولية وفي مقدمتها المادة ٥٧ من اتفاقيات جنيف الرابعة.

وفي المقابل امتنعت سلطات الاحتلال الاسرائيلي عن احداث أية تجديدات اوتطوير للمراكز الصحية الاخرى التي تنحدر اوضاعها من سيء الى أسوأ. وقد نجم عن ذلك أن اصبحت هذه المؤسسات والمراكز عاجزة تماما عن تقديم الرعاية الصحية وتطويرها بشكل يتماشى مع التقدم العلمي في مجال الطب ومع الزيادة المستمرة في عدد السكان.

٢ ـ منع انشاء وتطوير المؤسسات الصحية الخيرية والاهلية التي تحاول التعويض عن النقص الحاصل في المؤسسات الحكومية.

٣ ـ ربط المؤسسات الصحية الفلسطينية بالمؤسسات الاسرائيلية، مستهدفة بذلك اذابة الكيان الوطني الفلسطيني المستقل والحاقه بنظام الاحتلال.

ويخضع التخطيط الصحي في الاراضي العربية المحتلة خضوعا تاما لارادة سلطات الاحتلال التي حددت ميزانية الخدمات الصحية بما لا تتجاوز ٢٪ من ميزانية الخدمات الصحية الاسرائيلية. وقد بلغت ميزانية الصحة في الضفة الغربية حوالي ١٠ مليون دولار لعام ١٩٨٣، دفع منها ٢ مليون دولار للمستشفيات الاسرائيلية، ليبقى ٨ مليون دولار لكل الخدمات الصحية في

الضفة الغربية. وهذا المبلغ يكاد لا يساوي ميزانية مستشفى «اغليوف» بتل ابيب الذي يحتوي على اسرة تعادل جميع الاسرة في الضفة

وتفتقر مستشفيات الاراضي المحتلة جميعها، الى الاجهزة الطبية الضرورية مثل الاجهزة الحديثة لتشخيص امراض القلب بالاشعة والتلفزيون والاجهزة الاشعاعية لامراض السرطان والاجهزة فوق الصوتية، وبعض الاجهزة المخبرية، واجهزة العلاج الطبيعي. هذا ويلاحظ ان الكادر الطبي المتخصص يعاني من نقص فادح وخطير نظراً للضغوط السياسية والاقتصادية التي يتعرض لها.

وقد فرضت سلطات الاحتلال العسكرية رسوماً باهظة على العلاج بحيث بات من المتعذر على المواطن العادي تسديد تكاليف العلاج خاصة في ظل استمرار تدهور الوضع الاقتصادي للسكان العرب نتيجة التضخم وارتفاع مستوى المعيشة والتخفيض المستمر لقيمة العملة الاسرائيلية.

ويتبين من تحليل الوضع الوبائي في الوطن المحتل، انه رغم الجهود الاهلية المبذولة للوقاية والتحصين، فان هناك بعض الامراض التي ما زالت تبعث على القلق، حيث تشير بعض المعلومات الى ظهور عدد من الامراض السارية بشكل وبائي بين السكان. فقد حدث وباء الدفتيريا بالضفة الغربية عام ١٩٧٩ و ١٩٨٠، ووباء شلل الاطفال في الضفة الغربية وغزة عام ١٩٧٤ الى عام ١٩٨٠، بالاضافة الى وباء الحصبة ومرض الكبد الوبائي اللذان ظهرا مؤخرا في الاراضي العربية المحتلة.

أما بالنسبة لامراض الاسهال فهي ما زالت تعتبر حتى الآن من أهم اسباب الوفاة في الوطن المحتل. كما ظلت الامراض الطفيلية المعوية ثابتة في انتشارها عند مستويات عالية، حيث أكدت بعض الدراسات أن أكثر من ٦٠٪ من طلاب المدارس يعانون من طفيليات معوية. علاوة على ذلك، يلاحظ ان مرض الكزاز لا زال يصيب الكثير من الاطفال حديثي الولادة والمسنين من شعبنا تحت الاحتلال.

ورغم ان التدرن الرئوي لا زال يشكل مشكلة بارزة لسكان الاراضي المحتلة، فقد قامت سلطات الاحتلال مع ذلك باغلاق مركز مكافحة التدرن بالقدس علما بأن الضفة تخلو من أي مستشفى للامراض الصدرية، في حين قلصت سلطات الاحتلال عدد الاسرة في مستشفى الامراض الصدرية في قطاع غزة من ٢١٠ الى ٧٠ سريراً.

أما الامراض المزمنة التي تتمثل في حالات القلب والاوعية الدموية وامراض الكلى والسرطان وامراض الدم، فان مستشفيات الاراضي المحتلة عاجزة عن العناية بها على الوجه الصحيح الامر الذي ادى الى تزايدها بشكل واضح خلال السنوات الاخيرة بحيث باتت تشكل السبب الرئيسي في المرض والوفاة بين البالغين.

وتشير الدراسات المتوفرة الى ان سوء التغذية آخذ بالانتشار بشكل واضح بين الاطفال نتيجة لنقص التغذية اوللجهل اوللامراض المعدية. ومع ان الاحصائيات الاسرائيلية تشير الى امدادات كافية من البروتين والسعرات الحرارية، فقد اشارت مصادر اخرى الى ان الأسْرة لا تستطيع ـ لاسباب اقتصادية ـ ان تأكل اللحم الا في مناسبات نادرة.

أما الامراض النفسية وحالات الانقباض النفسي والاضطراب العصبي فانها في تزايد مستمر بسبب العنف الناجم عن تأثيرات الوضع السياسي والاجتماعي والممارسات اللاانسانية لسلطات الاحتلال.

وفيما يتعلق بخدمات وكالة الغوث الصحية، فان من المفروض أن تقدم الوكالة خدماتها لما يقرب من سبعمائة الف فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة طردوا من أراضيهم عام ١٩٤٨ (أي ما يعادل نصف عدد سكان الضفة والقطاع)، ولكن ولاهداف سياسية واضحة، فقد تم اجراء تخفيضات مستمرة على ميزانياتها مما ادى الى تقليص مستمر وواضح في خدماتها سواء من النواحي التعليمية او التموينية او الصحية.

وانسجاما مع ذلك، أقدمت الوكالة في عام ١٩٨١ على تخفيض خدماتها الصحية بنسبة ٢٥ ـ ٣٥٪، وبذلك تم قطعها عن ٤٠٠٠٠٠ (اربعمائة الف) فلسطيني، مما يعتبر بداية لتخلي الامم المتحدة عن التزاماتها المادية والادبية تجاه الشعب الفلسطيني.

لقد أدت كل هذه الاوضاع الى ان تحتل صناعة الدواء مكانة هامة في اقتصاديات الوطن المحتل وذلك باعتبارها احد العناصر الاساسية والضرورية لرفع المستوى الصحي لاهلنا تحت الاحتلال.

ثانيا: صناعة الدواء في الاراضي العربية المحتلة:

رغم كل العراقيل والصعاب التي فرضتها سلطات الاحتلال ورغم غياب السلطة الوطنية وصغر حجم السوق، رغم كل هذه الظروف، وبجهود فردية، باشرت العديد من المشاغل (المختبرات) بانتاج بعض المستحضرات وانواع الادوية على نطاق ضيق مثل علاجات السعال والحموضة والاسهالات. وفي عام ١٩٧٠ وجهت الدعوة للقائمين على هذه المشاغل لتوحيد الجهود في هذا المجال. وقد اثمر ذلك توحيدها في ثلاثة مصانع اخذت بتوفيق اوضاعها حسب الانظمة والقوانين الاردنية.

هكذا بدأت الصناعات الدوائية الفلسطينية، وهكذا استمرت، بجهود ذاتية صدامية مع الاحتلال. كان الهدف الاول والاخير لهذه النخبة من القائمين على هذه الصناعات توفير الدواء العربي المضمون للاهل واثبات الكفاءة الفنية والانتاجية. وانطلاقا من هدف التنويع والتكامل في الانتاج الدوائي، ظهرت الحاجة الى انشاء صناعات جديدة للادوية لتغطية العجز في بعض اصناف الادوية كما سيرد ذكره فيما بعد.

١ ـ الشركات المنتجة:

يوجد في الاراضي العربية المحتلة بعد عام ١٩٦٧، أحد عشر معملاً ومصنعاً لانتاج أصناف الادوية المختلفة حصلت على التراخيص اللازمة من سلطات الاحتلال، منها تسعة مصانع في الضفة الغربية ومصنعين آخرين في غزة. ويلاحظ ان المصانع المنتجة هي ثمانية فقط موجودة كلها في الضفة الغربية، في حين حصلت باقي المصانع على تراخيص بالعمل ولكنها لم تباشر الانتاج بعد.

ويبين الجدول الذي تضمه هذه الورقة تفصيلات حول المصانع المنتجة للادوية في الوطن المحتل.

المصانع المنتجة للأدوية في الوطن المحتل

الرقم	اسم المصنع	الموقع	سنة التأسيس	رأس المال دينار اردني
١	شركة القدس للمستحضرات الطبية	البيرة	١٩٦٧	٣٠٠٠٠٠
٢	الشركة الشرقية الكيماوية للادوية	–	–	١١٨٠٠٠
٣	شركة جاما الكيماوية	رام الله	١٩٧٦	١٥٠٠٠٠
٤	المصنع الكيماوي الاردني لصناعة الادوية	بيت جالا	١٩٥٥	١٥٠٠٠٠
٥	شركة فلسطين للادوية	البيرة	١٩٦٩	١٥٠٠٠٠
٦	شركة بلسم لصناعة الادوية	رام الله	١٩٧١	٣٠٠٠٠٠
٧	شركة بيرزيت للادوية	بيرزيت	١٩٧٤	٣٥٠٠٠٠
٨	شركة دار الشفاء (باشرت الانتاج حديثا)		–	–

عدد المساهمين	عدد الآلات	الطاقة المستغلة	عدد العمال	اسماء المنتجات
–	–	–	٥٠	٨٠ مستحضرا صيدلانيا – سوائل – مراهم – حبوب – كبسولات – امبولات.
–	٢١	–	٤٠	٩٦ مستحضرا صيدلانيا – سوائل – مراهم حبوب – كبسولات – امبولات وغيرها
٤٩	–	٪٢٥	٢٠	٧٠ مستحضرا كيماويا – حبوب – سوائل – كريمات – مراهم – مساحيق – منظفات كيماوية
٤٣	٣٠	٪٢٥	–	مستحضرات مضادات حيوية وادوية الجلد والقطرات والسوائل والكبسولات وغيرها
٥٠	٥٠	–	٥٠	حبوب – سوائل – حقن – مراهم – حبوب مع كبسول تحاميل وغيرها.
١١٥	٢٥	٪٢٠	٣٨	السوائل – المعاجين – الدهون – التحاميل الحبوب – الكبسولات.
١٧٠	٢٨	٪٤٠	٥٦	سوائل – حبوب – كبسولات – تحاميل – حقن مراهم – كريمات – حبوب فوارة الخ
–	–	–	٢٠	ادوية ومستحضرات مختلفة.

ويـلاحـظ من هذا الجـدول تشابـه هذه المشـروعـات من ناحية رأس المال وعدد العاملين والمستحضـرات المنتجـة، كمـا يلاحـظ ان هذه الشـركـات انشئت بمبـادرات من الصيـادلـة والاطباء رغم ظروف الاحتلال الصعبة.

٢ – الاستثمارات في المشروعات الدوائية:

يلاحـظ ان المشـروعات الدوائية في الارض المحتلة تعـاني من مشـاكـل التمويل، وتعتمد في تمـويل موجوداتها الثابتة على راس المال المدفوع فقـط وذلـك بسبب سيـاسة الاحتلال في تضييق الخنـاق على كافة القطاعات الاقتصادية، حيث يلاحـظ ان مجـمـوع رؤوس الامـوال بـهـذه المشـروعـات لا يتجاوز ١,٦ مليون دينار اردني، الا انه، وبسبب دعم المواطن العربي في الاراضي المحتلة لكـافـة الصنـاعـات المحلية، فقد تمكنت هذه الصنـاعـات من الصمـود في وجه الاحتلال وأصبحت جزءا من عملية الصدام اليومي معه.

٣ – العمالة في مشروعات الادوية:

تهيء مشروعات الصناعات الدوائية حوالي ٢٨٠ فرصة عمل للكفاءات العلمية الفلسطينية، حيث تقـوم هذه المشاريع بتوظيف هذه الكفاءات في مشـاريعهـا، كمـا تقـوم بمنحهـا الامتيازات الخاصة بالتأمين الصحي والضمان الاجتماعي وجـمـيـع الـحـقـوق الـخـاصـة بالاجـازات والتعـويضـات، وتعتبر هذه الكفاءات جزءاً من الاستثمار الدائم للصمود وتطوير الانتاج.

٤ – اصناف الانتاج:

يبلغ المتـوسـط السنوي لانتاج المشروعات الـدوائيـة في الارض المحتلة حوالي ٤,٥ مليـون قطعـة دوائيـة سنـويـا. تغطي حوالي ٣٠٪ من احتياجات السوق المحلية اهمها:

الحبـوب والحبوب الملبسة – الكبسولات – المـراهـم – السـوائـل والمعلقـات – التحـاميل – الامبولات – الفيـلات (المضادات الحيوية) – القطـرات بانـواعهـا. وتستعمـل هذه الانـواع كمضادات حيوية، خافضات للحرارة، مضادات لآلام الـروماتيزم وأدوية لعلاج الجهاز الهضمي والتنفسي والتنـاسـلي، وقطرات ومراهم للعيون، ومراهم لمختلف الامراض الجلدية.. وغيرها.

٥ – المواد الخام:

تستعـمـل المصـانـع في الاراضي العربيـة المحتلة – كـمـا هو الحـال في مصـانـع الاقطـار العـربيـة – المـواد الخام المستوردة من الخارج، وتقـوم باجراء العمليات الانتاجية عليها من خلط واضـافـة وتعبئـة وتغليف وفق احـدث التقنيات العـالـميـة. وتقوم اجهزة الفحص والرقابة في هذه المصـانـع بتحليل المـواد المستوردة قبل اجراء العمليات الانتاجية عليها، وتبقي منتجات هذه المصانع تحت رقابة مختبراتها حتى التسويق النهائي.

ثالثا: الوضع التسويقي

من اجل دراسة الوضع التسويقي لمنتجات الاراضي العربية المحتلة، لا بد من دراسة اسواق هذه المنتجات والمنافسة التي تواجهها كما يلي:

١ – الاســواق:

تسمـح السلطـات الاسرائيليـة بتسـويق منتجـات الاراضي العـربيـة المحتلة من الدواء في اسـواق الضفـة الغـربيـة وقطـاع غزة فقط دون القـدس الشـرقيـة، ويغطي انتاج هذه المصانع حوالي مليـون نسمة تتمتع بقوة شرائية منخفضة

جدا، آخذين بعين الاعتبار ان جزءاً كبيراً من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة يستفيدون من خدمات وكالة الغوث وخدمات المؤسسات الطبية الحكومية، اضافة الى المستفيدين من الجمعيات الخيرية. أي ان عدد المستفيدين من انتاج مصانع الادوية العربية يبلغ حوالي نصف مليون نسمة، ولا تتمتع هذه المصانع بالتسويق في الاقطار العربية وذلك بسبب احكام المقاطعة العربية.

٢ ـ المنافسة:

تواجه المصانع العربية في الاراضي العربية المحتلة ثلاثة انواع من المنافسة:

أ ـ المنافسة فيما بينها: حيث يتكرر الانتاج في معظم هذه المصانع، اذ لا يوجد تخصص في الانتاج مما يخلق منتجات متشابهة وبالتالي منافسة في التسويق، وهذا يؤدي الى ارباك اجهزة التسويق والانتاج فيها، ويعود ذلك الى غياب السلطة الوطنية التي تضع الضوابط لانواع الانتاج.

ب ـ المنافسة مع الشركات الاسرائيلية: ويرجع ذلك لاسباب عديدة منها:

أ ـ ان الشركات الاسرائيلية مدعومة من الحكومة الاسرائيلية، سواء على شكل هبات، او قروض، او اراضي، او عقارات، أودعم تصدير.

ب ـ تعمل الشركات الاسرائيلية بطاقاتها الانتاجية الكاملة وذلك لكبر حجم سوقها المحلي وامكانيات التصدير لديها.

جـ ـ هناك تنسيق بين المصانع الاسرائيلية في مجال الانتاج.

د ـ ان سوق الاراضي العربية المحتلة مفتوح امام المنتجات الاسرائيلية.

جـ ـ المنافسة مع الشركات الاجنبية: وهي منافسة محدودة بسبب ارتفاع اسعار المنتجات الدوائية المستوردة.

رابعا: المشاكل والتوصيات:

نظراً لاهمية موضوع «الامن الدوائي العربي» لتعلقه بحياة الانسان، ونظرا لاهميته الفائقة في الوطن الفلسطيني المحتل، ولما تعانيه صناعة الدواء في الاراضي العربية المحتلة من مشاكل عديدة أهمها:

١ ـ استغلال ٢٥٪ من طاقتها الانتاجية فقط.

٢ ـ ضآلة راس مال هذه المشروعات.

٣ ـ تعدد هذه المشروعات وتشابه انتاجها.

٤ ـ عدم وجود رقابة وطنية على منتجاتها.

٥ ـ انحسار وصغر حجم السوق.

٦ ـ عدم وجود اتحاد لمنتجي الادوية يقوم بتنظيم عمليات الانتاج والتسويق.

٧ ـ ضخامة الضرائب التي تفرضها سلطات الاحتلال على المنتجات حيث تصل الى ٥٠ ديناراً على كل صنف منتج عدا الضرائب الاخرى.

وحيث ان صمود هذه الصناعات وتطويرها، كجزء هام من النشاط الاقتصادي الداعم للصمود الفلسطيني في الارض المحتلة الذي يشكل جزءا من الصدام اليومي مع الاحتلال، وتدعيماً لبقاء هذه الصناعات عربية أصيلة تخدم احد الجوانب الوطنية الهامة لشعبنا في الداخل والمتمثلة في رفع مستواه الصحي، نوصي بما يلي:

١ ـ مع التأكيد على حماية احكام قانون المقاطعة العربية لاسرائيل، نوصي بايلاء مهمة تسويق الادوية المصنعة في الارض المحتلة العناية

اللازمة من خلال دراسة الوسائل والاساليب التي تسمح بتسهيل دخول هذه لمصنوعات عبر الجسور الاردنية، وذلك لما لهذا الاجراء من اثر كبير على استغلال كامل الطاقة الانتاجية لهذه المصانع وزيادة فرص العمل للعمال والفنيين والصيادلة، علما ان قرارات الدورة الثامنة والثلاثين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المنعقدة في تونس ٢٣ ـ ٢٥/٢/١٩٨٥ قد نصت في البند الثاني / ثانيا، على اعتبار منتجات الاراضي العربية المحتلة بعد عبورها الجسور منتجات عربية.

٢ ـ المساهمة في انشاء مركز وطني برعاية ودعم من «اكديما» ضمن احدى الجامعات الفلسطينية في الوطن المحتل ليتولى الرقابة على المواد الخام الداخلة في صناعة الادوية، وكذلك على اصناف الادوية المنتجة ومدى مطابقتها للمواصفات والمقاييس الصحية والعالمية المتعارف عليها.

٣ ـ الدعوة لاقامة اتحاد لمنتجي الادوية في الاراضي العربية المحتلة لتنظيم الانتاج والتسويق، وليكون هو الجهة الوحيدة المخولة بالاتصال مع اكديما او اية مؤسسة اوهيئة اخرى، لطرح مشكلات صناعة الدواء في الاراضي العربية المحتلة، على ان يتشكل هذا الاتحاد من اصحاب المصانع وممثلي العمال فيها، وعدد من الصيادلة والاطباء.

٤ ـ تقدم الاعانات والقروض والهبات لاغراض الدعم والتصدير.

٥ ـ العمل بالتعاون والتنسيق، بين اكديما والدائرة الاقتصادية في م. ت. ف، على تطوير الكفاءات والكوادر الفنية عن طريق توفير الدراسات والبرامج والاستشارات الفنية، وكذلك من خلال تقديم المنح التدريبية والبعثات العلمية والفنية المتخصصة لهذه الصناعات.

شركات الانتاج الدوائي في المناطق المحتلة
الواقــع والمعوقات

ان قصة نشوء الصناعة الدوائية في المناطق المحتلة هي قصة كفاح مرير بدأ مع بداية الاحتلال، حيث وجد الاطباء والصيادلة ومستوردو الادوية أنفسهم وجهاً لوجه امام البضائع الاسرائيلية. ولم يكن ثمة مناص من الاعتماد على النفس وقبول التحدي، خصوصاً وان السلطات لم تسمح للمستوردين بمتابعة استيرادهم، فاتجه التفكير الى الصناعة التي كانت موجودة بشكل بسيط جداً لا يتعدى المراهم الجلدية.

ومما لا شك فيه ان التفكير في صناعة الادوية في باديء الأمر لم يأخذ الجدية والعمق المطلوبين، حيث كانت هنالك عدة عوامل تؤثر على التخطيط لهذه الصناعة، واهم هذه العوامل هي:

١ - غياب السلطة الوطنية التي كان من الممكن ان تشارك في تنظيم مثل هذه الصناعة.

٢ - اعتقاد الجميع بان الوضع القائم آنذاك (بعد الحرب مباشرة) هو مؤقت وبالتالي فالمطلوب عمل أي شيء مؤقت.

٣ - عدم امكانية توظيف مبالغ ضخمة من الاموال في مشاريع كبيرة وخاصة الصناعية منها، حيث ان الاسواق محدودة ومحصورة ولا تستوعب.

لهذا فقد كانت جميع محاولات التصنيع فردية وبامكانيات محدودة جداً، حيث بدأ البعض بانتاج بعض المستحضرات البسيطة مثل علاج السعال وعلاج الحموضة وعلاج الاسهال، وكان ان وجد في عام ١٩٦٩ تسعة مصانع صغيرة ذات امكانيات محدودة.

ونظراً لعدم مطابقتها جميعها لقوانين صناعة الادوية، فقد تداعى القائمون على هذه المصانع من اجل توحيدها، وتبلورت في عام ١٩٧٠ في ثلاثة مصانع اخذت توفق اوضاعها حسب الانظمة والقوانين المتعلقة بالصناعة الدوائية، وفي السنوات التي تلت اسست شركات اخرى برساميل معقولة وامكانيات لا بأس بها في

* تقدم السيد محمد مسروجي (رئيس مجلس ادارة - مديرة عام شركة القدس للمستحضرات الطبية في البيرة) بهذا التقرير الى ندوة «الأمن الدوائي العربي» - عمان، ٣ - ٥/٥/١٩٨٦، وذلك نيابة عن الشركات المنتجة للادوية في الضفة الغربية المحتلة.

محاولة لتكملة متطلبات السوق العربية، واخذت هذه الشركات الشكل النهائي كما هي عليه الآن، وعددها ثماني شركات منها ثلاث شركات مساهمة عامة والباقي شركات مساهمة خاصة.

رأس المال:

ان رأس مال هذه الشركات المدفوع مجتمعة هو حوالي مليوني دينار اردني، جميعه مدفوع من مساهمين عرب معروفين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد نمت موجودات هذه الشركات وتضاعفت بعد مرور سنوات عديدة من العمل المتواصل، الا ان مضاعفة رأسمالها وموجوداتها لا تتناسب مع ما يجب ان تكون عليه وذلك بسبب الوضع الاقتصادي المتدهور والذي لا يخفى على احد، ولا شك ان ربط اقتصاد المناطق المحتلة بعجلة الاقتصاد الاسرائيلي يجعل ميزان التجارة في غير صالح المناطق المحتلة بسبب الانظمة الاقتصادية الاسرائيلية التي تحمي صناعاتها ومنتوجاتها.

العمال:

توظف شركات الادوية في الضفة الغربية حوالي مائتين وخمسين موظفاً وعاملاً جميعهم من الضفة الغربية وقطاع غزة، منهم الخبراء والحاصلون على اعلى الدرجات العلمية ومنهم العمال العاديون، مما ساعد على تثبيت هذه الكفاءات والايدي العاملة في المنطقة وعدم هجرتها.

ويتمتع العمال في هذه الشركات بقدر معقول من الحقوق بالنسبة للوضع الاقتصادي العام وبالمقارنة مع القطاعات الاخرى، فساعات العمل تقل عن اربعين ساعة اسبوعياً في كافة المصانع، كما ان الرواتب تدفع بالدينار الاردني بواقع ثلاثة عشر شهراً في السنة، والعطلة السنوية هي ٢٨ يوماً بالاضافة الى عشرة ايام اجازة مرضية سنوياً، كما اوجدت الشركات صناديق توفير للعمال تساهم فيها بنسبة ٥٪ بالاضافة الى ٥٪ تقتطع من رواتب العمال.

الانتاج:

تنتج هذه الشركات ما بين اربعة الى خمسة ملايين قطعة دوائية سنوياً تغطي حوالي ٦٠٪ من السوق المحلي بالنسبة لعدد القطع وحوالي ٤٠٪ من مجمل مبيعات الادوية، وتنتج مختلف الاشكال الصيدلانية للعلاج وهي:

- الحبوب والحبوب الملبسة.
- الكبسول.
- المراهم.
- السوائل والمعلقات.
- التحاميل.
- الامبولات.
- الفيلات (المضادات الحيوية).
- القطرات بانواعها.

وكل قسم من هذه الاقسام ينتج العديد من انواع الأدوية، والتي تشمل مضادات حيوية، خافضات حرارة ومضادات للآلام والروماتيزم، ادوية لعلاج الجهاز الهضمي والتنفسي والتناسلي، وقطرات للعيون ومراهم لمختلف الامراض الجلدية.. الخ.

وقد بلغت هذه الأدوية مرحلة متقدمة جدا في الانتاج، فمن حيث المضمون تستعمل المصانع العربية في الضفة الغربية أجود انواع المواد الخام المستوردة ومن مصادرها

الاساسية، كالاسبرين مثلا من شركة باير الالمانية والفيتامينات من شركة روش السويسرية وخلافها من الشركات الاوروبية الغربية بشكل خاص، كما تستورد هذه المواد مباشرة وفي بعض الاحيان عن طريق وكلاء، انما المهم في هذا الموضوع بالذات ان المواد جميعها تحلل في مختبرات الشركات المورِدة، كما ان كل تشغيلة من التشغيلات تحلل اثناء الصنع وقبل وصولها الى المستهلك وتبقى تحت المراقبة حتى استهلاك آخر قطعة من السوق، حيث ان هذه الشركات تملك المختبرات اللازمة للرقابة والعقامة والمختبرات البيولوجية.

وتستعمل في انتاج هذه الأدوية أحدث الماكنات المستوردة من الخارج، ولا يقل مستوى الانتاج في هذه الشركات عن اية شركة متقدمة في العالم.

أما من حيث الشكل، فالشركات العربية تعمل على تحسين مستوى انتاجها، فالحبوب والكبسولات والتحاميل والأبر تغلف بالالمنيوم على احدث الطرق فتعطي بذلك صورة عن مستوى الانتاج الحديث بجانب الاهتمام الكامل بالصنع والمحتوى.

الأسواق:

ان السوق المسموح البيع فيه لهذه الشركات العربية هو سوق الضفة الغربية وقطاع غزة فقط، والذي يغطي اكثر بقليل من مليون نسمة فقط بقوة شرائية منخفضة جداً، يُخصم من هذا العدد المستفيدين من خدمات وكالة الغوث ويشكلون حوالي ربع السكان، وكذلك المستفيدين من خدمات الحكومة وهم يشكلون ايضاً حوالي ربع السكان بالاضافة الى العدد غير المحدود من الجمعيات الخيرية والتي تعالج بالمجان وتحصل على الادوية بشكل هبات من الخارج او الداخل، اي أن مبيعات هذه المصانع في الحقيقة تغطي حوالي نصف مليون نسمة بقوة شرائية محدودة جداً. فالوكالة لا تشتري من المصانع المحلية الا بقدر ضئيل جداً، وسلطات الاحتلال بالطبع لا تشتري مطلقاً، وتصرف في عياداتها ومستشفياتها الادوية الاسرائيلية، اللهم سوى في الآونة الاخيرة وبعد ان امتنعت الشركات الاسرائيلية عن بيع دوائر الصحة في المناطق المحتلة بسبب مشاكل الدفع وهبوط العملة، مما يؤدي الى تقليل الربح الى الحد الادنى وربما أدى ذلك الى خسارة، بالاضافة الى ان هذه المصانع محرومة من التصدير وذلك لسببين رئيسيين.

الأول:

هو ان السوق العربية مغلقة في وجهها، بسبب قوانين المقاطعة العربية، والتي تحتم على هذه المصانع التسجيل في عمان في الدرجة الاولى. وفيما لو تم التسجيل فان شروط المقاطعة هي احضار كافة المواد الخام من الاردن عن طريق الجسور ثم تصدير ثلثي هذه المواد الخام بعد تصنيعها وبيع الثلث في السوق المحلي، فاذا تم تسجيل هذه المصانع في عمان يجب بعد ذلك تسجيل علاجاتها في وزارة الصحة الاردنية وبعد ذلك يقدم طلب استيراد المواد الخام عن طريق الجسور، الامر الذي رفضته سلطات الحكم العسكري بالنسبة للمواد الكيماوية، اذ انها تعتبرها مواد استراتيجية. وفيما لو سمحت باستيراد بعض المواد فان مصاريفها ستكون

باهظة وستكون المنافسة صعبة في الاسواق العربية وفي السوق المحلي، كما ان التصدير محدد سلفاً بأنه ضعف كمية الاستهلاك المحلي.

الثاني:

هو ان هذه المصانع لم ترغب في تصدير منتجاتها عن طريق اسرائيل وكبضاعة اسرائيلية، وبالتالي فانها لم تقم بالاتصالات اللازمة من اجل تصدير منتجاتها لخارج البلدان العربية او عن طريق الموانىء والمطارات الاسرائيلية.

بناء على ما تقدم، يتضح لنا بأن كل مصنع أدوية في الضفة الغربية ينتج لاقل من مئة الف نسمة ويستعمل لذلك ٣٠٪ من طاقته الانتاجية فقط.

المنافسة:

وفي هذا السوق المحصور تتنافس المصانع العربية في ثلاثة اتجاهات:

- الاتجاه الأول مع الشركات الاجنبية، وهي منافسة محدودة، حيث ان اسعار العلاجات الاجنبية مرتفعة بالنسبة للانتاج المحلي، كما ان معظم العلاجات الاجنبية الموجودة في الاسواق هي علاجات مميزة وفي اغلبها مختلفة عن نوعية الانتاج المحلي.

- والثاني المنافسة مع الشركات الاسرائيلية. وفي هذا المجال نود ان نوضح ما يلي:

١ - الشركات الاسرائيلية مدعومة من الدولة بمختلف انواع الدعم سواء كان ذلك على هيئة قروض اوهبات او اراضي وعقارات اودعم تصدير وخلافه.

٢ - الشركات الاسرائيلية تعمل بطاقة انتاجية كاملة، وذلك بسبب سوقها المحلي القوي ولأن باب التصدير مشرع امامها على مصراعيه والدولة تسنده وتشجعه، وبالتالي فان كلفة الانتاج لديها اقل بكثير من المصانع العربية.

٣ - هنالك تنسيق بين الشركات الاسرائيلية وبالكاد تكون هنالك منافسة بين تلك الشركات، خاصة بالنسبة للاصناف الرئيسية.

٤ - سوقنا مفتوح امام الشركات والاصناف الاسرائيلية وهي في الضفة الغربية وقطاع غزة دون تسجيل، ونحن ممنوعون من البيع في «اسرائيل»، حتى ان مستشفياتنا وعياداتنا الحكومية تصرف فيها الادوية الاسرائيلية كما ذكرنا سابقا.

ومع كل ذلك فان عدداً من الشركات الاسرائيلية، ومنها شركات ادوية، افلست واغلقت ابوابها بسبب الوضع الاقتصادي المتدهور.

- أما الاتجاه الثالث فهو في المنافسة بين الشركات والمصانع العربية نفسها، ولعل غياب السلطة الوطنية كان له الاثر الكبير في عدم وجود توحيد او تنسيق بين هذه المصانع القائمة.

ولا بد لي من الاشارة هنا الى اهمية التنسيق بين هذه المصانع، والذي اذا تم بشكل مدروس فسوف يكون في مصلحتها ومصلحة الطبيب والصيدلي والمواطن في نفس الوقت، ويمكن ان يتم التنسيق الحقيقي بين الشركات في مجالات كثيرة اذا وضعت الاسس الصحيحة لذلك.

انني اعتقد بان الاطباء والصيادلة في الاراضي العربية المحتلة يستطيعون ان يلعبوا دورهم الهام في مجال دعم الصناعة العربية،

وذلك بتفهمهم لاوضاع الشركات العربية، حيث اننا مطالبون بانتاج اجود المستحضرات وبيعها بأقل الاسعار واعطاء اعلى نسبة بالبونص وبتأخير الدفاع، ونحن دائماً مهددون بالمقاطعة اذا لم نلب متطلبات الصيدليات. ومن اجل انصاف كافة الاطراف في هذا المجال، اود اولاً ان اقول بأن الاخوة الاطباء والصيادلة في المناطق المحتلة كان لهم اكبر الفضل في دعم هذه الصناعة وتقدمها، وكان نتيجة ذلك ان استطاعت المصانع ان تتجاوب مع متطلبات الصيادلة بقدر الامكان، واستطعنا ان نوجد معاً صناعة نعتز بها جميعنا، فالمصنع او الشركة ليست ملكاً لشخص او مجموعة اشخاص، بل انها وفي النتيجة ملك للبلد وللمواطنين.

ان هذه الصناعة هي مصدر فخر وطني، حيث انها استطاعت ان تثبت نفسها وتنافس الصناعات الاجنبية والاسرائيلية، وهي على حداثة عهدها لا تقل مستوى عن اي انتاج عالمي مماثل. ولكن الظروف السياسية والاقتصادية التي نعيشها، وخاصة اجراءات تجميد الاسعار الاخيرة، تهددها وبقية الصناعات الاخرى بالاغلاق، ويكون نتيجة ذلك ان تأخذ مكانها الادوية الاسرائيلية، وان يفقد المواطنون رؤوس اموال لا يستهان بها، ويفقد العاملون فيها اعمالهم ويغادروا ارضهم، بالاضافة الى دفع مبالغ اعلى ثمناً للعلاج تذهب جميعها الى خارج السوق والاقتصاد الوطني.

ومن اجل معالجة الامور بشكل عاجل وجذري يجب حل المشاكل التي تعاني منها هذه الصناعة ويمكن تلخيصها فيما يلي:

١ ـ **التسويق**: ان فتح الاسواق العربية امام الصناعة الدوائية في الضفة الغربية هو الحل الاساسي والمنطقي لهذه الصناعة، حيث ان جميع رؤوس اموالها وعمالها وفنييها هم عرب، وكذلك فان جميع الماكنات والمواد الخام المستعملة هي اجنبية ومستوردة، ولا نرى ما يدعو لمقاطعة هذه الصناعة من قبل الدول العربية. وقد عملت المصانع بشكل مستمر من اجل التغلب على هذه العقبة، الا اننا كنا دائماً نجابه بالرفض بحجة أنظمة المقاطعة العربية والتي كان معمولاً بها قبل عام ١٩٦٧، ولم يأخذ المسؤولون بالمتغيرات التي جرت على الساحة الفلسطينية.

اننا ندعو الدول العربية بأخذ مطالبنا بعين الاعتبار، وان تفتح لنا الاسواق العربية المفتوحة لكافة البضائع من جميع أنحاء العالم.

اضافة الى كل ذلك، فانه من غير المسموح لنا البيع في داخل «اسرائيل» مع ان ادويتنا مسجلة في دوائر الصحة وتراقب من قبل مختبر الحكومة المركزي في القدس، تماماً مثل المستحضرات الاسرائيلية، هذا مع العلم بان جميع الشركات الاسرائيلية تبيع في اسواقنا بدون تسجيل لدى دوائر الصحة في المناطق المحتلة.

٢ ـ **التمويل**: ان شركات الادوية العربية، ومعظم الصناعات في المناطق المحتلة، بحاجة ماسة الى الدعم المالي والقروض، الا اننا ومع الاسف لا نتلقى دعماً من اية جهة، عدا مائتي الف دينار اعطيت كقروض لجميع مصانع الادوية في المناطق المحتلة مقابل كفالات ورهونات عقارية، وقد تم تسديد قسم كبير منها، كما اننا لا نقترض من البنوك الاسرائيلية او من

السلطات، بعكس المصانع الاسرائيلية التي تجد الدعم في كافة المجالات سواء كان في التسويق او في الهبات او القروض او الاعفاءات وخلافها.

ختاماً، فان مصانع الادوية العربية التي كانت تعبيراً عن ارادة هذا الشعب في التحدي والبقاء على الارض عملياً، والتي اثبتت ان هذا الشعب قادر على المواجهة بكافة ابعادها وخاصة الحضارية منها لهي جديرة بالدعم والتأييد.

ونحن نأمل ان يأخذ المشاركون في هذه الندوة مهمة تسويق الادوية المنتجة في المناطق العربية المحتلة في الاسواق العربية مأخذ الجد، وان يعملوا مجتمعين من اجل دعم هذه الصناعة ومنفردين كل في بلده، من اجل مساعدة هذه الصناعة في الدخول الى الاقطار العربية.

محمد مسروجي

تطورات القضية الفلسطينية

خلال النصف الأول من عام ١٩٨٦

مرت القضية الفلسطينية في النصف الاول من هذا العام بتطورات متناقضة، فالقضية في حد ذاتها، كقضية شعب يطالب بحقه المشروع في دولته المستقلة، شهدت انخفاضا ملموسا في الاهتمام الدولي، متمثلاً في توقف - بل وتراجع - في المبادرات الدولية الهادفة الى تحقيق تسوية عادلة للمشكلة الفلسطينية. ولكنها كقضية تابعة لقضية عربية اشمل وأكبر تعرضت لأقبح وأشرس حملة نظمتها الولايات المتحدة الامريكية بصفة خاصة والدول الغربية بصفة عامة. بالتعاون مع الحركة الصهيونية العالمية.

اننا نشهد منذ العام السابق - وبشكل اوضح منذ مطلع العام الحالي - حملة سياسية واقتصادية واعلامية ضد دول وشعوب الوطن العربي، لم نشهد لها مثيلاً منذ الحملة التي سبقت ورافقت تقسيم فلسطين (الموجة الاستعمارية الجارفة في القرن الماضي) وقد ألفنا في الوطن العربي المواقف السياسية المعادية للحقوق العربية من جانب دولة أو اكثر من الدول الغربية، ودخل عدد من حكوماتنا في صراعات سياسية وعسكرية من نوع أو آخر مع عدد من الدول الغربية، وتعرض عدد آخر لانواع من الحصار الاقتصادي الغربي والتشويه الاعلامي المتعمد. ولكن لم يحدث في تاريخ العلاقات العربية الغربية، أن تجمعت مظاهر العداء والمواجهة والكراهية في حملة منظمة ومتنوعة الاهداف ومتعددة المستويات، كهذه الحملة الراهنة التي تشنها الدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة ضد دول وشعوب الوطن العربي.

فمن الناحية السياسية اكتشفت بعض القيادات الغربية صيغة الارهاب الدولي كأفضل لباس فضفاض يحتوي داخله كل اجراءات شن الحرب السياسية ضد الوطن العربي، وشن حملات عسكرية او التهديد بها ضد دولة عربية او اخرى. واجتمع العالم الغربي في قمة طوكيو لمناقشة بند تضاءلت الى جانبه بقية بنود القمة، وأصدرت القمة بياناً يكاد من فرط ما احتوى من عنف وتهديد ان يكون اعلان حرب ضد ما سماه بالارهاب الدولي. والحقيقة كما تبدو من سياق الحملات السياسية والعسكرية التي سبقت القمة ومن تصريحات الرئيس الامريكي، هي ان

الارهاب الدولي يساوي السلوك العربي. فالتصريحات والتوضيحات لم تطل الارهاب الرسمي في جنوب افريقيا او النضال المسلح للمؤتمر الوطني الافريقي وحركة تحرير ناميبيا، ولم تطل اعمال الارهاب التي تقوم بها جماعة كونترا ضد نيكاراجوا او الجماعات المسلحة الوطنية في دول امريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية، ولم تطل الاغتيالات والانفجارات اليومية في ايرلندة الشمالية وبريطانيا، وانما كانت كلها بالتلميح والتصريح تعتبر كل ما يصدر عن العرب - دولا وشعوبا - من سلوك قومي او وطني هو نوع من الارهاب الدولي، يجب ملاحقته واسكاته بأعنف أساليب البطش العسكري.

ومن الناحية الاقتصادية شهدت هذه الفترة تنفيذ خطة غربية محكمة لاضعاف الطاقة الاقتصادية العربية. وبعد ان كان الهدف الغربي لمدة طويلة استخدام التضخم النقدي لاستنزاف عائدات النفط العربي والتحكم في الارصدة العربية المالية، أصبح الهدف اخراج النفط كلية من دائرة السلع الاستراتيجية الحيوية بدفع اسعاره نحو حد متدني يقل واقعيا عن اسعار اعوام الستينات. ومن جهة اخرى تعرضت اقتصاديات دول عربية اخرى معتمدة على انتاجها الزراعي الى تقليص في الواردات الغربية من هذه المنتجات، ودفعها دفعاً نحو تغيير هياكل الانتاج الاقتصادي فيها نحو اوضاع تناسب مصالح الدول الغربية وتضر حتما بالتطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدول العربية.

ورغم خطورة البعدين السياسي والاقتصادي في الحملة التي تشنها الدول الغربية ضد دول وشعوب الوطن العربي، الا أن البعد الثالث في هذه الحملة يتفوق خطورة وأهمية. فالمتتبع لهجمة الخطب والبيانات الرسمية الصادرة عن عدد من حكومات الغرب، ولمناقشات مجلس الشيوخ والنواب في الولايات المتحدة بخصوص موضوع صفقة الاسلحة الامريكية للمملكة العربية السعودية ومقالات وانباء اغلبية الصحف الامريكية والبريطانية والايطالية وغيرها من صحف الغرب، يلاحظ التصاعد المنتظم والمتناسق في الدعوة الصارخة الى نشر العداء العنصري ضد العرب. وبحصر مبسط لما ورد في تلك الخطب والمناقشات والمقالات يتبين أن هذه الدعوة لم تترك تعبيراً فاشياً او نازياً في قاموس المصطلحات العنصرية المألوفة الا واستخدمته، بل وأضافت اليه عددا من الافلام السينمائية والتلفزيونية وخصوصاً الافلام المعدة لتربية النشء الجديد.

في اطار هذه الحملة وبسبب متغيرات أخرى على الساحات الدولية والعربية وساحات العمل الصهيوني تتعقد اوضاع القضية الفلسطينية، فالقضية لا تخضع فقط لمحاولات تجميد حركتها الايجابية، ولكنها تتأثر ايضا بعواقب الحملة الضارية ضد الوطن العربي، لأنها جزء من كل، وما يصيب الكل من أضرار وتردي يؤثر حتماً على الجزء، خصوصاً اذا كان هذا الجزء يمثل الرمز الرئيسي والمحك الحقيقي لارادة الكل العربي وقدرته على الصمود ومواجهة الحملة ضده.

ولذلك يناقش التقرير بالتركيز الابعاد الجديدة للموقف الامريكي والاوروبي من القضية الفلسطينية والتصعيد المستمر في لهجة

الحرب والتهديد بشنها ضد دولة عربية او اخرى وتصعيد المواقف الغربية ضد منظمة التحرير الفلسطينية وتراجعها عن مواقف سابقة. ثم يناقش التقرير تطور الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والسياسية في الكيان الصهيوني، ويتعرض بايجاز للتغيرات التي طرأت على علاقات هذا الكيان بالخارج. ثم يناقش التقرير تطور الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الاراضي الفلسطينية المحتلة والممارسات الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني ومظاهر صموده ومقاومته لهذه الممارسات.

الابعاد الجديدة للموقف الامريكي:

هيمن الموقف الامريكي بشكل خطير على تطور الصراع العربي الاسرائيلي والقضية الفلسطينية في الشهور الستة الاولى من هذه السنة. واذا كانت المبادىء التي يستند اليها هذا الموقف لم تتغير منذ توقيع معاهدة السلام المصرية - الاسرائيلية التي ادخلت على الميزان السياسي والاستراتيجي في المنطقة تحولا على درجة كبيرة من الأهمية، فان الولايات المتحدة شرعت في تنفيذ سياستها المنبثقة من هذا الموقف بأسلوب جديد أصبحت معه طرفا مباشرا في النزاع وتكاد تكون الطرف الرئيسي. هذا النهج الجديد يتسم بالعنف والمحاولة المسلحة لفرض وجهات النظر الامريكية بخصوص القضية الفلسطينية وتوجهات السلام في الشرق الاوسط. ولم يكن سلوك هذا النهج الجديد من جانب الولايات المتحدة ممكنا لولا توفر مجموعة من الظروف المناسبة كالوضع في لبنان والحرب العراقية الايرانية وظروف مصر واخيرا وجود سياسات عربية لا تتمتع بالاجماع العربي وتعتمد أساساً على أنواع من «اللاحركية» او الجمودية او التردد والتشتت.

نقطة الانطلاق للنهج الامريكي الجديد جاءت بعد تفجير مقر قوات «المرينز» في بيروت في اكتوبر ١٩٨٣ ومقتل ٢٤١ من رجال البحرية الامريكية، حيث اغتنمتها الادارة الامريكية للعمل على بلورة قاعدة شعبية داخل الولايات المتحدة معادية للشعب الفلسطيني ولمنظمة التحرير الفلسطينية قبل اعلان ما سمته «الحرب ضد الارهاب الدولي» وسن قوانين خاصة لهذه الغاية في نهاية ١٩٨٥ منحتها صلاحية واسعة ولاسيما لاستخدام القوة العسكرية لاجهاض «الارهاب». وبما أن هذه القوانين ركزت على منطقة الشرق الاوسط بالدرجة الاولى ووضعت الاجهزة الحكومية الامريكية لائحة باسماء الدول التي اعتبرتها ممارسة او مساندة للارهاب تصدرتها بعض الدول العربية، بات من المسلم به لدى الرأي العام الامريكي ان تنفيذ عمليات عسكرية ضد هذه الاطراف دفاع عن النفس. فكان اعتداء ابريل الامريكي الغاشم على ليبيا ولا زالت التهديدات قائمة ضد سوريا ودول عربية اخرى.

لا يمكن النظر الى هذه الاعمال الامريكية على كونها منعرجاً جديداً في موقف الولايات المتحدة الذي يقوم اليوم كما كان في الامس على اعتبار القضية الفلسطينية قضية لاجئين فحسب ورفض التعامل مع م.ت.ف وعدم الاعتراف للشعب الفلسطيني بحقوقه الوطنية المشروعة في اقامة دولته المستقلة. انما هي

فرصة اعتبرتها الادارة الامريكية سانحة لاضعاف النضال الوطني الفلسطيني المشروع وتشتيت الفلسطينيين تمهيدا للقضاء نهائيا على القضية الفلسطينية.

والغاية المباشرة من المبادرات الامريكية العسكرية الاخيرة هي في الواقع ازاحة العقبة الفلسطينية لتنفيذ التصور الامريكي لعملية السلام في الشرق الاوسط. وهو تصور يخدم بطبيعة الحال المصالح الامريكية في المنطقة التي تطابق المصالح الاسرائيلية. وقد عملت السياسة الامريكية في صيغتها الجديدة على طبع المجتمع الدولي في تعامله مع القضية الفلسطينية، وفرضت على حلفاء امريكا الغربيين الانسياق وراءها في الحرب الجديدة ضد دول وشعوب الوطن العربي.

تناقضات المجتمع الدولي:

نظرة خاطفة الى طبيعة الاحداث المتصلة بالقضية الفلسطينية والتي تميز بها النصف الاول من هذه السنة على الساحة الدولية تجعلنا نضع علامات استفهام وتعجب بشأن القواعد والجدلية التي اصبحت تحكم العلاقات الدولية. فالى جانب المبادرات العسكرية الامريكية والاقتتال في لبنان والخليج تتناقل وسائل الاعلام في نفس الوقت اخبار المسؤولين الغربيين عن انسداد طريق السلام مما يؤكد عجز نظام الامم المتحدة والتنظيمات الاقليمية. وقد ظهر هذا التوجه بعد انسحاب الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا من اليونسكو وتكرار التهديدات الامريكية تجاه نظام الامم المتحدة كله. وكالعادة، فأي مشروع قرار وتوصية يعارض السياسة العدوانية الاسرائيلية يواجه مقاومة حادة من جانب الادارة الامريكية التي تستعمل بطريقة آلية حق الفيتو لتعطيل اشغال مجلس الامن كلما تعلق الامر باسرائيل. وهذا ما جرى بشأن محاولات ادانة الاعتداءات الاسرائيلية التي يتعرض لها المسجد الاقصى بالقدس. والممارسات الاسرائيلية الأخرى في الاراضي الفلسطينية المحتلة. ويستنتج من هذا التوجه العام ان لدى الولايات المتحدة العزم على فض النزاعات خارج الاطار الاممي وبطرق مباشرة لم تعد تستثني اللجوء الى القوة وذلك كلما تعرضت مصالحها او مصالح حلفائها لأي تهديد.

في ظل هذا التوجه العام في العلاقات الدولية يمكن القول - كما جاء على لسان وزير الخارجية البريطاني في حلقة لمجلس العموم البريطاني في بداية شهر مايو «انه لا توجد الآن أية فرصة لتحقيق تقدم على صعيد عملية السلام الخاصة لمشكلة الشرق الاوسط» لأن الاطراف المعنية بهذه العملية مجبرة على اعادة تقييم لتحركها بعد ما تغيرت الكثير من المعطيات على الساحة الدولية فيما بين بداية هذا العام ومنتصفه. فبعد ان كثر الحديث في البداية عن مبادرات متضاربة حول مفاوضات غير مباشرة بمشاركة م.ت.ف او حول اقامة حكم ذاتي في الاراضي المحتلة اوحول مؤتمر دولي بشأن الشرق الاوسط اوحول مشروع مارشال للشرق الاوسط، جاءت المبادرات العسكرية الامريكية بخلفياتها وابعادها لتكشف حقيقة الوضع وهي ان المنطقة أبعد ما تكون عن حل سلمي.

فالولايات المتحدة عززت اسرائيل دولياً وداخلياً وأبعدت المجموعة الاوروبية عن بيان

البندقية الذي كان يدعو م.ت.ف للمشاركة في اية مفاوضات تخص الشرق الاوسط، وضغطت هي والمجموعة الغربية على اسبانيا لتقيم علاقات دبلوماسية مع اسرائيل.

من ناحية أخرى حاولت الولايات المتحدة اثارة الخلاف بين الدول العربية حول موقف منظمة التحرير الفلسطينية الرافض للاعتراف بالقرار رقم ٢٤٢، موحية بأن هذا الرفض من جانب المنظمة هو المسؤول عن توقف عمليات السلام في المنطقة. والمنظمة تعتبر هذا القرار لا يمس من قريب او بعيد قضية تقرير المصير او بناء الدولة المستقلة او عودة الاراضي لاصحابها، لأنه قرار يعالج مسألة العدوان الاسرائيلي على دول عربية واستيلائه على اراضي الغير بالقوة ولا يشير الى قضية الشعب الفلسطيني. أما الولايات المتحدة فتعتبر الاعتراف بالقرار ضرورة لعدد من الاسباب المعلنة او الخفية، فهي واسرائيل تدركان ان الاعتراف بالقرار يخلق خلافات داخل الأسرة العربية بشكل عام وخلافات داخل الأسرة الفلسطينية بشكل خاص وكلاهما مرغوب فيه لاستمرار الهيمنة على مقادير المنطقة. وهي واسرائيل تدركان ان الاعتراف بالقرار تنازل تكاد تفقد به المنظمة ذريعة وجودها وأسس حقها في تمثيل الشعب الفلسطيني، وهي واسرائيل والمجموعة الغربية كلها تدرك ان اعتراف المنظمة بالقرار ينهي وظيفتها كحركة تحرر قومي وربما يؤدي الى سحب الاعتراف الدولي بها. وفي ظل هذا الحصار الامريكي للقضية الفلسطينية والاعتداءات السياسية والعسكرية على منظمة التحرير الفلسطينية لا ينتظر من الكيان الصهيوني ان يقدم اي تنازل خصوصاً وأنه لا يتعرض لأي ضغط من اي جهة دولية او اقليمية، وان كان شيمون بيرس لم يتوقف منذ السنة الماضية عن طرح افكار ومشاريع توحي بنيته في الخروج بعملية السلام من جمودها، ففي واقع الامر تستهدف هذه الافكار والمشاريع تحقيق صورة دولية أفضل لاسرائيل واخراجها من عزلتها. لنأخذ مثلاً فكرة الحكم الذاتي التي قال بها بيرس وهو واثق انها ستلقى معارضة الليكود شريكه في الحكومة. قال بيرس أنها تعني نقل الصلاحيات في جميع المجالات غير المختلف عليها الى سكان الاراضي: ادارة المكاتب المدنية وتطوير مصادر المياه ومصادر العيش. وأكد ان عنوان مبادرته هو «رفع صلاحيات» لا حكم ذاتي من جانب واحد . وقد ولد اقتراحه ميتا. وهنالك أيضا ما سمي «بمشروع مارشال للشرق الاوسط» الذي اطلقه بيرس في بداية شهر مارس وراح يتحادث بشانه خلال جولته في واشنطن وعدد من العواصم الاوروبية. يتعلق الأمر حسب تصريحاته بمشروع انشاء صندوق يوفر الموارد الضرورية لتطوير اقتصاديات بلدان الشرق الاوسط بحيث يكون هذا التطور الاقتصادي مرتبطا بتطور السلام. وهذه الفكرة تحمل في طياتها اسباب فشلها، فقد عارضها الليكود بشدة ورأى فيها خطراً على اسرائيل لأنه يرى ان المساعدات الاقتصادية التي يقترح أن يقدمها الصندوق سوف تعزز قوة الدول العربية المعادية لاسرائيل. والاصل في فكرة بيرس هو في الواقع دعم بعض الدول العربية اقتصادياً مقابل قبولها بالتصور الاسرائيلي للسلام في المنطقة.

وخطورة المشروع انه يمثل عودة الى الافكار

الصهيونية التي رافقت قيام الدعوة الى انشاء وطن يهودي في فلسطين، فالهدف منذ البداية لم يكن السيطرة على ارض عربية ذات اهمية استراتيجية للاستعمار العالمي والصهيونية فحسب، ولكنه كان فرض السيطرة والنفوذ على منطقة واسعة من المحيط الى الخليج سبق ان أثرت على حركة التاريخ والامبراطوريات العالمية ايجابا او سلبا، وتنبه لهذا الخطر - قبل الحركة الصهيونية - الصليبيون، كما تنبه له ايضاً الاستعمار البريطاني والفرنسي خلال امبراطورية العملاق العثماني المريض. وثبتت لديهم حينذاك فكرة عزل مصر، وهي الفكرة التي لم تشهد طور التطبيق الا على يد الولايات المتحدة في عصر استعماري مختلف. كما ثبتت حينذاك فكرة تفتيت الشعوب العربية الى ولايات ودويلات طائفية او قبلية. ولذلك فمن الخطر التهوين من شأن مشروع بيريز - مارشال بصيغته الجديدة، ولا بد من ربطه بمختلف المتغيرات في المنطقة، سواء كانت سياسية او نفطية او مالية، أو بالاجراءات التي تفرضها البنوك والشركات المتعددة الجنسيات والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي بهدف افقار المنطقة والوصول بها الى حالة العدم او ما دونه.

ظهرت على الساحة الدولية كذلك، خصوصاً بعد المبادرات العسكرية الامريكية، لهجة جديدة في التعامل مع قضية الشرق الاوسط، حيث اخذ العالم الغربي يربطها دائما بالارهاب. ونبغي مثالاً على ذلك الاقتراح الاخير الذي تقدمت به المانيا الاتحادية لعقد اجتماع عربي أوروبي حول الارهاب وقضية الشرق الاوسط. وهذه نتيجة الحملة الامريكية التي تعمدت الخلط بين الارهاب ونضال الشعوب من أجل تقرير مصيرها والتي ادت الى اعتبار الارهاب ظاهرة عربية. ودعت السوق الاوروبية المشتركة الى حوار اوروبي عربي يناقش الارهاب الدولي، ولم تدع الى حوار اوروبي - افريقي او حوار شمالي جنوبي. أي ان هذه المجموعة الغربية تحاول ان تفرض على الطرف العربي موضوعا للتفاوض باعتباره وحده المسؤول عن هذا الارهاب ثم تربط هذا الموضوع بقضية فلسطين. ان المفارقة التي تدعو للتأمل ويجب ان تدعو للتأمل، أن الطرف الاوروبي في الحوار العربي الاوروبي تجاهل لعقد كامل من الزمن مناقشة قضية فلسطين في اطار الحوار وتهرب من تحمل مسؤوليته كمجموعة دولية لها وزنها ونفوذها، وهو اليوم يعرض مناقشتها مرتبطة بقضية دولية أعم وأكبر في اطار لجنة مصغرة ثلاثية الجانبين. لم يؤيدها مجلس جامعة الدول العربية في دورته الاخيرة.

هاجس الحرب:

في الاسابيع الاخيرة من السنة الماضية (١٩٨٥) ومباشرة بعد عمليتي فيينا وروما، بدأ الحديث عن احتمالات وقوع مواجهة مسلحة في الشرق الاوسط. ولا زال هاجس الحرب الى حين كتابة هذا التقرير يغذي تعليقات الصحف استنادا الى عدد من العوامل الواقعية او المصطنعة التي توحي بوجود توتر كبير.

وكان قد صاحب بداية هذا التوتر التحرشات الامريكية في خليج سرت الليبي. لكن طبول الحرب أخذت تقرع في المنطقة الشرق اوسطية انطلاقا من التهديدات التي راح يلوح بها المسؤولون الاسرائيليون ضد الجمهورية

العربية السورية، فيما وجد الكثير من المراقبين السياسيين ان عوامل تفجير الوضع باتت قائمة في كل مكان منذ بداية السنة الحالية، مشيرين بذلك الى التقارب السوري - الاردني وتوقيع اتفاق دمشق لانهاء الحرب الاهلية في لبنان وافتعال ما سمي في حينه «بأزمة الصواريخ السورية». على هذا الاساس دخلت اسرائيل في حملة تهديدات تستعمل فيها كل انواع الخداع لاقناع الرأي العالم العالمي بأن سوريا تتأهب للهجوم عليها بعد ان قيدت النشاط الجوي الاسرائيلي في سماء لبنان. وراح الجيش الاسرائيلي ينشر قواته على امتداد الحدود الاردنية السورية.

وبعد نهاية «ازمة الصواريخ السورية» لم تتوقف التهديدات الاسرائيلية بل عمدت الى اعتبارات جديدة لمواصلة حالة التوتر وخاصة اتهاماتها بخصوص «الارهاب» مستفيدة من الحملة الدولية التي شنتها الادارة الامريكية ضد العرب والتي نفذت خلالها عمليات عسكرية ضد ليبيا. وفي هذا الاطار كرر مختلف الزعماء الصهيونيين تصريحات منسوجة كلها تقريبا على نمط واحد: تشير هذه التصريحات اولا الى تعاظم القوة العسكرية العربية، وخاصة السورية، ووجود تحضيرات حربية على الحدود. يلي ذلك التعبير عن القلق وعن التحذير من اي هجوم ضد الكيان الصهيوني والتأكيد على الاستعداد للرد بحرب شعواء. هذا الشطر من التصريحات يحمل التهويل والتخويف والوعيد، في حين يلح الشطر الثاني دائماً على رغبة اسرائيل في السلام ويدعو العرب الى عقد سلام مع اسرائيل ثم يعبر مع ذلك عن الاعتقاد بأنه من غير المتوقع ان تنشب حرب مع الدول العربية في الوقت الحاضر.

لا بد ان هذه الدعاية المنظمة بهذا الاسلوب المحدد والتي يتعهدها الاسرائيليون منذ قرابة السنة قد تعني اشياء كثيرة في وقت واحد، فهي تعني رغبة في اشاعة حالة عدم استقرار في المنطقة وحالة توتر عسكري وتعني ايضا محاولة لتهيئة الرأي العام الدولي لعمليات عسكرية امريكية او امريكية اسرائيلية مشتركة على غرار الاعتداءات التي تعرضت لها ليبيا ولبنان من قبل. وقد يكون ايضا جزءاً من الحملة الغربية المركزة ضد الشعوب العربية وضد مختلف انواع السلوك العربي الفردي والدولي والجماعي، ولكنها لا تعني بالضرورة الرغبة في الحصول على مساعدات اكبر واوفر من الولايات المتحدة، لأن اسرائيل بدخولها حرب النجوم الى جانب الولايات المتحدة وابرامها اتفاقية التجارة الحرة معها، أمنت الكثير من الوسائل التي تضمن لها التفوق على الدول العربية في الكثير من المجالات العسكرية وانقاذ اقتصادها من الافلاس كما انها في عهد الرئيس الامريكي الحالي وفي غمرة حربه ضد ما يسميه «الارهاب الدولي» وضد الامة العربية تمكنت من الخروج من العزلة الدولية التي كانت تعاني منها. ان الخطة المفضلة لدى القيادات الاسرائيلية كانت دائما استغلال موقف غربي معادي للعرب وللقومية العربية او خوف في الغرب من بشائر نهضة عربية قومية لشن حرب يكسب من نتائجها العالم الغربي وتستفيد اسرائيل بالتوسع وزيادة الهجرة اليها. هكذا فعلت حين شاركت في العدوان الثلاثي مع بريطانيا وفرنسا عام ١٩٥٦، وهو ما فعلته عام ١٩٦٧، وعادت

وفعلته ضد لبنان في عام ١٩٨٢. وفي كل ما فعلته كانت حريصة على ان لا تؤدي تدخلاتها العسكرية الى تحريك القضية الفلسطينية، بل انها في كل مرة كانت تأمن سلفاً الى تطمينات امريكية او اوروبية بأن الاهداف الصهيونية لن تتأثر سلباً بنتائج هذه الحروب.

الاوضاع الاقتصادية في الكيان الصهيوني:

مع بداية عام ١٩٨٦ دشنت الحكومة الاسرائيلية حملة مكثفة لمواجهة تدهور الاوضاع الاقتصادية وانقاذ عدد من الشركات الرئيسية المهددة بالافلاس من بينها شركات تعمل في مجال التكنولوجيا المتقدمة. وكلها تشكو من ازمة مالية لم يسبق لها مثيل هي في الواقع نتيجة مباشرة لتدهور الوضع الاقتصادي العام في اسرائيل، حيث أنه مع نهاية سنة ١٩٨٥ سجل حجم الدين الخارجي مبلغ ٢٣,٤٤ مليار دولار وبلغ العجز في الميزان التجاري ما يزيد على مليارى دولار على الرغم من تطبيق برنامج التقشف الاقتصادي الذي اعتمدته حكومة بيرس والذي تضمن تخفيض قيمة الشيكل ١٨٪ وتجميد الاسعار والاجور. وقد اضطر بيرس في شهر مارس / آذار الى الاستنجاد بالولايات المتحدة الامريكية لمده بمزيد من المساعدات المالية. ومن جهة ثانية واصلت ارصدة اسرائيل من العملة الصعبة الانخفاض في الشهور الاربع الاولى من ١٩٨٦ بربع مليون دولار. وفي نفس الفترة ارتفعت الواردات الاسرائيلية بنسبة ١٦ بالمائة بالمقارنة مع النصف الثاني من السنة الماضية. ولم تتردد الادارة الامريكية في تلبية طلب الحكومة الاسرائيلية حيث قدمت لها مساعدات طارئة بمبلغ ٣٧٥ مليون دولار في منتصف شهر مايو.

وقد تعرضت الخطة الاقتصادية الحكومية الى نقد لاذع من طرف الاحزاب والصحافة. فاذا كانت الخطة قد نجحت الى حد ما في كبح جماح التضخم فانها لم تنقص من حدة الازمة العامة التي لا زالت مظاهرها بارزة في المصانع التي تقف على حافة الانهيار وفي البطالة المتفاقمة وما يواكبها من اضرابات وتدني الاوضاع الاجتماعية والنزوح.

ولم تكن مشكلة احواض بناء السفن في حيفا الا نموذجا اوليا عن مقدمات الازمة الاقتصادية العامة. وقد تفيد بعض الارقام في توضيح ابعاد هذه الازمة الاقتصادية.

- حجم الديون: ٢٤ مليار دولار.
- قيمة الفوائد: ٤ مليار دولار.
- نسبة انخفاض الانتاج: ٣٦٪
- نسبة زيادة الاستهلاك: ٦ - ١١٪
- نسبة زيادة الواردات عن الصادرات: ٢٨٪
- نسبة البطالة: ١٦٪

كيف لاقتصاد بهذه الدرجة من التدهور ان يستمر ويتطلع الى غزو اسواق خارجية ويوفر للكيان الصهيوني الموارد الضرورية لسياسة عدوانية مبنية على ميزانية عسكرية تستهلك او تكاد ثلث الميزانية العامة (٦ ملايين دولار)؟

الواقع ان مكونات الكيان الصهيوني اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا مكونات مصطنعة اذا انقطعت عن تغذيتها اجهزة وجهات خارجية توقفت حياتها وقضت عليها جراثيم البطالة (٨,٥٪ من الايدي العاملة في نهاية ١٩٨٥)

والتضخم النقدي (٤٥٠٪ عام ١٩٨٤) والديون ونزيف الانفاق العسكري.

وقد خلف هذا الوضع الاقتصادي المتردي في اسرائيل انعكاسات سلبية في الاراضي المحتلة التي كانت اول ضحية لخطط التقشف الاسرائيلية، فانحدر مستوى المعيشة لمجموع المواطنين العرب من جراء الزيادات المتتالية في الاسعار وارتفاع نسبة البطالة فضلا عن شتى المضايقات والممارسات التي تحرمهم من ارضهم وموارد عيشهم تمهيدا لربط اقتصاد الاراضي المحتلة بصفة شاملة بالاقتصاد الاسرائيلي.

الاوضاع الاجتماعية في الكيان الصهيوني:

خفت حدة الاخبار التي كانت تتداولها وكالات الانباء الدولية في السنة الماضية حول احتمال استئناف العلاقات الدبلوماسية بين الاتحاد السوفياتي والكيان الصهيوني في اطار صفقة تشمل السماح بهجرة آلاف اليهود السوفيات.

وكانت قد تعددت هذه الاخبار في التقارير الصحفية والتصريحات المتضاربة في صيف ١٩٨٥ وبدا لغالبية المراقبين ان الترتيبات الاولية على وشك التنفيذ. ثم توقف الحديث في هذا الموضوع مع بداية ١٩٨٦. ان هذه الشائعات التي روجت لها وسائل الاعلام الغربية بايعاز من الاعلام الصهيوني تعطي فكرة عن نوعية الاساليب التي تنهجها اسرائيل لممارسة جميع انواع الضغوط لتحقيق اهدافها.

ويبدو ان الحملة الاعلامية الصهيونية، رغم طول نفسها وحجمها، فشلت في مهمتها.

والظاهر ان المسؤولين في الكيان الصهيوني عملوا جاهدين للرفع من معدل الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفياتي قبل قرار انضمام اسرائيل الى البرنامج الامريكي لحرب النجوم. أما بعد هذا الانضمام فقد بات من الصعب اقناع الاتحاد السوفياتي بتغيير سياسته ازاء اسرائيل.

بهذا يظل مشكل الهجرة قائماً بشقيه - انخفاض معدلات الهجرة الى اسرائيل وارتفاع نسبة الهجرة منها - يتوسط مجموعة المشاكل الاجتماعية التي يتخبط فيها الكيان الصهيوني بدءاً بالبطالة والتطرف الديني والاجرام.

وآخر تقرير في الموضوع (١٩/٥/١٩٨٦) ينص على ان عدد النازحين الاسرائيليين بلغ في السنة الماضية ١٥،٣٠٠ نازح ولم يعد منهم أحد الى اسرائيل بعد مضي اكثر من سنة. وهناك زيادة ملحوظة في نسبة النزوح في الآونة الاخيرة فضلاً عن أن الهجرة الى اسرائيل من الدول الغربية قد وصلت الى الحضيض حيث لم يصل الى اسرائيل خلال الاشهر الاربعة الاولى من هذه السنة سوى ٢٨٠٠ مهاجر جديد. ويستفاد من الاحصاءات التي نشرها المكتب المركزي للاحصاءات في القدس يوم ٢٧/٥/١٩٨٦ ان هذا أدنى مستوى عرفته الهجرة الى اسرائيل منذ انشائها. وتفيد نفس الاحصاءات ان مجموع المهاجرين الى اسرائيل بلغ ١٢،٥٠٠ بينما مجموع النازحين بلغ الآن ١٧،٤٠٠.

الاوضاع العسكرية في اسرائيل:

رغم ما كتب وما قيل في اسرائيل حول تخفيض ميزانية «وزارة الدفاع»، فان الجيش الاسرائيلي لم يتوقف عن تعزيز قدراته العدوانية

على مستوى تطوير الاسلحة وتطبيق التكنولوجيا لاغراض حربية. وهكذا، ومع مطلع السنة ١٩٨٦، سلطت الانباء أضواءها مرة اخرى على النشاط النووي الاسرائيلي بمناسبة اجتماع اللجنة الاسرائيلية الفرنسية المشتركة، حيث تم بحث موضوع حصول العدو الاسرائيلي على مفاعلين نوويين من فرنسا. ومعلوم ان اسرائيل تحيط نشاطها النووي بالكتمان والسرية ويصر قادتها في تصريحاتهم الرسمية على الانكار رغم التقارير المتعددة التي تؤكد امتلاك العدو للقنبلة الذرية.

وقد بلغ التعاون العسكري بين اسرائيل والولايات المتحدة أشده خلال هذا النصف الاول من ١٩٨٦ عندما دخلت اسرائيل شريكا في مبادرة الدفاع الاستراتيجي (حرب النجوم). والى جانب ذلك، فقد تمت بين الجانبين صفقات تجارية عسكرية كان هدفها الاول دعم الاقتصاد الاسرائيلي بدعم الصناعات الحربية. وهكذا أعلن راديو اسرائيل عن فوز الكيان الصهيوني في شهر يناير في مناقصة لاسطول الولايات المتحدة الامريكية لشراء طائرات مسيرة من دون طيار لاستخدامها في الاستطلاع الاستخباري. وتم الاتفاق على شراء ثلاثة انظمة في كل منها ٥ - ٨ طائرات مسيرة مع جهاز أرضي، وبلغت قيمة الصفقة ٢٦ مليون دولار، بينما سوف يتم مستقبلا شراء ستة أنظمة اخرى من هذه الطائرات الاسرائيلية الصغيرة القادرة على ارسال صور من مسافة تزيد على ١٨٠ كم تلتقطها ليلا ونهارا ويمكنها استعمال مدرج قصير للهبوط. كما أن لها شبكة اتصال محصنة ضد التشويش.

وفي بداية شهر مارس / مايو حملت الانباء خبر الصفقة التي عقدتها شركة الصناعات الجوية الاسرائيلية مع الادارة الامريكية لشراء ١٣ طائرة اسرائيلية من طراز (كفير) وبلغت قيمتها ٩٠ مليون دولار. وكانت هذه الصفقة الثالثة التي تتم بين الكيان الصهيوني والولايات المتحدة حيث توجد حاليا اسراب من هذه الطائرات في احدى القواعد الامريكية.

ومع ذلك، فقد تعددت ظواهر الانحلال التي تبرز أكثر فأكثر في صفوف جيش الكيان الصهيوني حيث تتوالى الاخبار المتعلقة بالجنود الذين كفوا عن الخدمة في الجيش بسبب ارتدادهم وما اتخذه المسؤولون في الكيان الصهيوني من قرارات لمواجهة موجة الارتداد هذه، كمنع المدنيين من القاء محاضرات في الجيش وعدم ارسال الجنود لحضور دورات تعليمية خارج الجيش. كما كثر الحديث عن عمليات سرقة الاسلحة والمعدات العسكرية داخل الجيش الاسرائيلي وعمليات تهريب قطع السلاح.

وفيما يلي جدول يمثل احدث احصائية عن القوة العسكرية الاسرائيلية والمصدر المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية ١١٥٥ - لندن ١٩٨٥ - ١٩٨٦).

القوات المسلحة الاسرائيلية ١٩٨٥ - ١٩٨٦

قوات نظامية: ١٤٢,٠٠٠

قوات الاحتياطي: ٣٧٠,٠٠٠

موزعة كالاتي:

قوات برية: ٣١٠,٠٠٠

قوات بحرية: ١٠,٠٠٠

قوات جوية: ٥٠,٠٠٠

أولا: الجيش / ١٠٤,٠٠٠

١١ فرقة

٣٣ لواء مدرع

٥ الوية مشاة ميكانيكية

٥ الوية مظلات

١٢ لواء حدود مشاة

١٥ لواء مدفعية

أ - دفاع جوي VULCAN - CHAPANAL

ب - دبابات ٣٦٠٠

موزعة كالاتي:

١٠٠٠	Centurion
٦٠٠	M - 48 A5
١٢١٠	M - 60/A1/A3
٢٥٠	T - 54/55
١٥٠	T - 62
٢٥٠	Merkava

جـ - عربات مدرعة

استطلاع حوالي ٤٠٠٠ Ramta, RBY, BRDM - 2

M - 2/-3

د - ناقلات جنود M - 113, OT - 62, BTR - 50P

د - مدفعية

١ - مدافع
٢ - هاوتزر

M - 46 130 mm, 140 M - 107 175 mm SP
70 M - 101 105 mm, 100 D - 30 122 mm,
M - 68/ - 71 155 mm, 300 Saltam M - 68
M - 50, M - 72, 300 M - 109 A1/A2 155 mm,
48 M - 110 230 mm SP.

٣ - قاذفات صواريخ BM - 21 122 mm, LAR - 160 160 mm,
BM - 24 240 mm, MAR - 290 290 mm.

٤ - صواريخ أرض - أرض MGM - 52 C Lance, Ze'ev

٥ - مورتار 900 81 mm, 120 mm, 160 mm,

و - مدفعية ضد الدبابات:

١ - قاذفات صواريخ B - 300 82 mm,

٢ - مدافع عديمة الارتداد 106 m .

٣ - أسلحة موجهة مضادة لدبابات BGM - 71 TOW, COBRA, M - 47
Dragon, Picket 81 mm.

ز - دفاع جوي:

١ - مدافع 24 - M - 163 Chaparral Vulcan 20 mm,
M - 48 Chapanal msl systems,
900 20 mm, ZSU 23 - 4 23 mm, SP,
30 mm, L - 70 40 mm,
MIM - 42 A

٢ - صواريخ أرض - جو

ثانيا: القوات البحرية ١٠,٠٠٠ جندي

أ - القواعد: حيفا، أشدود، ايلات

ب - غواصات: ٣ نوع ٢٠٦

جـ - فرقاطات: 6 Aliya 6 (Sa'ar 4-5)

مزودة بصواريخ جابريل وهاربون

د ـ قوارب هجوم سريع : ٢٤

هـ ـ قوارب دورية : ٤٥ قاربا

موزعة كالاتي :

٣٧	Dabur
٢	Dvora
٦	YATUSH

و ـ قوارب برمائية

٣ قوارب انزال متوسطة / ميكانيكية

٦ قوارب انزال دبابات.

٣ قوارب انزال متوسطة.

ز ـ طائرات استطلاع ٧ Seascan 1124 N

ي ـ ضفادع بشرية ٣٠٠

ثالثا: القوات الجوية ٢٨,٠٠٠ جندي

٦٨٤ طائرة

٦٠ هيليكوبتر مسلحة

أ ـ مقاتلات مطاردة ١٥ سرب

موزعة كالاتي :

	١) ٢ سرب	46 F/TF - 15
	٢) ٥ سرب	131 F - 4 F
		150 KFIR
	٣) ٥ سرب	67 F - 16 A,
	٤) ٣ سرب	8 F - 16 B
ب ـ مقاتلات	٤ سرب	130 A - 42/J Skyhawk
جـ ـ طائرات استطلاع	١٣	RF - 4 E
	٢	OV - 1 E
د ـ طائرات انذار مبكر	٤	E - 2 C
هـ ـ طائرات مزودة باجهزة الكترونية للتشويش	٤	Boeing 707 - 4
	٢	c 130 - 2
	٤	RU - 21 j - 4

و ـ طائرات نقل : ١ جناح

موزعة كالاتي :

	٧	Boeing
	٢٠	C - 130 E/H
	١٨	C - 47
	٢	KC - 130 H
ز ـ طائرات اتصال	١	Islander
	٥	DO - 27
	١٤	DO - 28 D,
	١٨	Cessna
	٢	T - 41 D
	٢	180
	١٢	Queen Air 80
	٢	Westwind
	٢٠	Super cub
ط ـ طائرات تدريب	٧٣	TA - 4E/H
	٥٠	Kfir
	٨٥	Magister
		Tizugit
ي ـ طائرات هيليكوبتر		
١ ـ هجومية	١ سرب ٣٠	AH - 1G/S
	١ سرب ٢٨	Hughes 500 MD
٢ ـ تشويش الكتروني وانقاذ		
	١ سرب ٣٧	Bell 206, 212
٣ ـ نقل	١٧	CH - 53A/D
٤ ـ متوسطة	٨	SA - 321 Super Frelon
٥ ـ خفيفة	٢ سرب	Bell 206 A, 212 - 50
ل ـ طائرات بدون طيارين		Mastiff 3, Scout, Teledyne Ryan

ك ـ صواريخ أرض ـ جو ١٥ كتيبة	MOM - 74 C Chukar 124R.
ـ صواريخ جو ـ جو	MIM - 23 B HAWK
	AIM - 9/-9L, Sidewinder, AIM - 7E
	Sparrow, Shafrir, Python
ـ صواريخ جو ـ أرض	Luz, AGM - 65 Maverik, Shrike,
	AGM - 62 Walleye Bullpup Gabriel

الاوضاع السياسية داخل الكيان الصهيوني:

لم يطرأ اي تغيير يذكر على الوضع السياسي داخل اسرائيل، فحكومة الائتلاف لا زالت تدير سياسة واضحة المعالم اساسها المراوغات وتهميش الموضوع الأساسي وهو مصير الاراضي العربية المحتلة. ولا غرابة أن تحمل الينا الانباء تصريحات حكومية مفادها أن مشكلة طابا تحتل الصدارة في سلم الاولويات بالنسبة للحكومة القائمة. أما في الواجهة الداخلية، فما كانت المشاكل التي غذت التقارير الصحفية لمدة طويلة هذه السنة بخصوص المزايدات بين الليكود والمعراخ داخل الحكومة والتهديدات المتبادلة جول حل «حكومة الوحدة الوطنية» لتقنع احداً بأن سياسة اليمين تختلف عن سياسة اليسار في الكيان الصهيوني. ان «ديمقراطية» اسرائيل موظفة لاعطاء اجمل الصور عن الكيان الصهيوني تماما كديمقراطية نظام الرجل الابيض في جنوب افريقيا. فالمؤسسات الديمقراطية الشكل متوافرة من اجل اقلية عنصرية. هذا النوع من الديمقراطية غذاؤه اليومي هو الحقد والكره ومئات من الممارسات اللاانسانية وعشرات من التنظيمات والجماعات الارهابية والعنصرية مثل الكاهانية والحرب الاهلية والعصيان المدني والميليشيا و«قوات الدفاع عن منطقة يهودا والسامرة» أو «الدفاع اللوائي». هذا هو الوجه الحقيقي لاسرائيل الذي تعتمد ديمقراطيته على السلاح والتهديد والاعتقال والتزوير والقهر والاستهتار بالمواثيق الدولية. فالتوقف عن مجريات الاحداث داخل الحكومة والاحزاب والهيئات والمؤسسات الاسرائيلية يجب ان يتجاوز ظواهر الامور الى النوايا الخفية والمخططات السرية التي ترسم لفرض الهيمنة الصهيونية على منطقة الشرق الاوسط.

السياسة الخارجية للكيان الصهيوني:

حققت السياسة الخارجية الاسرائيلية خلال النصف الاول من هذه السنة ـ بفضل دعم امريكي واوروبي بلا حدود ـ انجازات لا يجب الاستهانة بها وكان ذلك احيانا على حساب الحضور والنفوذ العربي في عدد من القارات. ويمكن تصنيف اتجاهات السياسة الخارجية الاسرائيلية بحسب الاولويات الاستراتيجية كما يلي:

١ ـ تعميق التكامل الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الامريكية.

٢ ـ تصحيح الموقف الاوروبي لصالح اسرائيل.

٣ ـ مواصلة التغلغل الاسرائيلي في افريقيا وامريكا اللاتينية.

٤ ـ تكثيف الضغوط على الاتحاد السوفياتي لفتح ابواب الهجرة اليهودية.

وقد اعتمدت الدبلوماسية الاسرائيلية على العمل السري والاتصالات المباشرة لكسب اكبر عدد من القوى الضاغطة في الدول الاجنبية، مستعملة في ذلك الجاليات اليهودية والاحزاب والحركات اليمينية المعادية للعرب. وقد استغلت الى اقصى الحدود موجة الاستياء التي عمت بلدان الغرب على اثر بعض العمليات الارهابية ومساندة زعامة الولايات المتحدة في الحرب التي اعلنتها على «الارهاب الدولي» وكسبت في غمرتها موقفا اوروبيا جديدا اكثر انحيازا لافكار الكيان الصهيوني.

ففي يوم ١٦/١/١٩٨٦ وقعت اسبانيا واسرائيل على اتفاقية لاقامة علاقات دبلوماسية كاملة بين البلدين، وكانت بمثابة صدمة عميقة للعالم العربي لما كان لاسبانيا من مكانة في نفوس العرب بل كانت هي حجتهم أمام الاوروبيين على عدالة قضيتهم وعلى عدم شرعية الكيان الصهيوني. وفي الحقيقة تبين ان عودة العلاقات الدبلوماسية بين اسبانيا واسرائيل لم يكن سوى خطوة نحو لمّ الشمل الاوروبي في سياسة اكثر انحيازا لاسرائيل واكثر صراحة في معاداة العرب، فكانت خطوة نحو تراجع سريع ومتلاحق في الجوانب التي اعتبرت ايجابية في الموقف الاوروبي ازاء القضية الفلسطينية. ورغم ما صرح به المسؤولون الاسبان بخصوص تشبثهم بمواقفهم التقليدية من قضية الشرق الاوسط، فان الحدث لا يمكن تفسيره الا بأنه خضوع لابتزاز من جانب المجموعة الاوروبية، لأن وضع الاعتراف باسرائيل كشرط من شروط الانضمام للسوق لا يمكن ان يعني سوى انه موقف عدائي، والقبول بالابتزاز لا يقل عداء واستهتارا بالقيم الدولية وبحقوق الشعوب. ان خطورة الاجراء الاسباني تتمثل في دوره المستقبلي لصالح اسرائيل والمجموعة الاوروبية في امريكا اللاتينية، وكونه قد أصبح سابقة جديدة يضغط بواسطتها على الدول الافريقية التي ما زالت ترفض عودة علاقاتها مع اسرائيل.

يعد هذا الانجاز الضخم سقوطاً لواحد من آخر السدود التي كانت تقف في طريق تطبيع علاقات اسرائيل مع غيرها من الدول، تفرغت الدبلوماسية الصهيونية للعمل على تشجيع المجموعة الاوروبية على الاسراع بتصحيح الموقف الاوروبي لصالح اسرائيل. لهذا الغرض لاحظنا من جهة اولى كثافة الزيارات المتبادلة بين قادة الكيان الصهيوني والمسؤولين على مختلف المستويات في الدول الاوروبية، ومن جهة ثانية تصاعد الضغوط على اليونان لاقامة علاقات دبلوماسية مع اسرائيل.

ومن العوامل التي سهلت مهمة الدبلوماسية الصهيونية في اوروبا، التطورات البنيوية التي عرفتها المجموعة الاوروبية وأدت الى توسيعها، وكذا تآكل استقلالية القرار الاوروبي في ظل الهيمنة الامريكية والتضاؤل التدريجي في نفوذ النفط العربي والمال العربي.

نذكر من بين الزيارات التي تمت بين

اسرائيل ودول المجموعة الاوروبية، زيارة شمعون بيرس لعدد منها في شهر يناير والتي تعمدت جميع وسائل الاعلام المحلية والدوائر الرسمية احاطتها باهتمام كبير. وتركزت جهود بيرس خلال هذه الزيارة على ضرب المقاطعة العربية واضعاف الحماس الاوروبي تجاه منظمة التحرير الفلسطينية. ويمكن القول ان نوعا من التجاوب تم الحصول عليه في غمرة الاحداث التي هزت منطقة البحر الابيض المتوسط. وهكذا نجد رئيسة وزراء بريطانيا ترد الزيارة في آخر شهر مايو وتعلن في نهايتها ضرورة البحث عن بديل لمنظمة التحرير الفلسطينية.

والمانيا الغربية توافق على اقامة صندوق مشترك لتمويل البحوث التكنولوجية. كما قام وزير الدفاع الالماني الغربي في شهر ابريل بزيارة اسرائيل. ولا تسلط الاضواء على مثل هذا النشاط السري الا من خلال بعض العمليات المكشوفة التي ترفع جانبا من الكتمان الذي يحيط النفوذ الصهيوني في اوروبا. نذكر من بين هذه العمليات الدور الذي قامت به شركة الطيران البلجيكية في نقل اليهود الاثيوبيين من السودان، والدور النشط الذي تلعبه في افريقيا الدبلوماسية البلجيكية التي ترعى المصالح الاسرائيلية في عدد من الدول.

أما ايطاليا، فقد رسمت سياستها ازاء اسرائيل منعرجا ضاع معه الكثير من التعاطف الايطالي مع القضية الفلسطينية وشهدت بدورها تنسيقا اكبر مع الموقف الاوروبي الجماعي الجديد. وكل الزيارات التي تمت بين البلدين تدل على هذا الاتجاه ولاسيما زيارة وزير الشؤون الخارجية الايطالي «اندريوتي» لاسرائيل في شهر مايو. ومعلوم ان اندريوتي المخطط للسياسة الايطالية في الشرق الاوسط كان يتعرض في الماضي القريب لنقد لاذع من قبل المسؤولين الصهاينة واللوبي الصهيوني الايطالي بسبب مواقفه المتعاطفة مع العرب.

وقد تعمل اسرائيل لتجعل سنة ١٩٨٦ سنة اليونان بعد ان كان عام ١٩٨٥ عام اسبانيا. ويبدو ان الخطة المتبعة لحمل اليونان على اقامة علاقات دبلوماسية مع اسرائيل بدأ تنفيذها على يد الولايات المتحدة التي هي في طريق اقناع الحكومة الاشتراكية في اليونان بتبني نظرة مصلحية عملية تأخذ بعين الاعتبار مصالح اليونان الآنية. ومعلوم ان اقتصاد البلد في حاجة ماسة للمساعدات الامريكية. زد على ذلك ان اليونان لا يملك ان يتأخر طويلا عن الحرب التي شنها المعسكر الغربي ضد «الارهاب الدولي».

وقد لجأت اسرائيل الى الحليف الامريكي بعد ان فشلت الضغوط المباشرة في حمل اليونان على الاعتراف قانونيا بالكيان الصهيوني والعدول عن سياسته المؤيدة للقضايا العربية. ولا تبغي اسرائيل من اليونان غير ذلك. والزيارات المتبادلة بين مسؤولي البلدين لم تتوقف قط، شارون زار اليونان كوزير للزراعة في عام ١٩٨٠ ورد وزير الزراعة اليوناني الزيارة، ومؤخرا قام وزير السياحة في الكيان الصهيوني بزيارة اليونان. والنتيجة النهائية لكل هذه الضغوط رهينة طبعا بالوضع السياسي داخل اليونان حيث ان المعارضة اليمينية المعادية للعرب تقوم بنشاط مكثف بمساعدة اللوبي الصهيوني.

وفي الكتلة الشرقية، التي ما زالت تقف الى جانب الحقوق العربية وترفض في تصميم نادر

الخضوع لضغط وابتزاز الحركة الصهيونية العالمية والولايات المتحدة، يحاول الكيان الصهيوني انتهاج سياسة مزدوجة، فهو من ناحية لم يتوقف عن محاولة الاتصال بدول في اوروبا الشرقية مستغلا اوضاعاً تاريخية معينة وجالياته اليهودية فيها لاستدراج هذه الدول الى خارج دائرة التصميم والموقف الثابت الذي تدور في اطار سياسة الكتلة الشرقية منذ عدوان عام ١٩٦٧. وقد شهدت هذه الفترة بوادر اتصالات بين دبلوماسيين اسرائيليين ودبلوماسيين من دول قليلة من اوروبا الشرقية وأهم هذه الاتصالات هي التي وردت الانباء انها دارت بين بولندة واسرائيل. من ناحية اخرى يواصل الكيان الصهيوني عن طريق اجهزته في دول اوروبا الغربية والولايات المتحدة سياسة الابتزاز والتشهير بالاتحاد السوفياتي وباوضاع اليهود فيه، املا في ان يحقق هذا املاء لشروطه على الاتحاد السوفياتي ويفرض عليه عودة العلاقات الدبلوماسية وفتح باب الهجرة دون قيود.

الا ان الواضح - وخصوصا في ظل القيادة السوفياتية الجديدة - ان الاتحاد السوفياتي، خلال اعادة تقييمه لسياساته في الشرق الاوسط، ربما يكون قد اكتشف ان اسرائيل لم تعد مجرد عامل عدم استقرار في منطقة حيوية بالنسبة للامن السوفياتي، بل صارت عامل تهديد مباشر لهذا الامن، وفي هذه الحالة تكون العلاقة السوفياتية الاسرائيلية قد انتقلت نوعياً الى درجة مختلفة تماما عما كانت عليه في ظل الحكومة السوفياتية السابقة. فاسرائيل في ظل اتفاقية الدفاع الاستراتيجي وفي ظل الاتفاق الاستراتيجي الامريكي الاسرائيلي صارت خطراً حقيقياً على سلامة الامن السوفياتي ومتغيراً اساسياً في تفاعلات وتوازنات القمة الدولية. ولا شك ان هذا الوضع الجديد يخدم اسرائيل لأنه يؤكد الضمان الامريكي لحمايتها، ويضع الدول العربية أمام خيارات أصعب بالنسبة لعلاقاتها بالقوى العظمى.

في باقي انحاء العالم، تواصل الدبلوماسية والحركة الصهيونية زحفهما الدؤوب لاقناع دول العالم الثالث التي لا تعترف بها باقامة علاقات طبيعية مع اسرائيل مستعملة لهذه الغاية جميع الوسائل المشروعة وغير المشروعة. والميدان الذي يتعرض أكثر من غيره للتغلغل الاسرائيلي هو حاليا القارة الافريقية، حيث تنشر اسرائيل شبكة من العلاقات والانشطة الاقتصادية تكاد تغنيها عن العلاقات الدبلوماسية، فهناك شركات اسرائيلية في ميادين مختلفة في افريقيا من بناء وشق طرق وزراعة وتكوين الاطر المحلية في حوالي عشرين دولة افريقية الى جانب هذا تواصل اسرائيل ايفاد مسؤولين حكوميين الى هذه الدول، حيث زار ديفيد كمحي المدير العام لوزارة الخارجية الاسرائيلية في شهر مارس كلا من الكاميرون والتوغو وكينيا ونيجيريا.

وفي منتصف شهر فبراير اعلنت ساحل العاج عن استئناف علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل بالرغم من المحاولات العربية لاقناع رئيسها بعدم اتخاذ هذا القرار.

الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الاراضي العربية المحتلة:

الى جانب الاحتلال، تعاني الاراضي العربية المحتلة من مضاعفات الازمة الاقتصادية التي

تفشت في الكيان الصهيوني. وفي الواقع ان الوضع الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة يتجه بعد عقدين من الاحتلال الاسرائيلي الى حالة من التخلف والتبعية اصبحت معها امكانات التنمية في المستقبل شبه مستحيلة.

فالاتجاهات التي طبعت المجال الزراعي منذ ١٩٦٧ تعمقت في ظل الازمة الاقتصادية الاسرائيلية، حيث نلاحظ تدني نسبة العاملين في الفلاحة، انخفاض المساحات المزروعة، تخصص مفروض في بعض انواع الزراعات التصديرية. وبهذا الصدد يشكل قطاع غزة مثالا حيا، فحتى عام ١٩٤٧ كان القطاع مركزا هاما لزراعة الحبوب. أما اليوم فلا تخصص سوى ١٠٪ من الاراضي لهذا النوع من الزراعة الذي كان يشغل ٥٠٪ منها في الخمسينات، وترغم سلطات الاحتلال ـ بممارساتها التعسفية المختلفة ـ المزارعين منذ السبعينات على زراعة الخضروات والفواكه بدل الحمضيات، في الوقت الذي وضعت فيه شتى القيود على تسويق منتوجات الزراعات الجديدة. وهكذا اصبح توزيع الانتاج الزراعي في القطاع على النحو التالي: الحمضيات ٤٧٪، الخضروات ٢١٪، والحبوب والفواكه ٣٢٪ والملاحظ ان زراعة الحمضيات التي تكاد تشكل نصف الانتاج الزراعي في القطاع تواجه تراجعا كبيرا بسبب ما أقدمت عليه سلطات الاحتلال من تدابير للحد من الانتاج والتصدير. ويضطر القطاع حاليا الى تسويق قرابة ثلثي منتوجه من الحمضيات عبر الاردن في بعض الاسواق العربية لعدم استطاعته الوصول الى السوق الدولية بسبب المنافسة الاسرائيلية وما يقدم من تسهيلات لتسويق الحمضيات الاسرائيلية.

أما تربية المواشي فلم تعد تعرف المستويات العالية التي بلغتها قبل ١٩٦٧ رغم انها تشكل مورداً أساسياً في الاراضي المحتلة وذلك لكونها تشكو من منافسة المنتجين الاسرائيليين الذين تدعمهم حكومتهم ومن تقلص المساحات الضرورية التي استولت اسرائيل على ما لا يقل عن ٨٠٪ منها. ولجأ المنتجون العرب الى اقامة تعاونيات بقصد التغلب على صعوبات العمل في ميدان تربية المواشي، لكن المشكل الاكبر الذي يوجهونه حاليا هو صعوبات التسويق التي قد تنسف جميع جهودهم، ففي الضفة الغربية ثلاث شركات اسرائيلية تنتج الحليب ومشتقاته مستغلة مواد اولية اسرائيلية وماشية تمتلكها.

بالنسبة للصيد الذي كان يشكل مجالا نشطا بقطاع غزة، فوضعه يدعو الى أكثر من القلق، حيث سقط الانتاج فيه من ١٢١٠ طنا الى ٧٩٨ بسبب القوانين الجائرة التي تفرضها سلطات الاحتلال بخصوص المجال البحري المرخص الذي اصبح ٢٧ كلم بدلا من ٤٥ كلم والضرائب المرتفعة على الدخل الشهري (٤٢٪). وكذلك بسبب العقوبات المبالغ فيها التي تنزلها اسرائيل بالصيادين العرب لأبسط المخالفات. وهكذا فانه لا يسمح حاليا لأكثر من ٦ قوارب صيد على ١٠٠ بالخروج للبحر.

فيما يخص مجال الصناعة يمكن وصف وضعه الحالي في الاراضي العربية المحتلة كما يلي: ضعف وتدهور وتبعية. فالاراضي المحتلة تعتبر الحالة الفريدة في العالم التي تدنت فيها نسبة مساهمة الصناعة في الناتج القومي خلال العشرين سنة الاخيرة: من ٩٪ عام ١٩٦٨ الى ٦.٥٪ عام ١٩٨٠. وهذا ليس بغريب نظرا

لسياسة اسرائيل تجاه الصناعات الفلسطينية. فهي تعمل جاهدة لادماجها في الاقتصاد الاسرائيلي حتى لا تلقى المنتوجات الصناعية الاسرائيلية الموجهة الى الاراضي اي منافسة. ونتائج هذه السياسة الاستعمارية ادت الى تقليص امكانيات التسويق في وجه المنتوجات الفلسطينية وغياب الاستثمارات وهجرة الاطر الفنية. أما بعض الصناعات التي عرفت تطورا مضطربا كصناعات الاحذية والملابس وبعض مواد البناء فانتاجها رهين بمستوى الطلب في السوق الاسرائيلي وأثرها على التنمية في الاراضي محدود للغاية. الى جانب هذا كله شرعت اسرائيل في اقامة صناعات اسرائيلية في الضفة الغربية بواسطة استثمارات بلغت ٣٢٨ مليون دولار. وهي تشغل قرابة ٢٥٠٠ عامل ٧٠٪ منهم اسرائيليون. والملاحظ ان اسرائيل تقيم هناك صناعات جد متطورة حتى تشد اليها المستوطنين وتحد من امكانات العمل بالنسبة للعرب. وفي الوقت الذي يؤدي فيه المقاول الفلسطيني ضريبة على الانتاج (١٥٪) وضريبة على القيمة المضافة (١٥٪) وضريبة على الارباح (٣٨٪) تجد المقاول الاسرائيلي لا يؤدي الاولى ويؤدي الاخيرتين مع امتياز كبير: يؤدي هو ضريبته بالشيكل (العملة الاسرائيلية الضعيفة المخفضة) بينما الفلسطيني يدفع ضرائبه بالعملة الاردنية الاقوى، وجميع هذه الممارسات مخالفة لمواثيق جنيف.

نفس التمييز نجده كذلك منظما لصالح الاسرائيليين في المجال التجاري، وذلك بهدف تغيير مجرى التبادل التجاري في الاراضي المحتلة وربطه بالكيان الصهيوني. وهذا الاتجاه تعزز في الآونة الاخيرة على هامش الازمة الاقتصادية الاسرائيلية لتحتل الاراضي المحتلة موقعاً هاماً في التجارة الخارجية الاسرائيلية كسوق للمنتوجات الاسرائيلية.

ان تطور هذه الاوضاع الاقتصادية السلبية التي لاحظناها يؤثر مباشرة على الحياة الاجتماعية للمواطنين الفلسطينيين في الاراضي المحتلة ومستقبلهم وبيئتهم. فعملية الاستيلاء على الموارد الطبيعية والقيود التي تثقل كاهل الاقتصاد الفلسطيني في الاراضي ادت الى افقار المواطنين وشجعت الهجرة الريفية وضاعفت عدد العاطلين عن العمل. والتطور الجديد والاكثر اثارة للانتباه هو توجه اعداد متزايدة من عمال الاراضي المحتلة الى العمل في اسرائيل. ولا يجوز تفسير هذا التوجه بالفرق الموجود بين الأجر الذي يتقاضاه العامل الفلسطيني في اسرائيل والأجر الذي يتقاضاه في الاراضي المحتلة فحسب، فهناك دوافع اقوى تتمثل في البطالة والخوف من المستقبل. ونتائج هذا التوجه خطيرة ومتشعبة تمس توازن سوق العمالة ومصير الزراعة وتعميق تبعية الاراضي المحتلة للكيان الصهيوني، في الوقت الذي تعاني فيه التغطية النقابية الفلسطينية من شتى انواع المضايقات والممارسات من طرف سلطات الاحتلال. وقد زادت الازمة الاقتصادية الاسرائيلية والسياسات التي بعثت لمواجهتها من معاناة الشعب الفلسطيني الناتجة مباشرة عن الاحتلال الصهيوني: حقوق الانسان والتعليم والاحوال الصحية في الاراضي العربية المحتلة لم تعرف اي تحسن مع بداية سنة ١٩٨٦، مما يؤكد عزم الكيان الصهيوني على خلق تغييرات

بنيوية في الضفة والقطاع تكون لها نتائج ديموغرافية خطيرة سبق ان اشارت اليها سنة ١٩٨٥ الدراسة المقدمة للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف التابعة للامم المتحدة وهي كالتالي:

١ - طرد السكان على نطاق واسع يكفي لتثبيت عددهم رغم نسبة الزيادة الطبيعية التي تبلغ ٣,٥ في المائة سنويا (بينما بلغت هذه النسبة في اسرائيل ١,٧٪ فقط).

٢ - تشويه الخصائص السكانية العادية لباقي السكان بسبب عامل الانتقاء في عمليات الطرد والنزوح.

٣ - تحول السكان الباقين من مجتمع متنوع مستقل من الفلاحين ورجال الاعمال والمهنيين الى جيش من العاملين الكادحين والاحتياطيين المعتمدين على رحمة المصالح السياسية والاقتصادية الاسرائيلية.

والهدف المزدوج الذي ترمي اليه سياسة العدو في هذا المجال هو «احتواء حجم السكان بحيث يمكن السيطرة عليهم وتقليل قدرتهم على مقاومة التحكم».

الممارسات الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة:

لا يزال الارهاب الصهيوني يبطش بالاهالي في الاراضي العربية المحتلة، ومع بداية عام ١٩٨٦ زاد هذا الارهاب عنفوانا وتطرفا ضد مؤسسات وممتلكات الشعب العربي الفلسطيني وابسط حقوق الانسان، كما ان المخطط الاستيطاني يعزز يوما بعد يوم. ويمكن تشخيص اشكال الارهاب التي مارسها العدو في النصف الاول من هذه السنة كما يلي:

١ - الارهاب ضد المؤسسات والممتلكات:
- محاولات تدنيس المسجد الاقصى.
- محاولة تصفية شركة كهرباء القدس العربية.
- سرقات الاراضي والموارد الطبيعية.
- مضايقة الجامعات.

٢ - الارهاب ضد الاشخاص:
- الارهاب الفردي: الطرد والحبس والاهانة والقمع.
- الارهاب الجماعي: تدابير حظر التجول وغلق المحلات التجارية وهدم المنازل.

٣ - الارهاب الاستيطاني: وفيه توجه جديد نسبياً، حيث شرع في تسليح المستوطنين واشراكهم في ما يسمى بعمليات حفظ النظام العام. والى جانب هذه الواجهة الرسمية نجد أيضاً تنظيمات سرية ارهابية في المستوطنات وداخل الجيش تخطط وتنفذ عمليات ارهابية ضد المواطنين العرب، فضلا عن المخطط الحكومي لاقامة مستوطنات داخل التجمعات الفلسطينية بقصد الارهاب.

بعد محاولة احراق المسجد الاقصى عام ١٩٨٩، وبعد الجريمة التي اقترفها احد الجنود الصهاينة عام ١٩٨٢ حين اقتحم المسجد وأطلق النار على المصلين، تشهد سنة ١٩٨٦ تصعيداً في الهجوم على الحرم الشريف من طرف الارهابيين الصهاينة الذين يتبعون في محاولاتهم الجديدة اسلوبا حديثا، حيث أن الهدف المكشوف لهذه المحاولات هو السيطرة على المسجد وطرد المسلمين منه بصفة نهائية، نصل الى حقيقة ان المشاركين في محاولات تدنيس

المسجد ليسوا ارهابيين عزل بل ارهابيين ينتمون الى اعلى المؤسسات الرسمية في الكيان الصهيوني والى تنظيمات حزبية رسمية، كما ان اللغة الجديدة لهؤلاء واولئك تدل على نيتهم في انتزاع المسجد من اصحابه الشرعيين: فمعلوم ان السلطة الاسلامية تسمح للجميع بزيارة ساحة المسجد كسياح، ولكن الارهابيين يريدون تأدية صلواتهم فيه ويتحدثون عن سيادة اسرائيل على مدينة القدس وعلى المسجد الاقصى رغم ان الشريعة اليهودية تمنع تواجد اليهودي في منطقة المسجد كلها. وهكذا نجد من بين المتزعمين لهذه العمليات الاستعراضية الخطيرة اعضاء من الكنيست يتقدمهم رئيس لجنة الداخلية واعضاء من الحكومة واشهرهم ارئيل شارون، الى جانب حركة كاخ الكاهانية وجماعات تطلق على نفسها اسم «أمناء الهيكل».

والمحاولات لا تزال مستمرة وتنم عن تصميم الصهاينة على السيطرة على المسجد. فقد أكدت الانباء القادمة من القدس في منتصف شهر مارس الاخير قيام المستوطنين باقتحام الحرم الابراهيمي الشريف والعبث بمحتوياته، حيث صعدوا على سطح الحرم ورفعوا الاعلام الصهيونية واضاءوا شموعاً على شكل نجمة داوود كما حاولوا الدخول الى مكان الصلاة وتدنيسه غير أنهم منعوا من ذلك. وفي شهر أبريل قامت الشرطة الاسرائيلية بمصادرة مفاتيح بوابة انشأها رجال الوقف الاسلامي قرب حائط المبكى الصغير لمنع حدوث محاولات ارهابية صهيونية جديدة.

هذا وقد تصدى المسلمون في القدس لهذه المحاولات بشجاعة كبيرة ونظموا مظاهرات غاضبة رغم الاعتقالات التي تقوم بها الشرطة في صفوفهم في كل مرة، في الوقت الذي توفر فيه الحماية للمعتدين الصهاينة. لكن الى متى تستمر هذه المقاومة الشجاعة اذا لم تجد الدعم والتشجيع من جانب الدول العربية والاسلامية التي اتخذت قرارات كثيرة لم تجد طريقها الى التنفيذ حتى الآن.

لقد ركز الارهاب الصهيوني جهوده هذه السنة ايضا على مؤسسة عربية اقتصادية هي شركة كهرباء القدس العربية التي تعتبر رمزاً من رموز الوطنية الفلسطينية. ولذلك فان القرار الذي نفذته السلطات الاسرائيلية في مطلع شهر مارس والقاضي باغلاق الشركة ينطوي على عدد من المعاني والخلفيات تتعدى في واقع الامر الطابع الاقتصادي والاجتماعي. هذا القرار الذي اتخذ أصلا منذ سنوات وتعذر على العدو تطبيقه من قبل صادف هذه السنة ظروفاً مناسبة لنوايا اسرائيل، فاقتصادياً تدهور وضع الشركة واثقلت كاهلها مديونية بمبلغ ١٢ مليون دولار، وسياسياً حالت بعض الحسابات دون ايجاد حل كان في الحقيقة في المتناول، ويتم الكيان الصهيوني مبتغاه، الا وهو احكام سيطرته على اقتصاد الاراضي المحتلة عن طريق تحكمه بالطاقة الكهربائية عماد كل صناعة وزراعة حديثتين.

وتتابع السلطات الاسرائيلية من جهة اخرى عمليات الاستيلاء على الاراضي والممتلكات الفلسطينية في الاراضي المحتلة بالقوة والنصب والاحتيال والسرقة. وقد كشف النقاب في بداية هذه السنة عن قضية سلب اراضي تورط فيها العديد من كبار المسؤولين والمقاولين الاسرائيليين في الوقت الذي تواصل فيه سلطات

الاحتلال اقتلاع الاشجار ومصادرة الاراضي.

كما انه علم مؤخراً ان المستوطنين الصهاينة يمهدون للاستيلاء على مساحات من الاراضي التابعة لمسجد الخان الاحمر في القدس لاغراض الاستيطان والاعتداء على المقدسات الاسلامية.

على صعيد آخر وفي اطار الهجمات الارهابية المتتالية على المؤسسات الفلسطينية نذكر ما تعانيه الجامعات من مضايقات وممارسات تستهدف ضرب العملية التعليمية، ففي بداية شهر يناير مثلا اغلقت ادارة الحكم العسكري جامعة النجاح في نابلس واقامت حواجز في مدخلها بدعوى منع حدوث اضطرابات على اثر الانتخابات الطلابية، في حين يتعرض الاساتذة والطلبة الى شتى انواع الممارسات من طرد وحبس شأنهم في ذلك شأن باقي المواطنين الذين يعانون من الاحكام الجائرة التي تصدرها المحاكم العسكرية لاسباب مفتعلة ومن الاعتقالات الادارية في سجون مكتظة وفي ظروف غير انسانية. بينما يتمتع الارهابيون الصهاينة بتستر السلطات الاسرائيلية على جرائمهم ويصدر رئيس الكيان الصهيوني عفوه في حقهم في حالة صدور حكم عليهم.

النضال والصمود والمقاومة في الاراضي المحتلة:

كتبت صحيفة «يديعوت احرونوت» الاسرائيلية في عددها الصادر يوم ٩/٥/١٩٨٦: «انه رغم الدوريات العسكرية الكثيفة ونقاط المراقبة في منطقة القدس الا ان تنفيذ العمليات العسكرية الفلسطينية وعمليات رشق السيارات بالحجارة مستمرة وبتصاعد دائم، وقد اعرب مستوطنو «تافيه يعقوب» عن مخاوفهم ازاء تصاعد الاعمال العسكرية الفلسطينية وفشل الاجراءات الصهيونية في الحد منها والتقليل من الخسائر التي تنجم عنها». وقد اعترفت الصحيفة انه سجل في مدة لا تتجاوز ستة اسابيع ٢٢ عملية عسكرية فلسطينية عند مثلث الكوكاكولا في القدس.

ما هذه في الواقع الا عينة من النضال البطولي الذي يقوم به الشعب الفلسطيني في الداخل بما أوتي من قوة ووسائل وبدون هوادة مضحياً بكل غال ونفيس، وهكذا فالنضال والصمود متواصلان بعد ان حققنا في العام الماضي نشاطا فدائياً كبيراً اعترف به العدو الصهيوني في تقرير نشرته «وزارة الدفاع» وذكر انه خلال الشهور الثمانية الاخيرة من عام ١٩٨٥ قتل مائة وسبعة (١٠٧) من الجنود الصهاينة اثناء خدمتهم العسكرية وجرح عدد كبير بجراح متفاوتة».

وقد استمرت اعمال التصدي للعدو الصهيوني، تباغته كل مرة بجرأة وشجاعة وتنوع الاهداف المصابة (حافلات الركاب والمستوطنين، ومقر سلطات الاحتلال وسيارات الاجرة، ومنازل وسيارات، والجنود ودورياتهم الخ..) وتنوع الاسلحة المستعملة: من حجارة وسكاكين واسلحة نارية وعبوات ناسفة وقنابل يدوية واخرى حارقة. واكتسى النضال الفلسطيني خلال النصف الاول من عام ١٩٨٦ الى جانب المقاومة المسلحة اوجها متعددة تصب كلها في صمود الشعب الفلسطيني، ونذكر منها اساسا الاضرابات والمظاهرات واشهار العلم والرموز الوطنية والاحتفال بالاعياد الوطنية ومواصلة

الكفاح الصحفي. ونشير هنا الى ما تميزت به الاحتفالات بيوم الارض هذه السنة والتي عبرت من جديد عن تمسك الشعب الفلسطيني باستعادة حقوقه في ارضه من المغتصب الصهيوني، وذكرت العالم بأن هذا الشعب لم تسقط هويته ولم تنزع جذوره. وفي هذه المناسبة التي تصادف يوم ٣٠ مارس خرج آلاف المواطنين الفلسطينيين في اضخم تظاهرة شهدتها قرية الطيبة، وقد جاءوا من كل انحاء فلسطين رغم حالة الطوارىء التي اعلنتها قوات الاحتلال. وامتدت المسيرة لمسافة كيلومترين من انطلاقها نحو المهرجان الكبير الذي اقيم بمشاركة السلطات المحلية في الطيبة وام الفحم وكفر قاسم وجت وعرعرة وجلجولية وكفر برة.

المرحلة القادمة:

ان المتغير الحاسم خلال الفترة القصيرة القادمة، هو المتغير العربي، اي الارادة العربية.

ان السلبيات المتعددة التي صاحبت المراحل الاخيرة للعمل العربي المشترك وخصوصا فيما يتعلق بمسار القضية الفلسطينية تسببت فيها او خلقتها متغيرات دولية متعددة، أهمها الدور الذي لعبته الولايات المتحدة الامريكية. ولكن المسؤولية الاولى يتحملها أساساً اصحاب القضية وضحايا الغبن، اي الجانب العربي. فلم يكن ممكنا لاسبانيا او غيرها اقامة علاقات مع الكيان الصهيوني لو كان الموقف العربي متحدا، أو لو كان رد الفعل محددا .ولم يكن ممكنا للولايات المتحدة ان تمارس أساليب القرن الثامن عشر والتاسع عشر ضد دولة عربية في محاولة فرض النفوذ واخضاع الارادة لو ان الجانب العربي كان متضامنا متشاورا او متكافلا.

ان مختلف متغيرات المراحل الاخيرة تتحول الى مؤشرات للمرحلة القادمة في حالة بقاء الموقف العربي على حاله دون تغيير. فالمتوقع اذن في غياب تحول جذري في الموقف العربي الراهن، أن تشتد الحملة العنصرية التي تسود معظم دوائر ومجتمعات الغرب ضد الشعوب العربية. وكما توضح خطوات هذه الحملة فان ضحاياها لن يكونوا فقط فلسطينيين او سوريين او شمال افريقيين او خليجيين، بل المتوقع ان تتصاعد اعمال الاضطهاد العنصري ضد العرب الامريكيين والعرب الفرنسيين والعرب الالمان وغيرهم من العرب الذين استوطنوا اقطاراً غربية، وأن يشتد لهيب المشاعر المتطرفة ضد أبناء الدول العربية من شمال افريقيا العاملين في اوروبا ويرتفع معدل الاغتيالات بينهم بوحدة اساليب البطش والقمع ضدهم.

ومما يزيد الامر خطورة ويجعلنا نتوقع الأسوأ في هذا التطور البشع في العلاقات العربية - الغربية ان الحملة لا تقتصر على استخدام وسائل الاعلام لتشويه صورة العربي حاكما او محكوما، نظما سياسية او مجتمعات انسانية، بل ان مسؤولين سياسيين يتولون مناصب رئيسية صاروا يشاركون في الحملة باقلامهم وتصريحاتهم، «فالارهاب» العربي، كما يدعون، هو من تراث الاسلام ولصيق بالممارسات الغربية الاسلامية. ويشجعون على استمرار غرس كراهية الانسان في المجتمعات الغربية للانسان العربي عن طريق تشجيع اصدار الكتب المدرسية وأفلام الاطفال التي تشوه العرب تاريخاً وحاضراً ومستقبلا.

وقد يحمل التصعيد في هذه الحملة

العنصرية خطر تهيئة المجتمع الدولي لضربة جديدة يوجهها الكيان الصهيوني ضد دولة عربية او اخرى، اوضربة اضافية توجهها مراكز القرار الاقتصادي العالمي للقوة والموارد الاقتصادية العربية، اوقد يكون نذيرا بحملة واسعة النطاق لطرد او اضعاف الجاليات العربية في اوروبا والامريكيتين، وبداية لموجة عنصرية جديدة لتعبئة الشعوب الغربية ضد أخطار وهمية تلهيها عن مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية، وتحول انظارها واهتمامها عن أبعاد التغلغل الصهيوني في مجتمعاتها.

واذا كانت هذه الحملة الشرسة لا تفرق بين عرب وعرب لأن العرب في نظر مخططيها ومنفذيها شعب واحد بتاريخ واحد ومصير واحد. اصبح لزاما على العرب أن يواجهوها متحدين، لأن اهداف الحملة لا تقتصر على عزل القضية الفلسطينية واضعاف مركز الفلسطينيين دوليا، أو اضعاف اقليم عربي بعينه، اودولة عربية معينة، بل تمتد لتمس المصير العربي بأسره والموقف يحتاج الى أكثر من الاتفاق على سياسة اعلامية نشطة، أو قرارات ادانة اوتأييد، انما يحتاج الى اعادة تقييم السلوك العربي الدولي وتهيئة الارادة السياسية من اجل اتخاذ وتنفيذ سياسة عربية موحدة تجاه الخطر القادم.

وعلى الصعيد الاقليمي، سوف تشهد المرحلة القادمة تولي الليكود رئاسة حكومة الكيان الصهيوني، حينذاك سوف تصبح حجة الليكود أمام المجتمع الدولي ان فشل توجهات حزب العمل «اللينة» في مواجهة الاعداء العرب تفرض العودة الى استخدام ابشع اساليب البطش ضد الفلسطينيين ومطاردتهم في كل مكان، كما تفرض العودة الى الاسراع في تهويد الاراضي العربية المحتلة وتهجير سكانها العرب وبناء اكبر عدد ممكن من المستوطنات الصهيونية، وفي ظل حكم الليكود يتوقع صعود نفوذ التيار المتطرف دينياً وصهيونياً مع ما يصاحب هذا الصعود من توترات اجتماعية وسياسية داخلية قد تفرض على حكومة الليكود الدخول في مغامرات خارجية ضد الدول العربية المجاورة، خصوصا وان وضع الانقسام العربي والخلافات العربية يشكل حافزا للاقدام على هذه المغامرات. ولا يتوقع في هذه الحالة ان يتغير موقف الولايات المتحدة، حيث ان التغير في السياسة الامريكية مرتبط بالتغير في الموقف العربي الكلي الذي لا يمثل في حالته الراهنة اي تهديد او حافز للتغيير في السياسة الامريكية المؤيدة للكيان الصهيوني.

تقرير بنفنستي

حول التطورات الديمغرافية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والسياسية في الضفة الغربية

يعتبر هذا التقرير السنوي الذي أعده «مركز دراسات مشروع قاعدة معلومات الضفة الغربية»، وعرف بتقرير بنفنستي، الدراسة الثالثة من نوعها التي تصدر خلال مدة أربع سنوات من العمل. وكان التقرير الأول قد صدر في شهر أيلول / سبتمبر ١٩٨٢ وموضوعه القدس، والثاني في شهر نيسان / ابريل ١٩٨٤ وموضوعه: نظرة عامة في السياسات الاسرائيلية. هذا التقرير، والذي صدر في شهر كانون الثاني / يناير ١٩٨٦ يختلف عما سبقه بانه يعالج فترة زمنية محددة تغطي عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٥ وهي الفترة التي تتزامن مع وجود حكومة الائتلاف الوطني الاسرائيلية في السلطة. والتقرير يركز بشكل خاص على سياسات حكومة الائتلاف وتاديتها لوظائفها، واسلوبها في العمل وذلك مقارنة بحكومة الليكود السابقة. أما المعطيات المتعلقة بقطاع غزة التي تتضمنها الدراسة هذه فما هي الا مرجعاً محدوداً وناقصاً. وقد انجز المركز المذكور مؤخراً دراسة مسحيّة خاصة عن القطاع. نأمل أن نعرض لها في عدد قادم من «صامد الاقتصادي». واذ ننشر هنا عرضاً لهذه الدراسة. فاننا نقدمها كوثيقة اسرائيلية دون أن يعني نشرها بالضرورة الالتزام بمعطياتها واستنتاجاتها.

الفصل الاول:

الاتجاهات الديمغرافية

ارتفع معدل النمو السكاني خلال الثمانينات في الاراضي العربية المحتلة بدرجة كبيرة لم يسبق له مثيل طوال مدة السبعة عشر سنة الماضية. ففي نهاية عام ١٩٨٤ قدر عدد سكان الضفة الغربية بـ ٧٨٧ ألف ساكن، أي بزيادة قدرها ٣٢٪ بالمقارنة مع شهر أيلول / سبتمبر ١٩٦٧ حين قامت السلطات الاسرائيلية آنذاك باجراء أول احصاء رسمي للسكان، و٣٤٪ منه في بداية عام ١٩٧٠ حين انتهت الهجرة التي تلت حرب عام ١٩٦٧. أما عدد سكان قطاع غزة فقد وصل في نهاية عام ١٩٨٤ الى ٥١٠ آلاف شخص اي بزيادة قدرها ٣١٪ عما كان عليه في عام ١٩٦٧ و٤٣٪ اكثر مما كان

عليه في عام ١٩٧٠. وقد تم تقدير العدد الاجمالي للسكان في الاراضي المحتلة بـ ١,٣ مليون شخص في اواخر عام ١٩٨٤ وكان متوقعاً ان يصل الى ١,٣٣٠ ألف شخص في نهاية عام ١٩٨٥ وذلك استنادا الى معدلات النمو الاخيرة.

أما نسبة الزيادة السنوية فقد بلغت ما بين ١٩٨٢ ـ ١٩٨٤ في الضفة الغربية و ٣١٪ في قطاع غزة. ويعد هذان الرقمان من أعلى اربع او خمس نسب تم بلوغها خلال فترة الاحتلال الاسرائيلي. أما الارتفاع الاخير في معدلات النمو السكاني في الاراضي المحتلة فيرجع أساساً الى الاتجاهات الديمغرافية التالية وهي مذكورة حسب تسلسل أهميتها:

أ ـ اختلافات في ميزان الهجرة:

لقد انخفض في الفترة ما بين عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٤ معدل ميزان الهجرة الى حد ما في الضفة الغربية فوصل الى ٣٠٠٠ (ثلاثة آلاف) شخص في العام. أما أحد أسباب الانخفاض الرئيسية فهو أن الوظائف وفرص العمل المتوفرة للعمال الاجانب قد انخفضت في عدد كبير من دول الخليج العربي بسبب انخفاض انتاج النفط الى جانب عوامل اقتصادية وسياسية أخرى.

ب ـ الزيادة الطبيعية العالية والثابتة والمتزايدة:

في عام ١٩٨٤ وصلت الزيادة الطبيعية في الضفة الغربية اعلى نسبة، أي الذروة وهي ٢٤,٠٠٠ شخص وهي احدى أعلى نسب معدلات النمو (٣١ بالالف) منذ عام ١٩٦٧. أما في قطاع غزة فقد تخطت الزيادة الطبيعية في الفترة ما بين ١٩٨٢ ـ ١٩٨٤ كل ما كانت قد وصلته في السنوات السابقة (ما يفوق ٢٠,٠٠٠ في عام ١٩٨٤ ـ اي ما يعادل ٤٠ بالالف).

جـ ـ انخفاض ضئيل لنسبة المواليد في السنوات الاخيرة:

ان معدلات الولادات التي كانت تفوق بالالف في السبعينيات انخفضت قليلاً أي أقل من هذه النسبة في الثمانينات. أما في قطاع غزة فان تلك النسبة لم تتغير في السنوات الأخيرة بل ان معدلها الذي تبلغ نسبته ٤٦ بالالف هو اعلى منه في الضفة الغربية.

د ـ معدلات الاخصاب لم تنتشر في معظم السنوات الأخيرة:

وتشير الاحصاءات بأن معدلات الاخصاب قد بدأت بالانخفاض خصوصاً بين النساء اللواتي تتراوح اعمارهن بين ١٥ ـ ٤٤ عاما وهي سنين الاخصاب. كما تشير الاحصاءات الى أن معدلات الاطفال / النساء (وهي نسبة الاطفال الذين لم يبلغوا الخامسة من عمرهم لكل ألف امرأة من النساء اللواتي ما زلن في سن الاخصاب، اي بين ١٥ ـ ٤٤ سنة، قد انخفضت بنسبة قدرها ٢٪ في الضفة الغربية و ٤٪ في قطاع غزة. وانخفضت ايضاً المعدلات العامة للاخصاب بنسبة قدرها ٥٪ في الضفة الغربية ولكنها راوحت مكانها ولم يطرأ عليها اي تغيير في قطاع غزة. واذا ما قورنت نسب عام ١٩٨٤ بتلك المقابلة لها في عام ١٩٧٧ فان الانخفاض في معدلات الاخصاب في كلا الجهتين يبدو واضحاً ولكن معتدلا. الا أنه ينبغي ان نشير الى أنه بالرغم من انخفاض نسب الاخصاب فان اعداد الولادات السنوية بقيت ثابتة ان لم نقل انها

زادت قليلاً (٣٠ ـ ٣١ الفا في الضفة و ٢١ ـ ٢٢ الفا في غزة). وهذا يرجع الى ارتفاع عدد السكان في عمر الاخصاب والذي نتج عن ارتفاع معدلات الاخصاب في الماضي ومن التراجع في ميزان الهجرة في السنوات الاخيرة.

ومن المتوقع ان تظل معدلات الولادات العالية في الاراضي المحتلة على ارتفاعها في العقود القادمة حتى ولو بدأت معدلات الاخصاب بالانخفاض.

هـ ـ ارتفاع معدل الحياة خصوصاً ما بين الجيل الصاعد:

تشير السجلات الى ان معدلات الوفيات بين الاطفال بلغت في الثمانينات نسبة اقل من ٣٠ في الالف في الضفة الغربية وحوالي ٤٠ في الالف في قطاع غزة. وتؤكد عدة مصادر ان معدلات الحياة سترتفع الى حوالي ٦٠ ـ ٦٥ سنة.

التوزيع السكاني:

ان انخفاض معدلات الوفيات وثبات معدلات الاخصاب تفسر وجود هيكلية العمر «الشباب» بين سكان الاراضي المحتلة. اذ أن ٤٦٪ من سكان الضفة الغربية و٤٨٪ من سكان قطاع غزة هم شباب دون سن الرابعة عشرة. ومع أن اعداد الولادات السنوية بقيت تقريباً على حالها في السنوات العشر الاخيرة، الا ان حجم فئات العمر الثلاثة التي تبلغ كل منها ٥ سنوات زادت بوضوح في عام ١٩٧٧ حوالي ١٢٩,٠٠٠ في الضفة الغربية وحوالي ٨٣,٠٠٠ في قطاع غزة، وقد وصلت هذه الارقام في عام ١٩٨٤ الى ١٤٠٠٠٠ و ٢٧٠٠٠٠، أي ارتفاعا نسبته ٩٪ و ١٧٪، وارتفع عدد الاطفال الذين تتراوح اعمارهم ما بين ٥ ـ ٩ بنسبة قدرها ٢٠ ـ ٤٠٪ خلال الفترة نفسها.

وتظهر الاحصاءات أنه خلال مدة سنتين كانت النسبة المئوية للاطفال العرب الذين لا تتجاوز اعمارهم سن الخامسة عشرة والذين يعيشون في الضفة الغربية وقطاع غزة قد ارتفعت بنسبة قدرها ٣٪، فيما انخفضت تلك النسبة بين الاطفال اليهود بنسبة قدرها ١,٤٪. واذا ما ازداد معدل النمو السنوي بنسبة معتدلة تقدر فقط بـ ٢,٧٪ عند السكان العرب في السنوات القادمة، واذا ما استمرت معدلات الاخصاب والوفيات في الانخفاض بشكل معتدل، واذا ما استمر معدل الهجرة في نفس مستواه الذي كان عليه في الفترة ما بين ١٩٨٢ و ١٩٨٤ فان اهل الضفة الغربية قد يفوق عددهم ٩٠٠ الف مواطن في عام ١٩٩٠ وقد يفوق عدد أهل قطاع غزة ٦٠٠ الف مواطن فيصبح مجموع عدد السكان العرب في كلا المنطقتين ١,٥ مليون مواطن. وسوف يصبحون في عام ٢٠٠٠ حوالي المليوني مواطن.

واستنادا الى هذه الفرضيات والتقديرات فان التوقعات المنظورة بالنسبة الى السكان اليهود في مجمل انحاء فلسطين ستنخفض من ٦٣٪ في عام ١٩٨٤ الى حوالي ٦١٪ في عام ١٩٩٠ وستصل ٥٧ ـ ٥٩٪ في سنة ٢٠٠٠ وستصبح ٥٥٪ في عام ٢٠٠٥.

الفصل الثاني

التطورات الاقتصادية:

لاسباب احصائية، يعتبر المكتب المركزي الاسرائيلي للاحصاء كلا من الضفة الغربية

وقطاع غزة وحدات مستقلة عن اسرائيل. ويعد النشاط الاقتصادي فيها وكأنه يشكل «اقتصادا وطنياً» يتحد مع الاقتصاد الاسرائيلي في «سوق مشتركة». والتقارير الرسمية عن اجمالي الناتج المحلي واجمالي الناتج الوطني والصادرات والواردات وميزان المدفوعات في الاراضي المحتلة ليس دقيقاً بل بالاحرى مضللاً. فالتفاعل الاقتصادي اليومي حول «الخط الاخضر» الوهمي الذي تنقصه السيطرة والمراقبة الفعالة يضع مصداقية الاحصائيات على المحك ويخضعها للشك. الى جانب ذلك فان «الحسابات الوطنية» للاراضي المحتلة ليس لها أية أسس محلية. فالنشاط الاقتصادي للمستوطنين اليهود واستثمار رؤوس الاموال في البناء والتعمير وفي البنى التحتية في المستوطنات الاسرائيلية بالاضافة الى الانفاق الحكومي الاجمالي على السكان اليهود يدخل في الحسابات الاسرائيلية لا في حسابات الضفة الغربية.

ان النشاط الاقتصادي لحوالي ٥٢ ألف مستوطن اسرائيلي، والاستهلاك العام، واستثمارات الحكومة في المستوطنات اليهودية، يساوي على الاقل ما نسبته ٣٥٪ من اجمالي الناتج المحلي للضفة الغربية. وبالتالي فان الاحصائيات الوطنية التي قام المكتب المركزي الاسرائيلي للاحصاء بنشرها ما هي الا اداة للاعلام عن النشاط الاقتصادي في القطاع الفلسطيني من الاراضي المحتلة. لهذا فان الاحصائيات المنشورة تعد احصائيات تقريبية تظهر اتجاهات عامة بدلا من أن تكون مؤشرات اقتصادية نافعة.

وتظهر الارقام الرسمية المتعلقة باجمالي الناتج الفلسطيني المحلي بأنه بقي في عام ١٩٨٣ في المستوى نفسه الذي كان عليه عام ١٩٨٠، أي حوالي ٨١٠ ملايين دولار. الا ان هذا الرقم انخفض في عام ١٩٨٤ نتيجة انخفاض المنتوج الزراعي بنسبة تتراوح ما بين ١٠ ـ ١٥٪ بعد موجة حادة من الجفاف. ويدل عدم ارتفاع اجمالي الناتج المحلي الفلسطيني على الركود الذي يفرضه الاقتصاد الاسرائيلي على القطاع الفلسطيني الذي يعتمد كلية على الاقتصاد الاسرائيلي. وقد انخفض الدخل من الوظائف الخارجية من ٣٠٨ مليون دولار في عام ١٩٨٣ الى ٢٦٨ مليون دولار في عام ١٩٨٤. كما زادت التحويلات من الخارج فوصلت الى ٣٢,٢ مليون دولار في عام ١٩٨٤. وتفيد المصادر الفلسطينية بأنها وصلت الى ٣٠٠ مليون دولار تأتي بشكل خاص من تحويل الاموال من الصندوق الفلسطيني ـ الاردني المشترك. أما مصادر منظمة التحرير الفلسطينية فتقول ان الرقم هو ٨٧ مليون دولار سنويا (او ٤٣٥ مليون دولار منذ ١٩٨٠).

ويلاحظ بنفنستي في تقريره أن مساهمة الزراعة في اجمالي الناتج المحلي تظهر انخفاضاً ثابتاً، اذ انخفض من حوالي ٤٠ بالمائة في عام ١٩٨٠ الى ٢٧ بالمائة في عام ١٩٨٣، أما التجارة والمواصلات فقد ارتفعت مساهمتها من ٣٠ بالمائة في عام ١٩٨١ الى ٣٦ بالمائة في عام ١٩٨٣. أما في عام ١٩٨٤ فقد كان دخل قطاع التجارة الفلسطيني من بيع السلع للقطاع الاسرائيلي ١٠٠ مليون دولار، واشترى الفلسطينيون سلعاً من القطاع الاسرائيلي بمبلغ يقدر بـ٣٦٣ مليون دولار. لهذا فان التجارة مع

اسرائيل تمثل ما نسبته ٥٥٪ من صادرات الضفة الغربية و ٩٠٪ من وارداتها. أما التجارة مع الاردن فتمثل ٢٪ من واردات الضفة الغربية و ٤٥٪ من صادراتها أما التصدير الى دول أخرى فلا يذكر، والعجز في الميزان التجاري الخارجي قدر في عام ١٩٨٤ بحوالي ٢٢٠ مليون دولار وهو أقل من عام ١٩٨٣ ومشابه للعجز الذي وقع في عام ١٩٨١. أما البيع الى القطاع الاسرائيلي والشراء منه فقد انخفضا في عام ١٩٨٣ عن العام الذي سبقه مما يدل على انخفاض في النشاط الاقتصادي.

في عام ١٩٨٤ وصلت نسبة التجارة مع الضفة الغربية ٦٢ بالمائة من الصادرات الاسرائيلية، واذا ما أضفنا قطاع غزة فان النسبة تصل حينئذ الى ١٠,٦ بالمائة من مجموع الصادرات الاسرائيلية.

اتسمت الفترة التي يدرسها التقرير بالتعرض الى معدل تضخم مالي عال. فالاسعار ارتفعت في الضفة الغربية بنسبة قدرت بحوالي ٥٠٠ بالمائة. وتم تخفيض قيمة الشاقل الاسرائيلي من ١٨٠ شاقل لكل دولار امريكي لتصبح ١٥٠٠ شاقل للقيمة نفسها وذلك في الفترة ما بين نيسان / ابريل ١٩٨٤ وتموز / يوليو ١٩٨٥.

ويصف بنفنستي المحيط الاقتصادي للقطاع الفلسطيني بأنه يجمع الرفاهية الفردية مع الركود العام بين المجموعة ككل، وهو قطاع مساعد للاقتصاد الاسرائيلي ومصدر للعَمَلة غير المهرة وللفائض الزراعي.

ويلاحظ ان موقف حكومة الائتلاف الوطني تجاه الاقتصاد الفلسطيني لم تتغير عن مواقف حكومة الليكود التي سبقتها، فهي تشجع وتكافىء المتعاونين معها من الفلسطينيين وتعاقب المشاكسين وكل من يختلف معها في الرأي، وما هذا سوى جزء من النظام الذي تتبعه اسرائيل للسيطرة على القطاع الاقتصادي. وتتبع الحكومة الاسرائيلية سياسة تمنع التنافس مع المؤسسات والشركات الاقتصادية وتحرمها من اقامة أية هياكل اساسية اوبنى تحتية اقتصادية، ولا تسمح الا بتنمية اقليمية لا تتخطى الحد الادنى الضروري، الى غيرذلك من الاجراءات التي تهدف الى ادخال اليأس الى القطاع الاقتصادي الفلسطيني وتثبيط هممه. وهذا يحدث على الرغم من اصدار اسرائيل بيانات عامة عما تسميه «بالجو الاقتصادي الجديد في الضفة الغربية».

الزراعة:

حتى عام ١٩٨١/ ١٩٨٢ كانت الزراعة الفرع الوحيد الاكثر انتاجا وثباتا واستقرارا في قطاع الاقتصاد الفلسطيني. وينوّه بنفنستي هنا بأن مساهمة الزراعة في اجمالي الناتج المحلي ينخفض باستمرار. ويؤكد ان مستوى الانتاج قد ارتفع بثبات على الرغم من الانخفاض المستمر في عدد العاملين في القطاع الزراعي من ٤٢٪ الى ٣٣٪ في عام ١٩٨٠/ ١٩٨١ و ٢٨,٥٪ في عام ١٩٨٤ من مجموع الفلسطينيين العاملين في الضفة الغربية. ويشير الى ان الزراعة صنعت بطريقة كي تتلاءم مع النظام الاسرائيلي ولتكيّف نفسها مع حاجات اسرائيل الاقتصادية. فاعتمادها الكلي على الاقتصاد الاسرائيلي ينعكس في تقلب معدلات النمو في قطاع الزراعة

الفلسطيني الموازية والمتطابقة مع التقلبات التي تجري في قطاع الزراعة الاسرائيلي. ويبدو له انه لم يعد بامكان الزراعة ان تعمل بشكل جيد ضمن القيود التي تفرضها اسرائيل عليها مما أدى الى انخفاض انتاجيتها. وسوف يؤثر هذا في المدى البعيد على حيوية القطاع الزراعي الفلسطيني وعلى المجتمع الفلسطيني ككل.

الصناعة:

لم تطرأ تغييرات رئيسية على قطاع الصناعة الفلسطيني خلال الفترة التي يدرسها التقرير. فقد بقيت مساهمة الصناعة في اجمالي الناتج المحلي ادنى من ٧٪. وبقي عدد العمال الذين يشتغلون في حقل الصناعة ثابتاً وهو ١٦ ألف عامل يعمل ٩,٥٥٠ منهم في المصانع، اي ما نسبته ٩٪ من اجمالي عدد العمال والموظفين في الضفة الغربية. أما الباقي فيعملون في معاصر الزيت ومقالع الحجارة. وتبلغ نسبة المصانع التي توظف فقط تسعة عمال ٩٢٪ من مجمل عددها، اذ يبلغ معدل عدد العمال في كل مصنع اربعة فقط. أما مجموع الانتاج الصناعي فبلغت قيمته في عام (١٩٨٣) ٥٢ مليون دولار، ويتضمن قيمة ما تنتجه كل من المصانع ومقالع الحجارة ومعاصر الزيت عند انتاجها مقارنة مع ٤٢ مليون دولار في عام ١٩٨٢. أما المدخول من الاغذية والمشروبات فقد بلغ ٨,٠٩ مليون دولار، والمدخول من صناعات المطاط والبلاستيك ١,١٦ مليون دولار وبلغ المدخول من صناعة النسيج ٠,٥٨ مليون دولار ومن النجارة ٠,٣٥ مليون دولار، أما الباقي ويقدر بـ ٠,٦٠ مليون دولار فيأتي من صناعة المعادن. ويأتي معظم مدخول الضفة الغربية من صناعة زيت الزيتون والصابون. والسوق المجزأة توفر فرصاً طيبة للتنمية الصناعية.

التوظيف في اسرائيل:

بلغ عدد سكان الضفة الغربية الذين يفوق سنهم الرابعة عشرة في عام ١٩٨٤ حوالي ٤٣٦,٠٠٠ منهم ١٥٤٠٠٠ ضمن القوة العاملة، مما يعني ان نسبة المشاركة هي ٣٦,٧٪ اي بزيادة ١٪ عن السنة التي سبقتها. وبقيت مشاركة المرأة منخفضة ولم يتجاوز معدلها ١٢,٥٪ مقارنة مع نسبة مشاركة الرجل التي تبلغ ٦٦٪ يعمل ثلثهم في اسرائيل وثلثاهم في الضفة الغربية او في الخارج. وتشير احصاءات المكتب المركزي الاسرائيلي للاحصاء بأن نسبة العاطلين عن العمل في الضفة الغربية بلغت ٣,٦٪ وعددهم ٥٩٠٠، اي بزيادة قدرها ٢٩٠٠، اذ بلغوا في السنة التي سبقتها ٣٠٠٠ عاطل عن العمل. الا ان المصادر الفلسطينية تقول ان تلك النسبة تبلغ ١٠٪.

أما في قطاع غزة فيبلغ عدد السكان الذين هم في عمر العمل ربع مليون لا يعمل منهم سوى ٨٧,٢٠٠ فقط، أي بنسبة قدرها ٣٣,٢٪. وأما الارقام التي نشرت حول البطالة خلال عام ١٩٨٤ فانها أقل من مثيلاتها في الضفة الغربية. ونصف السكان العاملين في قطاع غزة يعملون في اسرائيل، اذ يقطع يوميا حوالي ٩٠,٠٠٠ عامل من الضفة والقطاع الخط الاخضر ليعملوا في اسرائيل. أقل من نصفهم مسجل رسمياً في مكتب التوظيف الحكومي.

وتشير التقارير الى ان نصف السكان

العاملين في الاراضي المحتلة يعملون في البناء (٤٨,٣٪) ومنهم ١٩,٥٪ يعملون في قطاع الخدمات و ١٨٪ في الصناعة و ١٤,٢٪ في الزراعة.

أما السياسة التي اعلنها مكتب التوظيف الحكومي وهي «الاجر المتساوي للعمل المتساوي» فقد صممت بوضوح وصراحة لحماية العمال الاسرائيليين من المنافسة في مجال الاعمال الرخيصة. ويعتبر التقرير ان الفلسطينيين لا يحصلون على الاجور نفسها التي يحصل عليها الاسرائيليون في الاعمال والوظائف المطابقة تماما. وهم يحصلون على حقوق اقل من تلك التي يحصل عليها الاسرائيليون فيما يتعلق بالوظائف كالعلاوات ومكافآت التقاعد والاجازات المرضية والعامة والتأمين واللباس. اذ انه يحق للعمال المسجلين رسميا وقانونيا في الاراضي المحتلة ان يحصلوا على تأمين ضد الحوادث كالاسرائيليين تماما. ولا تدفع للمتزوجين نفقات الولادة والمستشفى وبدل الامومة الا اذا ذهبوا الى مستشفيات اسرائيل. ومع ان الحكومة الاسرائيلية تحسم من اجور العمال الفلسطينيين ما قيمته ٢٠٪ مقابل ما يسمى «بضريبة الاحتلال» فانها لا تدفع اية تعويضات للعاطلين عن العمل او المسنين او الارامل او الايتام او المعاقين. الا انه بعد ان اشار تقرير منظمة العمل الدولية الى هذه الاوضاع وجدنا انها بدأت تتحسن في الفترة التي يغطيها التقرير. وقد نوه تقرير المنظمة اثر زيارة للمصانع في اسرائيل في شهر مارس/ اذار ١٩٨٥ بأن تعويضات المعاقين في صناعة البناء قد بدأت تدفع. وحاولت السلطات الاسرائيلية، حسبما يفيد التقرير، ايقاف العمل غير الشرعي او المنظم، فقامت بعمليات مكثفة ادت الى ضبط عدد كبير من المستخدمين الذين يأخذون عمالا لا يحملون اية رخص واعطت رخص عمل لاكثر من ثلاثة آلاف عامل غير شرعي. وكان وزير الشؤون الاجتماعية موشيه كاتزاف اعلن في شهر نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٨٤ انه ينبغي القيام بحملة واسعة النطاق للتخلص من مشكلة حوالي ٣٢ الف عامل يعملون بصفة غير قانونية، وانه يريد للجميع ان يعملوا من خلال مكتب التوظيف الاسرائيلي لأن ارباب العمل يستغلونهم مقابل اجور زهيدة ولا يدفعون لهم اية تأمينات اجتماعية.

أما بالنسبة للشباب الفلسطينيين المثقفين، فقد بقيت مشكلة تشغيلهم مشكلة خطيرة. وتفيد المصادر الفلسطينية بأن ١٠ آلاف فلسطيني اكملوا دراستهم الثانوية او الجامعية لم يحصلوا على عمل خلال عام ١٩٨٤. هذا مع العلم أن دراسة كشفية قامت بها الحكومة العسكرية اظهرت ان عدد خريجي الثانويات والجامعات الذين يعيشون في الضفة الغربية بلغ في عام ١٩٨٤ حوالي ٥٦ الف خريج، ٢٩ الفا منهم حصل على عمل و١٠ آلاف تابعوا دراساتهم و١٣ ألفاً اخذوا يبحثون عن اعمال لا تتعلق بمهنتهم أو تخصصهم.

التعليم:

هناك ثلاث فئات مختلفة تعمل في حقل التعليم في الضفة الغربية: الحكومة والاونروا والمدارس الخاصة. أما العدد الاجمالي للطلاب فقد كان في عام ٨٤/ ١٩٨٥ حوالي ٢٨٠ الف

طالب. أما فئة المدارس الحكومية فهي الاكبر والاوسع وتضم ٧٥ بالمائة من المدارس و٧٥ بالمائة من الطلاب. أما عدد الطلاب لكل معلم في المدارس الخاصة فيبلغ ١٩ وفي المدارس الحكومية ٢٨ وفي مدارس الاونروا ٣٠ طالبا.

أما في عام ١٩٨٥ فقد بلغ عدد الجامعات التي تقدم شهادات جامعية معترف بها خمس جامعات وسبعة دور للمعلمين ومعهدين تجاريين، وبلغ عدد طلابها ١٥ الفا. وينوه بنفنستي هنا الى انه حتى عام ١٩٦٧ لم يكن في الضفة الغربية اية جامعات او مؤسسات اكاديمية. ويشير الى ان العلاقة المتوترة بين الجامعات والسلطات الاسرائيلية دفعت بالجامعات كي تكون مسرحا لتعبير الطلاب عن مشاعرهم الوطنية من خلال المظاهرات ومعارض الكتب والملصقات مما دفع بالسلطات الاسرائيلية الى مواجهة الطلاب واغلاق عدد من الجامعات فترات طويلة والقاء القبض على عدد من الطلاب وزعمائهم.

ويقدم التقرير معطيات تعكس تطور التعليم لدى الفلسطينيين في الضفة الغربية. اذ ان نسبة الذين لم يتلقوا تعليماً رسميا انخفضت من ٤٧,٥ بالمائة في عام ١٩٧٠ الى ٢٥,٧ بالمائة في عام ١٩٨٤. وانخفضت معدلات الامية بين الرجال من ٢٧,٨ بالمائة الى ١٢,٨ بالمائة في عام ١٩٨٤ وعند النساء من ٦٥,١ بالمائة الى ٣٧,٩ بالمائة في الفترة ما بين ٧٠ و١٩٨٣. وارتفعت نسبة الذكور الذين تلقوا تعليماً عالياً من ١,٤ بالمائة في عام ١٩٧٠ الى ١٢,٩ بالمائة في عام ١٩٨٤ ونسبة النساء من ٠,٥ بالمائة في عام ١٩٧٠ الى ٦,٠ بالمائة في عام ١٩٨٤. ويرى بنفنستي انه سيكون لهذا التطور آثار مذهلة وبعيدة المدى على الوضع الديمغرافي وعلى التوظيف والعمل بين الفلسطينيين.

مستوى المعيشة

ان مستوى المعيشة لدى الفلسطينيين في الضفة الغربية بقي عاليا نسبيا، الا أنه بقي دون مستوى المعيشة لدى الاسرائيليين بنسبة ١ الى ٤. هذا بالاضافة الى أن الرفاهية التي تم التوصل اليها مؤخراً تعتمد كلياً على العوامل الخارجية التي ليس بامكان أهالي الضفة الغربية السيطرة عليها. فعدم قدرتهم على التأثير على اوضاعهم الاقتصادية زاد من مشاعر اليأس لديهم وزاد في تعقيد وضعهم السياسي.

العبء المالي

يؤكد بنفنستي أن الاحتلال الاسرائيلي كان ذا فائدة اقتصادية كبيرة بالنسبة الى اسرائيل لأنه وفّر لبضائعها سوقاً محمية مضمونة ومصدراً للعملة الرخيصة. فالضفة الغربية تشكل مصدراً للارباح بالنسبة الى المبادلات الخارجية وصرف العملات الاجنبية التي يحتاج اليها الاقتصاد الاسرائيلي حاجة ماسة. فالتحويلات العربية للأموال من الاردن وغيرها من البلدان العربية المسجلة رسمياً تبلغ سنوياً ١٥٠ مليون دولار على الاقل. والاحتلال، كما يؤكد، ليس عبئاً على الخزينة الاسرائيلية بل على العكس، فان الفلسطينيين يساهمون بمبالغ كبيرة في المصاريف والنفقات الاسرائيلية. فالضفة الغربية بالنسبة الى اسرائيل هي عبارة عن «نظام مالي مغلق». وهذا يعني ان الضرائب

التي تتم جبايتها في المنطقة تستخدم لتغطي نفقات الحكومة العسكرية.

المساعدات الخارجية:

تشكل التحويلات النقدية الواردة من مصادر خارجية جزءا كبيراً من مدخول الفلسطينيين الجاهز للاستعمال عند الحاجة. وتأتي معظم التحويلات اما من مصادر عربية او من وكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل الفلسطينيين (اونروا). وتتلقى المنطقة في الوقت نفسه مساعدات خارجية من مصادر غربية عن طريق منظمات الاغاثة التي تسمى في مجموعها منظمات خاصة متطوعة او المنظمات غير الحكومية. وان كانت التحويلات التي تصل الى المنطقة (اقل من ١٠ بالمائة) الا ان نشاطاتها ونتائج عملها وانجازاتها واضحة، وذلك بسبب معانيها وابعادها السياسية. والممول الرئيسي لميزانية تلك المنظمات هي الولايات المتحدة الامريكية وذلك من خلال المخصصات التي رصدتها لتحسين اوضاع السكان الفلسطينيين ورفع مستوى معيشتهم وتحسين نوعية حياتهم والتي تقدمها من خلال وكالة (AID). وقد بدأت نشاطاتها تستقطب الاهتمام بعد الحملة التي بدأها جورج شولتز وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية والتي اطلق عبرها سياسة «تحسين نوعية حياة» الفلسطينيين.

وفي هذا الصدد يشير بنفنستي الى انه ينبغي للمساعدات الخارجية ان تبقى هامشية من حيث مساهمتها لانها تصطدم بسياسة تهدف الى اعاقة التطور الشامل والتنمية المتكاملة في جميع انحاء المنطقة، ولأن البرامج التي تقدمها تفتقر الى التخطيط الشامل واستراتيجية التنمية. ويؤكد ان هذه البرامج وتلك التمويلات لا تساهم بشكل كبير في تحقيق هدف الولايات المتحدة الاقتصادي وهو اتاحة الفرصة أمام الفلسطينيين في ايجاد فرص كبيرة للتنمية الاقتصادية وممارسات ادارية اكثر عدلا.

المياه:

تعد معظم اراضي منطقة الضفة الغربية جزءاً من شبكة المياه الاسرائيلية، اذ أنها مصدر لأكثر من ربع كمية المياه السنوية التي تستخدمها اسرائيل. وتقدر تلك الكمية بحوالي ٤٧٥ مليون متر مكعب سنويا من أصل ما مجموعه ١٩٠٠ مليون متر مكعب. وهذا هو اساس الادعاء الذي تتمسك اسرائيل بواسطته بسيطرتها على الضفة الغربية تحت كل الظروف، والا فان نظام الشبكة الاسرائيلية سينهار بأكمله.

وتقدر طاقة مخزون الضفة الاجمالية من المياه بحوالي ٦٠٠ مليون متر مكعب في السنة. وتستخدم اسرائيل اكثرية المياه المستخرجة من الضفة ولا تترك لاستعمال الضفة الغربية سوى ٢٠ مليون متر مكعب سنويا. وتفيد التقديرات حول المياه بأن اسرائيل تستخرج معظم كميات المياه من اجمالي مخزون الضفة الغربية مستغلة اياه حتى حده الاقصى ولا تعطي الضفة منه الا ما نسبته ٤,٥٪ من اجمالي المياه المستخرجة، وتجر ما نسبته ٩٥,٥٪ الى اسرائيل.

ويشير التقرير الى ان السلطات الاسرائيلية لا تسمح للسكان الفلسطينيين في الضفة الغربية

بالتوسع في استخدام مصادر مياههم. وقد وصل مجموع معدل استخدام السكان في الضفة الغربية حوالي ١١٥ مليون متر مكعب سنويا في اوائل الثمانينيات، ذهب منها نحو ١٠٠ مليون متر مكعب للري والباقي للصناعة والاستعمال المنزلي. أما المساحة السقيّة فقدرت بحوالي مائة ألف دونم (١٠٠,٠٠٠) في اوائل الثمانينيات. وتفيد خطط التنمية الرسمية بأن استهلاك الفلسطينيين من المياه لن يزيد او يتسع نطاقه حتى في العام ٢٠١٠. أما سبب ذلك فمرجعه التعقل وارتفاع اسعار المياه المستخدمة لاغراض زراعية. وعلى عكس هذا الحال، فان كمية المياه المتوفرة لريّ الاراضي الزراعية الاسرائيلية ستزيد نسبتها بأكثر من مائة بالمائة (١٠٠٪) خلال عقد الثمانينات. وستتوفر في عام ١٩٩٠ كمية من المياه تقدر بـ ٦٠ مليون مترا مكعبا لحوالي ثلاثين مستوطنة اسرائيلية زراعية، اي اقل من ثلث الكمية المتوفرة لاربعمائة (٤٠٠) قرية فلسطينية. أما المياه التي من المقرر تزويدها للسكان الفلسطينيين في القطاع العربي فهي للاستعمال المنزلي فقط، وسبب ذلك هو زيادة عدد السكان ونموهم وتزايد طلبهم وحاجتهم الى المياه.

أما مستوى الاستهلاك السنوي للفرد المخطط له في المستوطنات الاسرائيلية، فقد تم تحديده بكمية قدرها ٩٠ مترا مكعبا، بينما تم تحديده في اوروبا الغربية ب ٨٣ مترا مكعبا للفرد سنويا.

وتعمل السلطات الاسرائيلية حسبما يؤكد التقرير على دمج نظام شبكة الضفة الغربية في مؤسسات وشركات اقليمية كبيرة مرتبطة مباشرة بالشبكة الاسرائيلية. وكان قد تم تسليم شبكة مياه الضفة الغربية المنفصلة والتي كانت تخضع لادارة الحكومة العسكرية منذ عام ١٩٦٧ الى شركة المياه الاسرائيلية الوطنية (MEKOROT) في عام ١٩٨٢.

الكهرباء:

يأتي انتاج كهرباء الضفة الغربية من ثلاثة مصادر: شبكة الكهرباء الاسرائيلية الوطنية والشبكات العربية البلدية والاقليمية ومن مولدات صغيرة في القرى العربية تعمل بالديزل. وفي منتصف عقد السبعينات بدأت السلطات الاسرائيلية بربط شبكة الضفة الغربية مع الشبكة الوطنية الاسرائيلية، فشنت السلطات المحلية الفلسطينية حملة ضد الغزوة التي تقوم بها الشركة الاسرائيلية للكهرباء، واعلنت ان عملية الربط هذه ما هي الا عملية خلق لواقع سياسي ثابت. وقد رفضت محكمة العدل العليا عريضة احتجاج قدمتها شركة كهرباء القدس الشرقية حول ربط مدينة الخليل وضواحيها بالشبكة الاسرائيلية. أما الجهود التي بذلتها المدن العربية وشركة كهرباء القدس الشرقية لفتح محطات جديدة وتوسيع المحطات الموجودة فقد قوبلت بعقبات كثيرة، فعمدت السلطات الاسرائيلية الى رفض طلبات الاستيراد التي قدموها لاستيراد مولدات ديزل جديدة. وقد زاد استهلاك الضفة الغربية من الكهرباء منذ عام ١٩٦٧، ووصل في عام ١٩٧٠ الى ٣٧ مليون كيلو واط، وقدر في عام ١٩٨٠ بحوالي ١٢٠ مليون كيلو واط (بما في ذلك القدس الشرقية وباستثناء المستوطنات الاسرائيلية). وفي نابلس ارتفع

الاستهلاك من ١٠,٥ مليون كيلوواط في عام ١٩٧٠ الى ٣٢,٠ مليون كيلوواط في عام ١٩٨٠. أما في الخليل فارتفع الاستهلاك من ١,٥ مليون كيلوواط الى ١٩,٢ مليون كيلوواط.

أما الاحتمالات المستقبلية التي تسعى اليها شركة الكهرباء الاسرائيلية فهي مبنية على أساس الدعوة الى مضاعفة التزويد الكهربائي للضفة بمقدار ثلاث مرات عند نهاية القرن الحالي للسكان العرب واليهود معا.

الفصل الثالث

ملكية الاراضي واستخدامها:

مع حلول شهر نيسان / ابريل عام ١٩٨٥ كانت السلطات الاسرائيلية قد مكنت سيطرتها على ٥٢٪ من اراضي الضفة الغربية. وقد وضعت يدها على الاراضي تلك من خلال اتباع اساليب وطرق شبه قانونية. ومع عام ١٩٨٥ اصبح نظام مصادرة الاراضي بنقل ملكيتها قويا ومتطورا الى درجة بات معها روتينيا ولم يعد يتطلب الحصول على قرارات من اي مسؤول على مستوى عال. وقد بدأت عملية نقل ملكيات الاراضي مباشرة بعد عام ١٩٦٧. واستخدمت حكومة حزب العمل طرقا وأساليب مماثلة لتلك التي استخدمتها منذ عام ١٩٤٨، أي انها وضعت يدها اولا على اراضي «المالكين المتغيبين» و«الممتلكات المتنازل عنها» وأراضي الحكومة الاردنية. ومع ان خُمس سكان الضفة الغربية هاجروا الى الاردن، فقد تم التنازل عما نسبته اقل من ٨ بالمائة من الاراضي. وبعد ذلك انتقلت الحكومة الى الاستيلاء على الاراضي الزراعية عن طريق اصدار قرارات بمصادرتها من اجل تسليمها الى المستوطنين الاسرائيليين. ويعتقد بنفنستي في هذا الخصوص بأن الاراضي التي تمت مصادرتها كانت محدودة وصغيرة وتسببت لاسرائيل بمشقات وحملات اعلامية كبيرة. الا ان حجم تلك الاراضي كان كافياً لمخططات حكومة العمل الاستيطانية. ويعتقد ايضاً بأن سياسة حزب العمل الاستيطانية كانت متناقضة وغير متجانسة او منسجمة.

ويؤكد ان الحكومة الاسرائيلية تعتبر كل الاراضي الفارغة اراض ملك الدولة الا اذا اظهر القرويون العرب شهادات ملكية تثبت حقهم فيها او اذا برهنوا انهم يزرعونها فعلياً.

ومع قدوم حكومة الليكود الى الحكم في عام ١٩٧٧ قررت ان تستوطن في كل الاراضي التي تعتبرها «ارض اسرائيل»، وعبرت عن ايمانها بأن وجود اسرائيل في الاراضي المحتلة هو وجود دائم. وقامت باصدار تعريف جديد «لاراضي الدولة» مما فتح الطريق امام عملية جديدة واسعة النطاق من مصادرة الاراضي. وخلال سبع سنوات مكنت اسرائيل سيطرتها على ما يقدر بنصف اراضي الضفة الغربية و ٤٠ بالمائة من اراضي قطاع غزة. وقامت بفرض قيود شديدة على الاراضي التي بقيت على ملكية الفلسطينيين. أما خلال فترة تولي حكومة الائتلاف الوطني الحكم فقد استمرت عملية المصادرة، مع ان حدتها وسرعتها خفت قليلا، دون اي تغيير في سياسة اسرائيل الاستيطانية. ويرى ان سبب ذلك هو استيلاء الحكومة على مساحات واسعة من الاراضي كافية لبناء واقامة مستوطنات لا حد لها ولا حصر. اضافة الى ذلك فان اسرائيل قد انتهت

من اقامة هياكلها الاساسية ومراكزها العسكرية، لهذا فانها ركزت اهتمامها على السيطرة على الاراضي الفلسطينية وفرض قيود عليها. ويشير الى ان الاراضي التي تتم مصادرتها لاغراض عسكرية تحوّل تلقائيا الى اراض حكومية. والاراضي التي استولت عليها اسرائيل واخضعتها لسيطرتها هي في الاصل اراض اخذت من الفلسطينيين وتم اعدادها لخدمة الاهداف الوطنية والفردية والجماعية الاسرائيلية. واذا ما استولت الحكومة الاسرائيلية على أية قطعة من الارض فانها تصبح جزءا من اوقاف اسرائيل الوطنية ولا تتركها او ترجعها بتاتاً حتى ولو كانت قد استولت عليها بطريقة شبه قانونية او غير قانونية اصلا.

وهذه حقيقة يعترف بها بنفنستي في تقريره.

ويقدر مساحة الاراضي التي تمت مصادرتها والاستيلاء عليها بحوالي خمسين الف (٥٠٠٠٠) دونم بالاضافة الى مائة الف (١٠٠،٠٠٠) دونم معدة الآن للمصادرة.

ويحدد الاساليب التي تتم بها مصادرة الاملاك الخاصة للسكان فهي تتم على اساسين: فهي اما عن طريق اغلاق المنطقة او اعلان الحاجة بها لاسباب عسكرية.

وفي عام ١٩٧٩ رفعت حكومة الليكود الحظر المفروض على بيع وشراء الاراضي الخاصة في الضفة الغربية الذي كانت حكومة العمل قد فرضته. وكان يتم الاستيلاء على الاراضي لملك اليهود بواسطة الصندوق الوطني اليهودي واحدى الشركات الفرعية واسمها (HIMANUTA). وقد استولت على اراض قدرت مساحتها بمائة الف دونم.

الفصل الرابع:

التطورات القانونية والقضائية والادارية:

اصبح النشاط التشريعي للحاكم العسكري في الضفة الغربية محدودا في الفترة ما بين عام ١٩٨٤ و ١٩٨٥. اذ لم يتجاوز عدد التشريعات الاولية - أي الاوامر العسكرية - ٤٥ تشريعا جديدا بالمقارنة مع ٥٠ تشريعا صدرت خلال عام ١٩٨٣، أكثر من نصفها يتعلق بالشؤون الاقتصادية والباقي بشؤون الامن والاراضي والامور المتعلقة بها. وتصب التشريعات الجديدة كلها، على الرغم من روتينيتها، في اهداف اسرائيل في السعي الى دمج المنطقة في النظام الاسرائيلي وزيادة السيطرة الاسرائيلية على الاراضي والتخطيط للمزيد من استغلالها، وتعزيز الوضع القانوني المنفصل للمستوطنات الاسرائيلية فيها. مثلا: يعمل القرار رقم ١٩٠١ على تغيير تعريف «أملاك الحكومة» بمفعول رجعي بما في ذلك تغيير تعريف اراضي الدولة التي تم الاستيلاء عليها منذ عام ١٩٧٩. والقرار رقم ١٠٩٣ يوحّد جميع الضرائب الجمركية في المنطقة مع الضرائب الاسرائيلية. والقرار رقم ١١٠١ يلغي جميع القيود على حق التعويض في مناطق القتال. فلا يتم دفع اي تعويض اذا ما اصدر القائد العسكري بلاغا خطيا يتضمن قوله ان الاعمال العسكرية هي التي تسببت في حدوث الاضرار. والقرار رقم ١١١٦ يوسع المجالس الدينية اليهودية في المنطقة. والقرار رقم ١١٤١ يلزم رؤساء تحرير الصحف والمجلات العربية على نشر اي تحذير او

تنبيه ترسله اليهم قوات الدفاع الاسرائيلية مجانا وبدون تغيير. والقرار رقم ١١٤١ يلزم سكان المستوطنات الاسرائيلية بتوظيف العمال العرب من خلال مكاتب التوظيف الرسمية فقط. والقرار رقم ١١٤٥ يبدّل اساليب عمل اللجان التي تم تأسيسها لفضّ النزاع حول الامور المتعلقة بالاراضي التي تم تقديم طلبات تسجيلها. ويذكر بنفنستي هنا بأنه عندما تدخلت المحاكم العربية المحلية في عمليات تتعلق بشراء اليهود للاراضي فأصدرت انذارات قضائية تحمي المتملكين العرب، عمل الحاكم العسكري للضفة على اصدار القرار رقم ١٠٦٠ في شهر حزيران / يونيو ١٩٨٣ والذي يلغي كل الامور المتعلقة بالاراضي غير المسلجة ونسبتها ٦٠٪ من اراضي الضفة الغربية من سلطة المحاكم المحلية وحصرها في نطاق صلاحية لجان المراجعة التنفيذية التي تسلكها اسرائيل.

وتدخل ضمن هذا الاطار المحاكم المحلية الفلسطينية والمحاكم الاسرائيلية ومحكمة العدل الاسرائيلية العليا والمحكمة العسكرية والادارة المدنية والبلديات والسلطات المحلية اليهودية وروابط ومجالس القرى والمؤسسات الفلسطينية.

ويتحدث التقرير عن الادارة المدنية فيقول انها تأسست في شهر آذار / مارس ١٩٨١ اقترانا مع بدء محادثات الحكم الذاتي. ويؤكد ان انشاءها جاء كمحاولة مقصودة لخلق ظروف قانونية وادارية لا يمكن الغاؤها او التراجع عنها والتي تهدف في الحقيقة الى فرض المفهوم الاسرائيلي للحكم الذاتي. وسلطتها تنحصر في السلطة المدنية للحكومة العسكرية ولا يمكنها ان تصدر أية تشريعات اولية او اوامر عسكرية، والتي بقيت في يد القائد العسكري في الاراضي المحتلة. والادارة المدنية تعمل من خلال حوالي ثلاثين مديرا مدنيا جمعوا تحت اربعة فروع. وفيما يبدو ان هؤلاء يستمدون سلطتهم من الحكومة العسكرية، الا انهم في الواقع مرتبطين بالوزراء الاسرائيليين المدنيين. وقد تعززت هذه العلاقة واكتسبت وزنا مع مجيء حكومة الليكود التي كانت تهدف في سياستها الى التوصل الى فرض الامر الواقع فيما يتعلق بضم الاراضي المحتلة وذلك عن طريق تحويل كل الشؤون المدنية في الاراضي المحتلة الى الهيئات الاسرائيلية.

أما مع وصول حكومة الائتلاف الوطني الى السلطة فان المسؤولية المباشرة الوحيدة التي بقيت في يد وزارة الدفاع هي مسؤولية السكان العرب الأمنية والادارية. أما النشاطات المدنية الاخرى فهي تتبع الحكومة العسكرية.

ان المسؤولية الادارية الحقيقية المتعلقة بالموارد الطبيعية تتبع وزارة الزراعة ووزارة العدل، أما ما يتعلق بالبناء وشق الطرقات فانه يتبع وزارة الاسكان والتعمير، أما بناء المستوطنات فانه يتبع السلطات المحلية ويخضع لاشراف وزارة الداخلية. وعندما استلمت حكومة الائتلاف الوطني الحكم لم يعمل وزير الدفاع اسحاق رابين ولا حتى رئيس الوزراء شمعون بيرس على ادخال اية تغييرات في هذا الخصوص ولم يحاولوا اقامة سلطة اكثر مركزية واكثر تنسيقا في الضفة الغربية، وسبب ذلك هو ان الوزارات الحساسة والاكثر اهمية وهي الاسكان والصناعة والعدل بقيت في يد وزراء الليكود مما

يسمح لهم بتنفيذ سياساتهم الخاصة فيما يتعلق بالاستيطان.

ولم يدخل رابين اية تغييرات سوى أنه جاء بمديرين متشددين الى الحكومة العسكرية ورئيسا متشددا جدا الى الادارة المدنية. الا ان هذه التغييرات تبقى هامشية وليس لها أي تأثير على نظام ترتكز اهدافه كلها واعماله برمتها في تحقيق ضم الاراضي.

ويؤكد التقرير، فيما يتعلق بالمؤسسات الفلسطينية، ان نشاطها لم يتغير بعد وصول حكومة الائتلاف الوطني الى السلطة. اذ ان عددا كبيرا من اعضاء لجنة التوجيه الوطني التي تشكلت عام ١٩٧٨ والتي اعتبرت غير قانونية بقوا في الاقامة الجبرية او في السجن. ولم يسمح لاتحادات التجارة بالعمل على الصعيد العام في الضفة وقامت السلطات بمنع كل محاولة فلسطينية تهدف الى عقد مؤتمر عام للاتحادات الفلسطينية.

والمؤسسة الفلسطينية الوحيدة التي تعمل على صعيد المنطقة بأسرها والتي تمثل الرأي العام الفلسطيني تمثيلاً حقيقياً هي المجلس الاسلامي الاعلى والصحافة العربية. ومع ان المجلس الاسلامي الاعلى لم يحصل بعد على اعتراف السلطات الاسرائيلية الرسمية به الا انه يعمل دون اي تدخل منها ويشكل الاطار لمختلف القوى السياسية في الضفة الغربية والقدس بالاضافة الى ممارسته لمهامه الدينية. أما الصحافة العربية التي تصدر في القدس فقد ازدهرت على الرغم من الرقابة الاسرائيلية ومضايقاتها المستمرة. وهي ثلاث صحف يومية وخمس مجلات اسبوعية واربع مجلات نصف شهرية وهي تصل الى عشرات الآلاف من القرّاء في القدس الشرقية والضفة الغربية مما يوفر أقوى مجال للفلسطينيين للتعبير عن آرائهم ومعتقداتهم السياسية. ويعترف التقرير بأن السلطات الاسرائيلية زادت من تعسفها تجاه المنشورات والطباعة والكتب فقد حذفت أكثر من الف (١٠٠٠) كتاب من قائمة تضم حوالي ١٦٠٠ ومنعتها. وفي الوقت نفسه استمرت في التهجم على الفن الفلسطيني ومعارض الكتب كما اغلقت جامعة النجاح طوال شهرين في صيف عام ١٩٨٥.

المعتقلون:

ان العنف المتزايد والمظاهرات وحوادث رمي الحجارة دفعت بالسلطات الاسرائيلية الى فرض سياسة «اليد الحديدية في الاراضي العربية المحتلة». وكان اسحاق رابين وزير الدفاع قد اعلن في شهر آب / اغسطس ١٩٨٥ بعد استصدار قرار من الكنيست انه يرى نفسه مضطرا الى اللجوء لتطبيق اجراءات لم تطبق منذ عام ١٩٧٩. وقد اعطيت تعليمات لكل قوى الأمن والجيش الاسرائيلي باطلاق النار اذا ما وجدوا صعوبة في الامساك بأي شخص يشكون فيه او اللحاق بأي فارّ. ومن الملاحظ، كما يشير التقرير، ان سياسة القبضة الحديدية لم تطبق حتى ولا خلال فترة تسلط رئيس الاركان رفائيل ايتان في عام ١٩٨٢.

أما عن المعتقلين فيؤكد التقرير ان مساجين الضفة الغربية محجوزون في اسرائيل وفي الاراضي المحتلة في الوقت نفسه. فالذين تصدر بهم احكام لا تتجاوز السنوات الخمس

يحتجزون في سجون الضفة الغربية. أما الذين تصدر عليهم احكام تفوق السنوات الخمس فانهم ينقلون الى سجون اسرائيل لأنه يتوفر فيها اجراءات امنية اكثر ضماناً وأمناً. وتخضع سجون الضفة الغربية لسلطة نظام السجون الاسرائيلي وتعمل على أنها جزء منه. وقد بلغ عدد المعتقلين في عام ١٩٨٤ (٢١٨٢) شخصاً وفي عام ١٩٨٥ بلغ ٤٧٣ معتقلاً من الاراضي المحتلة. وقد اطلق في عام ١٩٨٥ سراح ١١٥٠ معتقلاً في عملية لتبادل الاسرى بعد حرب لبنان مقابل ثلاثة اسرى اسرائيليين احتجزتهم منظمة التحرير الفلسطينية. ومع حلول صيف ١٩٨٥ تم احتجاز عشرات الشباب الفلسطينيين الذين يمارسون اسلوب رمي الحجارة خلال المظاهرات فامتلأت بهم السجون ومراكز الشرطة ومركزا خاصا لاعتقال الطلاب هو سجن الفارعة. وفي نهاية عام ١٩٨٥ وصل عدد المحتجزين دون أية محاكمة أكثر من ١١٠ مساجين وزاد عدد الاشخاص المحجوزين في الاقامة الجبرية في عام ١٩٨٥ قياسا مع عام ١٩٨٤ الا انه بقي أقل منه في عام ١٩٨٢.

ازالة المنازل وتهديمها:

في الفترة ما بين عام ١٩٨٤ و ١٩٨٥ قامت السلطات الاسرائيلية باستخدام هذا الاجراء الذي تعتبره عقاباً ضد كل «المخلين بالامن». ويعترف التقرير بأن هدم المنازل او نسفها او ختمها بالشمع الأحمر يسبق الاجراءات القانونية بحق سكانها ويعد نوعاً من العقاب الجماعي الرادع لأنها تمس عائلات كبيرة واسعة تسكن في البيت نفسه. ويؤكد انه لا يتم التعويض ابداً على السكان المتضررين.

اجتماع العائلات:

يؤكد بنفنستي بهذا الخصوص بأن وزير الدفاع متشدد جداً فيما يتعلق بمسألة اجتماع العائلات ولمّ الشمل وأصدر تعليماته بحصر عدد الأذون التي تعطى للعائلات التي تطلب ذلك. فبعد ان كان معدل الأذون والتصاريح التي تعطى يتراوح بين ٩٠٠ و ١٢٠٠ سنوياً وذلك طوال الفترة الممتدة من عام ١٩٨١ الى ١٩٨٤ لم يسمح الا لثلاثمائة (٣٠٠) عائلة فقط بالدخول في عام ١٩٨٥.

الفصل الخامس:

المستوطنات الاسرائيلية:

الاتجاهات الديمغرافية:

يظهر الجدول التالي اعداد المستوطنين اليهود في الضفة الغربية في الفترة ما بين عام ١٩٧٥ و ١٩٨٥ وهي كما يلي:

١٩٧٥	٢,٥٨١
١٩٧٦	٣,١٧٦
١٩٧٧	٥,١٢٣
١٩٧٨	٧,٣٦١
١٩٧٩	١٠,٠٠١
١٩٨٠	١٢,٤٢٤
١٩٨١	١٦,١١٩
١٩٨٢	٢٠,٦٠٠
١٩٨٣	٢٧,٥٠٠
١٩٨٤	٤٢,٦٠٠
١٩٨٥	٥٢,٠٠٠

ويفرق التقرير بين مرحلتين مرّ بهما الاستيطان الاسرائيلي. الاولى تمتد ما بين عام

١٩٦٨ و ١٩٧٧ والتي تزامنت مع فترة وجود الحكومة العمالية في السلطة. والمرحلة الثانية تمتد ما بين عام ١٩٧٧ و ١٩٨٤ والتي تتزامن مع حكم الليكود. في الفترة الاولى بلغ معدل الزيادة السنوية حوالي ٧٧٠ مستوطنا بينما وصل في عصر الليكود الى ٥,٤٠٠ مستوطناً. أما في عام ١٩٨٤ فقد تخطى عدد المستوطنين ١٠,٠٠٠ مستوطن في السنة.

وقد تضاعف عدد المستوطنين في الفترة ما بين عامي ٨٢ و ١٩٨٤. وبدأ المعدل بالانخفاض من ما نسبته ٥٠٪ بين عام ١٩٨٢ و١٩٨٣ الى ٢١,٥٪ في عام ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥. وطوال عام ١٩٨٥ لم يتجاوز عدد المستوطنين ٩١٦٥ مستوطناً مقارنة مع ١٥٠٠٠ مستوطن في عام ١٩٨٤. ويعود سبب التراجع حسب التقرير الى ثلاثة عوامل:ـ الوضع الاقتصادي وسياسة التقشف وتخفيض الميزانية. الا ان المعطيات المتوفرة حول بيع الوحدات السكنية في الاراضي المحتلة تظهر ان هناك طلباً كبيراً على المساكن القريبة من المدن كالقدس وتل ابيب، بينما لم يتم بيع مسكن واحد في مستوطنة كريات اربع المتاخمة للخليل. ويلاحظ ان نسبة المساكن غير المباعة في الضفة الغربية وصل في منتصف عام ١٩٨٥ الى ٣٤,٢٪ مقارنة مع ٧٤,٩٪ في الجليل و ٦٠,٩٪ في النقب.

وينوه التقرير بأن معدل الطلب لشراء المساكن والشقق في الضفة الغربية قد انخفض وتغيرت طبيعته ونموذجه. ويرجع سبب ذلك الى فضيحة المضاربة بالاراضي التي ادت الى انهيار شركة عمانوئيل للتنمية، مما بعث الخوف في صفوف المشترين. هذه الاحداث زادت في عدد البيوت غير المباعة خصوصاً في المناطق المدينية واثرت على صغار المستثمرين وعرّضتهم الى ضائقة مالية.

ويشير الى ان معظم المستوطنين اليهود يسكنون في المناطق المتاخمة للخط الاخضر. ففي عام ١٩٨٥ كان ثلاثة ارباع المستوطنين يسكنون تلك المناطق مقابل ما نسبته ٧١,٥ بالمائة في عام ١٩٨٤ و ٥٧,٥ بالمائة في عام ١٩٨٢.

بالنسبة للوضع الديمغرافي في المستوطنات، لم يحصل اي تغيير منذ عام ١٩٨٤. وتشير المعطيات الى أن معدلات النمو للسبعين مستوطنة التي انشئت في السنوات الخمس الاخيرة والتي تتسع لما يتراوح بين ٢٠ و ٦٠ عائلة معدلات محدودة جدا. بينما تعد امكانات نمو واتساع المستوطنات المدينية والنصف مدينية عالية جدا. وتشير المعطيات الديمغرافية الى ان «النشاط الاستيطاني» في منتصف الثمانينات لا يعني بالضرورة بناء مستوطنات جديدة، كما لا يعني تعبير «تجميد الاستيطان» التوقف عن اقامة المستوطنات. والواقع ان مستوطنة واحدة فقط من اصل ست مستوطنات التي قررت حكومة الائتلاف بناءها في سبتمبر ١٩٨٤ هي التي تم بناؤها. وما فتيء شمعون بيرس يؤكد انه قد حصل تغيير واضح في سياسة اسرائيل الاستيطانية في الضفة الغربية.

وينوه التقرير الى انه لم يبق على الانتهاء من خطة اسرائيل لجلب «مائة الف مستوطن في الفترة ما بين عام ١٩٨٣ وعام ١٩٨٦» سوى أقل من عام، الا انه بات ممكناً الآن تقويم درجة نجاحها. فمقارنة ارقام المستوطنين في عام

١٩٨٥ مع أهداف الخطة تظهر ان ٤٣٪ من اهدافها قد تحقق. فوصل عدد العائلات التي قدمت وسكنت المستوطنات ١١,٤٠٠ عائلة مقابل توقع وصول ٢٦,٣٠٠ عائلة. وبنفنستي يرى هنا انه على الرغم من ان الخطة لم تحقق هدفها النهائي الا ان الاستراتيجية التي اتبعتها الخطة يبدو انها نجحت. فهدفها المعلن كان تحقيق «أقصى درجة من توزيع السكان اليهود في مناطق الاستيطان الأكثر اهمية في اقصر مدة ممكنة وأقل تكلفة ممكنة». ويبدو للمحلل بأن هدف توطين مائة ألف (١٠٠,٠٠٠) يهودي سيتحقق في نهاية عقد الثمانينات بغض النظر عن التغييرات السياسية غير المنظورة في الوقت الحالي، فسيتم توطين ما مجموعه ٨٠ ألف يهودي (باضافة ٤٠ الفا) في منطقة مساحتها مليون دونم اي ما يعادل ١٨ بالمائة من اجمالي مساحة الضفة الغربية، نصف مليون دونم منهم في المنطقة المحيطة بالقدس والباقي في القطاع الشمالي الشرقي لمدينة تل ابيب اي ضواحي منطقة طولكرم. وسيسكن المنطقة المتبقية من الضفة الغربية ٢٥ الف مستوطن اي بزيادة قدرها عشرة آلاف مستوطن (١٠,٠٠٠). وهذا التوزيع الديمغرافي الذي يتوافق مع استراتيجية الليكود يشجع في الوقت نفسه معارضيهم دعاة «المساومة حول الارض». ويقول هؤلاء بأن فشل سياسة الليكود في توطين اليهود في «جميع انحاء ارض اسرائيل» تظهر بوضوح في عدم نمو المستوطنات البعيدة مما يجعل خيار المساومة حول الاراضي مفتوحا ويتفادى الخطر الديمغرافي المتأتي من ضم واستيعاب «مناطق مكتظة بالفلسطينيين». أما الخلاصة التي يستنتجونها من التوزيع الديمغرافي للمستوطنين فهي ان ما نسبته ١٨ بالمائة من المنطقة تأثرت من جراء الاستيطان. وبما ان هذه المناطق قريبة من الخط الاخضر فانها تفهم في اطار اعتبارها تعديلات ثانوية في الحدود». ولكن عاملا واحدا ديمغرافيا ينقص حساباتهم وهو ان اكثر من ٣٤٠,٠٠٠ فلسطيني يسكنون في المناطق المدينية المكتظة التي تأثرت بالاستيطان اليهودي كثيراً اي ما نسبته ٤٠ بالمائة من مجموع سكان الضفة الغربية. بالاضافة الى ان احتمالات نمو السكان الفلسطينيين في هذه المناطق هي اعلى احتمالات في الضفة الغربية.

التمويل العام:

تقدر قيمة الاستثمارات في الضفة الغربية بحوالي ملياري دولار في الفترة ما بين اوائل عام ١٩٦٨ وأواخر عام ١٩٨٥ وذلك باستثناء الاستثمارات التي وضعت في التجهيزات العسكرية. وقد كانت معدلات استثمار رؤوس الاموال السنوية تتراوح ما بين ٢٠٠ ـ ٢٥٠ مليون دولار، وذلك حسب التقديرات التي صدرت في تقرير محاسب الدولة في عام ١٩٨٤ الذي قدر قيمة الاستثمارات العامة المباشرة في مستوطنات الضفة الغربية في عام ١٩٨٣ بـ ١٣.٢٧٢,٦ مليون شاقل حسب أسعار عام ١٩٨٣ اي ما يعادل ٢٢٠ مليون دولار.

ويشير التقرير الى ان ميزانية وزارة الاسكان والتعمير هي أكبر ميزانية بين جميع الوزارات المدنية التي تعمل في الضفة الغربية. فقد عملت في عام ١٩٨٤ على بناء ثلاثة الاف شقة اي ما نسبته ٢٥ بالمائة من التعمير العام في

اسرائيل. ومع ان برنامج التعمير في اسرائيل قد تقلص في عام ١٩٨٤ الا انه من الملاحظ ان نسبة التعمير في الضفة الغربية ارتفعت تدريجيا بالمقارنة مع اجمالي التعمير العام.

الفصل السادس:

المواجهة والمواقف:

العنف:

اذا كانت الاحصاءات عن حوادث العنف التي حصلت في الاراضي العربية المحتلة تعد مؤشراً ودليلاً على كثافة المواجهة الاسرائيلية - الفلسطينية، فانه ما من شك في ان حدة المواجهة بين الطرفين بدأت تزداد وتقوى بشكل كبير منذ عام ١٩٨٢. ففي الفترة ما بين عام ١٩٦٨ وعام ١٩٧٧ حصل حوالي ٤٩٥ حادث عنف في الضفة الغربية كفتح النار مثلاً اورمي القنابل اوخليط المولوتوف المتفجر ووضع اشياء متفجرة اونصب كمائن الى ما هنالك من اشكال العنف، مقابل وقوع ٥٧٨ حادث عنف في الفترة ما بين عام ١٩٧٧ وعام ١٩٨٢، مما يظهر تصاعدا في عدد العمليات. أما في الفترة ما بين شهر نيسان / ابريل ١٩٨٣ وآذار / مارس ١٩٨٤ فقد وقع ٣٥٤ حادث عنف على الاقل. وقتل في الفترة ما بين عام ١٩٦٨ وعام ١٩٨٣ جندياً اسرائيلياً وجرح ٩٧ آخرين في الضفة الغربية، كما قتل ١٤ مدنيا اسرائيليا وجرح ١٢٥ مدنيا. في الفترة نفسها قتل ٩٢ فلسطينيا وجرح ٥١٦ آخرين كلهم في الضفة الغربية. وفي الوقت نفسه ازدادت اعداد الاعمال المخالفة للقوانين والنظام كالمظاهرات غير المشروعة وغير المرخص لها وعمليات رمي الحجارة وقذف الطوب التي يقوم بها الفلسطينيون سكان الضفة الغربية. اذ ان عدد هذه الاعمال لم يكن ليتجاوز في الفترة ما بين عام ١٩٧٧ و ١٩٨٠ ما يتراوح بين ٤٠٠ - ٥٠٠ حادث. لكنه قفز في الفترة ما بين عام ١٩٨١ / ١٩٨٢ ليصل ١٥٠٠ عملية. ووصل ذروته في عام ٨٢/ ١٩٨٣ اذ قدربـ ٤٤٠٠ عملية، الا انه عاد وانخفض في عام ١٩٨٣/ ١٩٨٤ ليصبح ٣٠٠٠. أما في مطلع عام ١٩٨٤ / ١٩٨٥ فقد انخفض مستوى حدة العنف. الا ان الاعمال التي يصفها «بالارهابية» زادت وارتفع معها عدد القتلى والجرحى. ويشير التقرير الى ان المصادر الفلسطينية أكدت ان ما تسميه بالكفاح المسلح تم تصعيده مع بداية مهمة ريتشارد مورفي المبعوث الامريكي الى الشرق الاوسط. ويقول انه عندما بدا للفلسطينيين في منظمة التحرير بأن لدى الولايات المتحدة الامريكية تحفظات حول القبول بمشاركة ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية في أية مفاوضات حول السلام في الشرق الاوسط، قام احد المسؤولين في المنظمة بتأكيد اهمية تصعيد الكفاح المسلح بهدف تحذير الاطراف المعنية بالامر من مغبّة اهمال منظمة التحرير الفلسطينية وأهمية دورها في اي قراريتخذ حول مستقبل المنطقة. وفي الوقت نفسه صعدت جبهة الرفض الفلسطينية من عملياتها وذلك احتجاجا على التقارب الفلسطيني - الاردني.

ويؤكد المحلل في تقريره ان موجة العنف الجديدة التي انطلقت في ربيع وصيف عام ١٩٨٥ والتي تتضمن اعمالا كالضرب بالموس او السكاكين او الرمي بالرصاص او قنص المدنيين

المسلحين تنطلق في الاغلب من مبادرات فردية ومحلية. وينوه بأن تقديرات وتحليلات موثوق بها تؤكد ان ٥٠ بالمائة من هذه الاعمال قام بها شباب فلسطينيون لم يتلقوا اية اوامر او توجيهات من منظمة التحرير الفلسطينية. ولكنه يعترف هنا بأن هذه العمليات الفردية المباغتة زادت الامور تعقيدا بالنسبة لجهاز الامن الاسرائيلي الذي يتمتع بخبرة طويلة في التعامل مع الخلايا المنظمة لا مع ما يسميه بالنشاط الذي ينبت مع العشب». ويقول ان تصاعد العمليات هذا، حتى تلك التي تنحصر في القذف بالحجارة والصخور، يعد مرحلة جديدة من مراحل النضال الفلسطيني، لأن اولئك الذين ينفذون تلك العمليات ولدوا وتربوا تحت الاحتلال الاسرائيلي وهم يعملون في وضح النهار ولا يعيرون اي اهتمام لما سيترتب عن العمل الذي سيقومون به ولا تشكل التهديدات الاسرائيلية لهم اي رادع ابدا. ومع زيادة عدد المستوطنين في الضفة الغربية فان الحركة بين المستوطنات تفسح المجال امام توفير أهداف اضافية جديدة للقيام باعمال معادية. فيقوم المستوطنون الاسرائيليون بشن هجمات ضد المدن الفلسطينية التي قد تتضمن اطلاق النار وتكسير زجاج سيارات الفلسطينيين والاعتداء على المارة في الشوارع. وهذا التصاعد في حدّة العنف بين المدنيين من كلا الجانبين يدل على بدء مرحلة جديدة من مراحل الصراع التي يمكن تعريفها او تسميتها بأنها «نزاع عنيف في المجتمع».

المواجهة:

يحلل التقرير الوضع السياسي في الضفة من وجهة نظر المستوطنين الاسرائيليين مركزا على التطورات التي طرأت اثر الاتفاق الفلسطيني - الاردني. فيقول ان المستوطنين الاسرائيليين شعروا في النصف الثاني من عام ١٩٨٥، وبشكل خاص بعد شهر حزيران / يونيو، بأن هذا الاتفاق ينطوي على أبعاد مقلقة. ذلك ان مواقف الولايات المتحدة باتت أقرب الى مواقف كل من الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية. ومنظمة التحرير التي منيت بهزيمة عسكرية قد باتت تتبنى موقفاً وسطاً تم درسه واعتباره ضمن الحسابات التي اجرتها المنظمة للفوز باعتراف الولايات المتحدة الامريكية السياسي. وهنا بدت اسرائيل بأنها تعاني من ضغوطات خارجية عليها. وخرج شمعون بيرس نفسه عن الخط السياسي الذي رسمته حكومة الائتلاف الوطني وهو «لا مباحثات مع منظمة التحرير الفلسطينية». والمستوطنون الذين يرفضون اي نوع من المباحثات او المحادثات مع المنظمة يقبلون بالجلوس الى طاولة المفاوضات بعد ان تكون «غزة ويهودا والسامرة» قد اصبحت جزءا من «وطنهم» حينئذ يقبلون التفاوض على اساس «مبادلة السلام بالسلام». وماذا سينتج عن المفاوضات. هذا هو السؤال الذي يطرحه المستوطنون والمتشددون في اسرائيل والجواب هو «المساومة على اراض تدخل في صميم ارض اسرائيل». والمواجهة التي يطرحونها للتصدي لهذا الاحتمال هي التوسيع الفوري للسيادة الاسرائيلية على الاراضي آخذين بعين الاعتبار حقوق السكان العرب. ويعتقدون ان العالم كله سيقبل حينئذ الموقف الاسرائيلي.

ويشير التقرير الى انه من الملاحظ ان الرأي

العام الاسرائيلي ينقسم الى فئتين، الاولى هي الفئة غير المستعدة للقبول بأي تنازلات او مساومات حتى ولو كانت ضمن اطار مفاوضات السلام، والثانية هي الفئة المستعدة للتنازل او التخلي عن جزء من الاراضي او عنها كلها مقابل الحصول على السلام. وقد بيّنت استفتاءات أجرتها صحيفة «معاريف» اليومية في شهر ايلول / سبتمبر من عام ١٩٨٤ ان نسبة الفئة الاولى بلغت ٤٨,٤ بالمائة ونسبة الفئة الثانية بلغت ٤٨,٦ بالمائة وتقسم هذه الى ما نسبته ٣٦,١ بالمائة من المستعدين لتقديم بعض التنازلات والى ما نسبته ١٢,٥ بالمائة مستعدين للتخلي عن كل شيء. وفي شهر نيسان / ابريل ١٩٨٥ كانت نسبة اولئك الذين لم يبدوا اي استعداد لتقديم تنازلات ٤٩,٤ بالمائة ونسبة المستعدين للمساومة على الاراضي ٤٨,٧ بالمائة ١٤,٨ منهم أبدوا استعدادهم للمساومة على جزء من الارض. وأظهر استفتاء آخر اجرته صحيفة معاريف في منتصف شهر حزيران / يونيو ١٩٨٤ ان هناك تراجعاً في الدعم الذي كان الرأي العام الاسرائيلي قد أظهره حول فكرة تجميد النشاط الاستيطاني الاسرائيلي في الاراضي العربية المحتلة مما يشير الى تصلب مواقفهم نتيجة موجة العنف التي زاد زخمها وقوتها في تلك الفترة.

بالنسبة الى الرأي العام العربي في الاراضي المحتلة، فان التقرير يرى انه كان منقسماً بعد الانتخابات وان موجة كآبة كانت تسود السكان الفلسطينيين. فقد كانوا يأملون ألا يفوز تجمع الليكود واعتبروا أن مجيء حكومة الوحدة الوطنية الى السلطة هو خسارة آخر فرصة للسلام. فهم يعرفون ان بيرس سيقيم مستوطنات جديدة كثمن للبقاء في السلطة وسيوافقه على ذلك جناح الحمائم في حزبه. الا ان بعض علامات أمل عادت وظهرت في شهر نيسان / ابريل ١٩٨٥، ذلك ان لقاءات بين ممثلين عن حزب العمل وشخصيات بارزة من الضفة الغربية تمت اثر حديث ادلى به شمعون بيرس الى صحيفة يومية تصدر في القدس الشرقية اعتبر ايجابيا. وتم تشكيل لجنة مشتركة لمتابعة درس الحاجة الملحة لاجراء محادثات بين الفلسطينيين والاردنيين أما بالنسبة لوضع منظمة التحرير الفلسطينية ومنزلة ياسر عرفات في نفوس اهالي الارض المحتلة فقد زاد النفوذ الذي تتمتع به في هذه الفترة وقوي التأييد الذي تتمتع به المنظمة وياسر عرفات كقائد وزعيم.

الخلاصة:

يخلص التقرير في تحليله النهائي الى انه لم يقع اي حدث بارز في الفترة التي يدرسها وانه لم يطرأ اي عامل جديد ليغير مجرى استمرارية التطورات. لكنه يلاحظ ازدياد قوة الدفع التي تقود بصرامة الاراضي المحتلة نحو الاستيعاب الكامل في النظام الاسرائيلي. ويقول اننا رأينا ان الخطوات القانونية والادارية والتشريعية التي اتخذت قد ساهمت في توسيع النظام المزدوج الذي يطبّق على الاسرائيليين والفلسطينيين كل على حدة، وان النضال الفلسطيني دخل مرحلة جديدة هي مرحلة انطلاقته الداخلية بمبادرات محلية، وان الاجراءات الانتقامية الاسرائيلية اصبحت اشد وأقسى مما كانت عليه، وان

اليقظة والحذر الاسرائيلي تكثف بدرجة ملحوظة، وان قابلية القطاع الاقتصادي الفلسطيني للنمو ضعفت، وان الاعتماد على المصادر الخارجية ازداد، وان تحويل ملكية الاراضي والقيود المفروضة على استخدامها استمرت، وان حركة الاستيطان في الاراضي المحتلة بقيت تسير في اتجاهها السابق دون ان تنقص حدتها، وان مواقف اليهود تصلّبت والعنصرية اليهودية كشفت عن وجهها البشع. ويركز على ان حكومة الائتلاف الوطني تتحاشى رفع قضية مستقبل الضفة الغربية لانه يتنافى مع السياسة العامة للحكومة بالاضافة الى ان الاسرائيليين قد ضجروا من بحث الموضوع او باتوا غير عابئين به. أما بالنسبة للولايات المتحدة فان سياستها خلال عام ١٩٨٥ اظهرت عصبية حول الاعلام المتعلق بالسياسات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة وحول نشاط اسرائيل الاستيطاني، وانتقدوا سياسة الحكومة الاسرائيلية متخوفين على ما يبدو من ان احراج شمعون بيرس قد يؤدي الى تخريب عملية السلام.

ويؤكد التقرير ان شمعون بيرس يعي جيداً خطورة ومترتبات الاحتلال الطويل المدى الذي قد يفضي الى كارثة. وهو منشغل جدا من سياسة مائير كاهان وانجراف الاسرائيليين الى اقصى اليمين. فثقافته السياسية الخاصة تسير في انحسار وانحلال. وكان عليه ان يقوم باعطاء رد فعل ايجابي لمبادرة الملك حسين لأن «الخيار الاردني» هو حجر الزاوية في سياسته الخارجية، وهو البديل لخطة مناحيم بيغن حول الحكم الذاتي. الا ان الامريكيين لا يشاطرون بيرس الرأي، فهم غير مقتنعين بأن الاستمرار في احتلال الاراضي قد يشكل اي خطر وليس في الوقت نفسه عامل خطر على مصالحهم الحيوية في المنطقة. فالمشكلة الفلسطينية تعد مشكلة محلية غير متعلقة بالقضايا الجيو-سياسية الرئيسية التي تؤثر على مصالح الغرب في المنطقة ولكنها تعد «خطراً ارهابياً» يتطلب عملاً دولياً بوليسياً.

ويدعو التقرير الى استمرار لعبة احلال السلام في الشرق الاوسط لأن الكثيرين يخشون من أنها اذا ما توقفت فان الاطراف كلها ستلجأ الى العنف. ويقول انها شبه متوقفة لأن كل طرف ينتظر من الآخر ان يكون البادىء بتقديم اقتراحاته ثم تنازلاته واذا لم يتحرك أحد فان اللعبة ستتوقف وبيرس الذي يدرك جيدا ذلك الواقع ما زال مترددا.

ويعبر المحلل عن اعتقاده بأنه لم يعد هناك كيان اسمه الضفة الغربية الا من حيث النظرية. والنشاط الاستيطاني حسب رأيه، سيستمر على الاقل فيما يتعلق بالمستوطنات الموجودة والتي تستوعب مئات الآلاف من المستوطنين.

عبد الجواد صالح - د. عبد العظيم سلهب

«حوادث التسمم الجماعي في الأراضي المحتلة هل تحدث مرة أخرى؟!»

تعرض شعبنا الفلسطيني على مرّ السنوات الماضية للكثير من الاعمال ذات الطابع الاجرامي على يد اسرائيل مثل عمليات القتل الجماعي في دير ياسين وحيفا وكفر قاسم ومخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. وهناك الكثير من الاسرى والسجناء الفلسطينيين الذين عذبهم الاسرائيليون حتى الموت او قتلوهم بدم بارد.. ومع ذلك فقد طوى النسيان معظم اوجلّ هذه الجرائم بسبب انعدام المتابعة من جانبنا وتكاسلنا في توثيق هذه القضايا الخطيرة وعرضها بين الحين والآخر بالاسلوب المناسب.

مركز القدس.. وحوادث التسمم:

ولكن يبدو ان احدى الجرائم التي ارتكبتها اسرائيل تجد الان من يلاحقها.. والجريمة التي نقصد هنا هي حوادث التسمم الجماعي التي وقعت في الضفة الغربية المحتلة عام ١٩٨٣ والتي أصابت مئات الطالبات والطلاب. اما الذي يقوم بملاحقة هذه الجريمة الاسرائيلية، فهو مركز القدس للدراسات الانمائية الذي يتخذ من لندن مركزاً له. فقد أصدر المركز هذا الكراس الذي نحن بصدده والذي جاء ليثبت بأن ما حدث في ربيع عام ١٩٨٣ لم يكن - كما تزعم اسرائيل - هستيريا جماعية، بل عملية تسميم متعمدة باستخدام مادة كيماوية. ويشير هذا الكراس باصبع الاتهام الى المجتمع الدولي بسبب ما بدا من تهاونه في تناول مسألة خطيرة كهذه. ويترأس مركز القدس السيد عبد الجواد صالح رئيس بلدية البيرة المبعد - وهو رجل فريد من نوعه بين القيادات الفلسطينية من حيث ايمانه باهمية وجدوى عرض قضايانا ذات الطابع الانساني على الرأي العام العالمي. وكان السيد عبد الجواد قد كرّس وقته طوال سنوات عديدة لمتابعة قضية الاعتداءات الاسرائيلية على المؤسسات التعليمية في الاراضي العربية المحتلة. ويمكن القول انه نجح في لفت انظار المجتمع الدولي الى هذه القضية.

محتويات الكراس:

يضم الكراس مجموعة من الوثائق المتعلقة بقضية التسمم الجماعي اضافة الى المقدمة التي كتبها السيد عبد الجواد صالح ومقالة

تحليلية بعنوان: هل تحدث - اي حوادث التسمم - مرة اخرى؟ وتبرز هذه المقالة مواطن الضعف في التقرير الذي اعدته مؤسسة طبية امريكية عن حوادث التسمم حيث ان هذا التقرير جاء متحيزاً لاسرائيل.

اما الوثيقة الرئيسية في الكراس فهي التقرير الذي اعده الدكتور عبد العظيم سلهب - وهو اختصاصي في المواد السامة - والذي يقول فيه بان نتائج الفحوص المخبرية التي اجراها اثبتت وجود مادة كيماوية سامة في دم المصابين. ثم هناك تقرير آخر حول نفس الموضوع من اعداد بعثة منظمة الصحة العالمية التابعة للامم المتحدة.. وتقرير ثالث من اعداد بعثة المؤسسة الطبية الامريكية التي اشرنا اليها اعلاه - وهي «مركز السيطرة على المرض» التابع لوزارة الصحة الامريكية. كما يحتوي الكراس على المراسلات التي اجراها السيد عبد الجواد صالح مع الجهات ذات العلاقة وهي: مجلس الامن الدولي، منظمة الصحة العالمية، مركز السيطرة على المرض، اللجنة الدولية للصليب الاحمر ثم اللجنة الدولية الخاصة التي تحقق في انتهاكات اسرائيل لحقوق الانسان في الاراضي المحتلة.

تقرير الدكتور سلهب.. والتقارير الاخرى:

وقعت حوادث التسمم في الفترة ما بين ٢١ آذار - ٣ نيسان من عام ١٩٨٣، وقد بدأت في مدرسة البنات الثانوية في عرابة ثم انتقلت الى مدارس اخرى (وخاصة مدارس البنات) يعبد وجنين ثم عنبتا وطولكرم والخليل ويطا، وبلغ عدد الذين ادخلوا المستشفيات نحو ١٥٠٠ شخص (٧٠٪ منهم من الطالبات). وقد ظهرت على المصابين اعراض مرضية مختلفة مثل الدوخة والام البطن والرأس وزوغان النظر وصعوبة التنفس ثم الاغماء والارتعاش وضعف في الاطراف السفلى. وقد امضى كل واحد من المصابين خمسة ايام في المتوسط في المستشفى. كما تكرر ظهور هذه الاعراض عند بعض المصابين بعد خروجهم من المستشفى.

كانت هذه اعراضاً مرضية واضحة.. ومع ذلك فقد راحت اسرائيل تزعم بأن ما حدث كان هستيريا جماعية. وبأن المصابين كانوا يفتعلون المرض بايحاء من منظمة التحرير الفلسطينية!

ووصلت الى الضفة الغربية بعثات طبية تمثل منظمة الصحة العالمية ومركز السيطرة على المرض ثم اللجنة الدولية للصليب الاحمر، وذلك بهدف الوقوف على حقيقة الامر.

وكان الصليب الاحمر هو الوحيد الذي اتخذ موقفاً سليماً حيث دعا الى القيام بتحقيق شامل ومستقل لمعرفة اسباب هذا المرض الغامض.. وقد جاءت هذه الدعوة لتعكس شكوك الصليب الاحمر في موقف اسرائيل.

اما البعثة الامريكية فقد استنتجت في تقريرها ان ما حدث كان حالة من القلق الجماعي - اي انها تبنت وجهة نظر مماثلة لوجهة النظر الاسرائيلية. وأما بعثة منظمة الصحة العالمية فقد اوضحت بان الفحوص المخبرية التي اجرتها لم تكشف عن وجود شيء غير عادي. وقد توصلت البعثة الاخيرة الى هذه النتيجة على الرغم من اعترافها بانها اعتمدت على عينات تم اخذها بعد فترة طويلة نسبياً على وقوع حوادث التسمم.

وهكذا فقد جاءت النتيجة مخيبة للآمال.. وبدا وكأن اسرائيل نجحت مرة اخرى في الافلات

من العقوبة على جريمة تشير كل القرائن انها من صنعها.

وفي الوقت الذي كانت فيه المؤسسات الدولية تقول كلمتها في الامر.. كان الدكتور عبدالعظيم سلهب يقوم باجراء فحوص مخبرية على عينات من الدم لثلاث طالبات مصابات بالتسمم ـ وهن جميعاً من جنين. وتمتاز هذه العينات بانها اخذت فور وقوع حوادث التسمم. وقد تبين من الفحص المخبري ان عينات الدم كانت تحتوي على احد مشتقات مادة الازيريدين Aziridine السامة. ويقول الدكتور سلهب في تقريره: لا تتوفر معلومات عن هذا المشتق من حيث خواصه السمية ـ ولكن من المعروف ان مركب الازيريدين هو مركب كيماوي سام وانه قد يتسبب في ظهور اعراض مشابهة للاعراض التي ظهرت لدى المصابين بحوادث التسمم في الضفة الغربية. ثم يقول الدكتور سلهب ان بعثة مركز السيطرة على المرض (اي البعثة الامريكية) فشلت في اكتشاف المادة السامة في عينات الدم المأخوذة من المصابين.. وذلك لان هذه العينات أخذت بعد ايام او بعد اسابيع من وقوع حوادث التسمم الامر الذي يعني ان المادة السامة كانت عندئذ قد تلاشت في معظمها من دم المصابين.

هل تحدث مرة اخرى؟

وقد قام السيد عبدالجواد صالح بارسال نسخة من تقرير الدكتور عبدالعظيم سلهب الى كل جهة من الجهات ذات العلاقة مطالباً اياها بالتمعن في النتائج التي توصل اليها الدكتور سلهب. كما طالب السيد عبدالجواد هذه الجهات باعادة تقييم موقفها من هذه المسألة.. وحذر بأنه ما لم يتم ذلك فان اسرائيل قد تعاود استخدام السلاح الكيماوي ضد العربي في الاراضي المحتلة.

وفي رسالته الى رئيس مجلس الامن الدولي طالب السيد عبدالجواد صالح بما يلي:

ـ اجراء تحقيق جديد في قضية التسمم على ضوء الحقائق الجديدة.

ـ متابعة حالة الضحايا بواسطة الاجهزة المختصة التابعة للامم المتحدة (وذلك على اساس أن الاثار التي تنجم عن السموم الكيماوية قد لا تظهر حالاً وان ظهورها قد يتأخر اشهراً او حتى سنوات).

ـ اقامة لجنة خاصة من الخبراء تكون مهمتها التحقق مما يجري داخل مراكز البحث البيولوجي والكيميائي في اسرائيل لمعرفة ما يدور هناك ولتحديد مصدر المادة السامة التي وجدت في دم المصابين.

ـ اقامة مراكز للسيطرة على المرض في الضفة الغربية تكون تابعة للامم المتحدة وبالتحديد لمنظمة الصحة العالمية كوسيلة لحماية الشعب الفلسطيني من تكرار ما حدث.

وفي الختام اشارت الرسالة الى الدعوة المتصاعدة في اسرائيل لطرد العرب من بلادهم، وهو ما يرجح احتمال ان تكون اسرائيل قد استخدمت التسميم الجماعي اداة لتحقيق هذا الهدف.

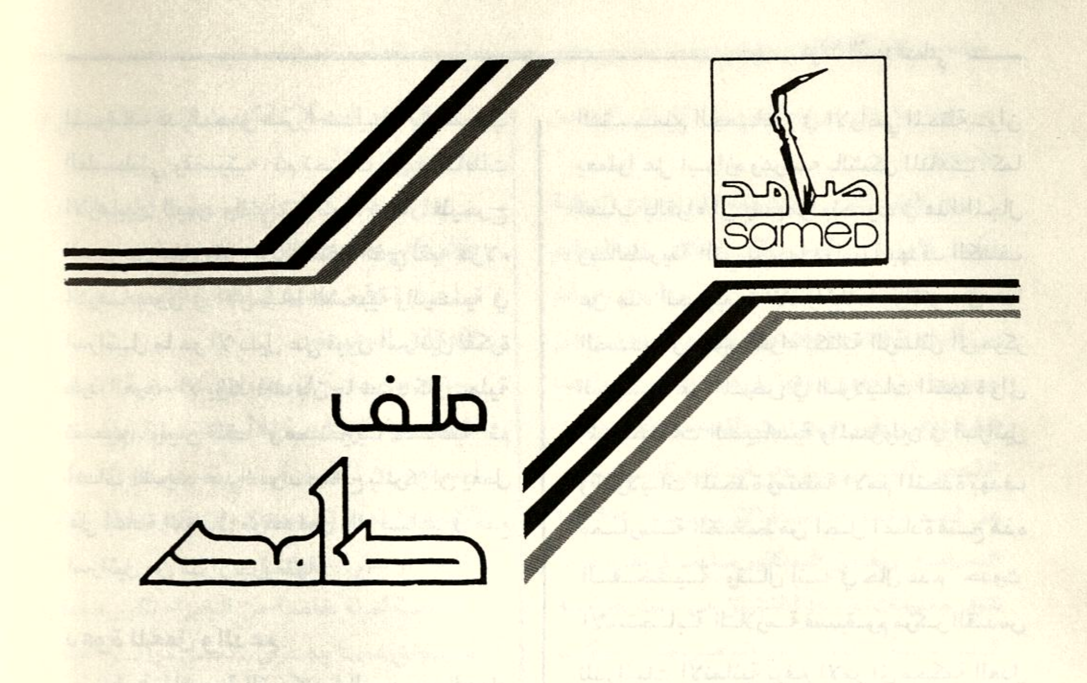
وفي رسالته الى مدير مركز السيطرة على المرض في الولايات المتحدة اكد السيد عبدالجواد صالح بان ما حدث كان حرباً كيماوية تشنها اسرائيل ضد العرب في الاراضي المحتلة، كما اعرب عن دهشته لان المركز ارجع هذه الحوادث الى ما اسماه بالقلق الجماعي. وقال ان هذا

الموقف قد ألحق ضرراً شديداً بالشعب الفلسطيني وقضيته. ثم تحدث عن نشاطات الارهابيين اليهود والتي تتم تحت شعار: فليخرج العرب من هنا. وقال ان العطف الذي لقيه هؤلاء الارهابيون في الاوساط الشعبية والرسمية في اسرائيل ما هو الا دليل على قبول اسرائيل لفكرة طرد العرب. الا يؤكد ذلك بان ما حدث كان عملية تسميم.. وليس قلقاً او هستيريا جماعية! ثم أهاب السيد عبدالجواد صالح بالمركز ان يعمل على اعادة النظر في موقفه لعل ذلك يساعد في منع اسرائيل من تكرار جريمتها.

دعوة للعمل والدعم:

جاء في المقدمة التي كتبها السيد عبدالجواد صالح ان مركز القدس للدراسات الانمائية اراد من اصدار هذا الكراس ان يثير الاهتمام بما يفضي الى قيام حملة شاملة ضد هذا النوع من الارهاب الاسرائيلي الذي يتم في الظلام، واهاب السيد عبدالجواد صالح بالكتاب ومنتجي الافلام لكي يتناولوا هذا الموضوع ـ اي عملية التسميم الجماعي في الاراضي المحتلة ـ وان يعملوا على ابرازه وعرضه بالشكل المناسب. كما اهاب بالقراء ان يسهموا بنصيب في هذا المجال وبالطريقة التي يرونها مناسبة بهدف الكشف عن هذه الجريمة الاسرائيلية. واقترح في هذا الصدد ان يقوم القراء بكتابة الرسائل الى مركز السيطرة على المرض في الولايات المتحدة والى المؤسسات السياسية والمسؤولين في اسرائيل والولايات المتحدة ومنظمة الامم المتحدة بهدف ممارسة الضغط من اجل اعادة فتح هذه القضية. وقال انه في حال عدم حدوث الاستجابة اللازمة فسيقوم مركز القدس للدراسات الانمائية برفع الامر الى محكمة العدل الدولية. كما وعد بمتابعة هذه القضية بكل الوسائل المتاحة.. وأهاب بالقراء وبجميع اصدقاء القضية الفلسطينية ان يدعموا مركز القدس بالمال والجهد لتمكينه من اداء رسالته. كما وجه الشكر لأولئك الذين قدموا المساعدة في هذا المجال.

عبدالقادر احمد





صامد توقع بروتوكولين للتعاون الاقتصادي مع كوبا

قام الأخ ابو علاء المدير العام لمؤسسة صامد خلال الفترة ٢٨/٥/١٩٨٦ ـ ٨/٦/١٩٨٦ بزيارة رسمية الى كوبا. وقد ضم الوفد الأخ د. فريد صوان مدير مكتب م.ت.ف في البرازيل.

وقد كان في استقبال الوفد الفلسطيني في مطار هافانا كل من:

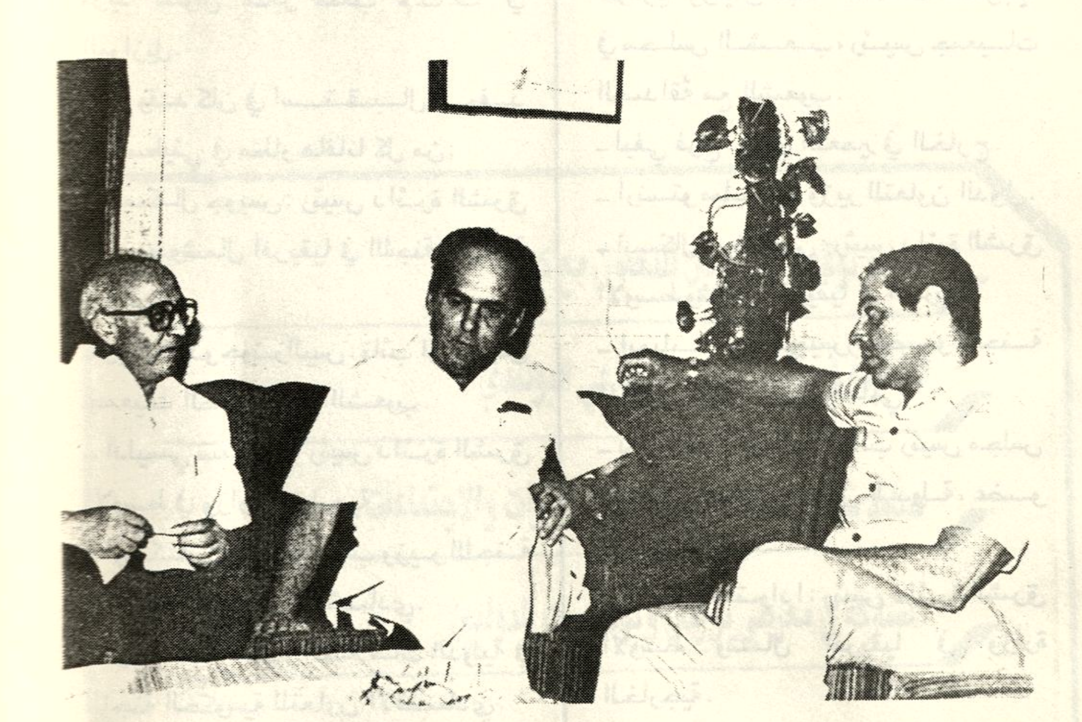
- ابسكال جوبس: رئيس دائرة الشرق الاوسط وشمال افريقيا في اللجنة المركزية للحزب.
- رينالدو جونزاليس: نائب اول رئيس جمعيات الصداقة مع الشعوب.
- أدليسي سترادا: رئيس دائرة الشرق الاوسط في وزارة الخارجية.
- اوسكار الفونو: نائب وزير اللجنة الحكومية للتعاون الاقتصادي.
- أوتوسنا: مدير العلاقات الدولية في اللجنة الحكومية للتعاون الاقتصادي.
- الأخ عماد جدع سفير فلسطين في كوبا.

وعدد من كوادر مكتب م.ت.ف في كوبا.

وقد اجرى الوفد خلال زيارته لقاءات مع:

- رينيه رودربجيس: عضو اللجنة المركزية ورئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشعب، رئيس جمعيات الصداقة مع الشعوب.
- ليفي فرح: وزير التعمير في الخارج.
- ارنستو ميليندنز: وزير التعاون الدولي.
- أبسكال جونزاليس: رئيس دائرة الشرق الاوسط وشمال افريقيا في الحزب.
- إيميليا اراجونيس: عضو اللجنة المركزية رئيس البنك العالمي.
- د. سيفيرو أعيزي: نائب رئيس مجلس الشعب ـ عضو مجلس الدولة، عضو اللجنة المركزية.
- أدلبيس سترادا: رئيس دائرة الشرق الاوسط وشمال افريقيا في وزارة الخارجية.

وقد اسفرت المحادثات عن توقيع



- الاخ ابو علاء يجري مباحثات اقتصادية في كوبا

بروتوكولين للتعاون الاقتصادي بين صامد ووزارة التعمير وكل من وزارة التعاون الدولي.

كما تمت مناقشة الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي والفني بين حكومة جمهورية كوبا واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، واتفق على ان يتم التوقيع عليها خلال فترة قريبة قادمة.

هذا وقد قام الوفد خلال زيارته بالاطلاع على بعض المشاريع الاقتصادية، الصناعية والزراعية الهامة، كما قام بزيارة الى خليج الخنازير الذي شهد غزوة عصابات المرتزقة المدعومين من قبل الولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٦١، والتي حطمها ثوار كوبا في معركة تعتبر من المعارك الفاصلة والهامة في تاريخ كوبا والشعوب المناضلة من اجل حريتها.

وخلال الزيارة أقام الأخ عماد جدع سفير فلسطين في كوبا حفل استقبال دعى اليه عدد من الوزراء ونوابهم واعضاء اللجنة المركزية للحزب والسفراء العرب والاجانب المعتمدين في كوبا.

وكان الأخ ابو علاء قبل توجهه الى كوبا قد قام بزيارة قصيرة الى تشيلي، زار خلالها النادي الفلسطيني هناك، حيث التقى عدداً من الاخوة اعضاء الجالية وشرح لهم الظروف والاوضاع التي تمر بها المنظمة وقضية الكفاح الفلسطيني.

وقد أكد ابناء فلسطين في تشيلي وقوفهم صفاً واحداً مع منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد لهم ولشعبهم.

إعفاءات جمركية لصامد في كوناكري

* وافق السيد رئيس جمهورية غينيا كوناكري على تقديم الاعفاءات الجمركية للواردات الخاصة بمزرعة صامد. كما وافق أيضاً على تقديم الاعفاءات الجمركية لمعرض صامد هناك.

ولا يسع مؤسسة صامد سوى أن تتقدم بشكرها الجزيل لرئيس جمهورية غينيا كوناكري وشعبها على هذه البادرة التي تعبر عن عمق الصداقة بين الشعبين الغيني والفلسطيني.



المشاركة في المؤتمر العاشر للحزب الشيوعي البولندي

شارك الأخ ابو علاء في المؤتمر العاشر للحزب الشيوعي البولندي الذي عقد في وارسو. وقد تحدث الأخ ابو علاء باسم منظمة التحرير الفلسطينية في تجمع عمال الصلب والحديد في محافظة كاتسوفيتش.

هذا ومما هو جدير بالذكر ان وفد م.ت.ف. لهذا المؤتمر ضم الاخوة / جمال الصوراني عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية والاخ / ابو علاء، والأخ جميل شحادة الامين العام لاتحاد المعلمين الفلسطينيين، كما ضم أحد أعضاء المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.

وفيما يلي نص الكلمة التي القاها الأخ أبو علاء:

أيها الرفاق

أيها الأصدقاء

يسعدني باسم اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وباسم رئيسها والقائد العام لقوات الثورة الفلسطينية الرفيق ياسر عرفات أن أنقل لكم تهاني شعبنا الفلسطيني وتحياته وتهاني قيادته وتحياته الى شعب بولندا الصديق والى قيادته والى الأمين الأول لحزب العمال البولندي الموحد، القائد البارز الرفيق ياروزيلسكي على انعقاد مؤتمركم العاشر هذا في دورة انعقاد عادية نثق كل الثقة بأنها ستشكل علامة بارزة وهامة على طريق بناء المجتمع الاشتراكي المتطور في بولندا وسيزيل الى الأبد آثار الحركة الرجعية المضادة التي حاولت في مطلع الثمانينات وبدعم من الامبريالية العالمية ان تزرع بذور الخلاف داخل المجتمع البولندي لتعود به الى الوراء في اوقح محاولة امبريالية لخلخلة موازين القوى بعد الحرب العالمية الثانية.

ان وعي الشعب البولندي لمؤامرة التدخل في شؤونه الداخلية وحكمة قيادة حزب العمال البولندي الموحد وحكمة

قيادة أمينه الأول الرفيق ياروزيلسكي وصدق التحالف والدعم العظيم الذي قدمته دول المنظومة الاشتراكية وفي طليعتها الاتحاد السوفييتي العظيم، قد أجهض مؤامرة الامبراليين وقدّم تجربة ودرسا لكل التقدميين والثوريين في العالم بكيفية مواجهة المخططات الامبريالية الوقحة وهزيمتها وبكيفية مواجهة واسقاط التدخل في شؤون الآخرين.

أيها الرفاق

ينعقد مؤتمركم العاشر اليوم في دورة عادية ليرسم معالم الطريق لخطة عمل قادمة استمعنا اليها في التقرير الوافي الذي قدّمه الرفيق ياروزيلسكي أمام المؤتمر حيث حدد في تقريره هذا مواطن الضعف ومواطن القوة وموقع الاخطاء وتصورات اللجنة المركزية لمعالجة هذه الاخطاء وتجاوزها. ونثق كل الثقة بأن مؤتمركم هذا سيتخذ الخطوات اللازمة والقرارات الحكيمة اللازمة لمعالجة الضعف والخطأ، والاندفاع بالخطة الشاملة التي سيضعها ويقررها مؤتمركم في بناء المجتمع الاشتراكي المتطور وليفتح صفحة جديدة من العمل والبناء بما يحقق طموحات شعب بولندا الصديق في تقدمه الاجتماعي والاقتصادي والعلمي والثقافي.

فباسم شعب فلسطين، وباسم رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية الرفيق ياسر عرفات نتمنى لمؤتمركم هذا كل النجاح ونتمنى لقراراته التنفيذ والتطبيق الناجح.

أيها الرفاق والأصدقاء

يمر العالم اليوم في مرحلة من أخطر وأدق مراحله ويسود جميع شعوب العالم حالة من القلق الشديد والخوف من مستقبل مظلم مجهول يهدد شعوب العالم جميعها نتيجة للسياسة الامبريالية والسياسة المغامرة التي تتبعها ادارة ريجن في تصعيد الاستفزاز على الساحة الدولية برمتها واصرارها على استمرار سياسة عسكرة الفضاء وزرع صواريخ «بيرشينغ» النووية في دول اوروبا الغربية واستمرار سياستها المعادية للشعوب في دول آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية واستمرار سياستها في نهب خيرات الشعوب وتطبيق نظام اقتصادي عالمي جائر وظالم ودعمها للعدوان والاحتلال والصهيونية والتمييز العنصري والانظمة الرجعية المعادية لتطلعات الشعوب وتقدمها.

ان السياسة الامريكية المعادية لحركات الشعوب وتقدمها أصبحت تشكل خطراً كبيراً أمام حركة السلام العالمي التي يقودها الاتحاد السوفييتي بممارساته العملية ومبادراته البناءة في

وقف سباق التسلح وازالة الترسانة النووية والتخلص منها. ولقد توقف العالم جميعه أمام المبادرات الحكيمة الشجاعة التي تقدم بها الرفيق ميخائيل غورباتشوف من أجل ارساء دعائم سلام عالمي وتطبيق قانون السباق نحو التنمية وخير البشرية واستثمار مواردها وصنع تقدمها بدلا من السباق نحو أسلحة الدمار والهلاك. ولكن ادارة ريجن المعادية للسلام أدارت ظهرها واستمرت في سياستها العدوانية استعدادا للحرب على الأرض وعسكرة الفضاء والسماء.

ان هذا الوضع يستدعي وقفة جادة من جميع الشعوب للوقوف في وجه هذه السياسة الامريكية المعادية ولحجم منهجها العدواني وتعزيز التحالف والتعاضد بين الشعوب لدحر هذه السياسة الامريكية المعادية لكل تطلعات الشعوب نحو الاستقرار والرخاء والبناء والتقدم.

ايها الرفاق والاصدقاء

وكما هو الحال فمنطقة الشرق الاوسط تعيش حالة العدوان الامريكي - الصهيوني ومخاطر الحروب الاقليمية التي لها انعكاساتها الخطيرة على قضية السلام العالمي برمته.

- فالعدوان الامريكي السافر على ليبيا..
- واستمرار الحرب العراقية - الايرانية ومخاطر استمرارها..
- واستمرار الاحتلال الصهيوني المدعوم من الامبريالية الامريكية لأراضي فلسطين ولبنان وسوريا وتهديدها المستمر للأردن وسوريا وضربها للمفاعل النووي في العراق..
- واستمرار حصار المخيمات الفلسطينية في لبنان وقصفها من قبل القوى الرجعية العميلة من حركة أمل.
- وقصف مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس ومطاردة الكوادر الفلسطينية والوطنية في كل مكان ومحاولات شق منظمة التحرير الفلسطينية واستمرار التآمر عليها.

كل ذلك يجعل من منطقة الشرق الاوسط منطقة قابلة للاشتعال والانفجار بشكل يهدد السلام العالمي برمته ما لم يتم تدارك الوضع سريعا بالعمل على ايقاف الحرب العراقية - الايرانية وحل قضية الشعب الفلسطيني حلا عادلا شاملا ودائما من خلال مؤتمر دولي تحضره الدول دائمة العضوية في مجلس الامن والاطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني جنبا الى جنب وعلى قدم المساواة مع جميع الاطراف الاخرى. وما لم يتم ضمان حق الشعب الفلسطيني الثابت في العودة الى

ارض وطنه وممارسة حقه في تقرير مصيره وحقه في اقامة دولته الفلسطينية المستقلة وفق قرارات الأمم المتحدة، ما لم يتم ذلك فستبقى منطقة الشرق الاوسط أيها الرفاق بلا سلام وستبقى الدعوة الى السلام العالمي ناقصة ومبتورة.

ان شعبنا الفلسطيني داخل الارض المحتلة وخارجها يعاني من الاحتلال البغيض الذي يفرض عليه أسوأ أنواع الاعتقال الجماعي والمطاردة والقمع ومصادرة الحريات وفرض الضرائب التي لا مثيل لها في العالم، والغلاء والتضخم، كما يعاني من مصادرة الأراضي وبناء المستوطنات والتهجير والاقتلاع من أرضه، حتى مياه انهاره والمياه الجوفية في أرضه ممنوع عليه استعمالها للري والشرب والاستعمال الانساني.

والشعب الفلسطيني خارج الارض المحتلة يتعرض للمطاردة والقتل وهدم المنازل كما حدث ويحدث في لبنان فهل يستمر الوضع هكذا أيها الرفاق؟

اننا من موقع الثقة بالنفس، ومن موقع الثقة بالنصر، ومن موقع الثقة بالاصدقاء والحلفاء، ومن موقع الثقة بشعبنا الصامد الصابر المناضل نقول لكم وبكل ثقة: ان هذا الوضع لن يستمر وان ثورتنا هي التي ستستمر بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية حتى تحقيق النصر.

اننا نعتمد عليكم أيها الاصدقاء ونثق بكم ونعتمد على أصدقائنا في دول المنظومة الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفييتي صديق الشعوب المناضلة ونثق بهم ونعتمد عليهم كثيرا في نضالنا. ونثق بأننا بوحدتنا الوطنية، وحدة الشعب وأداة الثورة وبصداقاتنا معكم أيها الرفاق سوف ننتصر وكما انتصرت جميع الشعوب التي سبقتنا في النضال.

تحية لكم أيها الاصدقاء، تحية لحزب العمال البولندي الموحد، تحية الى الرفيق ياروزيلسكي

- ولتعش الصداقة البولندية - الفلسطينية الى الأبد..
- ولتعزز وتنتصر خطط حزب العمال البولندي الموحد في التنمية والتطوير والبناء وصنع التقدم الاجتماعي والاقتصادي والثقافي لشعب بولندا..
- ولتتعزز وتنتصر قضايا التحرر العالمي في فلسطين وناميبيا وجنوب افريقيا وامريكا الوسطى وفي كل آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية..
- عاشت الطبقة العاملة البولندية وعاش كفاحها
- عاشت منظمة التحرير الفلسطينية وانها لثورة حتى النصر.

الدورة السابعة لمجلس المنظمة العربية للتنمية الاقتصادية

ضمن جولة للاستاذ حاتم عبد الرشيد مدير عام المنظمة العربية للتنمية الصناعية في اطار التحضير للدورة السابعة لمجلس المنظمة المزمع عقده في بغداد خلال الفترة ٢٧ ـ ٣٠ اكتوبر ١٩٨٦، واثناء زيارته للاردن التقى بالدكتور جواد ناجي مدير العلاقات الاقتصادية العربية في دائرة الشؤون الاقتصادية حيث استعرضا العلاقات القائمة بين المنظمة العربية للتنمية الصناعية ودائرة الشؤون الاقتصادية وسبل تطويرها.

وفي بداية اللقاء، نقل الدكتور جواد ناجي للاستاذ حاتم عبد الرشيد تحيات الأخ ابو علاء مدير عام دائرة الشؤون الاقتصادية.

وفي مجال التعاون القائم بين الطرفين جرى تقييم شامل لمراحل الاعداد الفني والتنظيمي للمؤتمر التضامني من أجل التنمية الصناعية في الاراضي المحتلة، واتفقا على عقد اجتماع للجنة التحضيرية للمؤتمر التضامني في مقر المنظمة العربية للتنمية الصناعية خلال الفترة ٢٥ ـ ٢٦ اكتوبر ١٩٨٦، وذلك لتحديد مكان وتاريخ عقد المؤتمر والمباشرة في اتخاذ الاجراءات التنظيمية اللازمة لذلك.

الاجتماع التنفيذي لمجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب

شاركت دائرة الشؤون الاقتصادية لمنظمة التحرير الفلسطينية في الاجتماع الثاني والعشرين للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب الذي عقد في تونس خلال الفترة ١ ـ ٢ سبتمبر.

وقد نوقشت في الاجتماع عدة موضوعات هامة منها: مركز القدس الشريف، وجائزة مجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب، والندوات العلمية، والكتاب الدوري عن الاسكان، والمقترح الجزائري حول انشاء كلية عربية هندسية، ومجلة الاسكان والتعمير ودراسة حصر الكفاءات، وانشاء مركز تدريبي عربي بعمان / المملكة الاردنية الهاشمية، والتعاون والتنسيق مع اتحاد المقاولين العرب.

مثل منظمة التحرير الفلسطينية

في هذا الاجتماع الاخ / المهندس مروان عبد الحميد. وتجدر الاشارة الى ان مركز القدس الشريف يعمل بدعم من مجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب.

وقد تقرر انشاء هذا المركز «مركز توثيق وصيانة وترميم القدس الشريف» في المؤتمر السادس لوزراء الاسكان والتعمير العرب الذي عقد في الجزائر في شهر كانون الاول (ديسمبر) عام ١٩٨١ وصادق على نظامه الاساسي مجلس جامعة الدول العربية في دورته السابعة والسبعين في اذار (مارس) ١٩٨٢، على ان يكون مقره في عمان بالمملكة الاردنية الهاشمية وذلك بعد ان وفقت المساعي في تسجيل القدس العربية في قائمة التراث الحضاري العالمي لدى لجنة التراث الحضاري العالمي التابعة لمنظمة التربية والثقافة والعلوم الدولية (اليونسكو) في ٩ ـ ١٠/١٢/١٩٨١، ثم في قائمة التراث العالمي المهدد بالخطر في ٣٠/١٢/١٩٨٢.

وقد جاء في النظام الخاص بالمركز: ان يعمل هذا الاخير على توفير مصادر التمويل اللازمة لتنفيذ الخطط والبرامج التي يعدها، والتعاون مع الهيئات العربية والدينية والمؤسسات والهيئات المختصة في مجال التوثيق والصيانة والترميم للمعالم التاريخية والاثرية بما يحقق العمل على صيانة المدينة القديمة والمحافظة على تراثها الحضاري.

وان وجود مقر المركز في عمان هو لخدمة غرضين اساسيين:

اولا: تيسير جمع الاموال مركزياً من مصادرها المختلفة ومن ثم تحويلها الى القدس لصرفها على الاعمال المرصودة لها.

ثانيا: تيسير استلام تقارير تقدم الاعمال وسير الاشغال من الاراضي المحتلة وارسالها لرئيس مجلس الادارة، الى جانب احتضان اجتماعات مجلس الادارة والتي لا تتعدى الاجتماعين في العام الواحد.

وتشترك في مجلس ادارة مركز القدس الشريف ممثلون عن المملكة الاردنية الهاشمية ومنظمة التحرير الفلسطينية وامين القدس وممثل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وممثل المعهد القومي التونسي للآثار ومدير ادارة الاسكان والتعمير في جامعة الدول العربية.

ويمثل منظمة التحرير الفلسطينية في مجلس ادارة المركز الأخ الدكتور محمد النحال، ويتكون مجلس ادارة المركز كما يلي:

ـ السيد عبد العزيز السلامي رئيس

مجلس الادارة (مدير ادارة الاسكان والتعمير)

ـ السيد حمد الله النابلسي ممثل الحكومة الاردنية

ـ د. محمد النحال ممثل منظمة التحرير الفلسطينية

ـ السيد ابراهيم شبوح ممثل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

ـ السيد عز الدين باش شاويش ممثل المعهد القومي التونسي للآثار

ومنذ انشاء مركز القدس عام ١٩٨٣ وحتى نهاية عام ١٩٨٥ وهويتابع اعمال الصيانة والترميم والتوثيق في القدس الشريف.

وقد تم ترميم معالم المدرسة الكيلانية والمدرسة الزهرية ورباط الكرد والمدرسة اللؤلؤية. وتتم الآن دراسة المعالم التاريخية من قبل اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة للبدء في ترميمها ضمن برنامج عام ١٩٨٦، ومنها المدرسة الطازية والتربة السعدية وزاوية ابي مدين الغوث.

ونظرا الى ضعف الاعلام العربي في البلاد الاوروبية بشأن واقع التراث في القدس الشريف والممارسات الصهيونية التي تهدده بالخطر، فلا بد من وضع خطة اعلامية متكاملةللتعريف بوضع المدينة المقدسة والعمل على تزويد السفارات العربية والاسلامية ومكاتبها الثقافية والاعلامية بالشرائح والصور والخرائط والنشرات المتعلقة بالقدس. والمحاولات الصهيونية لتدمير المعالم الدينية والاثرية فيها، والتعريف بتراث القدس في المجالات الدولية والعلمية والتربوية والثقافية.

الدورة الـ "٤١" للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

وقد شاركت دائرة الشؤون الاقتصادية في اجتماعات الدورة الحادية والاربعين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي عقد في عمان بالمملكة الاردنية الهاشمية خلال الفترة من ٦ ـ ١٠/٩/١٩٨٦. ومثل الدائرة في الاجتماعات وفد برئاسة الأخ / جمال الصوراني / عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وعضوية الاخوة / الدكتور جواد ناجي والدكتور رمزي خوري والمهندس الزراعي جمال سالم وسليم شاهين.

وناقش المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الموضوع الرئيسي لهذا الاجتماع وهو الامن الغذائي العربي في ضوء ورقتي عمل اللجنة الوزارية

السداسية لمجلس وزراء الزراعة وفريق عمل الامن الغذائي العربي.

كما ناقش تقرير الأمين العام الذي يتضمن متابعة تنفيذ قرارات الدورة السابقة ونشاط الادارة العامة للشؤون الاقتصادية فيما بين دورتي انعقاد المجلس. ومتابعة التطورات الاقتصادية في العالم العربي لعام ٨٥ من خلال التقرير الاقتصادي العربي الموحد والخطاب العربي الموحد في الاجتماعات السنوية لمحافظي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانشاء والتعمير، واخيرا تحديد موعد ومكان عقد الدورة الثانية والاربعين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وتجدر الاشارة الى ان هذه الدورة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مشتركة بين وزراء المال والاقتصاد ووزراء الزراعة العرب وهي مخصصة لموضوع الامن الغذائي العربي.

وعرضت على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذه الدورة ورقة عمل رئيسية خاصة بالامن الغذائي اعدت بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية خاصة بالامن الغذائي، تضمنت المراحل التاريخية المبذولة في اطار الجامعة العربية والمنظمات والمؤسسات والشركات المشتركة وصناديق التمويل العربية القطرية والقومية، مستعرضة اسباب تعثر تنفيذ قرارات ومشروعات الامن الغذائي العربي، وقدمت ملخصا لعدد من المقترحات الرامية الى زيادة الجهود المبذولة لمواجهة هذا الموضوع الهام على المستويين القطري والقومي.

كما لخصت جهود فريق عمل الأمن الغذائي العربي منذ انشائه وما توصل اليه من نتائج، ودور الصناديق العربية الانمائية في دعم جهوده وتمويل مشروعات الامن الغذائي العربي، كما تضمنت استنتاجات الفريق واقتراحات خاصة ترمي الى تعزيزدوره، واخرى عامة من شأنها ان تساعد على تذليل الصعوبات التي تواجه موضوع الامن الغذائي العربي.

وكان من بين القرارات التي اتخذها المجلس قراراً مستقلاً بخصوص دعم منتجات الاراضي المحتلة وهذا نصه:

بهدف دعم صمود الشعب الفلسطيني بالاراضي المحتلة ومواجهة ممارسات التهجير التي تنتهجها السلطات الصهيونية على الاراضي المحتلة من سكانها.

وبغاية رفع المستوى المعيشي

لسكان الارياف الذين يمثلون نصف سكان الاراضي المحتلة، فان المجلس يؤكد على ضرورة فتح الاسواق العربية امام المنتجات الزراعية للاراضي المحتلة وفق انظمة وقوانين المقاطعة العربية مع السعي لايجاد الآليات المناسبة التي تحقق ذلك بما فيها انشاء مركز تسويق منتجات الاراضي المحتلة يكون تحت اشراف اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة وتكون عمان مقراً له.

اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي لمنظمة المؤتمر الاسلامي

يعقد الاجتماع الوزاري الثاني للجنة المتابعة المنبثقة عن اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري في منظمة المؤتمر الاسلامي في اسطنبول خلال الفترة من ٨ ـ ١٠ سبتمبر (ايلول) ١٩٨٦، وتشارك في هذا الاجتماع ست دول اسلامية هي تركيا والباكستان والمملكة العربية السعودية وفلسطين وغينيا والمملكة الاردنية الهاشمية.

ويمثل فلسطين في الاجتماع الاخ الدكتور محمد النحال، كما تشارك في الاجتماع الامانة العامة لمنظمة المؤتمر الاسلامي، والتعرفة الاسلامية للصناعة والتجارة وتبادل السلع، والمركز الاسلامي لتنمية التجارة في الدار البيضاء ومركز الابحاث الاقتصادية والاجتماعية والاحصائية والتدريب في الاقطار الاسلامية في انقرة، والبنك الاسلامي للتنمية والمؤسسة الاسلامية للتكنولوجيا والعلوم والتنمية.

ويناقش الاجتماع الوزاري ستة عشر بنداً على جدول اعماله اهمها:

تقرير الأمين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي ومدى التقدم في تنفيذ التوصيات المدرجة في قائمة المتابعة لغاية تاريخه وهي:

١ ـ توسيع مدى الدراسة الخاصة بالمقررات الاقتصادية الصادرة عن منظمة المؤتمر الاسلامي والمقدمة من قبل مركز انقرة للاجتماع الثاني للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري.

٢ ـ مناقشة المواضيع المالية والفنية ذات الصلة بتنفيذ خطة عمل البنك الاسلامي للتنمية، وخاصة فيما يتعلق بوضع تسهيلات تمويلية تجارية اطول أجلا ضمن البنك الاسلامي للتنمية.

٣ ـ الجداول الاقتصادية لتأسيس نظام ضمان اثمان الصادرات، واتحاد المقاصة

الاسلامي متعددة الاطراف باشراف البنك الاسلامي للتنمية.

تأسيس شبكة المعلومات التجارية للدول الاسلامية.

٤ ـ تأسيس شبكة المعلومات التجارية للدول الاسلامية بهدف تطوير «نظام للمعلومات» لجمع وتوزيع المعلومات التجارية بين الدول الاعضاء واستبعاد الازدواجية، والمشاركة بكافة الطاقات المتوفرة عن طريق اجراء التعديلات في ميزانيات الدول الاعضاء لضمان عدم اوهاق تلك الدول، والتكاليف الاضافية.

كما يناقش المجتمعون تقارير من المركز الاسلامي لتنمية التجارة ومركز انقرة للابحاث الاقتصادية والاحصائية والتدريب، والبنك الاسلامي للتنمية، وتقارير حول مدى التقدم في ميدان التعاون الصناعي، والتعاون في ميدان الامن الغذائي والتنمية الزراعية. ويقوم المجتمعون باعداد جدول اعمال الاجتماع السابع لمحافظة البنوك المركزية في الدول الاسلامية. اضافة الى وضع جدول اعمال مؤقت حول التعاون الاقتصادي والتجاري لمؤتمر القمة الاسلامي الخامس، وجدول اعمال للاجتماع الاول لوزراء النقل والمواصلات والسياحة:

مؤتمر جمعيات الصداقة مع جمهورية ألمانيا الديمقراطية

شارك الأخ / ابو علاء رئيس جمعية الصداقة الفلسطينية مع جمهورية المانيا الديمقراطية، في مؤتمر جمعيات الصداقة مع جمهورية المانيا الديمقراطية الذي عقد في برلين وشاركت فيه ٦٨ جمعية تمثل ثمانية وستون دولة. وقد اجرى الأخ / ابو علاء خلال اقامته هناك لقاءات مع عدد من رؤساء جمعيات الصداقة مع جمهورية المانيا الديمقراطية وعدد من المسؤولين في المانيا الديمقراطية في الدولة والحزب، كما اجرى مباحثات مع رئيس جمعية الصداقة الالمانية الفلسطينية الرفيق كيرشهوف. وقد القى الأخ / ابو علاء في هذا المؤتمر كلمة عبر فيها عن الصداقة الفلسطينية الالمانية واهميتها، كما شرح للمؤتمرين ظروف النضال الفلسطيني وحق الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير و إقامة دولته الفلسطينية المستقلة.

اجتماع رفيع المستوى للدول النامية مجموعة الـ "٧٧"

شاركت منظمة التحرير الفلسطينية بالاجتماع رفيع المستوى للدول النامية (مجموعة الـ٧٧) الذي عقد بالقاهرة في الفترة ما بين ١٨ ـ ٢٣ اغسطس ـ آب ١٩٨٦ بوفد برئاسة الأخ جمال الصوراني ـ عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية والأخ الدكتور ابراهيم الجندي، مندوباً عن الدائرة الاقتصادية بمنظمة التحرير الفلسطينية والأخ حسين الامريكاني والأخ عزت.

وقد اتخذ المؤتمر عدة توصيات كان احدها لصالح القضية الفلسطينية وقد نص على ما يلي:

ان المؤتمر رفيع المستوى للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية اذ يقتنع بأن استمرار احتلال الاراضي الفلسطينية يحول دون الشعب الفلسطيني وبين الافادة الكاملة بموارده الطبيعية بما يخدم تنميته الاقتصادية والاجتماعية.

يؤكد مجددا ضرورة ايجاد حل عادل للمشكلة الفلسطينية لتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه المشروع في تقرير مصيره بما في ذلك حقه في اقامة دولته المستقلة تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي والوحيد، تنفيذا لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها.

المؤتمر الأول حول الاعتبارات البيئية في التنمية

شاركت دائرة الشؤون الاقتصادية في المؤتمر العربي الأول حول الاعتبارات البيئية في التنمية وذلك في تونس خلال الفترة من ١٣ ـ ١٥ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٦.

ويتكون الوفد من الأخوة/ ابو علاء مدير عام الدائرة رئيسا، والدكتور محمد النحال، والدكتور ابراهيم الجندي. اعضاء.

ويأتي هذا المؤتمر تأكيدا للاهتمام المتزايد الذي تبذله الاقطار العربية والمنظمات العربية المتخصصة بقضايا التنمية عموماً ووسائل تطويرها وحمايتها بشكل خاص، نظراً لما افرزته عملية التنمية الاقتصادية المتسارعة من مشاكل بيئية خطيرة لم تكن لتؤخذ بعين الاعتبار

عند عملية التخطيط للمشروعات الانمائية.

ونظراً لأهمية التنسيق والتعاون وتبادل الخبرات والمعلومات بين الاقطار العربية، ومن اجل تحقيق تعامل قطري وقومي افضل مع قضايا البيئة بما يضمن تحقيق تنمية سليمة ومتوازنة.

ويعقد هذا المؤتمر على مستوى السادة الوزراء المسؤولين عن شؤون البيئة في الوطن العربي تحت شعار «نحو استراتيجية عربية لحماية البيئة في الوطن العربي».

وتنظم المؤتمر الامانة العامة لجامعة الدول العربية (الادارة العالمية للشؤون الاقتصادية) والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وبرنامج الامم المتحدة للبيئة، بمشاركة المنظمات العربية المتخصصة ذات العلاقة.

ويتمثل الهدف الرئيسي للمؤتمر في تأكيد اهمية الاعتبارات البيئية في التنمية الاقتصادية والتخطيط الانمائي بما يكفل حسن وترشيد استغلال الموارد الطبيعية في الوطن العربي لتحقيق التنمية الشاملة والرفاه العام للأجيال المتعاقبة، اضافة الى الاهتمام بالتشريعات المتعلقة بحماية البيئة على المستويين القطري والقومي والانضمام الى المواثيق الدولية والاقليمية التي تعالج موضوع البيئة والتوعية البيئية للمواطن العربي لضمان تعامله مع البيئة بمسؤولية وانسجام.

وستعالج اوراق المؤتمر المواضيع التالية:

١ ـ الاعتبارات البيئية في التنمية: مقدمة من الامانة العامة للجامعة العربية بعنوان «نحو استراتيجية عربية لحماية البيئة».

٢ ـ موضوع حول قضايا البيئة وحمايتها في ضوء التجارب الدولية والاقليمية: مقدمة من برنامج الامم المتحدة للبيئة.

٣ ـ موضوع حول قضايا البيئة وحمايتها في الوطن العربي: تقدمه المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الالكسو).

٤ ـ اوراق قطرية تقدمها الدول العربية حول تجربتها بشأن الاعتبارات البيئية في مشروعاتها الانمائية.

أ ـ ورقة حول التصحر وآثاره على البيئة وصيانة المناطق الجافة وشبه الجافة: ويقدمها المركز العربي لدراسة المناطق الجافة والاراضي القاحلة.

ب ـ ورقة حول الآثار الصناعية على البيئة وخاصة صناعة الاسمنت والحديد والصلب والبتروكيماويات والكهرباء: تقدمها المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

جـ ـ تكون الاغذية وعلاقتها بالبيئة: يقدمها الاتحاد العربي للصناعات الغذائية.

د ـ الاسكان والبيئة: تقدمه ادارة الاسكان في جامعة الدول العربية.

هـ ـ تجربة الحزام الأخضر في مكافحة التصحر والحماية البيئية في منطقة المغرب العربي، ومشروع الحزام الاخضر لدول شمال افريقيا.

وسيعقد المؤتمر على مستويين، اولهما في اطار جلسات عامة للسادة رؤساء الوفود لمناقشة القضايا الشمولية، وثانيهما على مستوى حلقات فنية للسادة الخبراء لمناقشة القضايا ذات الطابع الفني.

ومن المؤمل ان يتمخض هذا المؤتمر عن تحديد واضح لملامح العمل البيئي في العالم العربي على المستوى الوطني والاقليمي بما يضمن تحقيق التنمية في اطار سليم.

التحضير لعدد من المؤتمرات والندوات الاقتصادية

وضمن نشاطات دائرة الشؤون الاقتصادية في المشاركة الفعالة في الاجتماعات المختلفة، تم لقاء في مقر منظمة التحرير الفلسطينية في بغداد بتاريخ ١٩/٦/١٩٨٦ بين الأمين العام للاتحاد العربي للصناعات الغذائية/ الدكتور فلاح سعيد جبر والسادة عمر ياسين ومحمود الدقة. وتم الاتفاق من حيث المبدأ على ما يلي:

١ ـ التعاون لانشاء وحدة مراقبة الجودة للمنتجات الغذائية الفلسطينية.

٢ ـ اسهام فاعل لمنظمة التحرير الفلسطينية في المؤتمرات والاجتماعات التالية:

أ ـ المؤتمر العربي الاول لانتاج وصناعة اللحوم الذي سيعقد في الكويت خلال الفترة من ٦ ـ ٩/١٠/١٩٨٦.

ب ـ مؤتمر تطوير الصناعات الغذائية الذي سيعقد في الكويت خلال الفترة من ١٣ ـ ١٦/١٠/١٩٨٦.

جـ ـ ندوة التخزين الاستراتيجي للحبوب التي ستعقد في عمان خلال الفترة من ٢٠ ـ ٢٢/١٠/١٩٨٦.

د ـ معرض وندوة الفجيرة لعرض المنتجات الفلسطينية.

٣ ـ الاسهام في وفد الاتحاد الذي سيزور فرنسا للاطلاع على تجربتها في مجال الصناعة الغذائية وذلك في بداية شهر تشرين الثاني من هذا العام.

قرارات إدارية

قررت الادارة العامة ولمقتضيات المصلحة العامة:

● نقل الأخ/ عصام خلف من مقر عمله كمدير لمكتب صامد التجاري في اثينا ـ اليونان، الى القسم التجاري في الادارة العامة في تونس.

● تعيين الأخت سميرة ابو الهدى مدير لمكتب «صامد» التجاري في اثينا / اليونان خلفا للأخ / عصام خلف.

● نقل الأخ / د. خليل السعدي من عمله كمدير لمكتب «صامد» التجاري في الكونغو برازافيل الى صنعاء.

● تعيين الاخ / محمود الحلبي مديرا لمكتب «صامد» التجاري في الكونغو، اضافة الى عمله كمدير لمعارض «صامد» هناك.

● لمواجهة الغلاء في لبنان فلقد قررت الادارة العامة زيادة رواتب العاملين في لبنان بمبلغ ٥٠٠ ل.ل لمن تقل رواتبهم عن ٢٠٠٠ ل.ل شهريا، وبمبلغ ٤٠٠ ل.ل لمن تقل رواتبهم عن ٣٠٠٠ ل.ل، وبمبلغ ٣٠٠ ل.ل لمن تزيد رواتبهم عن ٣٠٠٠ ل.ل. وذلك اعتبارا من ١/٨/٨٦.

علما ان هذه الزيادة هي الثالثة في رواتب العاملين في «صامد» خلال عام ١٩٨٦. وقد روعي فيها مضاعفة حجم الزيادة والتعديلات في رواتب الحد الادنى وذلك لمحاولة ازالة الفروق.

تونس المقر الجديد لصامد

رحبت كل من حكومة جمهورية تونس ـ وحكومة جمهورية يوغسلافيا، وبولندا واليونان والمجر ورومانيا بنقل مقر ادارة «صامد» فيها بعد اغلاق مكاتبها في عمان.

هذا وقد سبق لحكومة العراق الشقيقة والجمهورية العربية اليمنية، والسودان، والامارات العربية المتحدة، ان رحبت ترحيبا حارا بادارة «صامد» في اراضيها.

وقد قررت المؤسسة ان يكون مقر ادارتها في تونس.

والادارة العامة لمؤسسة «صامد» اذ تشكر جميع هذه الدول الشقيقة والصديقة على مبادرتها وموقفها الاخوي الصادق، لتؤكد ان الرحيل الثاني لمؤسسة صامد في اقل من ثلاث سنوات، لن يثنيها عن الاستمرار في اداء الرسالة الانسانية الثورية لصامد في خدمة ابناء الشهداء والمناضلين.



تعميمات إدارية

● عممت الادارة العامة لمؤسسة «صامد» على جميع مكاتبها وممثليها ومعارضها ان تتوقف عن ارسال اية رسائل او تجري اية اتصالات مع مركزها الرئيسي الذي كان في عمان قبل قرار الحكومة الاردنية باغلاقه حيث تم اغلاق المكاتب والهاتف والتلكس في الاردن.

كما طلبت الادارة العامة من الجميع ان تكون جميع اتصالاتهم مع مركزها الرئيسي في تونس على العنوان التالي:

مؤسسة «صامد» ـ معامل ابناء شهداء فلسطين
المنزه الخامس
26 شارع افريقيا ـ تونس
تلفون ـ 232546 ـ تونس

● بعد قرار الحكومة الاردنية باغلاق مكاتب حركة فتح وبعض مؤسسات ودوائر م.ت.ف. الفلسطينية في عمان ومنها الدائرة الاقتصادية لمنظمة التحرير الفلسطينية ـ اصبح مقر الدائرة الاقتصادية لمنظمة التحرير الفلسطينية في تونس على العنوان التالي:

المنزه الخامس ـ 26 شارع افريقيا
ـ تونس تلفون 232546

وقد تم تعميم ذلك على كافة المؤسسات العربية والدولية المعنية بالتعامل مع الدائرة الاقتصادية لمنظمة التحرير الفلسطينية للاتصال معها على العنوان المذكور.

● بمناسبة قرب انتهاء السنة المالية ـ فقد عممت الادارة العامة لمؤسسة «صامد» على جميع المكاتب والفروع والممثليات بالتحضير لتقديم كشوفها المالية وموازناتها وموازين المراجعة بانتظام ليتم التحضير للميزانية العمومية لعام ١٩٨٦/ ١٩٨٧ واستخراجها في وقت مبكر.

العنوان الجديد لـ «صامد»

مؤسسة «صامد» ـ معامل ابناء شهداء فلسطين
المنزه الخامس
26 شارع افريقيا ـ تونس
تلفون ـ 232546 ـ تونس

معارض دولية

صامد تشارك في معرضي بوزنان وبودابست

خلال الشهرين الماضيين شاركت مؤسسة «صامد» في المعارض الدولية التالية:

● معرض بوزنان الدولي، في بولندا ـ الذي شاركت فيه «صامد» باسم م.ت.ف. للمرة السابعة. وقد زار جناح فلسطين / جناح «صامد» في هذا المعرض كل من رئيس الوزراء ووزير التجارة الخارجية وعدد من اعضاء اللجنة المركزية للحزب والمسؤولين في الدولة.

وكان في استقبالهم هناك الأخ / عبد الله حجازي مدير مكتب م.ت.ف. والاخ/ عمر باجي مدير «صامد» في بولندا.

ولقد لقيت معروضات «صامد» هناك تقدير المواطنين والمسؤولين البولنديين الذين اكدوا تضامنهم ودعمهم اللامحدود لمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

ومما تجدر الاشارة اليه ان م.ت.ف. هي الدولة العربية الوحيدة التي شاركت في هذا المعرض لهذا العام.

● شاركت مؤسسة «صامد» في معرض بودابست الدولي في جمهورية المجر، حيث زار جناح فلسطين عدد من المسؤولين في الحزب والدولة ومدراء الاجنحة الصديقة والشقيقة المشاركة في معرض بودابست الدولي.

وقد كان في استقبال الوفود الرسمية هناك كل من الاخ/ حكمت زيد مدير مكتب م.ت.ف. في هنغاريا والأخ/ محمود ابو بكر مدير «صامد» هناك.

● حالت الظروف دون مشاركة «صامد» في معرض سالونيك في اليونان هذا العام، حيث صادف موعد ارسال المواد التي كانت ستشارك فيها «صامد» في المعرض الدولي اغلاق مكاتبها في عمان وما تبع ذلك من ارباك للمؤسسة.

● بدأت «صامد» التحضير للمشاركة في معرض بغداد الدولي ومعرض السنغال الدولي الذي سيقام قبل نهاية هذا العام.

زيارات و وفود

● قام الأخ / صائب باميه خلال اغسطس ١٩٨٦ بزيارة استطلاعية لكل من جمهورية اليمن الديمقراطي، الجمهورية العربية اليمنية، العراق، وذلك لتقييم اعمال «صامد» هناك وتنشيطها.

كما قام بزيارة الى بودابست حيث اجرى تعاقدات على طلبيات جديدة لاحتياجات المؤسسة.

● قام الأخ / المهندس جمال سالم - رئيس الدائرة الزراعية بزيارات الى كل من: غينيا كوناكري، غينيا بيساوي، وذلك لمتابعة اعمال خطة مشاريع «صامد» الزراعية هناك.

● قام الأخ / المهندس موسى ايوب والأخ / المهندس فؤاد بزيارة الى عدد من الدول الافريقية لمتابعة اتفاقات التعاون في مجال الانشاءات مع هذه الدول الصديقة.

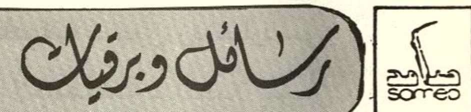
● بعد ان تولى مهامه كمدير تجاري لصامد في دول افريقيا، قام الاخ /د. سمير ايوب بجولة تشمل كل من: مالي - السنغال - غينيا/ كوناكري - غينيا بيساو - التوجو - الغابون - الكونغو - تنزانيا - الصومال - السودان.

وستكون مهمة الأخ /د. سمير ايوب اعادة تقييم نشاطات واعمال المؤسسة التجارية هناك وانشطة معارضها واعادة تقييم خطط العمل ورصد امكانيات التسويق بما يخدم اهداف المؤسسة واتفاقيات التعاون مع هذه الدول الصديقة.

● وحتى تتم اعمال التقييم بشكل دقيق يتيح المجال لقرارات ميدانية، فقد تحرك كل من الأخ / احمد آغا - المراقب المالي لكل من مالي - غينيا/ كوناكري - الكونغو برازافيل - والاخ رستم الشامي الى كل من تنزانيا - الصومال - السودان.

● تواجه انشطة مؤسسة «صامد» في جمهورية اليمن الديمقراطي بعض الصعوبات في ممارسة نشاطاتها المتفق عليها ضمن اتفاقية التعاون الاقتصادي والتقني بين جمهورية اليمن الديمقراطي واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية التي خصت مؤسسة «صامد» ببند خاص في تسويق منتوجاتها.

وخلال زيارته الاخيرة طرح الأخ / هايل عبد الحميد عضو اللجنة المركزية لحركة فتح والأخ / عباس زكي عضو المجلس الثوري لحركة فتح ومدير مكتب م.ت.ف. في عدن من ضمن موضوع العلاقات الثنائية بين م.ت.ف. وجمهورية اليمن الديمقراطي موضوع «صامد» وانشطتها هناك - كما وجه الأخ عباس زكي رسالة الى المسؤولين في جمهورية اليمن الديمقراطي حول هذا الموضوع.



ابلغت الامانة العامة لجامعة الدول العربية / ادارة الصندوق العربي للمعونة الفنية الجهات المسؤولة في كل من موريتانيا وجيبوتي والصومال والسودان وجزر القمر، والنيجر وكينيا ان الصندوق العربي للمعونة الفنية لن يتمكن من مواصلة تقديم العون الفني الذي ظل يقدمه لعدد من الدول الافريقية والعربية، وأنه لن يقوم بتجديد البعثات التعليمية التي كان يمنحها لهذه الدول اعتباراً من العام الدراسي ٨٦ - ١٩٨٧.

وقد طلب السيد مهدي مصطفى الهادي الامين العام المساعد لجامعة الدول العربية - مدير عام الصندوق للمعونة الفنية في رسالة بعثها الى السيد رفعت صدقي النمر عضو مجلس ادارة الصندوق ابلاغ هذا الأمر للمنظمة العربية للثقافة والتربية والعلوم والى الوكالة التونسية للتعاون الفني اللتين كانتا تتوليان تنسيق هذه المعونات.

صدر حديثاً

سلسلة دراسات «صامد الاقتصادي»

١ ـ **نقض الاطروحة الاسرائيلية حول الوطن البديل** ـ ج. اي. درابر

٢ ـ **المجتمع البدوي في النقب واقتصادياته** ـ جون ريتشاردسون

٣ ـ **ام الفحم ـ الاوضاع التعليمية والاجتماعية** ـ انجيلا بلومان

٤ ـ **دور اسرائيل في العالم ـ اسلحة من اجل القمع** ـ د. اسرائيل شاحاك

٥ ـ **منظمة التحرير الفلسطينية ـ المؤسسات المدنية** ـ د. تشريل روبينبرغ

٦ ـ **منطقة التجارة الحرة** ـ عدة مؤلفين

٧ ـ **حتميـة الاختيار/ القضايات الاستراتيجية للجيل الثاني في اسرائيل** ـ الوف هرابين

٨ ـ **الطبقة العاملة الفلسطينية / نشوؤها وتطورها** ـ مها بسطامي

٩ ـ **الضفة الغربية في استراتيجية الحرب الاسرائيلية** ـ اريبه شيلو

١٠ ـ **الفلاشـا** ـ ديفيد كسلر

١١ ـ **الدولة الفلسطينية شرط للسلام العالمي** ـ خالد الحسن (ابو السعيد)

١٢ ـ **الحرب على الجبهة الاقتصادية** ـ عمر سعادة

١٣ ـ **القدس في افريقيا** ـ زياد ابو الهيجاء

١٤ ـ **الهجرة اليهودية من فلسطين المحتلة** ـ د. محمد عبد العزيز ربيع

١٥ ـ **الهلال الاحمر الفلسطيني** ـ د. عبد العزيز اللبدي

١٦ ـ **قراءة نقدية لثلاث مبادرات** ـ خالد الحسن (ابو السعيد)

١٧ ـ **مذكرات حمار وطني** ـ خالد الحسن (ابو السعيد)

١٨ ـ **اسرائيل والطاقة الذرية** ـ ناجح الجسراوي

١٩ ـ **الفلسطينيون في لبنان / مسألة الحقوق المدنية** ـ د. تشريل روبينبرغ

٢٠ ـ **وقفية صلاح الدين** ـ د. احمد العلمي

٢١ ـ **الفلسطينيون / التهجير القسري والرعاية الاجتماعية** ـ خليل السواحري

٢٢ ـ **السلام في الشرق الاوسط/ وجهة نظر فلسطينية** ـ خالد الحسن (ابو السعيد)

٢٣ ـ **اتجاهات التعليم في الكيان الصهيوني** ـ د. غازي ربابعه

٢٤ ـ **اسرائيل والقارة الافريقية / الابعاد والمخاطر** ـ د. محمد عبد العزيز ربيع

سلسلة كتاب صامـــد:

١ ـ **مؤتمر صامد الثالث**

٢ ـ **وادي الدموع: المقاومة الوطنية والاحتلال الاسرائيلية في جنوب لبنان** ـ فيصل جلول

٣ ـ **خليل السكاكيني اديباً ومربياً** ـ د. عيسى الناعوري

٤ ـ **سياسة الانتداب البريطاني الاقتصادية في فلسطين** ـ د. ابراهيم الجندي

٥ ـ **وثـائق الهيئـة الاسلامية العليا/ الجزء الاول ١٩٦٧ ـ ١٩٧٧** ـ الشيخ سعد الدين العلمي

٦ ـ **وثائق الهيئة الاسلامية العليا / الجزء الثاني ١٩٧٨ ـ ١٩٨٥** ـ الشيخ سعد الدين العلمي

٧ ـ **الصناعة في فلسطين إبان الانتداب البريطاني** ـ د. ابراهيم الجندي

٨ ـ **تراث فلسطين والاردن في كتابات عبدالله مخلص** ـ د. كامل العسلي

٩ ـ **تطور الاوضاع الاجتماعية والصحية في فلسطين** ـ د. عبد العزيز اللبدي

رقم الايداع ١٩٨٦/١/١٤



صامد

جهد متواصل للمحافظة على التراث الفلسطيني



سوريا	١٠ ل.س	اليمن الديمقراطي	دينار واحد	الأردن	دينار واحد	البحرين	١٣٠٠ فلس
الجمهورية العربية اليمنية	١٠ ريالات	الجزائر	١٥ دينار	السودان	٣ جنيهات	قطر	١٢ درهم
لبنان	١٠ ل.ل	السعودية	١٢ ريال	الامارات العربية	١٢ درهم	الكويت	دينار واحد
تونس	١.٥ دينار	العراق	١.٥ دينار	المغرب	١٢ درهم		